علال الفاسي



منشورات
دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع
بيروت - القاهرة - بغداد

« حقوق الطبع محفوظة للمؤلف »

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ
مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا "قرآن كريم"

(سورة ٣٤ آية ٤٦)

"حَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسَبُوا
وَزِنُوا أَعْمَالَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُوزَنَ عَلَيْكُمْ"

حديث شريف

تصدير

لا أقصد من هذا الكتاب الذي أضعه اليوم بين يدي القراء غير تنبيا الرأي العام المغربي وخاصة النخبة العاملة لضرورة الايمان بالنظر والحوار وتحديد المثل العليا ، واختيار أحسن السبل للوصول اليها ، مع امتحان الضمير في كل المراحل ، ومحاسبة النفس على أغلاطها .

ولقد بذلت فيه – علم الله – جهد المخلص الذي يريد البناء ، ويسعى في التجديد ، ويعز عليه أن يترك الحيرة تعبث بعقل شباب الأمة وقلبه وقرأت لكل فصل منه – قبل أن أكتبه – عشرات المؤلفات العربية والمعربة والفرنسية والمنقولة للغة الفرنسية من لغات اوربا الشرقية والغربية وأمريكا وآسيا ، ودرست وجهات النظر المتباينة ، وقارنت بينها بقدر الاستطاعة ، ثم عرضتها على تجاربي في الكفاح وتقلباتي بين الكادحين في أقطار عديدة طيلة خمسة وعشرين عاماً ، وحاولت أن أستخلص من كل ذلك التوجيهات التي أضعها بين يدي اخواني لينظروا فيها ويستفيدوا منها .

وليس ما اعرضه في هذا الكتاب أفكاراً أفرضها على قرائي أو الزمهم بانتحالها ، بل إنها ليست بأفكار نهائية حتى بالنسبة إليّ ، وإني مستعد لأن أعيد النظر في كل رأي منها مع أي واحد ممن يهمهم الدر... والبحث عن الحقيقة رغبة في اتباعها ، إنني لا أعتبر ما كتبته في النت...

الذاتي أفكاراً ، وإنما هو دلالة على أفكار ، وقصارى ما اريد هو أن يتعلم القارىء حب البحث والنظر ، والايمان بالعقل وبالمثل العليا كوسيلة لما يجب أن يصل اليه من حقيقة ومعرفة .

ولقد دعوت في خاتمة كتابي (الحركات الاستقلالية في المغرب العربي) رجال هذه الحركات إلى أن يهتموا بتكوين النظرية ووضع البرنامج المفصل الذي يسهل علينا تحقيق الاصلاحات العميقة التي تنشدها امتنا متى تم لها الاستقلال وظفرت بالحرية حتى لا يقع لها من التبلبل ما يشككها في قيمة الكفاح التي تبذله الآن بالنسبة لتقدمها وتحسين حالها .

وهذه الخطوة التي أتقدم بها الآن في هذا الاتجاه تضع بين يدي أبناء وطني توجيهات تقف بهم عند كل نقطة ، وتحملهم على التفكير فيها ، وتكوين النظرية الصحيحة حولها .

ولذلك فإنني أرجو أن يهتم كل واحد منهم بقراءة هذه الفصول بإمعان وتبصر ، ويعمل جهده في إتمام ما ينقصها أو تنقيحه ، حتى تتوضح الأفكار التى نرمي اليها ، وتتبلور الغاية التقدمية التي نسعى لها .

ومن المناسب أن انبه إلى أن ما اعرضه الآن إنما اقدمه بصفتي الشخصية ؛ أي لا بصفتي زعيماً لحزب الاستقلال ، ولذلك فإن شباب هذا الحزب أول من أدعو للنظر في هذه الفصول حتى يتسنى لهم أن يشاركوا في تكوين البرنامج الذي سيعمل حزبنا على وضعه للمغرب المستقل بحول الله .

واذا كنت قد أشرت لبعض الأخطاء التي وقعت فيها البلاد العربية والاسلامية والشرقية فإنني لا أرمي من وراء ذلك لغير استخراج العبرة من تجارب الذين سبقونا بالنهوض وفتحوا لنا أبوابه ، لأن قضيتنا ولحدة ، وادواءنا متقاربة ، وليس لأحد أن يحمل كلامي على غير حسن النية وجميل القصد .

وإذا قدر للنخبة المغربية أن تجتمع يوماً ما لتضع برنامجاً عاماً مفصلاً لكل فروع الحياة ومظاهر النشاط القومي في مغرب الغد ، ووجدت في هذا الكتاب ما يدلها على سبيل تحقيق غايتها فسيكون ذلك خير جزاء على الجهد الذي بذلته ، والطريق الذي مهدته .

وعلى الله سبحانه مكافأة الجميع .

علال الفاسي

الباب الأول

مسائل الفكر

الأنانية

لعل أبرز الصفات الطبيعية في الانسان هي تلك التي تبرز شخصيته وتعبر عن أعماق فرديته وأعني بها الأنانية . ومن المستحيل أن يفقدها أحد حتى ولو كان من أعظم الناس تجرداً ، وأكثرهم بذلاً ، لأن فقدها معناه انعدام الوجود الذاتي للكائن الحي ، الأمر الذي لا يجوز .

لكن يمكننا أن نوجه أنانيتنا التوجيه الصالح الذي يجعلها مفتاحاً لعظمة نفوسنا ، وسمو شخصيتنا ، كما يمكن أن نتركها تطغى علينا فتنقلب إلى ترعرع خطير تصبح معه عبارة عن أغوال تلتهم ما حواليها .

طغيان الأنانية هو الذي يجعل منا أفراداً لا يشعرون إلا بما يلمس وجودهم الخاص ولا يتجهون بأفكارهم إلا نحو ما يعود عليهم بالنجاح في تقلباتهم اليومية ، غير مبالين بما يصيب غيرهم في سبيل تحقيق أغراضهم الذاتية ، ومنافعهم الشخصية . كل ما يقودهم في الحياة هو « أنا » يسيرون نحوها فلا يهتدون طريقاً إلا طريق الابتزاز لأموال الغير والاستعباد لأشخاص الناس والاستعلاء على كل الطبقات الانسانية ، والاحتقار لأبنائها .

هذا الطغيان الأناني ، هو مصدر كل النقائص الاجتماعية التي نحس بها في وسطنا ونلمسها في بلاد اخرى غير بلادنا ، وهو الذي يحمل الحاكم على

ظلم رعيته، رغبة في إطفاء حاجته للمال عن طريق الرشوة، أو الاستبداد عن طريق الشهرة، وهو الذي يمنع العالم من أن يؤدي واجب النصح والارشاد حرصاً على جاه كاذب يستهويه أو منصب زائف يغويه، وهو الذي يمنع الغني من التفكير في ما يصلح حال اخوانه البائسين أو يعمل على التخفيف من آلامهم، ويحمل المحامي والطبيب والمهندس على خيانة الأمانة التي تحملوها حتى يتمكنوا من تحقيق رغبتهم في الغنى، أو إطفاء نهمهم بالتملق للرؤساء والحاكمين.

وهذا الطغيان الأناني هو الذي يملك نفوس الملوك والرؤساء حتى يكون في أعماقهم شعوراً مخطئاً بامتياز بلادهم أو تفوق عنصرهم، فيحملهم ذلك على الاعتداء على ممتلكات الغير وأوطانه، وهو مصدر كل هذه الحروب الاستعمارية وآثارها في الأراضى المنكوبة بالاستعمار الأجنبي.

ولكن هذه الأنانية نفسها إذا وجهت التوجيه الصحيح، وأخذت بالمران على ما يجب أن تؤخذ عليه أصبحت نوراً نستضيء به في حياتنا وأعمالنا وسراجاً يوضح لنا سبل السعادة ويعرج بأرواحنا في معارج السمو والكمال، وهكذا تصبح فرديتنا وهي تنشد أنانيتها عن طريق الامحاء في المجموع والانغمار في صالحه، والامتزاج بحاجياته، فلا نحس لعملنا قيمة إلا إذا كان من ورائه نفع عام، ولا لجهودنا فخراً إلا بقدر ما فيه من أثر في جلب الخير للناس ودفع الشر عنهم.

وتوجيه الأنانية هذه الوجهة واستعمالها في صالح الفرد عوضاً عن أن تكون ضداً عليه هي الغاية التي عمل لها الرسل والمصلحون، ونادت بها الديانات السماوية والمذاهب الأخلاقية إذ سعت كلها لأن تجعل من الفرد الشخص العامل لنفسه ولقومه، والباحث عن عظمته من طريق البذل والتجرد وتقوية حاسة الشعور بالأنانية السلبية التي تجد اللذة في عذابها من أجل سعادة الآخرين، وعزتها في انكسارها من أجل رفعة المجتمع وإعلاء شأن أفراده.

ولقد شهدت الأرض نماذج كبيرة من البطولة التي ضحى أصحابها في سبيل الدفاع عن قومهم وأمتهم ورفع راية بلادهم فوق الشم الرواسي من الجبال ، فلم تكن تلك البطولة إلا تغلباً على النفس ، وسيطرة على الأعصاب ، دفعت أصحابها للتجرد من رغبات الحياة والانتصار على الشهوات الدنيئة ، والإندفاع وراء الموت لكي تعيش بلادهم سعيدة وأبناؤها كرماء ، ولكن موتهم لم يكن في الحقيقة إلا حكمة بالغة في العمل على تحقيق أنانيتهم النبيلة التي تجد في الموت حياة أسمى وأعلى من هذه الحياة التي نتعشقها نحن ونشقى في سبيل الإبقاء عليها . وهذه الحكمة هي التي عبر عنها شاعرهم بقوله :

تأخرت أستبقي الحياة فلم أجد لنفسي حياة مثل أن أتقدما

ومن مظاهر هذه الأنانية السعيدة هذه الشخصيات العظيمة التي ترعرعت في أعماقها روحانية سمت بها من حضيض الأرض الدنيئة إلى أسمى السماوات لتبحث عن مكانها بين أرواح الصديقين والشهداء والصالحين ، وتكوّنت عندها بذلك حاسة فاصلة بين الحق والباطل ، تميز بها دقائق الاعمال ودخائل التصرفات وتتسرب معها إلى خوالج النفس ووساوس الفكر حتى تصبح لا ترى إلا بها ، ولا تحس إلا معها ، ولا تحيا إلا من أجلها .

هذه الشخصيات التي اعتدنا أن نسميها بأصحاب الولاية وأقطاب الصلاح لم تصل إلى مراتب السمو ولم تخترق مدارج الكمال إلا بما أخذت به أنفسها من مجاهدة ومراقبة ومحاسبة على ما يفرط منها في جانب الحق ، ولوم على ما يصدر منها من تقصير في جانب الخلق ، وعدم اعتداد بقيمتها الشخصية إلا بمقدار ما تعتد به من أعمالها في صالح الجمهور ومن أجل الخالق الذي تتآخى فيه كل الكائنات وتتساوى أمامه جميع الطبقات .

ولقد كان للمغرب في تاريخه العظيم أبطال وأولياء سجلوا في ميدان

البطولة ومصاف الرجولة ما أن يصح يكون قدوة صالحة لسائر البشر ، وما يكون العنصر القيم الذي تعتز به حضارتنا القومية التي هي حضارة الحربي الفلاح والمؤمن المتجرد ، وإن نظرة عميقة واحدة على ما بقي من آثار هـذه الشخصيات المغربية السامية تستطيع أن تساعدنا على تكوين التوجيه الصالح لاثانيتنا التي أودت بها عوامل الانحطاط فأصبحت طاغية علينا ، سائرة في الاتجاه المعاكس لمطامح الفكر ورغبات الروح .

والحركة الاستقلالية التي ننضوي تحت لوائهـا اليوم لا تتم رسالتها في الامة المغربية إلا إذا جعلت من مهمتها تكوين هـذا الاستقلال الشخصي الذي يجعل من فرديتنا المتطرفة أثانية متوجهة نحو مصالح الامة ومنافع المجموع ، واستطاعت أن تبعث في نفوسنا جميعاً تلك الروحية المغربية التي كونت من أسلافنا أولياء ممتازين وأبطالاً متفوقين لا يغارون إلا على حقوق الله والوطن ، ولا يتنافسون إلا في السبق لخدمة الكل ومساعدته على التحرر والانطلاق ، ولا يعملون لغاية إلا غـاية السمو الروحي الذي يلتمس جزاءه في الذكر الطيب والحديث الحسن والثواب الإلهي الموعود .

تلك هي رسالة المغرب التي يجب أن يضطلع بهـا المفكرون من اخواننا ، وتلك هي الغاية التي يجب أن تتبارى في خدمتها النخبة من حملة الأقلام المغـاربة الذين يريدون أن يسهموا بقسط وافر في تطور ذهنية أمتهم ، وتجديد روحانيتها ، حتى تستعد لتحمل المسؤولية الكبرى الـتي نعمل جميعاً لإدراكها.

٢

التفكير اجتماعياً

إذا كانت الأنانية البغيضة تعني حب الانسان لنفسه وعـــدم الاهتمام بشؤون غيره فإن التفكير اجتماعياً يعني التفكير بالغير ، والعناية بأحواله والعمل على إصلاحها .

لا يمكن لأمة ما أن تنهض من وهدة السقوط التي وقعت فيهـا إلا إذا تدربت على أن تفكر اجتماعياً ، وتعودت على أن لا ترى في مسائل الأفراد أو الطبقات الأخرى شؤوناً بعيدة عنها أو غير عائدة اليها .

ولقد ألفنا نحن في بلادنا أن لا نفكر بأحد ولا ننظر في أمر بشر ، كأن العالم كله محصور في وجودنا الخاص الذي إذا تجاوزناه في تفكيرنا فلن نتعدى حدود أضيق الدوائر التي لها صلة أكيدة بنا .

ننظر كل صباح فيما يرجع لمعاشنا فلا يهمنا إلا أن ننسق ألوان الطعام وأنواع الملذات التي يسرنا أن نراها أمام أعيننا كلما عدنا من جولتنا في ميادين التجارة أو غيرها ممـا نبذل في ناحيتها كل مجهوداتنا لنتفوق على من عدانا ، معتزين بفرديتنا فخورين بنجاحنا فيما خسر فيــه الآخرون ، فإذا آن وقت الطعام التهمناه التهاماً ونحن معرضون كل الإعراض عن التفكير بآلاف الجائعين والجائعات الذين لا يستطيعون أن يسدوا رمقهم حتى بمثل عشر العشر مما نستطيـع .

ونختار لأنفسنا ولأهالينا الملابس الرفيعة والحلي البديع ، متعدد الألوان ، مختلف الأشكال دون اهتمام بملايين العارين والعاريات من اخواننا وأخواتنا الذين لا نفكر الا في كونهم يسيئون الينا بظهورهم أمام أعيننا يذكروننا بالبؤس ويجعلوننا نحس ولو من بعيد بالشقاء !

ونأوى بعد عراكنا الشديد في المحافظة على رفاهيتنا واستمرار ثروتنا الى بيوتنا الفسيحة الدافئة ، وفرشنا الوثيرة الناعمة ، لنمتهد جانباً منها ، وقد أعددنا للبرد كافاته ، وللصيف حاجته فلا يخطر ببالنا أن هنالك وراء أبراجنا العاجية ومرافئنا الهائلة ، اخواناً لنا من صميم الانسانية التي نحن منها يجري في عروقهم هذا الدم الذي يجري في شرايننا ، وتتكون أجسامهم من هذا اللحم والأعصاب والعضلات التي تتكون منها اجسامنا ، يأوون الى اعشاش لا تظل من حر ولا تدفىء من برد ، وأوكار لا تحجب ولا تصون ، يفترشون الأرض او أسرة بالية أقذر من الأرض ، ويلتحفون الأسمال ، وقد هاجمتهم الحشرات التي تتولد في مستنقعات دروبهم الوسخة ، وحاراتهم ذات الحمأ المسنون ، وينامون نوماً مضطرباً يقطعه حلمهم بكابوس الظلم الذي جعل ابناءهم يتضورون أمامهم جوعاً .

متى يأتي ذلك اليوم الذي نأخذ فيه أنفسنا على التفكير بغيرنا ؟ ومتى نصبح قادرين على الإحساس بالألم الذي يحز في كبد من سوانا ؟ متى نمسك عن احتقار عرق العامل الذي يكدح لنستريح والفلاح الذي يجوع لنطعم ، والصانع الذي يستيقظ لننام ؟ متى تدرك جيداً أن الله الذي خلق الإنسان يوم ولادته عارياً ، وخلق الدنيا يوم بروزها كاسية ، ما زال يخرجنا من بطون امهاتنا متساوين في العري لكي نتساوى في الاستفادة من كساء الأرض ؟

لنأخذ أنفسنا قليلاً قليلاً على التفكير اجتماعياً ، ولنتدرب على تقوية شعورنا بآلام الغير حتى نصبح جديرين باسم الانسانية التي نحب أن نتآخى فيها ، لنتعلم الإدراك الحقيقي لطبيعة الأشياء ، فليس هنالك أحد

أجدر بالثراء من أحد ، ولا جماعة أولى بالحيـاة الوطيئة من غيرها ، إن الكل يجب أن يتساوى في الأقل الحيوي ، ثم بعد ذلك يجب أن يتساوى الكل في وجود الميدان فسيحاً أمامه ، ليعمل ويكد فيحصل على ما هو أكثر من الأقل الحيوي . لنلق نظرة عامة على اخواننا ، ولنتغلغل بنظرنا إلى أعماق البؤس الذي هم فيه ، ولنشاهد آلاف المسلولين والمسلولات الذين أفقدهم الجوع والعري أغلى شيء في الوجود وهو الصحة ، ولنعاود النظر في ملايين المنكوبين والمنكوبات الذين لا يجـــدون مثوى ، ولا يحسون بالعطف من أحد ، لنتألم معهم ، ولنتقمص أجسامهم وقلوبهم علنـا نحس بما به يحسون .

ولكن لاينبغي أن نقف عند مجرد الألم ، مكتفين بالإحساس الذي اعتدناه كلما رأينا منظراً مؤلماً أو مشهداً مرعباً ، بل يجب أن نتجاوز الشعور الى التفكير في الأشياء وأسبابها ، يجب ان نبحث عن الجائع لماذا جاع وما الذي يمنعه من أن يشبع ومـــا هي الوسائل التي يمكننا ان نعملها من أجل التخفيف عنه وتحسين حالته .

وإذا فكرنا فلا ينبغي أن نظل محصورين فيما ورّثته لنا الأجيال من عاطفة الصدقة الاختيارية اليسيرة ، فإن الصدقة خير وبركة على كل حال ولكن الأمر يتطلب أكثر من ذلك ، يتطلب منا أن نفكر في أن هؤلاء البائسين ذوو حق مفروض على المجتمع ، وان واجبنا جميعاً أن نبحث لهم عن الوسائل الـــتي يستطيعون بهـا حياة شريفة يحسّون معها أنهم يكسبون كما نكسب ، ويربحون كما نربح ، وأنه ليس لأحد عليهم فضل إلا فضل التعاون المتبادل والتضامن المشترك . يجب أن نأخذ أنفسنا على تفكير غـــير رجعي ، بل تفكير ثوري يخرج بنا من ضيق الأفق الذي كوّنته في الانسانية طبقة المفانقين .

وإذا قلنا الثورة فلا نعني الهدم أو الخروج على العدل الذي يعني في اللغة العربية المساواة ولا على الاحسان الذي يعني في الاسلام الاتقـــان

والتقوى ، ولكننا نريد الانعتاق من تقاليد البيئة الاجتماعية التي جعلتنا لا نحس إلا بوجودنا الخاص ، ونريد ثورة في التفكير تغير من عقليتنا ، وتعمل على تبديل ذهنيتنا ، حتى نستطيع ان نعالج مشاكلنا وفقاً لما يقتضيه هذا العصر الذي أصبحت فيه المادة والآلة في المقام الأول ، يجب ان نكيف نفوسنا بحسب ما يقتضيه العدل والاحسان كما يفهمها الإنسانيون في هذا العصر لا كما فهمها اسلافنا في عصر الانحطاط الأخير.

يجب أن نتحرر من ذهنية الطبقة الفائقة (البورجوازيه) التي تخشى من كل جديد وتخاف من كل تفكير في أي تطور يطرأ عليها ، فإن هذه الطبقة قضت على نفسها بهذه الروح ، وتكاد تقضي علينا جميعاً إذا لم نتعلم كيف ننعتق من قيودها .

التفكير اجتماعياً يستدعي منا أفقاً واسعا وذهناً ثاقباً ننفذ به لأعماق الاشياء دون ان نتهيب النتائج التي نصل اليها بتفكيرنا حتى نستطيع الشعور بما يؤلم المجتمع الذي يعز علينا انحلاله وضياعه ، ونقدر ان نخلق البرامج التي من شأنها ان تحميه وترعاه .

ولكن هذا التفكير لا ينبغي أن يقف عند النظر وعند التصميم للمنهج بل يجب أن يصبح عقدة راسخة في النفس يذكيها شعورنا بحب الوطن وحب العدل ، ويجب أن لا يكون شعورنا ضعيفاً في درجته ، بل ينبغي ان يكون له من تفكيرنا وإدراكنا ما يؤججه حتى يصل المستوى الذي نندفع به للعمل من أجل هؤلاء الذين نريد ان ننقذهم ونرفعهم للمستوى الذي نحن فيه .

لنثر على أنفسنا وعلى أوضاعنا ، ولنلب نداء القلب الذي لم تحط به الأوزار ، والعقل الذي لم تعمه الأطماع ، ولنكون منا الكتلة التي تحرر المجتمع من رق الفقر ، وبؤس المرض ، وكابوس التعطل ، حتى نصنع للمغرب المستقبل شعباً متآخياً في النفس ، متساويا في الحال ، متصامناً في الاستقلال .

٣

التفكير شمولياً

ولا بد لتحقيق روح التضامن بين أفراد الأمة وطبقاتها ، من تربية التفكير الشامل الذي يعانق كل الموضوعات التي تتوقف عليها نهضة الأمة والذي يستحضر في الوقت نفسه كل الأجزاء التي تتكون منها البلاد ، والعناصر التي تتركب منها الأمة نفسها .

ولقد ظهر من تجربة الجامعة العربية أن من أهم الاسباب التي وقفت عقبة كأداء في سبيل تحقيقها للغاية السامية التي أسست من أجلها والتي ما يزال المخلصون من قادة العرب يبذلون كل جهودهم لانجازها فقدان الجامعة للبرنامج أو للعقدة التي تربط بين مصالح مختلف الرؤساء والزعماء العرب ؛ فقد تجلى غير ما مرة أن رئيس دولة عربية ما يعرض برنامجاً للعمل خاصاً بقضية ما أو عاماً لمختلف القضايا العربية يبذل في وضعه كل ما يملكه من فكر ومقدرة وهو مخلص في ذلك كله ، ولكن يكتشف بعد الدرس أن هذا البرنامج تنقصه النظرة الشاملة لجميع القضايا العربية أو استحضار سائر الفصائل (ونعني بها الفصائل المعنوية) التي تتكون منها لامة العربية الكبرى . وقد اهتدى المسؤولون العرب انفسهم للمس هذه الحقيقة وأصبحوا يبحثون عن الاسباب التي تغير ذهنيتهم التي كانت كيّفتها أجيال عمل فيها الاستعمار التركي والاجنبي عمله في تكوين

المصالح الاقطاعية أو الاقليمية حتى يتحرروا من آثارها ويقدروا على جعل الروح الجماعية العربية متبلورة في نفوسهم .

ونحن الذين لا تختلف أمراضنا عن أدواء الطوائف العربية الأخرى والذين لعبت في وطنهم الروح القبلية في عهد الفوضى الأخير دوراً كبيراً يجب علينا أن نتحرر من آثار الماضي القريب ومفعوله في ذهنيتنا ، ونتعود على أن نفكر تفكيراً شاملاً لجميع مناطق بلادنا ، فلا نعين التقسيم الأجنبي للبلاد على أن يتكيف حتى يصبح أمراً واقعياً يتسرب الاعتراف به لنفوسنا ، ولا نساعد سياسة « الإقطاعية الجديدة » التي تشكلت قبل في سياسة القواد الكبار ويحاول بعض المستعمرين اليوم أن يعطوها شكل اللامركزية الإقليمية حتى تفتك بوحدتنا فتكها الذريع .

إننا بالأسف ما نزال نقصر تفكيرنا على المحيط الصغير الذي نعيش فيه ، بل إننا ما نزال نفكر تفكير القرية وما تحتاجه من إصلاحات جزئية ، وأبطال هم أولئك الذين بدأوا يفكرون في هذه الجزئيات نفسها لأن عامة الأمة وحتى بعض المثقفين منها ما يزالون بعيدين عما سميناه بتفكير القرية نفسه .

إن مشروعاتنا وأعمالنا لحد الآن لم تخرج عن هذا التطور الساذج الأولي ، ولم تتجاوزه بعد إلى إلقاء نظرة شاملة على كل ما تتوقف عليه البلاد من ثقافة وتهذيب وعمران ومن الوسائل التي يجب أن تتخذ من أجل تحقيقها ، وإننا لنسمع عن برامج الخمس أو العشر سنين التي تضعها بعض الحكومات الأجنبية لتحقيق جانب من جوانب نهضتها فلا تحملنا الأريحية حتى على التفكير فيما هي هذه البرامج ، وهل يمكننا أن نضع مثلها أو نتقدم بمشروع شبيه بها لأنظار الأمة عسى أن نجد من رجالها من يتشجع يوماً ما للكفاح في سبيل إنجازه .

إنني أبعد من أن أغمط العاملين حقهم ، أو أتجاهل الظروف التي يعمل فيها المخلصون من اخواننا في المغرب ، ولكني أعتقد أننا على أبواب

مرحلة جديدة يجب أن نتناولها بالدرس والتفكير والنظر ، ونفتح للنخبة من أبناء الأمة طريق الفكر فيهـــا والمداولة في شأنها قبل ان نضـع الخطوة الأولى فيها .

لقد بذلنا تضحيات كبيرة في جزئيات من المسائل الكبرى ، وكانت تلك التضحيات ضرورة لا بد منهـا ، لكننا نريد الآن أن نستفيد من تضحياتنا تلك التي كان الإقدام عليهـا في الغالب ناتجاً عن تقدير عميق لبعض جوانبها ، فنكون من مجموعها في نفوسنا عقداً تنطوي على مبادىء عامة صحيحة تتناول نواحي الحياة المغربية بأسرها ، ونستمدها من هذا الباعث الداخلي الذي دفعنا لقبول السجن والنفي وحتى الموت في سبيل إرضاء انسانيتنا التي انتصرت بسبب تلك التضحيـة انتصاراً باهراً على حيوانيتنا .

لقد سجنا وعذبنا في سبيل الاستقلال فيجب أن نفكر تفكيراً استقلالياً يشمل كل جوانب التحرر من السيطرة الأجنبية علينا وعلى أي جزء من أجزاء بلادنا ، ويجب أن يكون تفكيرنا في استقلال (سيدي إيفني) هو نفس تفكيرنا في (فاس) او في (بلاد الفحص) ، ويجب أن نقتنع في أعماقنا بأن المساس بأي شبر من التراب الوطني هـــو مساس كامل بذلك التراب كله ، وأن الوطني الذي يسجن في سوس هو كل الوطنيين المغاربة لأنه يسجن من أجل العقيدة التي ألهمنا بها عن طريق الاستجابة لندائنا الداخلي والتضحية من أجلها .

ولقـد عملنا جميعاً على مقاومة التجزئة الاصطناعية لمناطق المغرب ، فينبغي ان يكون لهذا العمل أثره في تقوية إحساسنا بهذا التمزيق ، يجب أن نشعر به في كل لحظة وكأنه جراح عميقة في كبد كل واحد منا ، ويجب أن يشمل النظر الوطني والاهتمام النفسي كل القطع الممزقة على السواء ، لا فرق بين صغيرها وكبيرها ولا بين ذات الأهميـــة الاقتصادية او الاجتماعية منها وبين غيرها .

إن الجسم الممزّق لا يمكن ان يحتفظ بحياته سليما ، هكذا يجب ان ننظر للحقيقة ونحسّ بها .

ولا يكفي ان نعمل على إزالة هـذه الحدود الاصطناعية من الناحية السياسية فحسب ، بل يجب ان نحذر إهمـال أية قطعة في الأمد الذي يظل فيه التمزيق قائماً ، فقد تصاب تلك القطعة بمرض يفقدها الحياة ولا نصل إلى إزالة الفوارق حتى يكون الإهمال قد قضى عليها ، فلا يستطيع إلحاقها ان يزيل عنها التسلسل الذي يتسنى للعزلة ان تكوّنه في اعماقها .

يجب ان نعمل على ان تتطور المناطق المغربية كلها تطوراً واحداً في وقت واحد ، وان تتكيف ذهنيتها الجديدة تكيفاً واحداً حتى لا تصبح في الأمة عناصر متفاوتة النهوض ، فيهـا ابن القرن العشرين ، وفيها ابن العصر الحجري القديم . ولقد شاهدنا اليوم في الشرق العربي مـا احدثته هذه المفارقات في التطور ؛ فقد كادت تجعل التفاهم بين شخصية تعتبر في عداد العالمين ذهناً ومعرفة وبين واحد من ابنـــاء الصعيد او من ابناء نجد أصعب من التفاهم بينه وبين احد القرويين الأمريكيين او الأوربيين .

ولقـد ناضلنا عن الفقراء المغاربة ، وكتبنا وخطبنا في دعوة الشعب لتكوين الجمعيات الخيرية وإسعاف المنكوبين من اخواننا ، وشاركنا في العمل على تخفيف شقاء الذين أصابهم اليبس في شمـــال المغرب وجنوبه ، فيجب ان يتكوّن من شعورنا الجزئي هـــذا ، حافز للبحث عن العبرة الشاملة التي تربي في اعماقنا مبدءاً صالحاً في كل ما يرجع لإصلاح أساس البناء الاقتصادي في البلاد ، خاصة فيما يرجع لنظام الري وأساليب التدجين . وفيما يتعلق بطبيعة الفلاح المغربي وما يجب لحمـايته من نفسه من عبث الكائدين له ، وفي الوسائل التي يجب ان يتعلمها لئلا يكون عرضة في كل الاوقات لكيد الطبيعة أو مكر أبنائها ، وفي الأساليب التي يجب علينا نحن ان نتخذها لتعليمه الوسائل التي نريد منه معرفتها ، وان نهتم كذلك بالمقام الذي يجب ان يشغله الفلاح في الهيئة الاجتماعية ومـا يترتب على

ذلك من كل ما يرجع لإصلاح أنظمة الملكية الزراعية وعلاقتها بالمزارعين.

إن اهتمامنا ينبغي أن لا يخص طبقة دون طبقة، بل يجب أن يعمل على إصلاح شامل وتحسين كامل لحال الطبقات الاجتماعية بأسرها تحقيقاً للتقارب بينها أو القضاء الكلي على ما بينها من فوارق هي الاخرى اصطناعية «ما أنزل الله بها من سلطان».

يجب أن نهتم بالقرية وبالمدينة، بالملاك والمزارع، برأس المال وبالعامل، بالرجل وبالمرأة، بالكبير وبالطفل، وأن يكون هذا الاهتمام منسجم الارتباط ضمن عقيدة لها من نفسها برنامج عام أساسه: الكل للكل والواحد للجميع.

إن التفكير شمولياً هو أن نستحضر أثناء اهتمامنا بعمل ما جميع أجزاء البلاد، وعناصر الامة. إنه أن ننظر إلى وطننا ككل لا يقبل التصور إلا كاملاً، وإلى النفع كخير لا يمكن تحقيقه إلا شاملاً.

٤

إحاطة التفكير

إذا كان اهتمامنا يجب أن يشمل جميع الجهات والأفراد الذين هم محط عنايتنا فيجب أن لا نذهل عن شمول آخر أثناء تفكيرنا فيما يجب أن نقوم به لصالح بلادنا .

يجب أن نتناول بالنظر مجموع المسائل والجوانب التي لها علاقة بقضية النهوض بأمتنا فلا نغفل عن ناحية منها ، ولا نعير التفاتنا الكامل إلى جانب منها دون الآخر حتى لا نقع في عدم التوازن الاجتماعي الذي يؤدي إلى عدم استفادتنا من الجانب الذي أثار اهتمامنا نفسه .

يجب أن يحيط تفكيرنا بكل العناصر الروحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقومية ، وأن ينظر إلى كل واحدة منها مفصلة إلى أجزائها المتعددة والى غصون تلك الأجزاء المتفرعة ، وأن ينظر الى مجموعها كتركيب لا بد منه لتحقيق المثل الأعلى الذي نصبو اليه ، ثم الى علاقة كل واحد منها ببعضها ومكانه في الانسجام الكامل لمجموع تلك العناصر .

إن الطبيعة سلكت نفس التنسيق في تكوين الأشياء وفي ربط بعضها ببعض ، حيث وضعت نواميس عامة يخضع لها كل الكائنات المتفاعلة ، وإذا أردنا أن نسير وفق طبيعة الأشياء فيجب أن ننظر اليها ككل

ضروري التجمع، وأن ننظر إلى أبسط مقوماتها كشيء لا محيص عنه لتكوين العالم وإنجازه. وهكذا نهضة الأمة، فإما أن تكون مشتملة على كل مقوماتها هي الأخرى، وإما أن لا تكون. واهمال ابسط تلك المقومات واقلها اعتداداً في النظرة العاجلة يكوّن في النهضة نقصاً يظهر اثره في كل مظاهرها، ويلزمنا إن عاجلاً وإن آجلاً بإعادة النظر في شأن نهضتنا.

لقد رأينا في الشرق الأوسط أثر فقدان هذا التوازن في النهوض، فبينما نجد اخواننا المصريين والسوريين مثلاً قد حصلوا على اقصى ما حصلت عليه الدول الديموقراطية في نظام الحكم الدستوري وبينما نراهم بلغوا في تكوين الاطار الحكومي بجميع اجزائه الفنية: المرتبة التي يحق لهم ان يفتخروا بها امام كثير من دول اوربا الشرقية وامريكا الجنوبية - إذا بنا نجد انبعاثهم الروحي ما يزال في درجات متأخرة عما كان يجب ان يحصل في بلاد محمد عبده وجمال الدين، فما يزال في الازهر وفيما حواليه فصائل كثيرة لها نفوذ كبير في اوساط الامة، وقد تطورت في لغتها وفي اساليب خطبها ووعظها، ولكنها ما تزال تمثل الرجعية الجامدة في تفكيرها، بل نرى ما هو اخطر من ذلك، وهو ان علماء الدين وتلامذتهم كلهم من ابناء الفلاحين الذين لم تقع العناية بتطويرهم والذين يفدون من القرية وبينهم وبين ابناء المدن فرق كبير، الامر الذي كوّن بصفة تلقائية ابتعاد كل الحضريين عن الدخول للمعاهد الدينية، وهكذا اخذ يتكون بين التفكير الرسمي للاسلام في الأزهر، وبين التفكير المدني له ما بين ابن المدينة الذي احيط بكامل العناية، وبين ابن القرية الذي ما يزال في وسطه العتيق، يغط في نومه العميق.

وبينما نجد النظام الديموقراطي قائماً بصفة رسمية في العراق إذا بنا نرى نظام العشائر المسلحة مستمراً، ونرى فقدان التوازن الدائم بين هذه العشائر التي حوفظ لها لاغراض خاصة على نظام الاقطاع والتي تمضي

على ما ألفته من الطاعة العمياء لرؤسائها ، وبين النخبة المثقفة والعصرية التي تريد أن تتحرر من تلك الأنظمة البالية وتطبق ما خوّله لها الدستور من تنفيذ إرادة الشعب وإعلاء صوته . وليست المصيبة في كون هـذه العشائر تتبع نظاماً خاصاً ولكن في كون الحركة الوطنية في العراق لم تهتم بتنوير الفكر العراقي في أغلبية الشعب للشعور بأضرار هـذا النظام العتيق ، وفي كون التربية الديموقراطية لم تصل إلى الدرجة التي تكوّن في الرؤساء والقادة وجداناً يمنعهم من المحافظة على هذه الاقطاعية البغيضة التي يستفيدون منهـا في تهديد البرلمان كلما وقف حجر عثرة في سبيل إرضاء شهواتهم .

ومثل ذلك يصح أن نقوله فيما يخص البلاد الفرنسية ؛ فقد كانت ثورتها الكبرى أول من اعلن حقوق الانسان في البلاد الغربية ، ولكن تبين بعد هـذه الأجيال أن الشعب الفرنسي لم يستفد كثيراً في الناحية الاجتماعية من هذه الثورة لأن المفاتين الذين قاموا عليها لم يكن يهمهم إلا القضاء على الارستقراطية الحاكمة وسلطة رجال الدين وإحلال أنفسهم محلها ، فلم يتحرر الفرد الفرنسي مـن سيطرة القسيس والدوق ، حتى اصبح عبداً المفاتن الذي استطاع ان يستغل نصالحه مبـدأ الحرية الفردية ويكوّن رأسمالية متضخمة يتغلغل استعبادها في كل الأوساط بكيفية لم يسبق لها في التاريخ نظير . والسر في خيبة الشعب الفرنسي الذي رجا مـن وراء ثورته سعادة اجتماعية كبرى هو ان هذه الثورة كانت وليدة طبقة خاصة من الشعب عرفت كيف تستغل بصفة تجمهرية الاستياء العميق الذي كان يملأ قلوب أبناء الشعب ضداً على ولاة أمره ، دون ان يهتم هؤلاء الزعماء الثوريون بتكوين الفكرة المحيطة بأنواع العلاج الذي يتطلبه الشعب المستاء ، وإذا كانوا قد نجحوا مؤقتاً في قلب نظام الحكم فإن هذا النجاح نفسه انقلب ضداً عليهم اليوم ، وها هي ذي حالتهم الحاضرة شبيهة بدودة القز التي تختنق ضمن نسيجها ، وها هي ذي الأمة كلها تنشد ديموقراطية جديدة

من اليمين او من اليسار ولكنها جميعاً تشدد اللعنة على البورجوازية التي خدعتها وسخرتها لأغراضها .

ويمكننا ان ندلي بمثال آخر اوضح من كل ما تقدم ، إنه مثال الطوائف اليهودية التي كوّنت لنفسها نهوضاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً تفوقت به على كثير من الطوائف الاخرى في الشرق والغرب ، ولكنها اهملت في حساب انبعاثها ضرورة التجدد في فهم الديانة اليهودية والتطور في ادراك اسرارها ، فكانت النتيجة انها لم ترض بالسعادة التي حصلت عليها في دائرة الدول التي فسحت لها مجال الحرية والمساواة ، بل ظلّت تفكر تفكير العصور اليهودية الاولى ، تعتقد بإخلاص انها شعب الله المختار ، وان واجبها ان تعيد ملك سليمان عن طريق تحطيم كل ما ليس بيهودي . وهكذا تكونت الصهيونية الجديدة التي يعرف الكل عداءها المستحكم لكل العناصر غير اليهودية ، بل حتى للعناصر اليهودية المسالمة ، ومن العبث أن ننخدع بمظاهر النجاح الصهيوني في تكوين دولة مزعومة بفلسطين فإن هذا النجاح نفسه ولو بلغ أقصى مداه هو الذي سيضر باليهود كجماعات منبثّة في أنحاء الدنيا ، لأنهم بجمودهم الذي شرحناه سيعتبرون حكومة تل أبيب كما يعتبر الكاثوليك المخلصون حكومة الفاتيكان ، أو كما يعتبر الشيوعيون حكومة موسكو التي ليست غير اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي ، وحينئذ سيسخر اليهود أنفسهم بدافع الوجدان الديني غير المتطور لتحقيق كل ما يرغب فيه زعماء تل أبيب ، وحينئذ يشهد العالم مآسي مؤلمة ضد اليهود كردّ فعل من سائر الدول التي تساعد اليهود اليوم .

إن كل هذه الأمثلة ترمي لغاية واحدة هي أن نثبت ضرورة الإحاطة بكل أجزاء القضايا الوطنية أثناء التفكير في صالح الأمة المغربية ، وأنه من خطل الرأي أن يطغى علينا جانب منها دون الآخر . لقد ظلّت الوطنية المغربية منذ عهد بعيد شيئاً غامضاً إلا فيما يرجع لمقاومة الأجنبي ،

ولقد كنا نرى في هذا الغموض سراً من أسرار قوّتها ، وقد يكون ذلك صحيحاً فيما مضى .

أما اليوم فيجب ان تمتاز الوطنية المغربية ببرنامجها المدقق المفصّل ، وأن تعلنه للأمة وتجمعها من حوله . وأن يكون للوطنيين قـادتهم الاجتماعيون والاقتصاديون والروحيون الى جانب قادتهم السياسيين .

ان خدمة القضية السياسية تفرض علينا عدم مجابهة الشعب في كثير مما اعتاده ، ولكنني واثق من أن قليلاً من الجرأة والثبات الى جانب الحكمة في اساليب العرض سيعرف أمتنا بالمصالح الحيوية الروحية والمادية التي ينبغي لها ان تمضي في سبيل ادراكها ، وما دامت افكارنا الوطنية لا ترمي إلا إلى التجديد الصحيح فلا ينبغي ان نبالغ في مراعاة الاقلية من هؤلاء الذين يريدون المحافظة على مـا عليه الحـال لأنهم يستغلونه لأغراضهم الخاصة ، ان محبة الوطن تفرض علينا الاهتمام بكل احواله وان ننظر فيما يكون عليـه مستقبله القريب والبعيد . وان الاسس التي نضعها نحن اليوم هي التي ستكون عماد البناء في المستقبل ، وان الشعب الذي لا يصارحه زعماؤه بما يجب ان يعمل وما الذي يتطلب منه لكي ينهض سيظل دائماً بمعزل عن الاسباب الصحيحة للنهوض .

إن الاستقلال الذي نكافح من أجـله ليس إلا وسيلة للتحرر من العراقيل التي تحول بيننا وبين خدمة أُمتنا ، ولقد كان المغرب مستقلاً في الماضي القريب ثم فقد هذا الاستقلال ، فلماذا فقده ؟

لا شك أن لحالتنا الاجتماعية ولمواقف رؤسائنا من الأمة قسطاً كبيراً في المسؤولية ، فيجب أن نعتبر بالماضي عندنا وبالواقع عند الامم الـتي سبقتنا وأن نعمل باهتمام وتفكير لمعرفة كل أدوائنا ونعدّ كل مـا يلزم لعلاجها .

إن الإحاطة في التفكير تستلزم منا جهداً جباراً ما دامت تعني عدم إغفال أي جانب من جوانب الإنهـاض ولا عامل من عوامل التطوير ،

وإن واجبنا ان نعرف انفسنا ونتعاون على دراسة احوالنا كي نستطيع القيام بهذه المهمة العظيمة التي لا بدّ منها لضمان مستقبل الحرية والاستقلال المنشودين في المغرب .

* * *

ولن يكفينا في تكوين التفكير الصحيح ، ان نتناول جميع المسائل التي تتوقف عليها نهضتنا ، بل لا بدّ لإتمام ذلك من أن تكون لنا إحاطة كاملة بجوانب كل مسألة على حدة ، فقد اعتدنا أن نتكلم كثيراً عن بعض المسائل بصفة غامضة أو مجملة ، وإذا اهتممنا بالتدقيق فيها فإنما نهتم بجانب واحد أو جانبين منها ، وقد يكون ذلك الجانب هو أضعف ما تشتمل عليه من نقط جديرة بالاعتبار .

إن لكل قضية صورة كاملة ، وإن المفكر بمثابة الرسام الذي يجلّيها أمام نفسه أولاً ثم أمام الجمهور ثانياً ، وإذا لم ينجح الرسام في تمثّل الصورة التي يريد تسجيلها تمثلاً كاملاً بما فيها من نور وما يكتنفه من ظلال ، فإنه لن يستطيع أن يبرز للناس إلا رسماً ناقصاً أو أسطورياً لا يمتّ للذات التي يريد إبرازها بصلة . وهكذا شأن المفكر : فإنه إذا لم يستحضر كل أجزاء الموضوع الذي يتناوله بالنظر ، ولم يحط بكل جوانبه فإنه لا يتسنى له أن يعرضه للناس إلا مبتوراً مشوّهاً ؛ أو لا يعرض إلا جهة منه لا يدري هو موقعها من بقية الجهات الأخرى .

لقد ألفنا أن نتناول القضايا الرائجة ، وأن نتناولها من حيث ينظر اليها رجل الشارع الذي لا يلقي إلا نظرة عاجلة يختطفها من محيطه الخاص ، وأن نكتب عما يريد الكل أن يسمعه ، وتعوّد قراؤنا أن لا يعيروا بدورهم التفاتاً إلى أي موضوع طريف أو جديد ، أو إلى أي جهة جديدة من جوانب الموضوعات التي ألفوا القراءة عنها .

لقد اصبحنا مهددين في تفكيرنا الوليد بنفس الأمراض التي اصبنا بها في فنوننا وآدابنا ، فقد قضت وحدة النظر والأسلوب على فنوننا

الرفيعة بأن تصبح شكلا من اشكال الصناعات ، فغدا معماريونا لا يفتخرون إلا بأنهم قادرون على الإتيان بما خلفه اسلافهم ، واصبحت بسطنا ومطرزاتنا خاضعة لحسابات ونماذج لا تعرف للتطور ولا للتجديد سبيلا ، اما ادبنا فقد ظلّ محصوراً في الشعَب التي اورثها لنا عهد الانحطاط من مدح ورثاء وغزل وما إلى ذلك من الأبواب التي لا نحكي فيها إلا صوراً معوجّة لما نطق به الشعراء والكتاب الأقدمون ، وظلت ثقافة الأديب محصورة في الفنون التي ذكرها ابن خلدون . وكذلك ادبنا الشعبي فليس فيه اليوم إلا التقليد المشوّه لأساليب من سلف ، لقد ابتكر واحد من شعراء الغزل المغربي (قصة الحراز) فكانت المثل الذي لم يفكر غيره الا في معارضته دون النسج على غرار صاحبه في الابتكار ، وكان حظ ادبنا من هذه الوحدة حظ مسيلمة من معارضته لبلاغة القرآن ، واننا اليوم لنسير في هذا الاتجاه فلا نسمح لأنفسنا ان نطلق لفكرنا العنان ، وان نكتشف حتى في الموضوعات الوقتية آفاقاً غير التي اكتشفها من عدانا ، فنصلح بذلك ما عنده من نقص وما يتوقف عليه من امتداد .

لقد تناولنا قضايا الفلاح المغربي ولكننا لم نتحدث فيها الا عن الجهة التي يسهل على الكل ان ينظر اليها ، لم نتناول غير جانب الاستعمار الذي انتزع الاراضي من ايدي ملاكها ، وحقيقة انها لمأساة مؤلمة ان يصاب الفلاح المغربي بنكبة الاستعمار الرسمي ، وانه لجدير بالوطنيين ان يعيروا هذه المسألة عنايتهم ، ولكن هل اهتم تفكيرنا بغير احصاء الاراضي المنتزعة والتشكي من امرها ؟ هل تناولنا بالنظر او بالكتابة نواحي اخرى تكتنف هذا الموضوع ؟ ما هي الاساليب التي استعملها المستعمر لانتزاع هذه الاراضي ؟ وما الذي أعطاه الوسائل الشكلية التي استطاع ان يحقق بها اغراضه ؟ ومن هم السماسرة الذين تدخلوا في الموضوع ؟ ومن هم اولئك القضاة والعدول الذين تبلغنا عنهم الشكايات بأنهم يستعملون كل انواع الحقارة لتسهيل الاستعمار الرسمي ؟

ان هؤلاء جميعاً ما يزالون محترمين ، وما يزال مقامهم في المجتمع كما كان من قبل ، وان أخلص الناس ليستقبلهم بالبشر وليقابلهم بالإكبار ، فلماذا لا نحمّل مواطنينا حظهم في المسؤولية ؟ ولماذا نريد ان يكون الاجنبي الذي يخدم مصالحه اكثر انصافاً منا واحتراماً لحقوقنا ؟ ثم ماذا فعلنا ولو بطريق الفكر والقول لتنوير الرأي العام بهذه الوقائع ؟ وما الذي اتخذناه لمعرفة الامراض الاساسية التي جعلت كثيراً من القبائل لا تهتم بالدفاع عن اراضيها المنتزعة ؟ وهل فكرنا في الاثر النفسي لبلاد الجماعة والاثر النفسي لبعض المشايخ او الشرفاء الذين عوّدوا كثيراً من القبائل على اعتبارهم سماسرة مقدسين يسمحون لهم بأن يملكوا ويملّكوا الاجنبي ما يشاؤونه بطريق المكر او طريق الخداع ؟

اقولها مرة أخرى : إن الذهنية المغربية يجب ان تدرس ، ويجب ان نفكر في وسائل تبديلها لانها ما دامت على هذه الصفة فإن كل نهوض شعبي سيظل بطيئاً ومشكوكاً في صموده ازاء هذه الآفات النفسية الكبرى .

ثم أعود فأتساءل : هل فكرنا قليلاً او كثيراً في البحث عن الآثار التي كوّنها الاستعمار الرسمي في القرية ؟ هل درسنا الحالة الروحية والاجتماعية التي أصبح عليها القسم الاكبر من فلاحينا الذين يختلطون قليلاً او كثيراً بجيرانهم الجدد ، ويقتبسون منهم اسهل ما يقتبسه الشعب الضعيف من الشعب الفاتح ؟ وهل فكرنا في ان نجعل لهذه العلاقة توجيهاً يحوّل ذلك التقليد الاعمى الى استفادة من تجارب الفلاح الاوربي ونظامه في معيشته وفي تدبير فلاحته على شكل لا يمسّ بما نريد الاحتفاظ به لإخواننا من قدسيات دينية وقومية ، ولكنه يسمح لهم بأن يتوجهوا نحو تطوّر عميق يغير قليلاً من ذهنيتهم التي يؤسفني ان أقول إنها غير فردية وغير اجتماعية ، ولذلك فهي لا تعرف للتعاون ولا للاحتياط سبيلاً ؟

ماذا كان مقدار اهتمامنا بالقرية نفسها ؟ وما هو الوقت الذي شغلناه في التفكير في وسائل انهاضها وتجديدها ؟ ان مداشرنا متفرقة ؟ وان فلاحينا يأبون ان يتجمعوا في الجهة الواحدة على كتل كبرى ، ويضعوا مواشيهم في مكان مجتمع لأنهم ما يزالون يفكرون بالفكر الذي يدفع كل واحد منهم لحماية مكسبه بنفسه ورعايته في ليله ونهاره . وما الحظ الذي أعطاه جهادنا لتغيير ماء الشرب الذي يهلك صحة اخواننا في البادية ؟ إن الدولة لا تعير التفاتاً لتجفيف المستنقعات وتنظيم الآبار واجراء المياه الكافية وتنظيفها لأبناء القرية ، على غرار ما هو موجود في قرى البلدان المتمدنة ، ولكننا نحن أيضاً لا نعير حتى بأفكارنا التفاتاً إلى هذه الجوانب التي كان ينبغي أن تقدّم على المطالبة بأحواض السباحة ومعارض السباق .

إن الذين يشغلون وقتهم بالمسؤولية السياسية قليل بالنسبة لعدد شبابنا المتنورين ، ولكنني أقول لهم جميعاً ما قلته لفئة من رجال الفكر العربي بالمشرق : لماذا لم يوجد منكم من يهتم بهذه النواحي وينصرف لها ويضحي نفسه ووقته وماله في سبيلها حتى يخلق الجو الصالح لخدمتها ، ويجبر الحكومة والزعماء على العناية بها ؟ وما دام هؤلاء الأشخاص لم يتقدموا للعمل فيلزمنا نحن الذين نتحمّل مسؤولية توجيه الحركة المغربية أن نعمل على إيجادهم ، وفي انتظار نجاحنا في ذلك يجب أن نشغل نفوسنا أيضاً بالتفكير في هذه الجوانب وفي غيرها مما سنتحدث عنه في فصول اخرى

إننا نريد أن ننضج العقل المغربي ونعدّه لما يصبو اليه من حرّية واستقلال ، وفي نظري أن ذلك ليس في مجرّد تكثير حملة الشهادات الذين يملأون الإطار الحكومي ، ولكن في تنوير أذهان الأمة وتعليمها وسائل النهوض الصحيحة والأخذ بيدها لتتّجه الى شاطىء السلامة المنشود .

ان الدعوات الصالحة في كل زمـــان ومكان لم تقم الا في ظروف الحاجة اليها ، ولم تكن تجد العون من أية سلطة أو قوّة ، وانمـا تعتمد على صلاحها لسدّ الحاجة المطلوبة منها ثم على يقين الدعاة لها والمكافحين من أجلها ، ولقد ضرب أسلافنا في هـــذا المعنى أمثلة كثيرة يمكن أن نحتذيهـــا حتى نحقق بإرادتنا وثباتنا المعجزة المغربية الجديدة التي هي تحرير المغرب وانهاضه .

ولكن الدعوة لا تقوم الا اذا كانت مشتملة على عنـــاصر الاحاطة بكل ما تحتاج اليه الأمة ، ولا يمكن أن تنجح الا اذا حملت في ثناياها كل الوسائل التقدمية التي تجعل منهـــا هداية متفقة مع رغبات العصر ومطامح الوجدان .

ان توجيه تفكيرنا للاحاطة بكل النقط التي تنطوي عليها مسائلنا القومية هـــو العنصر الأساسي لتكوين الفكرة الطيبة التي تنطلق دعوة كفيلة بإصلاح المجتمع وتحرير الأفراد .

٥

إرتجال التّفكير

لقد قيل عن العرب : انهم أكثر ذكاء من الغربيين . ولذلك فهم يتركون المسائل دون النظر فيها او الاهتمام بها الى آخر ساعة ، فإذا حان الوقت قاموا يعملون ، ثقة منهم بأنفسهم واعتداداً بذكائهم الذي لا يتوقف على كثير من الإعداد والتحضير .

وجميل أن يكون العرب أذكياء وأجمل منه أن يكونوا مؤمنين بأنفسهم واثقين بمقدرتهم ، ولكن الذي لا يجمل هو أن لا يهتموا بالمسائل إلا في أخريات أوقاتها ، وأن يغترّوا بذكائهم فيقعوا في نوع من البلادة التي تفقدهم منافع الاحتياط وفوائد الحذر .

وأخوف مـــا أخافه هو أن لا يكون لتعليل الذكاء الذي تملق به بعض المستشرقين للعرب واقع صحيح ، وأن يكون الداء ناشئاً عن كسل معتاد وتراخ مألوف ، لكن الذي لا شك فيه هو أن العربي معروف في عهد رقيّه بالرغبة في المغامرة الـتي تجعله يسافر الأبعاد الطويلة دون أن يكون لسفره برنامج محدود ، وهو في ذلك شبيه بالانجليزي الذي يفعل أكثر مما يكون قد توقع ، وهـذا الخلق لا يدلّ على أكثر من الشجاعة والجرأة في الأعمال .

ومهما يكن فإن من اخطر الأدواء التي يشتكي منها العرب اليوم والتي كان لها نصيب كبير في فشل كثير من شؤونهم – انهم لا يعدون للأمر عدّته ولا يحتاطون له قبل حينه ، ولكنهم يظلون في تغافل وفي تردد ثم يرتجلون الأفكار على ضوء الحاضر السريع ويرتجلون بعدها العمل على حسب ما تقتضيه الظروف .

لقد ظلّت قضية فلسطين منذ ربع قرن الشغل الشاغل للبلاد العربية ، وكان لها من المدى في افواه الخطباء واقلام الصحف العربية ما لم يكن لغيرها ، ولكنها لم تنل في يوم من الأيام العناية الجديرة بها فلم يهتم بشأنها رجال الفكر ولا رجال العمل . وبينما كان الصهيونيون يفكرون في وضع البرامج وكيفية تنفيذها ، ويهربون الأسلحة والمهاجرين لداخل البلاد ويحصنون القرى والمستعمرات ، كان رجال فلسطين يتحسرون على ما اصابهم ويجتمعون الآونة بعد الأخرى ليلقوا خطاباً ، او يبعثوا كتاباً ، ولم يفكروا قط في ضرورة الاستعداد للموقف الحاسم والكفاح الأخير . ولم يكن كثير من المسؤولين في البلاد العربية يقدّر القضية قدرها ، او يعتبر خطورتها فضاعت من ايدي العرب فرص كثيرة كان يمكنهم معها ان يعدوا للصهيونية ما يستطيعون من قوّة ومن مرهبات ، ولكنهم ظلوا مترددين فيما يجب ان يعمل حتى إذا صدر قرار التقسيم هبوا تدفعهم الغيرة ويحدوهم الكبرياء فاندفعوا يرتجلون ما في استطاعتهم من عمل ، وقد فعلوا المعجزة ولكنها معجزة الارتجال على كل حال .

ولقد جربنا في حركتنا كثيراً من آثار هذا الداء الذي يؤذي بكثير من مشاريعنا ؛ وكثيراً ما شعرنا بالخطر يهددنا في قضية من القضايا وكثيراً ما نظرنا اليه على انه يجب الاهتمام به ثم عدنا فرأينا انه لا يزال بعيداً وأن عندنا الوقت الكافي للعناية بشأنه ، وهكذا نغرق في هذا الوقت الكافي حتى ينحل في أنفسنا ذلك الشعور بالخطر ويتفتت قليلاً أمام

سرعة نزول الأمر المنتظر والحيرة ازاء واقعية لا مناص منها فننتهي إلى الاكتفاء بما نستطيع ارتجاله نحن الآخرين .

وكم مرّة كنا أقدر على ضبط أنفسنا فجلسنا نتحدث ونفكر ثم قمنا بتنفيذ ما فكرنا فيه ، ولكن الوقت الكافي يجعلنا نتريث شيئاً فشيئاً حتى لا نأتي في النهاية إلا بفكر مرتجل جديد غير الذي فكرنا فيه من قبل ، وعمل مرتجل هو الآخر غير ما كنا نريد أن نفعل .

والحقيقة أننا لسنا إلا بعضاً من أبناء قومنا ، وانك لتستدعي البنّاء أو النجار المغربي مثلاً ليصنع لك شيئاً معيّناً فلا يعطيك أكثر من فكر اجمالي عن ذلك الشيء ، ولا تستطيع أن تأخذ منه تصميما مدققاً تميز منه ما يحتاجه للعمل من مواد وما يستغرق انجازه من وقت ، وما يستلزمه كل ذلك من مصروفات حتى تعلم هل في مقدرتك أن تدفعها فتتقدم أو فتتأخر ؛ إن شعار قومنا الدائم هو في هذا المثل المغربي : (العمل على ما يصدق) ، أي العبرة بما سيحدث لا بما يمكن أن نتوقعه ، ولذلك لا محل للتفكير السابق ولا لوضع برنامج يمضى عليه في

تلك هي مصيبتنا الاجتماعية الكبرى : ضعف في الشعور ، ونقص في الوعي القومي يدفعان بنا للتكاسل عن النظر في شؤوننا ، والتدبر في مصالحنا حتى إذا هاجت نفوسنا أمام الأمر الواقع اندفعنا اندفاع المشدوه ولم نأت من ارتجالنا إلا بما يأتيه الحائر الولهان .

وانك لتلمس آثار هذا الضعف في كل أعمالنا ، تجده في برامجنا وفي منشآتنا ، كما تجده فيما ننتجه من كتابة وفيما ننظمه من شعر ، فمن هم أولئك الذين يقفون عند القضية الواحدة يقلّبونها على جميع وجوهها ويتدبرون في كل نواحيها ويعرضون الأمر وضدّه ويعدّون لكل منهما عدّته ؟ ومن هم أولئك الذين يمضون في تحقيق الفكرة الأوقات الطويلة والأزمان العديدة كما كان يفعله أسلافنا من قبل ؟

لقد افتتحنا مرحلة من مراحل كفاحنا بعرض قضيتنا على ما يسمونه اليوم بالضمير العالمي ، فقمنا في ذلك بمجهود قوي في فرنسا وفي الشرق ولكن سرعان ما بدأنا نسمع المتسائلين : ماذا كانت نتيجة هذه الأعمال ؟ كأن البدء في مرحلة من مراحل الكفاح هو كل ما سنقدّمه من جهاد لقضيتنا . لقد لبثت فرنسا أكثر من خمسة عشر عاماً لا شغل لها إلا بذل الجهود لإقناع الدول الأجنبية بالحياد في قضية المغرب قبل أن تفكر في الهجوم علينا . ونحن نريد أن نزيل أثر هذه الدعاية السابقة والتي لم تنقطع بين عشيّة وضحاها ، يجب أن نمضي في مثل هذا العمل قبل أن نفكر في غيره ، وإلا كان حظنا عدم الوقوف عند أية خطة من الخطط . ويعجبني أن أستحضر دائماً كلمة كان ابن عربي الحاتمي يرددها كثيراً وهي : « إن الشيطان ليقنع من الانسان بإخراجه من عمل حسن إلى عمل آخر حسن مثله » ، أي أن الشيطان ليكتفي في العمل على تحويل الانسان من وجهته بإقناعه بضرورة الانصراف عن عمله الطيب ، وهو لم يكمل انجازه بعد ، الى عمل طيب مثله ـ لأنه بذلك يجعله دائماً في المراحل الأولى من أعماله دون أن يظفر بإنجاز كامل لواحد منها .

ثم من هم أولئك الذين يصبرون أنفسهم على البحث والنظر أثناء الكتابة ؟ من هم أولئك الذين يقفون في الموضوعات العارضة قليلاً ليكتبوا عنها كتباً مطوّلة أو فصولاً ممتدّة . إن كتاباتنا تكاد تكون كلها ارتجالاً وفي لغة البرقيات دون أن تضمن ما كانت تحتوي عليه الكلم الجوامع في العهد الأول للسان العربي . وأما شعراؤنا فهم لا يجدون من الوقت ما يصلحون به العروض والنحو ، فضلاً عن الاتيان بما يلذ السمع من حكمة وبيان ، وكأن البحار كلها تفيض عليهم دفعة واحدة فيلتجئون بسرعة الى قافية يعتصمون بها ولو كانت من قصب الشاطىء أو من هلاهل التيار .

اين نحن من عصر الحضارة العربية يوم كان الجاحظ ينام في دكاكين

الورّاقين ليستمدّ مما عندهم ، وكان ابن المقفّع يسهر على نقـــل الحكمة القاصية بينما يقف الباقلاني واضرابه أنفسهم على سهر الليالي ذوات العدد رغبة في التوفيق بين العقل والدين ؟ أم أين نحن من عصور النهضة الغربية التي يقف فيها العلماء أنفسهم إزاء الحشرة الواحدة السنين الطويلة ليخففوا من آلام الانسانية أو ليزيدوا في شقائها ؟

حقيقة ان الداء عنـــدنا وبيل ، واننا لم نفكر حتى الآن في معرفة أسبابه فضلاً عن البحث في أنواع علاجه ، واننا مـــا نزال نرفض كل نصيحة تحذرنا ممـــا نحن فيـــه ، وان المريض الذي لا يحب ان يقف قليلاً أمـــام الأطباء ويستمع لإرشاداتهم لهـــو المريض الذي لا يرجى لدائه علاج .

لنعمل على تغيير عاداتنا ولنأخذ أنفسنا تدريجياً بالتفكير في الحوادث قبل حدوثها ، وفي المشاكل قبـل عروضها ، ولنتخلّ عن عادة الارتجال التي تهددنا بالعقم وبالتبلد ، ولتكن لنـا من ارادتنا وصدق عزيمتنا مـــا نستطيع التغلب به على شهواتنـــا ، ولنتيقن أن الوقت الذي نقضيه في الامتداد على الفراش في غـــير أوقات النوم الطبيعية أو في الأحـــاديث الفارغة في البيت أو المقهى أو بجـــانب أحد المخـــازن التجارية ليس إلا وقتاً ضائعاً من حياتنا ، وأن مـــا ننشده فيه من راحة ليس إلا وهماً يربي في نفوسنا خلق الكسل الذى يضيـع فينا كل أمـــل ، وأن الراحة الحقيقية واللذة الكامـــلة ليستا إلا في النشاط المتواصل والسعي المتوالي والعمل المنظم الذي يخضع لتفكير ســابق وتدبير محـكم وتنسيق مقدور وقضاء موقوت .

لنثر على عــادة الارتجال ، ولنكن أقدر على الاعداد والتحضير حتى نستطيع أن ندرس في أناة ، ونعمل في سعة ، وننجح في الإبان ، ولا يكون حظنا في الندم على ما فات .

٦

التفكير بالواجب

وكان يمكنني أن أقول : (الشعور بالواجب) ، ولكنني آثرت كلمة التفكير لأنني أريد أن يكون الواجب هو شغل الفكر الشاغل الذي يملك على صاحبه كل المنافذ فلا يتركه يهتم بشيء قبل أن يقوم بأدائه ليحصل على رضا فكره وطمأنينة ضميره .

والحق أننا لا نشعر بالواجب ولا نفكر فيه ، وأن العادة تغلب علينا فلا نفعل الخير والشر إلا مع التيار الذي يجرفنا ، وكذلك كثيراً ما نرتكب الخير والشر حباً في إرضاء الناس ، شأن الذين يحبون أن يُعجبوا لا يهمهم اذا سرّوا الناس بفعلهم أن يكونوا فعلوا النفع أو جلبوا الضر .

اننا قادرون على التفكير كل التفكير ببعض ما نعتقد أنه مصلحتنا الخاصة فيما يرجع لطعامنا وشرابنا مثلاً ، وفيما يوصلنا لبعض الأرباح التي نريدها . ولكننا اذا وقفنا ازاء الواجب بقينا حائرين لا نبدي أي اهتمام به ولا شعور .

حينما هاجت مدينة فاس ضداً على قرار الأشغال العمومية المتعلق بمسألة المياه في أوائل عهدنا بالحركة الوطنية قلت لرفقائي : حينما تحل الواجبات الوطنية محلّ الماء من شعور أهل فاس وفكرهم يمكنهم أن يهبوا للدفاع عن الحق وأداء ما عليهم نحوه .

ويظهر أنه لحدّ الآن على الرغم من كل مـا مرّ من مظاهر التطوّر لم يصل الذهن المغربي ليحلّ الواجب المقدّس منه محل المـاء والحاجات الأخرى ، ولذلك فهو لا يزال يعتبر الواجب شيئاً ثانوياً يمكنه أن يقوم به متى انتهى من مآربه الخـاصة وشؤونه الأكثر حيوية والأجدر بعنايته حسب نظره من كل ما عداها .

وفقدان هـذا الخلق ، خلق التفكير بالواجب ، هو الذي يجرفنا لمصيبة أعظم وأخطر ، إنها مصيبة إلغاء الوقت وعدم الاعتداد به في أعمـالنا ؛ فبينما يشعر تجارنا ورجال المـال منا بضرورة الوصول في الوقت المحدد لأداء مـا عليهم نحو بنك معيّن أو دار تجارية معروفة حتى لا تضيع عليهم معاملة مـا ، إذا ببعض الذين يعملون في الحقل الوطني لا يهتمون بالوقت في قليل ولا كثير ، فأعمالهم تسير وفق ما يتيسر وبقدر مـا تتيحه الفرصة ، فقد تهبّ ساعة من ساعات التجلي نشتغل فيها ليل نهار ونقوم فيها بالواجب وأكثر منه ، ثم تهبّ علينا آونة فتور نترك فيهـا حتى أداء الحق المفروض غـير مبالين بضياع وقته وفوات إبانه . فلو كنا نحسّ بالواجب إحساس أغنيائنا بقواعد المعاملات المالية لكنا أكثر مواظبة على العمل وأكبر إنتاجاً ونجاحاً منا الآن. ولو كان أغنياؤنا أنفسهم يفكرون في مصالح الأمة بقدر مـا يفكرون في مصالح معاملاتهم لكان لهم من مالهم ومن فكرهم حق معلوم دائم يؤدونه من تلقاء أنفسهم دون أن يحوجوا أحداً للمطالبة به أو لدعوتهم للاكتتاب به .

وظاهرة أخرى من آثار هذا النقص الذريع هي أن فئة من اخواننا تستطيع أن تنتج للحركة كل ما تطلبه منها ، ولكنها دائمة الاعتذار بشغل الوقت وضياع الذهن ، فإذا كان هناك ميدان تظهر فيه آثار هذا العمل للنـاس زال عنها ذلك الشغل ، وتجمع لديها الذهن ، أي أنهـا لا تستطيع أن تؤدي الواجب لنفسه إذا لم يكن هناك جو يبدو فيـه عملها ويظهر أثره للناس .

ولقد بقيت بعض جهات البلاد بعيدة عن التطور الذي أصاب المغرب كله : لأن أحداً لا يريد أن يهاجر اليهـا ليصلحها ويقوم بشؤونها . إن المراكز ذات الظهور وذات الشفوف هي التي نطمح اليها ونريد أن نعمل فيها ، مع أن العمل واحد والتضحية من أجله واحدة ، وانما هي حاجة في النفس تطغى عليها حتى لا تهتم بالواجب ولا تحس بالمفروض .

ولقــد سمعنا من بعض رجال الحكومة المغربية شكاية عظيمة من الموظفين المغاربة الذين لا يريدون أن يشتغلوا في غير المدن ، وهي شكاية قــد لا نعيرها التفاتاً لأنها صادرة من جهة متهمة ، ولكن واجبنا أن نفكر في أسبابها ؛ اذ الحقيقة أن مصدرها موجود وهو ما نتحدث عنه في ايثار الراحـــة على الواجب ، وهو كما يشتكي المسؤولون في الحكومة المصرية من امتناع الموظفين عن الذهاب للبادية أو للمراكز البعيدة من القاهرة والاسكندرية ، مع أن من حق هذه المراكز أن تجد من أبناء الوطن من يهتم بها ويوصل اليهـا النفع الذي لن يبلغها على يد غير مواطنيها .

إن عدم الاهتمام بالواجب هو الذي يفسد على عائلتنا تربية ابنائهـا وطمأنينة حياتها ، وهو الذي يفسد على ولاتنا مقدرتهم على تحمل المسؤولية والاضطلاع بالمهام ، وهو الذي يحول دون صحفنا ومجلاتنا من ان تسير إلى الأمـــام ، لأنها لا تجد اولئك الكتاب الذين يواظبون على اداء مهمة الكتابة المتقنة في الوقت المنشود ، وهي التي تحول بيننا وبين المشاركة في كثير من المظاهرات الثقافية او العربية على الأقل ، وهي التي كثيراً ما تمس بصميم حركتنا فتؤخر نجاح عديد من اعمالها .

ان التفكير بالواجب وأداءه في وقته من الاسس الضرورية للقدرة على المواظبة والخلق ، وانه مادام لم يتسرب في نفوسنا فنحن لا نستطيع أن نأتي الاعمال الا مبعثرة وغير خاضعة لترتيب مضبوط .

لقد شرع الاسلام الصلاة في أوقات معينة ، والصيام في شهر محدود ، والحج في أيام معدودات ، كل ذلك ليعلمنا التفكير بالواجب ويدربنا

على أدائه في مواقيته التي لا تقبل التأخير ، ولكننا أضعنا الصلاة وألفنا الصيام وأهملنا كل ما يبعث في نفوسنا هذه الغاية التي قصد اليها الاسلام.

ان الفكر وحده هو الذي يستطيع أن يصلح منا هذا الفساد ؛ لأنه امتاز به الانسان عن غيره من الحيوانات التي تخضع للوهم ، وعما عداها من الآلات التي تسير حسب ناموس أصم ، ولكن فكرنا اليوم قد غطته نشوة الراحة الكاذبة كما تغطي عقل السكران اكواب الخمر التي يحتسيها ، والمصيبة أننا لا نستريح بل ربما نكسل حتى عن التفكير في جلب وسائل الراحة وتنظيمها لأنها تتطلب منا مجهوداً عقلياً لسنا نريد أن نبذله.

اننا لا نحب التعب ، بل اننا نخاف منه قبل وقوعه ، فكلما حاولنا التفكير في موضوع ما لم نلبث أن تجبهنا حاسة الجبن ازاءه فنقلع عنه ونعمل كل ما في استطاعتنا الداخلية لتحويلنا عنه ، فكأن لنا من نفسنا باعثاً قوياً يصرفنا عن كل ما من شأنه أن يبعث في أعماقنا الشعور بالواجب أو الاهتمام به . ان آلتنا النفسية تشتغل كثيراً ولكن شغلها جميعه في تبرير كسلنا امام أنفسنا .

لقد لمت يوماً بعض الادباء عن عدم كتابته في الصحف مع ان في استطاعته ان يعبر عن كثير من الافكار الطيبة التي يشعر بها ، اتدري بماذا اجابني ؟ لقد قال لي : لماذا نطلع الاستعمار على افكارنا من بين ثنايا مقالاتنا فنصبح جواسيس على انفسنا ... أليس في هذا الجواب ما يعبر عن عناء في التفكير لتبرير الامتناع عن أداء الواجب ؟ ان كثيراً من الناس يخلطون الكسل بالمثل ويبررون تقاعسهم عن القيام بالواجب بأتفه ما يتصوره انسان .

يتحدثون في الغرب كثيراً عن سياسة النعامة لأنها اذا خشيت الصائد سترت رأسها بجناحيها فلا تفعل إلا أن تفسح للصائد فرصة قبضها من أمام وهي مغطاة العينين ، وهو ما يصدق على كثير من أبناء قومنا ،

إنهم يعتقدون أن في حياتهم الدائبة على نظام خاص وضمن محيط خاص وعدم المبالاة بكل ما هو خارج عنها كل ما يمكن أن يحصل عليه المرء من سعادة وهناءة في هذه الحياة .

لقـــد اصبحت شجاعة المغاربة في الكفاح مضرب الأمثال ، ولكن كثيراً من شجعانهم يتأخرون عن القيام بما كان ينبغي منهم لا رهباً ولا رغبـــاً ، ولكن لأنهم لا يقدّرون الأشياء قدرها ، ولا يعرفون الواجب المفروض عليهم ، وإذا عرفوه لم يفكروا به الى حد ان يؤثر في نفوسهم وهم في منازلهم فرادى مـــا يؤثر فيهم جـو الكفاح المسلح ودخـــان البارود .

لو كان هذا النقص خاصاً بأفراد الشعب لكان لنـــا سلوى في من يفكرون بالواجب من الطبقة الراقية او من النخبة المثقفة ، ولكنه داء عام شامل يتفاوت ابناء قومنا في درجة ما عندهم منه ولكنهم جميعاً به مصابون فإلى متى سنظل في هذه الحال ؟ وما اليوم الذي سنصلح فيه من ذات انفسنا فنعمرهـا بحب الواجب والتفكير بـــه وشغل الوقت بأدائه ؟ متى نتسابق في القيام بمـا يتطلب منا الوطن وبنوه ؟ ومتى يعود للوقت في نفوسنا قيمة وللزمان اعتبار ؟ ومتى نعلم أن العمر قصير وأن أمده لا يكفي لأداء ما تتطلبه الأجيال المقبلة منا فضلاً عن أن ننقص منه بالتضييع والإهمال ؟

يجب أن نسأل أنفسنا في كل صباح : ماذا سنفعله اليوم لأمتنا ؟ ثم نمضي وكل همنا في أعمالنا الخاصة والعامة أداء الواجب وقضاء المفروض ، ثم متى عدنا في الليل الى فراشنا يجب أن نلقي نظرة على مـــاذا فعلنا مستعرضين أعمالنا اليومية محاسبين أنفسنا على كل مـا يمكن أن يكون قد صدر منا من تقصير أو تفريط متسائلين : ماذا فعلناه اليوم لأمتنا ؟

إن التفكير بالواجب هو المنهج الوحيد لتكوين الشخصية المستقلة التي تعيش للمجموع وتحيا لخدمة الأمة .

٧

ارستقراطية التفكير

إن الفكر الصحيح الذي تحتاجه الأمة ويمكنه ان ينقذها من مصائبها ، ليس هو تفكير الشارع الذي يبنى على اصول عادية نتلقاها كل يوم من مختلف الأوساط والهيئات التي لا ندريها ، ولكنه فكر الطبقة المتنورة التي تستطيع ان تقلب الأشياء على وجوهها وتنفذ الى أعماقها .

إن الديموقراطية حسنة في كل شيء ، الا ان الأرستقراطية الفكرية شيء ضروري لتوجيه الأمة ، فهل عندنا لحد الآن هذه الأرستقراطية الفكرية ؟

لننظر الى ما يبدو عندنا من افكار وما ننتجه من آراء نجد أننا لحد الآن فقراء في هذه الناحية ، وأن منطق الشوارع ما يزال مسيطراً علينا في كل اتجاهاتنا .

ان الفكر الرفيع هو الذي يستطيع التحرر من القيود التي تحيط به من جميع جهاته ويسمو في آفاق النظر العالي ليشرف على كل الأشياء من المحل الأرفع كما يعبر ابن سينا ؛ ثم ينفذ ببصيرته الخارقة إلى بواطن الأشياء فيستجليها ثم يقارنها بالظواهر ويستغرق في نظرته الشاملة بمجموع ذلك كله ، ليستغرق الفكرة التي يبديها للناس غضة يانعة غير مهتم بالذين

لا يلقون لهـا بالاً أو بالذين يعتبرونها خارقة للمألوف أو خارجة عن حدود المعقول .

والمفكرون الذين هم من هـذه الطبقة هم رسل الفكر للناس ؛ يمهدون لهم سبيل النظر ويبعثون في نفوسهم روح الطموح ، ويستسهلون في سبيل ذلك كله الصعب والذلول ، وهم الجديرون بالفكر وإن ادعى النـاس مشاركتهم فيه ؛ لأن لكل أحد الحق في أن ينظر ويفكر ويبدي مـا شاء من الآراء والنظريات ؛ ولكن النتيجة في النهاية دائماً هي فوز هؤلاء الممتازين الذين يحكم لهم الفكر نفسه باستحقاقهم وحدهم له.

ولكن هؤلاء العباقرة لا يصلون لهذا الفوز الا بعد عناء شديد ودهر مديد يقضونه في قلة فهم الجمهور لهـم وعدم اعتنائه بشؤونهم ، وفي مقاومة الذين يخيم عليهم جو الشارع فلا يستطيعون الا التقزز من كل فكر رفيع جديداً كان او قديماً لأنه يحول بينهم وبين اطمئنانهم على قداسة مـا ألفوه وخطورة ما تعوده .

إن أخطر ما يواجهه هؤلاء المفكرون الممتازون هو منطق الشـارع الذي يستولي على اذهان الغالبية المطلقة من الناس ؛ هـذا المنطق الذي ليس من السهل اهماله وعدم الاعتداد به مع أنه ليس الا مجموعة مـن النظريات التى تكونها أجيال مختلفة ، فيها الصحيح وفيها السقيم ، ولكن الناس يتلقفونها قضايا مسلمة دون نظر ولا امعـان ، لأنهم سمعوها في طفولتهم وسمعوها في شبابهم وسمعوها وهم شيوخ محترمون ، فوقرت في نفوسهم كشيء مقدس لا سبيل الى المساس به ولا الى الدعوة لمخالفته .

ويتغلغل منطق الشارع في الدين ، فيمزجه بالخرافة ويملؤه بالطفيليات ، فإذا حاولت النظر للدين بهذا الفكر الممتاز المترفع عن الوسط المختلط ؛ هذا الفكر الذي ليس الا نموذجاً للفرقان الذي وعد الله ببعثه في نفوس المتقين جبهتك تلك الاخلاط المتسربة ، فأصبحت تكافح أناساً يعتقدون في الدين الذي تريد إصلاحه ، ولكنهم لا يريدون منك ذلك الإصلاح ،

لأن الدين لم يعد في أعماقهم الا ما وجدوا عليه وسطهم وما شبّ معهم منذ أن كانوا أطفالاً ، فتنقلب الحقائق أمام أعينهم ويصبح فكرك الرفيع كفراً وإلحاداً وان لم يكن الا صميم الدين الذي باسمه يناضلون .

ويدخل منطق الشارع في الاقتصاد فيحول العمل الفردي الذي تقصد به الفكرة الصالحة مادة من مواد التعاون الشعبي وجزءاً من المجهود العام الذي يعيش به الفرد ولكن ليمتد به الاستمرار الحق للأمة ـ الى امتلاك شخصي يرمي لاستغلال التراث الوطني لفائـدة فرد واحد ولو كان على ظهر المجموع ؛ وينقلب المال الذي هو وسيلة للحياة لا ينبغي ان يستعمل في غير ما وضع له غاية تضحي في سبيلها كل المقدسات وترتكب مـن أجلها سائر الخيانات . فاذا وقف الفكر الممتاز يدعو الناس للعدل ورد الشيء لنصابه الطبيعي عاد شاذاً ينقم على المجتمع من أجل بؤسه أو يحمل أفكاراً هدامة ليس من صالح المجتمع وجودها لأن الشارع لم يتعود غير منطق الأخذ والعطاء طبقاً لتطاحن الافراد وتنافس الجماعات .

ويدخل المنطق العامي في مسائل الإصلاح والتجديد ، فيحول الاوضاع عن مواطنها ، ويسمي الاشياء بغير أسمائها ، ويكون في الجمهور فوضى التبديل الذي لا يستند لمنطق غير ما توحي به محاكاة الآخرين ، وينقلب ذلك كله الى ما سماه صديقنا حصار رحمه الله بتجديد التقليد ، أي بالعدول عما ألفناه الى ما ألفه غيرنا ، لأن منطق الشارع لا يهتم بأكثر من ان يكون الشيء الذي سننتحله جديداً بالنسبة الى وسطنا ولو كان رجوعاً الى القهقرى وابتعاداً عما ننشده من تطور مفيد وإصلاح متين . وهنا يجد الفكر أيضاً مشقة عظيمة في إقناع الذين يريدون التجديد بأن ما ينتحلونه ليس الا رجعية بالية او شراً منها .

وقل مثل هذا في الادب وفي الفن ، لأن طفيليات الحياة تدخل في كل الحدائق التي يغرسها الانسان ، وليس الا البستانيون المهـرة الذين يستطيعون التوقي منها وحماية غروسهم من آفاتها .

يظن كثير من المخلصين نه ليس من الصالح أن ننبه الأمة الى مواطن النقص فيها ، لان ذلك يكون عندها استياء ربما أضر بها أو بإيمانها ، او ربمـــا أضر حتى بمحاولة اصلاح النقص الذي عندها . ولكنني أعتقد على العكس من ذلك أن الامة يجب أن تخاطب في كل شؤونها بكامـــل الصراحة وبكل بيان ، وأنا واثق، من أن الامة تستطيـع أن تفهم الذين يصارحونها بالحقائق اكثر مما تفهم غيرهم وان منطق الشارع مهما تغلب قليلاً فإن الفكر الرفيـع في النهاية هو الذي يفوز .

وسنتكلم في فصل تال على ضرورة تعميم التفكير ، ثم على الفكر العام وكيف يتكون وكيف يشتغل ، ولكننا الآن نعتقد أن ذلك كله ليس الا وسائل لتسهيل القبول للأفكار العالية التي لا تلهم عادة الا للممتازين مـــن الرجال .

وإذا أردنا ان نكون من نفوسنا هذه الطبقة الرفيعة من جهة الفكر وجب علينا أن نتعود التحرر تدريجياً من منطق الشوارع ، والترفع قليلاً عن التأثر بواقعية الحياة . يجب أن نخرق السدود التي بنتها أمام عقولنا أجيال غطى عليها الظلام أمداً طويلاً ، فتعوّدت أن لا تحسّ بالنور إلا غشيت أبصارها ، وأن نعمل على إنتاج أرفع مما يتطلبه رجل الشارع لأن تكوين النخبة المفكـّرة في الأمة ضروري لتعليم الجمهور عادة التفكير الضرورية للرفع من شأنه .

وإن اهتمامنا الأول يجب أن يكون بتوجيه الشباب المثقف أو الذي يتثقف ، لنربي في نفسه عادة النظر والبحث وقاعـــدة الدراسة العميقة والتفكير السليم .

إن شبابنا جائع غرثان ، وإن ما يتغذى به الآن هو ما يكتبه غيرنا من الغربيين ، وإنه ليقف أمامه موقف الحيران التائه الذي يدفعه الجوع ليلتهم ما يجده أمامه دون فحص ولا تدقيق ، وقد لا يكون في ذلك الغـذاء بألوانه المختلفة من بأس ؛ ولكن بشرط أن ينهضم ويصبح جزءاً

من ذات الشباب يقويه على الحياة وعلى النمو ، ولا يتسنى ذلك الهضم إلا إذا وجّه الشباب نحو الثقة بنفسه ، والايمـــان بأن الثقافة ليست شيئاً مسلماً يأخذه المرء دون أن ينظر فيه أو يعرضه على محكّ البحث ، بل إن المثقف الحقيقي هــو الذي يستطيـع أن يفرّق بين وسائل العلم الـتي يستعملها غيره وبين النتائج التي يصل اليها .

إن حاضرنا العلمي أفقر من أن يسدّ حاجة شبابنا ، وحاضرنا الفكري أضعف من أن يواجه الأفكار المتعددة الـتي تفتح معارضها أمـــام عين الطالب النشيط ، ولكن لنـــا مع ذلك الحقّ في أن نوجه باسم الفكر الحر الانساني هذه النصيحة العربية الغالية : « أنظر وفكر ولا تقلد » . إن هــذا الشعار الذي فتح للعرب في ايام حضارتهم الأولى آفاقاً عالية هو وحده الجدير بأن يخلق من شبابنا نخبة تخطّ لنفسها طريق الاختيار وسبيل الامتحان لما يقرأونه أو يشاهدونه .

يجب أن يتكوّن بيننا التفكير الرفيـع الذي ليس بالمرتجل ولا بالعامي . وأن نتمرن على قبوله متى ظهر ، ونفسح المجـال لأصحابه ، ولكن يجب أن نكون قادرين على تمييزه حقيقة من بين مختلف النظريات العـــارضة المرتجلة التي نتلقاها من هراء الشوارع في المشرق والمغرب ، وننقلها للناس على انها شيء جديد يصلح من حالهم ويرفع من شأنهم .

ان للأرستقراطية الفكرية طابعها الممتاز وهو اليقين والحرارة والبناء .

٨

تعميم التفكير

كان فولتير يقول : « اذا أردت انهاض شعب فعلمه كيف يفكر » . وهذه حقيقة ناصعة كان للاخذ بها فضل الحياة التي دخلتها اوربا وأميركا ؛ اذ الى تعميم الفكر بين سائر طبقات الامة يرجع السر في بروز النوابغ الافذاذ الذين لا يفتأون يعبرون عن رغبات الشعب وتوجيهه الوجهة الصحيحة ؛ كما يرجع اليه السر في مقدرة الامة على اختيار حكامها وممثليها ، وجرأتها على توجيههم بدورها في الوجهة الحقيقية التى تنشدها . وهكذا حصل تجاوب كبير بين رجال الحكم وبين رجال الشعب امكن للاخيرين معه ان ينتقدوا الاولين بمختلف الوسائل ، كما امكن للاولين ان يراعوا عواطف الاخيرين ويعملوا لارضائهم لأن كلا من الفريقين اخذ يشعر بأن القوة التي يملكها الحاكم ليست مستمدة الا من القوة الكامنة في الشعب ، وبهذه الروح امتازت الديموقراطية الغربية التي تجعل ارادة الشعب الواعية الاساس الاولي لحكومتها .

وحدث بعد ذلك لاسباب عديدة لا نريد ان نستطرد اليها أن تكونت في بعض الجهات ردود فعل ضد هذه الفكرة التي تعمم في أفراد الشعب المقدرة على النظر والاهتمام بشؤونه ومشاركته في حكم نفسه بنفسه ،

انتهت ببروز الفكرة النازية التي هي على أتم ما يكون من التناقض مع المبدأ الذي أومأنا اليه . فلقد صرح هتلر في انجيله (كفاحي) بأنه « يجب أن تنسى الشعوب عادة التفكير ويتركوا للزعماء ورجال الحكم أن يفكروا لهم ، وأن خير وسيلة لذلك هي فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات » . وهكذا تكونت الجحيم النازية التى رأينا نتيجتها في استبداد هتلر بقيادة الشعب الألماني نحو مصير بائس ونهاية مؤلمة .

وليست هاتان النظريتان في الواقع إلا انعكاساً لمختلف الصور التي ظهرت بها أحداث التاريخ في كل العالم ، وليست حرية التفكير في أنبائها الا مسألة الحقيقة التي تظل تسعى في كل عصر للبروز من بين الاستار التي يحاول الانتفاعيون استمرار انسدالها ، وكلما خرقت جانباً منها عاد أولئك المغرضون يسعون بكل قواهم لسده ثانيا ، ولكن الحرية تعمل وتقاوم حتى تنتهي بالفوز في سائر معاركها .

ونحن كأمة لها من تاريخها وتقاليدها الموروثة في الجاهلية والاسلام ما يجعلها بطبيعتها في صف الحرية لا يمكننا ان نعتبر المبادىء النازية وما إليها الا مسخاً كاملا لروح الانسان الذي أعده الله ليتحمل مسؤولية عمارة هذه الارض واصلاحها ، ولذلك أرسله حراً مختاراً يشق طريقه بوسائل الفكر والارادة والعمل .

ولقد انعكست الفكرتان معاً في تاريخنا القومي والملي ، فانتشر التفكير في أوساطنا وعم سائر طبقاتنا يوم كانت تعاليم القرآن هي التي تهدينا الى السبيل وتسيرنا فيما نريده من أعمال ، ولكن تكونت فينا أيضاً أنواع من النازية في صور مختلفة ، فوجد بيننا دعاة للجمود وأنصار للتقليد ومحتكرون للفكر والمعرفة ينشرون بين العامة من قومنا أنهم لا يستطيعون ان يتدخلوا فيما لا يعنيهم من المسائل التي يجب ان تظل مقصورة على الشيوخ الروحيين أو الرؤساء الماديين الذين يستطيعون فهمها وادراكها والبت فيها . وهكذا استطاع هؤلاء القوم عن طريق التخدير والتمويه أن ينزعوا من

الاغلبية الساحقة من قومنا أحسن مالديهم وأغلاه وهو الفكر ، فأصبحوا يعتقدون أن واجب المريد أن يكون أمام شيخه كالميت بين يدي غاسله ، بل اصبحوا يشاهدون ما تنكره قلوبهم ويعملون معارضته لدينهم ، ومع ذلك يقبلونه بتسليم واذعان ، لأنه صادر من شخص يعتقدون فيه الولاية والصلاح ولو كان بحكم مخالفته للعقل والدين منهما براء . ولكي يقدر هؤلاء القوم على الاستمرار في تنويم الامة واستغلالها اخذوا يخضعون هم الآخرون للطبقة الحاكمة يتملقونها ويضفون عليها أمام الشعب من صنوف القداسة وضروب الاكبار ما يزين كل أعمالها ويجعل الامة ترضى بها وبأحكامها ولو كانت عبارة عن الاستعباد الدنيء والاستبداد الغاشم ، فضاعت بذلك كله حاسة الفرقان القيم من أبناء قومنا ، واختلطت عليهم مقاييس الاحكام ولم يعد نظرهم للاشياء الا باعتبار من تصدر عنهم ، اى انهم اصبحوا يقيسون الحق بالرجال عوضاً عن أن يقيسوا الرجال بالحق . وتكونت في الوطن فورة من الاجواء الغيبية التي أصبحت ازاءها الحقيقة شيئاً غير مذكور ، ولم يعد للشهادة والحس من اعتبار في نفوس اخواننا ولا في عقولهم ، لان كل ملموس ومحسوس يتحول في هذا العالم المنوم مدخلاً لاسرار خفية وأحوال غيبية لا يستطيع ادراكها الشعب ورجاله ، ولو كانوا من أعلم الناس واذكاهم ، وانما يعرفها الذين سمح لهم ضميرهم الميت ان يسخروا لصالحهم الشعوب ويخضعوا لاغراضهم الافراد ، وهكذا نستطيع ان نفهم كيف يقوى رجل مثل «ابي حمارة» – وهو في مقامه الاجتماعي احقر من ان يعتبر – على قيادة جمهرة كبيرة من الخلق ويشعلها ثورة هائلة تكاد تقضي على الاخضر واليابس وتهلك الحرث والنسل ، لان شخصه وحمارته لم تكونا امام الجمهور المغربي عين ما يرون او ما يسمعون ، ولكنها روحية غيبية لا تتقحمها العيون ولا تحس بها الاجسام .

إن هذه العقلية التي استولت على الشعب باسم الدين ما تزال قائمة

في نفسه ، وإن فئة من المغرضين اليوم او غداً ليستطيعون أن يحولوها الى مبادىء هدامة او آراء ليست أرفع من آراء أبي حمارة وشبهه ، لأنه ما دام التفكير قد حذف من الحساب فكل شيء يمكن أن يقع ، وكل مبدإ تضفي عليه ألوان القداسة وأصباغ التمجيد يمكن ان يقبل ؛ وكل قائد يأكل ضميره كما أكله الآخرون يستطيع ان يحول هذه الامـــة الى شعب يقاتل في سبيل الطاغوت ويجاهد في سبيل البهتان ، ولذلك فإن أول ما يجب عمله لصالح أمتنا هـــو الأخذ بيد أفرادها حتى يتعلموا التفكير أي حتى يكشفوا عن عقولهم تلك الحجب الكثيفة التي أضفتها عليهم أجيالنا المظلمة ويتحرروا من كل صنم عبدوه أو يمكن أن يعبدوه.

ومن الحق ان نعترف بأن للحركة السلفية التي علمت فجر نهضتنا فضلاً عظيماً في ازاحة كثير من هذه الحجب ، وفي توجيـــه العقول الى النظر والبحث ، وفي الثورة على عديد من الخرافات ورجالها ، ولكن مـــا وصلنا اليه من حب النظر ليس الا جزءاً مما يتطلبه الفكر الحر منـا ، وما دمنا قد وجدنا أثراً نافعاً للدعوة للتحرر فيجب أن نمضي فيهـــا ونعمل لها .

وإن أهم ناحية يجب أن يتجه اليهـــا اهتمامنا هي تعليم الأمة حقائق الاشياء المقدسة في نظرها ، ان قومنا يحبون الشجاعة ويعجبون بها ولكن يجب أن يعرفوا ما هي الشجاعة ؟ انهم يحسبون انها بذل النفس في أي معركة سيقوا اليها ، مع أنها ليست الا حب التضحية في سبيل المثال ومن أجل العقيدة ، فالاستبسال الذي يقع بمجرد العادة في أي ظرف كان ليس من الشجاعة في شيء . وإنهم كذلك ليحبون الكرم ويتمدحون به ، ولكنهم كثيراً ما يحسبونه في بذل المـــال حيثما تيسر فهم يصرفون ثروتهم في حفلات ضخمة ، وأعراس فخمة ، ومواسم ليس لها من قيمة ولا فائدة ، وقد يقترون على أنفسهم وعلى ذرّيتهم ليدّخروا مـــا يظهرون به في هذه المناسبات بمظهر الكرماء البـاذلين ، فيجب أن يتعلموا التفكير في حقيقة

الكرم ، وأن يعرفوا أن بذل المال لا يقصد بذاته ؛ وإنما يقصد لما يحدثه من أثر في إسعاف البائسين وإغاثة الملهوفين وتعليم الجاهلين وإنعاش الأعمال القومية النافعة .

وإن قومنا اليوم يتطلبون الحرية ، فيجب أن يتعلموا التفكير في معانيها ؛ فليست الحرية أن يفعل الانسان كل ما يشاء ويأتي كل ما يريد ، ولكنها في أن يعد نفسه لمبدأ صحيح وعقيدة ثابتة ويعمل لها ويكافح من أجل تحقيقها ويرعاها في سلوكه وأعماله وتفكيره بما تشتمل عليه من تفاصيل وما يحيط بها من جوانب .

إن الأمة التي تعتاد التفكير هي التي تستطيع أن تفرق بين الدعوات الصالحة وغيرها ، وهي التي تقوى على أن تقاوم من أجل نظام خاص وأسلوب في الحياة مختار ، وهي التي تستحق أن تفرض على حكامها وقادتها الاستقامة في القول ، والعدل في الحكم والإخلاص في الرأي ، والإتقان في العمل والتنفيذ ؛ ومن وسطها هذا يتخرج الأفذاذ من النبغاء الذين يصبحون في واقع الأمر المظهر الصادق لقومهم والترجمة الصحيحة لرأيهم .

وإن الأمة التى تفكر وتنتج نبغاء التفكير لهي الأمة التي تستطيع أن تكون التجاوب الديموقراطي بين الحاكم والمحكوم والانسجام الكامن في علاقة كل منهما بالآخر لأن الفكر هو الميزان القسط ؛ وبذلك فهو وحده الذي يقدر على حفظ التوازن بين عناصر الشعب ، ويقضي على كل فارق اصطناعي بين طبقاته .

إن تعميم التفكير في الأمة هو سبيل نهوضها وتحريرها .

٩

حرية التفكير

وإذا كنا نريد أن نعمم عادة التفكير بين سائر أفراد الشعب فيجب قبل كل شيء أن نعوّد أنفسنا على قبول مبدأ حرية التفكير .

إن الفكر حر لا يستطيع أحد أن يقيده ، ولم يجعل الله لأحد سلطاناً على حركة الانسان الداخلية ، هكذا تعود النـــاس أن يقولوا ، ولكن هذه الحرية التي يحمدون الله عليهـا لا قيمة لها إذا لم يكن لهـا الحق في أن تظهر للناس ، أي في أن نعطي لصاحبها حق التظاهر بما يعنّ له من فكر ، والإعراب عما يخطر بباله من رأي . إن عدم الإعراب عن أفكارنا من أهم أسباب خنق هـــذه الأفكار ، وإذن فهو من أعظم وسائل الغصب لحرية التفكير ، وإن الخـــاصة من ذوي الفكر أنفسهم لا يجدون متعة بأفكارهم إذا لم يسمح لهم بالإعراب عنها ، بل قصارى حالهم أن يتعودوا الكبت الذي يفقدهم تدريجياً عادة النظر بما يستصحبها من آلام وأكدار .

إن هناك طبقة من الناس تستطيع أن تضحي بالنفيس والغـالي لكي تعبر عن رأيها ؛ ولقد روى لنا التاريخ مـــا أكده العصر الحاضر من استعداد الكثير لتقديم نفوسهم في سبيل الآراء التي يؤمنون بها ، ولكن

هذه الطبقة مهما تكن قوية فهي قليلة بالنسبة للغالبية الساحقة من العوام الذين يهمهم شأن عملهم اليومي أكثر مما يهمهم التمتع بالقدرة على التعبير عن أفكارهم ، ولكن هـذه الطبقة نفسها لا تبخل بفكرها وبالإعراب عنه إذا عرفت أنها في مأمن من كل أذى يصيبها في نفسها أو مالها .

إني لا أريد أن أتحدث في هذا الفصل عن الاضطهاد الحكومي لحرية القول وحرية الفكر ، لأن هذه الفصول لا تتناول إلا بصفة عرضية ما تفعله الحكومة ، ولكنني أُريد ان اتناول حظنا في مسؤولية الكبت لحرية التفكير عند الآخرين .

لقد لاحظ « جان بيوري » في كتابه عن حرية الفكر : أن الكسل العقلي الذي يعمّ السواد يمنعهم من حب المعارضة إلا بمقدار ، ولذلك نجد رجل الشارع يعيش (في عالم عقلي) خاص بـه يتكوّن من معتقدات سبق التسليم بهـا دون جدال او نقاش فارتبطت بأعماقه ارتباطاً نفسياً لم يقبل معه اي طعن او نقد . وقبول فكرة جديدة لذلك الرجل معناه اعادة تنسيق عالمه العقلي من جديد ، وتلك عملية تتطلب مجهوداً ومشقة لأن فيها كثيراً من الهدم ومن البناء ، فإذا اضفنا الى هذا مـا توارثناه من الخوف والحذر من كل جديد عرفنـا كيف أن السواد الأعظم يعتبر في كل فكرة جديدة خطراً عظيماً على وجوده الخـاص او على وجود المجتمع الذي يحياه .

ان هذه الملاحظات الـتي ابداها الكاتب الانكليزي تنطبق كامل الانطباق على الطبقة التي يصعب عليها ان ترى كل محاولة لتغيير ما ألفته من عادات وما ارتضته من أفكار ، ولذلك فهي تضطرب الى حدّ الثورة احياناً كلما سمعت انتقاداً لاذعاً او فكراً جديداً ، ولا سيما اذا كان هذا النقد راجعاً للنظام الاجتماعي او ما يرتبط به من بعض الأسس التي يظن ان لها اصلاً دينياً مثلاً .

ان ضيق الأفق عند هذه الطبقة يجعلها ترمي كل من يحـاول البحث

في هذه المسائل بالطعن في دينه او بالخروج عن مجتمعه ، وان في عداد هذه الطبقة قسماً من المثقفين الذين كان يجب ان يمهدوا لحاسة النقد عند اخوانهم عوضاً عن ان يتخوّفوا منها .

إن حاسة الخوف التي لاحظها « جان بيوري » هي التي تعمل عملها في طبقة المثقفين او الذين لهم جاه في وسطنا ؛ فهذه الفئة تعتقد ان في كل تطور فكري جديد مانعاً من استمرارها في مركزها او حائلاً بينها وبين ما ترمي اليه من غاية ذاتية او عامة ، ولذلك فهي لا ترى فائدة في بروز مفكرين جدد وافكار جديدة من شأنها ان تغير الواقع او تهدم السابق ، ومع ان هذه التخوفات ليست حتمية فإنها تعمل عملها في حملنا على التقزز من آراء المخالفين ونبذهم .

وإذا اضفنا إلى هـــذا حاسة المحافظة التي تكيف في نفوس قومنا الرغبة في متابعة ما ورثوه عن اسلافهم واستمرار بعض ما يودون بقاءه محترماً بكل اخلاص ـ عرفنا كثيراً من الدوافع التي تبعث على مقاومة كل فكرة تدعو للتجديد في شؤون الأمرة ونظــام الزواج وفي مسائل الضرائب والملكية الزراعية .

ولكن تبديل الحال يتوقف على تنوير الرأي العام بالنظريات الجديدة ، وهــذا بالطبع يستدعي وجود اشخاص يتقدمون للنقد الصريح والحديث الواضح عــن كل مسائلنا الداخلية ، فيضعون على محكّ البحث والنقد كل ما لدينا من نظام في المأكل والمشرب والملبس ، وما عندنا من نظريات في الحياة وتفاصيلها وشُعَبها ، وما نريد ان ننتحله من غيرنا من افكار او من مبادىء . إن هذا العرض الصريح يفسح المجال للبحث والمناقشة والجدل من طرف كل المغاربة ، وهــذا ما يستدعي منا قبل كل شيء ان نستعدّ لتوسيع افقنا وجعل صدرنا منشرحاً لقبول كل نقد يوجه الينا ومناقشته بالأساليب المنطقية النزيهة وتحررنا من الطبيعة التي اورثتنا إياهـا اجيال الكبت والاضطهاد للأفكار

لقد أوضح سقراط - في دفاعه - قيمة المناقشة وفائدتها الاجتماعية وقال : « إن الحياة لا تستحق الاعتبار إذا لم تقوم بأنواع الحوار » ؛ كما أن ملتون بيّن ضرورة الجدل لتقدم المعرفة . وجعل الإسلام النظر شرطاً في المعرفة التي هي أول واجب على المكلف ، ومعنى ذلك أنه لم يجعل في الأرض ولا في السماء منطقة محرّماً على الفكر أن يدخلها بكل حرّية وإخلاص .

إن الأجيال المظلمة التي مرّت علينا نزعت منا كل الحقوق التي خوّلنا الله إياها ، وحرمتنا من نعمة الفكر التي هي أساس الحياة السعيدة ، وهكذا فقدنا حاسة النقد والإنكار وأصبحنا نستصعب وجودها عند البعض منا ؛ إن التقزز الذي نحسّ به عندما يوجّه الينا أحد نقداً ما ، أو الامتعاض الذي نشعر به عندما نقرأ أفكاراً مباينة لأفكارنا - إن ذلك كله دليل على الاضطهاد العظيم الذي وجدته الحرية في بلادنا سواء من ذوي الأمر المتسبين للدين أو من ذوي الثروة والجاه ، لأن الذين يألفون رؤية المناظر البشعة يعتادونها فلا تنكرها أبصارهم بل ربما طلبوها عند فقدها ، كذلك الذين يتعوّدون النفاق ينتهون بنسيان نفاقهم ، أي يصبح ما يتظاهرون به جزءاً من أفكارهم ومبادئهم .

فيجب أن نتحرر من آثار الاضطهاد السابق في نفوسنا ومن آثار النفاق التي تسيطر علينا ، ونسمح لغيرنا بإبداء آرائهم حرّة طليقة ولو كانت ضدنا . إنه لا ضرر في أن يصرح الكل بما يعتقد ، إن العصمة لا تتأتى لغير الأنبياء ، ولذلك فالأفكار التي نعرضها يمكن أن تكون مجالاً للنظر من الجميع ، وقد يعطون من آرائهم ما يصحح أغلاطنا ، وإنه مهما كانت للأفكار التي ادافع عنها من قيمة فإن مبدأ الحرية يجب أن يعلو عليها ، وقد أجد من نفسي صعوبة لقبول الانتقاد المر من الآخرين ، ولكن يجب أن أتعوّد على ذلك ويجب أن لا يصدمني حتى يمنعني من الاستمرار في التفكير

إن الذين ينشرون المبادىء في الناس يجب أن يكونوا موضع القدوة للجميع ، ولذلك يجب أن يأخذوا أنفسهم تدريجياً بتحمل الانتقادات وقبول الأفكار المختلفة ، ولكن ينبغي ان يروا في هـــذه الحرية ، التي يعطونها للغير الثمن الوحيد لنجاح الأفكار التي يغرسونها .

إنه لا يكفي أن نطالب الحكومة بالحريات العـــامة ، بل يجب أن نعطيها نحن قبـل ذلك لأنفسنا ، إن اضطهاد الحريات الفكرية لا يظهر في مظهر الكبت الاداري بأنواعه فقط ، ولكن له مظـاهر من أنفسنا نحن . إن كلمة الاستهزاء التي نلقيها جزافاً ، حينما نقرأ فكرة ، أو مجابهة الفرد الذي يعرض علينا رأيه بهـا كثيراً مـــا تكون من أشد أنواع الاضطهاد الفكري ، خصوصاً في وسط لا يثق بنفسه مثل وسطنا .

يجب أن نشجع الكـُتاب والمفكرين في بلادنا أكثر ممـا ننتقدهم ، إنهم بمثابة الأطفـال الذين يستفيدون من التنويه بينما يكوّن في نفوسهم لإنكار الشديد عقد نقص صعبة العلاج . إن الحرية كسائر الأشياء الحبيبة محاطة بكثير من المكاره ، وهي إما أن تكون كذلك أو لن تكون .

يجب أن نخلق الجو الذي يسمح للكل بإبداء رأيه ، وأن نضع أصبع الأمة على مواطن ضعفها لتلاحظ مـا ينقصها ، ثم يجب أن نشجعها بعد ذلك على التصريح بمـــا تفكر به ، ونعمل على أن نعطيها الوسائل التي تساعدها على التفكير والصدع به ، إن خجل الكثيرين يحول بينهم وبين إبداء آرائهم ، فيجب أن نساعدهم على التحرر من قيودهم ، ويجب أن لا نشترط كثيراً من البلاغة ولا من البيان ، لأن مهمتنا قبـل كل شيء أن نكوّن الفكر الذي يمكن أن يقول ، ومتى تكوّن فإنه سيعبر عن نفسه بأي لسان .

إن الكلام لفي الفـؤاد وإنمـا جعل اللسان على الفؤاد دليـلا

١٠

التحرر الفكري

إن الذين يطالبون بحرية التفكير لغيرهم يجب ان يكونوا هم متحررين أولاً .

إن المذهب العقلي انتصر في العالم انتصاراً لا مثيل له ؛ وذلك بفضل الجهود التي بذلها رسل الفكر والتحرير والتضحيات التي قدموها في سبيل مثلهم ، أما نحن فما نزال نرزح في شتى القيود التي لا نشعر حتى بضرورة التحرر من الكثير منها . ان نخبتنا ما تزال تحكم بمقتضى المعلومات التي توارثتها او تناقلت اليها من حيث تعلم ومن حيث لا تدري ، وهي لم ترد بعد أن تلتفت الى العقل لتجعله حكماً مطلقاً في رغباتها .

لقد ألف الناس متى تكلموا عن الحرية ان يتحدثوا عنها كحق طبعي ؛ بذلك أيدها خيرة المفكرين عندنا ؛ وبذلك ايدها خيرة المفكرين في الغرب ، ولكن الحقيقة ان الاقتصار في الاستدلال على الحق الطبعي خطر على الحرية من حيث هي ، وهو يجر الى ما من شأنه ان يمنع من تعميم التفكير .

ولكي أوضح ما اقصد يجب ان أبين ما يراد من الحق الطبعي ، انه الحق الذي يستمده الانسان من الطبيعة ؛ أي من الغريزة التي ولد عليها ،

فهو حق ولد متمتعاً به ؛ وبمقتضى ذلك يجب ان يظل محافظاً عليه ، مثل ذلك حق حماية ذاته من كل أذى يلحقها ، وحق حماية قدرته على ان يتناسل وينمو ، فهذان أمران طبعيان يعترف بهما كل قانون ولا يتجرأ أحد على انكارهما ، ولكن طبيعتها تجعلها متعلقين بتصرفات الناس وسلوكهم ، فوجب أن يحافظ لكل من الناس على نصيبه منها ، ولذلك قضت التشريعات المختلفة بتحديدهما على حسب ما تقتضيه مصلحة المجموع ؛ فلم يبح للمحتاج ان يسرق ، ولا للشخص ان يتناسل بغير الزواج الشرعي المقيد في كل بلد بقوانين تختلف أحياناً ولكنها تجمع على ضرورة المحافظة على خلق العائلة ، فلو وضعنا حرية التفكير في عداد الحقوق الطبعية لكان من المتيسر ان نقول بإمكانية تحديدها بمختلف القيود التي تحد بها الحقوق الطبعية ، مع ان هناك فارقاً كبيراً ؛ لأن حماية الذات امر يشمل كل أفراد البشر بينما لا تشمل حماية التفكير الا الذين يخرجون على الآراء السائدة ، أي الذين يأتون بأفكار جديدة بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون فيه ، وهؤلاء يكونون أقلية ضئيلة في العصور والأمكنة بالنسبة للأغلبية التي تطمئن عادة الى ما ألفته من نظراتها . فمصلحة التجدد والابتكار للدعوات والاهتمام بمصالح الجماعة كل ذلك يقضي بأن تعتبر حرية التفكير حقاً عقلياً ، لا يجوز ان يحد بما تحد به الحقوق المستمدة من الطبيعة وحدها ؛ وان مواجهة هذا الحق من الجانب العقلي لمن الصعوبة بمكان ، لذلك ظل موضوع اعتراض من طرف كثير من المفكرين الغربيين حتى في أزهر عصور الانتصار للمذهب العقلي .

إنه لمن السهل الاعتراض بأن الذين يتحررون أكثر من الواجب قد يأتون بأفكار من الصالح كبتها لأنها تحدث من الضرر بالمجتمع اكثر مما تحدثه سرقة سارق او خطيئة زان ، ولكن الحقيقة بعكس هذا ، لأن الأفكار يمكن أن تقاومها الافكار ، والقول يدفعه القول ، فليس من الضروري ان تستعمل القوة لكم أفواه الناس ، إن كل الأفكار التي تبتكر

تظهر غريبة لأول وهلة ، ولكنها إذا استطاعت الصمود لمقاومة خصومها والانتشار في وسط واع تصبح مألوفة ومعترفاً بها ، وقد تؤدي لمصالح عظيمة وتطورات جليلة ، والوسط الذي يمنع المفكرين من أن يظهروا بآرائهم يظل دائم الجمود غير قابل للتطور ولا للارتقاء .

إن اصطلاح المذهب العقلي يثير في الذهن ما كان بأوربا من كفاح بين رجال الدين وبين إصرار العقل على ان يكون له السلطان المطلق في عالم الفكر وبذلك فهو يقابل المذهب الديني عند الغرب ، ولكننا نحن يجب ان نتثبت دائماً حينما ندرس المذاهب العقلية الغربيـــة ؛ فلم تكن جلها في الواقع موجهة الا ضد الذين يتحكمون في العقل باسم الدين ؛ ويمنعون الناس من النظر والاستدلال . ان الاسلام دين العقل كما أنـــه دين القلب ؛ ولذلك فقد قضى مـــن اول وهلة على كل انواع السيطرة الكهنوتية ؛ كما أن علماءه اعتبروا حماية الفكر من الاسس التي أجمعت عليها الملل والنحل ، وان الدين في نظرنا غني بحججه العقلية وبهدايته القلبية عن ان يحاول الوقوف في صف الذين يضطهدون الفكر او يحولون دون تنوير العقول ؛ إن تاريخ الحضارة العربية مليء بالجهود الجبارة التي بذلها العلماء للتوفيق بين العلم و لدين ، وان السلاح الوحيد الذي استعمله اولئك الأبطال لم يكن الا العقل وما يهدي اليه من أسرار في الوجود، ولذلك لا نرى من بأس في ان نؤيد المذهب العقلي في مواطن عديدة ومن بينها حرية التفكير .

إن استعمال العقل في ميدان التفكير هو الذي يفتح أمامنا الآفاق الواسعة لدراسة ما نتناقله من أنباء وشائعات وتقاليد وعادات، فيها الحسن وفيها القبيح، فيها الغث وفيها السمين ، إن كل هذه الأشياء تكون البضاعة الفكرية التي نملكها ، ولكن أغلب الناس يعرفون أن جزءاً قليلاً جداً من هـــذه الأفكار التي ينتحلونها والمعلومات الـتي ينقلونها هي ملكهم الخاص ، لأن أكثر مـــا يمرّ بنا يومياً من الأفكار والنظريات نقتبسها من غيرنا جاهزة

كاملة ، ومن السهل أن يسأل كل منا نفسه عن كثير من المعلومات التي يعرفها من أين جاءته ؟ ومن الذي ألهمه إياها ؟ إننا نعرف أن هنالك مدينة تسمى باريس وأخرى لندن ؛ ولكن الذين وصلوا لهاتين المدينتين قليلون بالنسبة لعدد الذين يعرفونهما ، وليس من حقنا أن نكلف الناس عدم الاعتقاد في وجود باريس أو لندن إلا بعد الوقوف عليهما ، بل يكفي أن نعرف أن هذا الوقوف متيسر لمن شاء ، وأن يعلم كل واحد أن في استطاعته أن يتأكد بنفسه من وجودهما . ولكن الآراء والمرويات ليست كلها من هذا القبيل ، بل إن منها ما ليس في متناول الحس أن يدركه ؛ ولا في إمكان العقل أن يحققه ؛ ومع ذلك تتقبله الجماعة وتصدقه لا لشيء إلا لأنها سمعته كذلك وتناقلته من جهات كثيرة لا تدريها .

إننا كثيراً ما نسمع في أوساطنا أن هنالك داراً في الحي المعين مسدودة لأن بها أرواحاً خبيثة تمنع الساكنين من الاقامة فيها ؛ وإنه لمن السهل أن نتأكد من وجود هذه الدار في المكان المعين ومن وجودها مسدودة ، ولكن ليس في متناولنا أن نتأكد من وجود هذه الأرواح الخبيثة بها ؛ ومع ذلك فمن الصعب أن نقنع عامة الناس ببطلان ما تناقلته الشائعات وصدّقته الجماهير ؛ وهذه هي المشكلة الكبيرة التي تواجه حرية التفكير ؛ لأن الفكر الجامد من هذه الأشياء يتكوّن وبها يتغذى .

إن اول مهماتنا لخدمة الفكر وتعميمه هو الدرس الشامل لحالة مجتمعنا وما فيه من خرافات وعادات ، ودعوة الشعب لأن يعيد نظره فيها وتوجيه فكره لأن يقف عندها موقف الدارس المحمّص ، مستمداً من بصيص النور الذي لم تغطه الاوهام في عقله ؛ وبذلك يمكنه ان يقتنع بضرورة هدم كثير من الافكار التي تسمم وسطه والمعلومات التي تجعل جهله مركباً والعادات التي تحول بينه وبين التطور في اتجاه تقدمي سعيد .

ولكن لا يمكننا ان نقوم بهذا الواجب الا اذا بذلنا جهداً قوياً في

التحرر من آثار البيئة التي نشأنا فيها في عقولنا وسلوكنا ، وتدرعنا بالشجاعة الكافية التي تسمح لنا بمصارحة قومنا ولو تعرضنا لغضبهم ؛ لان الذين ينصبون انفسهم للاصلاح يجب ان يستعدوا لقبول كل ما صادفهم من اكدار . ان تضحية السمعة يجب أن تكون في مقدمة ما نتقبله من تضحيات .

لقـــد كانت الحركة السلفية التي علمت بدء نهضتنا أول تمهيد لهذا الكفاح العقلي والاجتماعي ، ولكنها ستظل من غير فائدة اذا لم تتوج بحركة اصلاح شاملة ، ومن درجة اقوى واشد عتوا . لقد علمت السلفية الشعب ان يستمع لنقد كثير مما كان يحرم على نفسه ان ينظر فيه أو يستمع لاستنكاره ، وهي لم تقم الا بواجب يفرضه الاسلام نفسه ، اذ هو حركة مستمرة وتقدم دائب .

لنثق في العقل ، ولكن لنرفع مستواه ، ولنعلم الشعب كيف يفكر ، ولكن لنحذر طفيليات الافكار ، لتكن حرية التفكير جزءاً من عقيدتنا التي لا تقبل الدفع ، وليكن في حوار الفكر منهجنا الذي لا يبلى . ان ذلك خير وسيلة لتحرير مجتمعنا من ضروب الاستعباد الذي أودى به ، وخير وقاية لنخبتنا من كل دعوة لاتحترم العقل ولا تدين بالتحرير . لنبذل الجهد الجبار والكفاح الشديد ، والصراع العنيف ، الى ان ينتصر العقل في بلادنا ويصبح المسيطر على جميع ميادين الحياة وتكون له الرقابة على أخلاقنا وسلوكنا .

ان امامنا دعوات كثيرة وأفكاراً متعددة ستنتشر في اوساطنا بمختلف وسائل العصر الحديث ، وهي الاخرى مثل ما ورثناه في وسطنا فيها الغث وفيها السمين ، واذا لم نفتح عقولنا ونربّ عادة التفكير الصحيح في نفوسنا فإننا لن نستطيع الاختيار من معارض تلك الافكار ، ولا الوقاية من كثير من أنواع الهدم التى هي أسرع ما يكون للانتشار .

ان دواء الحرية صعب ، ولكنه وحده الدواء الصحيح .

١١

الفكر العام

شرحنا في الفصول السابقة كيف أن الجمهور يتلقى كثيراً من النظريات التقليدية دون بحث ولا نظر ، ثم يألفها فلا يستطيع أن يقتنع بتغييرها ، بل ربما اختلطت عليه فأصبحت تحل من نفسه محل المقدسات التي يستميت في سبيلها ويضحي من أجل بقائها . وهذه التقاليد أو الوراثات هي التي تكون عادة في الأمم المتأخرة ما يسمى في العرف الاجتماعي بالرأي العام الجامد . ولا شك أن هذا النوع من الفكر العام لا يمكن أن يعتدّ به في الميدان الديموقراطي لأنه لا يستمد إلى وجدان صحيح ولا وعي متين ، وهو بعض ما يقصده علماء الاجتماع حينما يقولون : إن الديموقراطية عدوّة الرأي العام ومن الصعب أن نحكم على شعب ما مهما كان تقدمه ضئيلاً بأن سائر أفكاره أو نظرياته هي من هذا القبيل ، وإنما يجب أن ننظر للفكرة التي يعبر عنها عامة الشعب من جهتها الذاتية وما تستند اليه من جواذب وراثية أو خارجية ، أي نبحث هل نشأ التعبير عن إدراك وتفكير ووعي ، أو هو مجرد تقليد وتفاعل عادي .

أما الفكر العام الصحيح فهو الذي يعتمد على الاقناع والدعوة المنظمة ؛ ومن طبيعته الاستدلال بالأحداث التاريخية والخارجية التي تعطيه قوّة

الاقناع والتأثير والاشارة للتفكير ، وهو الذي حاول مونتسكيو أن يعبر عنه (بالروح العـامة) ، واقترب منه جان جاك روسو حين تحدّث عن (الارادة العامة) وسماه علماء الأصول المسلمون (بالاستحسان العـــام) ، ويسميه رجال الاجتماع اليوم (بالفكر العام المتحرك) .

ولكي يكون الفكر العـام صحيحاً في مسألة ما يجب ان يكون مستنداً الى رأي الأكثرية الساحقة من الأمة بعد دراسته الدراسة الصادقة المبنيّة على التفكير والنظر الواعين دون أن يكون هنـــالك تواكل في التفكير ولا تساند في البحث ولا ارتجال في النظر ، ومن شروطه أن يكون عاماً حقاً حتى ان الأغلبية لا تكفى ؛ وإن كان الإجمـــاع غير ضروري ولا متحتم ، ومعنى هذا ان الفكر العام يجب ان يكون قوياً إلى حد ان الأقلية التي لم توافق عليـــه تضطر لاعتماده ومسايرته دون إجبار ولا ضغط ، بل عـــن اختيار وحسن إرادة ، لأن الديموقراطية الصحيحة هي التي تخضع فيهـا الأقلية لرأي الأكثرية من غـــير تأثر ولا حنق .

والفكر العـــام المتحرك عامل اساسي في النظام الديموقراطي الذي يستند على تأييد الشعب الاختياري ، ومن اجـــل ذلك فإن في مقدمة المظاهر الديموقراطية العمل الجدي لتنوير الرأي العـام وإصلاح مـا فسد من جوانبه وتقويم مـــا اعوجّ من جواذبه ومقاومة كل ما يمنعه من التطور والأخذ بوسائل التقدم : من جمود وخرافة وتقاليد وغـــير ذلك من اسباب الانحطـــاط الخلقي والتأخر المعنوي في الأمة . وهو كذلك عامل مهم في تكوين المذاهب والنظريات الـــتي تبدو لأول مرة فورة تجربية ثم تصبح متى واظب عليها الرأي العام وأسندها عقيدة أو عادة أو منظمة اجتماعية ، وهكذا نجد الفكر العـــام في مقدمة العوامـــل الاجتماعية في العصر الحديث ، فالاهتمام به من أوجب الواجبات ، ومراعاته في أثناء الدرس والتقرير آكد وأوجب .

ويتضح من ذلك كله مقدار القيمة الـــتي لوسائل الاتصال المستمر

بالشعب من صحافة ونشر وخطابة ومذياع ، وبالتالي قيمة التعليم الإجباري للبنين والبنات . إن ذلك وغيره من أسباب التنوير للفكر العام وإخراجه من حيز الجمود الى حيز الحركة والتقدم .

ويستعمل الديموقراطيون عادة لمعرفة الرأي العام في مسألة من المسائل أحـــد أمرين : الانتخاب بالاقتراع السري ، أو الاستفتاء . وكلا الأمرين لا يكون ذا قيمة حقيقية إلا إذا كان القائمون به مستعدين للاعراب عن أفكارهم بكامل الحرية وبكل الصراحة دون خوف ولا وجل ، وإلا إذا لم يكن الجمود مسيطراً عليهم حتى لا يستطيعوا أن يفرّقوا بين ما يودّون الدفاع عنه من الأفكار وبين مـــا يعرضه عليهم أكبر الخطباء وأقواهم بلاغة وبياناً .

على أن الفكر العام الحقيقي كثيراً مـــا يخرج عن التعبيرات الرسمية إذ تكون إرادة الشعب مختلفة كامل الاختلاف عمـا تقتضيه الانتخابات العامة أو الاستفتاءات الشعبية . وذلك راجع لبعض الحيـــل في مواجهة المسائل وعرضهـــا على الجمهور من طرف القـــائمين على الانتخابات أو الاستفتاءات ، أو الثقة في بعض القـادة والدعاة الذين لا يقدّمون للأمة الفكرة من جميع جهاتها ولا يبدون لهـــا إلا الجانب المقبول المسلّم ، خصوصـــاً والجمهور لا يهتم في أغلب الأحوال بتعمق المسائل ودراسة جوانبها ، ومن السهولة عليه أن يقع في الأخطار التي يعرّضه لهـــا دعاة غير مخلصين أو حكام مغرضون ، ثم إن الأمد الذي تظل فيه الحكومات الشعبية في الحكم طويل نسبياً ؛ فمن السهولة على حكومة الأغلبية ونوّابها مثلاً أن تمضي فيما تريده الى أن لا يبقى لوقت الانتخـابات الجديدة الا بضعة أشهر فحينئذ تتجه لتنفيذ بعض الاصلاحات التي يراهـــا الجمهور فيتأثر بها ويعيد انتخاب الحكومة الـــتي لم تخلص لوعودها في الواقع . ولكن هذه الأشياء وغيرها من العيوب النيابية لا تؤثر في قيمة النظـام الديموقراطي، لأنها راجعة لأخلاق الأشخاص أكثر مما هي راجعة للنظام نفسه .

لذلك فمن الواجب اعتبار بعض الاصول الاخـلاقية كشيء ضروري للأمة لا يمكن لها أن تستغني عنه أو تقول بخلافه .

فليس من المعقول أن يعتبر حكم الاغلبية في تضييع استقلال الأمة مثلاً ، لأن هذه الاغلبية تثبت من نفسها أن حكمها مزيّف ، وأن ما تقول به لا يتفق مع الرغبـات الطبيعية للأمة التي لا يمكن أن تقبل ضياع استقلالها الا اذا كانت في الحالة التي يقبل فيهـا المرء أن يضيع حياته بالانتحار ، وكما أن الشرائع لا تبيح للفرد أن ينتحر فليس من المعقول أن تقبل انتحار الامة نفسها على فرض أنها الراغبة في ذلك .

وكذلك يمكن أن نقول في مسألة الحريات الضرورية للمجتمع ؛ فإذا سمعت أن مستبداً من أنواع الطغـاة الفاشين يعتمد على محبة الشعب وارادته فاعرف أن ذلك محض كذب لا قيمة له ، وأن أمة هذا الطاغي مكبوتة القوى مضغوط عليها ، وأنها بمجرّد مـا تجد وسيلة للانقضاض عليه انقضّت .

إن كل فكرة تعبر عنها الاغلبية وتكون ضد الأسس الاخلاقية التي آمنت بهـا الامة يجب أن تتهم وأن يعاد النظر فيهـا ، فإن الشعوب لا تعبد نفسها ولا ترضى بحرّيتها بديلا . وهـذا ما يبين لنا أنه ليس هنالك نظام كامل بكل معاني الكلمة ما دام ليس هنالك بشر منزّهون عن الغرض والعبث والانتفاعية . ولكن الاسلوب الديموقراطي خير وسيلة ممكنة للتعبير عن الفكر العـام واستكناه رغبات الشعب الحقيقية ، واذا كانت الديموقراطية هي سيطرة العقل فمن الواجب أن نتجه في اعتبارنا كله لرفع مستوى العقل والإعلاء من شأنه لانه وحـده الذي يحمينا من أخطائنا ويعقلنا عن شهواتنا .

ان المغرب لحدّ الآن ما يزال في أنظمته العتيقة ، وعلى الرغم من رغبة مولانا الملك وطموح أمته لنيل الحياة النيابية التي تيسر لها سبيل الاعراب عن وجهة نظرها والمراقبة على سير شؤونها فإن البلاد مـا تزال ترزح

تحت ثقل نظـام من العصور الوسطى تدعمه اقطاعية جديدة يأبى بعض الناس إلا دوامها ، ولكنه سيأتي اليوم الذى تدرك فيه الأمة كل رغباتها ، وتتحقق فيه آمال مولانا الملك في تمتيع رعيته بالحرية السياسية والنظام الدستوري . فيجب أن نعدّ لذلك عدّته من الآن ، وأن نعمل بكل ما في استطاعتنا لتنوير الفكر العـــام المغربي ، ودعوته للتحرر من كثير من الخرافات والتقاليد البالية وتعليمه اساليب التفكير الصحيح والتـــذرع بالمبادىء السليمة ، حتى يتهيأ لأداء واجبه على الوجه الذي يرضي ، فيكون النظام النيابي نعمة عليـــه ، ووسيلة لانقاذه من انواع الاستعباد السياسي والاقتصادي والروحي الذي يحرص كثير مـن المغرضين على بقـــائه وعدم زواله .

يجب أن نبذل كل جهودنا لتطوير المجتمع المغربي في الحواضر والبوادي ونشر التعليم في أوساطه ، وتكوين الصحافة الحرة النقية ، وتنظيم الدعايات السليمة ، والقضاء على كل أسباب الخلاف والمجاملات العقيمة ، حتى يتكوّن في وسطنا فكر عـام متحرّك يملأه الإيمان بالحرية ، واليقين في الشعب ، والطموح للحيـاة السعيدة ، والتذرع بأسباب التضامن والتكاثف ، والعزم القوي على تحقيق الآمال وتنجيز عظائم الأعمال .

ان خصوم الأمة يريدون أن يضعوها أمـــام العالم ممزّقة مشوّهة ، وانهم يجدون في ضعفنا الانساني الذي أصابنا بسبب انحطـــاطنا وسيلة لتحقيق مآربهم . فيجب أن نكون عقـــلاء ، وندعو الأمة الى التعقل ، ونستنجد بأطيب ما بقي في نفوسنا من وعي قومي وعزّة ونخوة لنستمد من ذلك كله عوامل القوة التي تدفعنا للنهوض السريع ، والتطور النافع ، والتحرر الفكري المنشود .

إن علينا مقاومة الجمود والرجعية والتقاليد البالية وتبليغ رسالة العقل الصحيح للأمة اذا أردنا أن يتكوّن عندنا الفكر العـام المتحرّك الحقيقي الذي لا تتم ديموقراطية بدون وجوده .

ألا إنه لا مسؤولية بغير حرية ، ولا حرية بغير تفكير .

* * *

يقول فولتير : « لنعترف بأن الأفكار أحدثت في هذا العالم من الشرور أكثر مما أحدثته الطواعين أو الزلازل » . وهـذه حقيقة لا يمكن لأحد أن ينكرها كما أنه لا يمكن لأحد أن يستنكر وجودها ، لأنه لا بدّ للعالم من أن يفكر ، ولا بد أن تختلف آراؤه الى حد أن يكون منها الطيب والخبيث ، والنافع والضار ، وان مـــا سردناه من المثل التي تغذي الفكر العام لأعظم دليل على ما أحدثته بعض الآراء في نفوس الأمم من عبث ، وما كوّنته حولهـــا من أجواء لا تتفق مع الفكر الحر ، بينما تحدث في طريقه من العقبات ما يضطره للاستمرار في كفاح قوي وصراع عنيف .

وإذا كانت الأفكار عملت عملها العميق في العصور الماضية حيث كانت كل ناحية من نواحي العالم منفصلة عن بعضها ، ولم تكن هنالك وسائل لمعرفة ما يتحدث به الناس ومـــا يفكرون فيه في كل جهة من جهات الأرض ــ فإن العصر الحديث زاد في قيمة الأخطار التي يجلبها تنوّع الآراء والنظريات إلى حدّ أن أصبح الفكر في أزمة من فوضى التفكير الـتي يحدثها تعدد الجواذب التي تكتنف العقل وتهاجمه من كل جانب .

لقد أصبح العالم برمّته أمـام كل واحد منا ؛ يستطيع رجل الشارع أن يعرف من أخبار أقصى نواحيه مـــا لم يكن كبار العلماء والرحّالين يعرفونه بالأمس ، وبما أن لكل ناحية من هذه النواحي مشاكلها الخاصة وأحداثها ومدارج تطوراتها وما ينشأ بها عن كل ذلك من آراء ووسائل لتحقيقها فقـــد أصبحت أنباء ذلك جميعه تنتقل في كل الأوساط ، ويضطر الكل لقراءتها في الصحف وسماعها من المذياع ، والخوض فيهـــا والتعليق عليها والإصغاء إلى الذين يتحدثون عنهـا . وهكذا يصبح المرء أمام خليط من المسائل وعديد من المشاكل تشغل باله وتضاعف بلباله ، فلا يكاد ينتهي للحكم على واحدة منها ، ولكنه كثيراً مـا يقتنع ببعض

التعليلات التي يتحدث له بها أو ببعض الحلول التي تنقله من الحيرة إلى نقطة ارتكاز لا يدرك عمقها ، ولكنه يرضى بها ريثما يجد ما ينقله عنها إلى فكرة ثانية توجه نظره إلى التأمل في مصير هذا الكون الذي لم يعد يسير في الطريق المستقيمة التي كان عليها الأسلاف ، مع أن الواقع أن المسألة ليست مسألة زيغ أو اهتداء ، ولكنها مسألة تراكم القضايا وتعدد المشاكل علينا ؛ إذ أصبحت كل شؤون العالم وأهواله قضيتنا نستمع إليها وننظر لأطوارها ونستنتج ونقارن ونرفض ونرضى ، ثم لا يزيدنا ذلك إلا حيرة وارتباكاً .

فاذا أضفنا الى هذا ما تؤدي اليه الحرية في داخل البلاد من اعطاء كل مواطن حق ابداء آرائه والحديث عنها في مأمن من كل عقاب ـ عرفنا مقدار الاختلاط الذي يقع في معارض الآراء وألوانها ، وذلك شيء ضروري لا يمكن أن لا نقبله ، ولكن شرعية وجوده لا تعني أنه لا يجب الاهتمام به والعناية بأمره .

إن أغلب ما يرسب في هذه التيارات العالمية ومن هذه الآراء المتعددة هو ما يغذى به الفكر العام من خرافات وأوهام ، او من نظريات تقوي الاستياء وتؤدي للهدم ؛ ومن نظريات تتنافى مع الأخلاق الفاضلة والقيم الرفيعة ، خصوصاً بعد ان أصبح نشر أنباء الجرائم وتحليلاتها من أبرز مواد الصحافة والاذاعة والخيالة ، وخصوصاً بعد أن أصبحت كثير من النظريات الهدامة في عداد المذاهب السياسية والاجتماعية التي تستند اليها كثير من الدراسات وكثير من الأنظمة والقوانين في شتى الجهات ، وغني عن البيان ما يحدثه ذلك كله من حيرة في الفكر العام الذي لم يتجه بعد والذي ما يزال يبحث عن الوسائل التي يخرج فيها من جمود الأمس الى تحرر اليوم .

وقد أدى ما يوقعه ذلك كله فيه من اضطراب وتناقض الى تمزيق الانسجام الشعبي وتقطيع عناصر الاتحاد القومي ما دام لم يصهر بالكيفية التي تجعله قابلاً للهضم .

والتقدم العصري وضع في يد الحكومات أدوات عديدة ليست في متناول غيرها ؛ فقد اصبحت تستطيع أن تسير الاذاعات والصحف وتنوع الاعلانات وتخلق من أساليب التسلية والتلهية ما تشغل به الفكر العام او توجهه الوجهة التي تريدها ، وقوة المداخيل الحكومية التي لم يتقدم لها مثيل في التاريخ فسحت لها آفاقاً كثيرة للاغراء للدعاية واستعمال اكبر عدد من ذوي القدرة على القول والخطابة والتأثير ، بل إن هذه الوسائل وضعت حتى في يد الحكومة غير القومية التي تعيش خارج حدود الوطن ما تستطيع أن تسير به الاتجاه الشعبي في بلد ما ، أو ما يمكنها أن تحدث به على الاقل في داخل ذلك البلد نوعاً من الدعاية تحت ستار بعض المذاهب التي تدافع عن الحرية أو تناضل من أجل كرامة الإنسان .

ولقوّة المال ورجالها الدور الفعال في تضليل الناس ونشر ما يساعد على الاحتفاظ بموارد الاستغلال ومنابع الاثراء في يد المحتكرين من الرأسماليين ؛ وهكذا نجد الرأي العام مهدداً بكثير من المضللات التي تحيد به عن طريق الصواب علاوة على ما يتوارثه من ضلال منقول ، وزيادة على ما يكتنفه من دسائس المغرضين من أبنائه ومن تفاعل عواطف التنافس والحسد والمزاحمة المالية وغير ذلك من نقائص الانسانية التي لا يخلو منها زمان ولا مكان .

كل هذا يجعلنا نفهم جيداً مقدار التبعات التي تلقيها ظروف العصر الحديث على عاتق الذين ينصبون أنفسهم لإسداء النصائح وتوجيه الشعوب ، ومقدار المسؤولية التي يتحملها أمثالنا ممن يعملون في بلد له من الضلال الموروث ما لا يقلُّ خطراً عن فتن العصر الحديث .

إن واجبنا يقضي علينا بتأييد الحرية ونشر دعوتها ، ولذلك لا يمكننا أن نكبت أي تيار من التيارات أو نمنع الاستماع لدعوة من الدعوات ، وواجبنا نحو التفكير يرغمنا على ترك الناس ينظرون بأنفسهم ويتدبرون

في كل ما يعرض لهم من الآراء أو يعن من النظريات . وذلك كله مـا يزيد في خطورة المهمة التي نضطلع بهـا ، وإنهـا لمهمة التربية الذكية والتوجيه اللبق ، والإرشاد المحسن والإغراء الموحي .

يجب أن نعرف بلادنا ومجتمعنا على الصفة التى سبق ان أوضحناها ، ولكن يجب ان نعرف كذلك العالم كله بجميع نواحيه وسائر اجزائه وكل ما فيه من تيارات حسنة وقبيحة ؛ وان لا نحكم بالجملة على واحدة منهـا قبل تمحيصها بكل وسائل الدرس العلمي المجرّد ، ثم نقيسها بعقدة الخير الذي نريده لقومنا ، ونزن مقدار ما يكون لها من اثر القوّة او الضعف على ما نريد الاحتفاظ به من القيم التي ورثناها او انتحلناها من غيرنا ، ثم نستعمل وسائل العصر الحديث لتبيين نتيجة اعمـالنا ودراساتنا لابناء قومنا ، فاسحين لهم مجال النظر الحر والمناقشة الرصينة حتى يكون قبولهم لما وصلنا اليه قبول مدرك فهم ومقتنع راض .

ونحن لا يمكننا ، والحالة هذه ، إلا ان نؤيد حرية القول والإذاعة ، وان نرفض مبدأ احتكارهما في يد الدولة وأحرى في يد الشركات ، لان احتكارهما معناه الضغط على الفكر العام ، وجعله لا يتغذى رغم انفه إلا بالمواد التي تعدّها له السلطات الحاكمة او الشركات الظالمة ، واذا كانت الحرية ستحرقنا فلتفعل فانها على كل حال خير من الضغط ومن التغذي بأفكار تنظمها عبادة القوة او عبادة المال .

ولكي نستطيع ان نقف من الحرية هـذا الموقف يجب على نخبتنا ان تتحرر من كل سلطة حسّية او معنوية لذوي المال او ذوي الجاه ، وان لا تصدر في تفكيرها الا عن تجرد مطلق من كل المنافع الموقوتة ، غير مراعية الا مصلحة الامة ومصلحة الحرية . وان ذلك التحرر لصعب اذا نظرنا للمجتمع الذي نعيش فيـه والنظام الذي يسيره ، فان الانتفاعية والانتهازية عمادان في وسطنا ، وكل من يرفض الاستناد اليهما يحرم من متعة العيش وملذات الحياة .

إن من درس أحوال العالم العربي والإسلامي يستطيع أن يعرف جيداً مقدار الأضرار التي لحقت الفكر العام العربي والاسلامي من جراء تآمر الذين باعوا أنفسهم وهم لا يشعرون لقوّة المال ، فإن هنالك أفراداً ركزهم الاستعمار من قبل ، وقوّتهم رؤوس الأموال الأجنبية ، فأصبحوا يضللون الجمهور بأفكار مغرية وآراء جذابة باسم تعاون القوى القومية والأجنبية على العمران والازدهار ، بينما كانوا في الواقع أدوات مسخرة لاستعمار الأفراد ؛ لأن القوات الأجنبية حينما يئست من الاستمرار في استعمار البلاد العربية عمدت إلى استعمار الأشخاص العرب أنفسهم بواسطة المسائل المادية التي يرتكز مجهود كل الأفراد في يدها . لقد فكّر هتلر في اشتراكية الناس عوضاً عن اشتراكية الدولة ، أي أن يدع رؤوس الأموال في يد أصحابها ولكن يفرض عليهم قبول أنظمة ينفّذونها بأنفسهم عن اقتناع ورضا ، وليست تلك الأنظمة في أعماقها إلا ما تقوم به الاشتراكية الدولية في توجيهها ، كذلك فكر المستعمرون في الشرق في استغلال الافراد مباشرة ، وذلك بتركيز ماليين من أنفسهم في المراكز التي يدافعون بها عن مصالحهم المادية التي تتحالف مع مصالح الاجانب الذين يغذونها ويقوونها . ومما لاشك فيه أن هذه الحالة في مقدمة الاسباب التي أدت للاضطراب الواقع في بلاد العرب اليوم ولمحنة الحرية التي تجتازها العروبة ، فمن واجبنا أن ننصح النخبة المغربية بالاحتياط من سيطرة المادة ورجالها ؛ اذا كانوا يريدون أن يبذلوا جهدهم المحمود في خدمة الجمهور المغربي وتوجيهه الوجهة الصحيحة في تفكيره وفي اعتقاده .

ان المغرب في مفترق الطرق ، وانه لمفترق محفوف بالتعاريج والبنيات تتجاذب القائم به شتى النوازع ومختلف العوامل ، وليس غير الهداية الصالحة من العقل المنتبه والقلب الواعي بقا ر أن يسلك بالوطن مسالك الخير والهناءة والحرية . انه ليس من حقنا أن لا نكون عقلاء

فلا نتعظ بما وقع لامثالنا في الشرق والغرب ، بل يجب ان نتحرر من القدوة السيئـة ، ونشـــق لنا في أوساط الظلام طريق الهداية والنور .

علينا أن نتحرر من كل سيطرة غير سيطرة الفكر المؤمن بالحريـــة حتى نستطيع أن نحرر الفكر العام من خرافات الماضي ومضللات العصر الحديث .

١٢

توجيه الفكر العام

« الرأي يحكم العالم ، لكن العقلاء هم الذين يوجهون من بعيد هـــذا الرأي » تلك فقرة من فقرات (فولتير) الذي نطق بكثير من الحق وإن ضلّ السبيل ، وهي كلمة لا نجد أصدق منها في التعبير عما نريد . فالرأي لا بدّ منه لتوجيه الشؤون كلها ، وقد جعله المتنبي في المقـــام الاول قبل شجاعة الشجعان ، ولكن الرأي لا قيمة له إلا باعتبار النخبة التي توجهه الوجهة الصحيحة التي ترمي لخدمتها . ولو ترك الناس من غير توجيه أو لفت نظر لمـــا استطاعوا أن يكوّنوا فكراً عاماً بالمعنى الذي نريده ، بل لنشأ في أوساطهم من الاختلاف والارتباك ما لا تتوافر معه أغلبية في جهة ما ، بل لأهملوا كثيراً من النواحي دون أن ينظروا في أمرها ، أو يهتموا بشأنها .

وقد انتقد خصوم الديموقراطية عليها بكون الفكر العام يضلل كثيراً بسبب الدعايات والإغراءات الخطابية ، لا سيما في عصر القول والفصاحة التي لم يتقدم لها مثيل ، ولكن هذا النقد يرجع إلى اخلاق الذين ينصبون أنفسهم لتوجيه الافكار ، فهم الذين يستطيعون أن يحموها من أغراضهم أنفسهم ومن أهواء الآخرين . إن الحق لا ينتصر وحده ، على عكس ما

يظنه الذين يتبجحون بأن للحق قوّته الخارقة ، إذ لو كان كذلك لما بعث الله الرسل ولما أنزل عليهم الكتب المقدّسة ولما جعل معجزة محمد عليه السلام في بلاغته التي بزّت الفصحاء وأعجزت البلغاء ، وإذن فلا بد من التذرع بالوسائل المجدية لتعريف الفكر العام بالحقائق وتحذيره من الوقوع في المزالق .

والتوجيه هو كالتربية ، أداة أكثر منه موضوعاً ، بل إنهما أداتان لا أقلّ ولا أكثر ، فالمربي يستطيع أن يكوّن من أبنائه الشكل الذي يريد اذا استعمل قواعد التربية المعروفة عند علمائها ، يستطيع أن يخلق منهم الجامد الذي لا يتحرك ، والطائش الذي لا يقف عند حد ، وأن يصنع منهم المؤمن التقي ، والفاجر المستهتر ، والوطني العامل ، والخائن المارق . كذلك القائد يستطيع أن يكوّن من الجمهور الفئة التي يريدها اذا أخذ للأمر طريقته واستعمل وسائل التوجيه الذي يعتمد على منطق الجماعة ونفسية الافراد ، ويمكنه أن يكوّن حول فكرته التي ينشرها وعقيدته التي يدعو لها نفس التعصب الذي يكوّنه أي داعية أو اي رسول ، ولقد مات اتباع حمزة الحزاقيري في عصر المأمون من اجل فكرته التي تستنكف منها الشياطين ، وتألب الالمان مع هتلر من اجل عقيدة تتنافى مع وجدان الانسانية ، لانه عرف كيف يستغلّ كبرياءهم القومي . وها نحن اولاء نرى امامنا اشد الافكار تناقضاً تجد لها اعواناً واتباعاً في بلادنا وفي البلاد العربية كلها ، واذا تركت تبذل وحدها الجهود المنسّقة وتستغل انواع الاحساسات البشرية لمصلحتها فإنها تستطيع ان تنال مكانتها في نفوس الاغلبية من دون كبير عناء .

ان الواجب يقضي بعدم ترك الفكر العام يتغذى بما تسمح له به المصادفات من قديم وحديث ولا بما يريد غيرنا ان يغذيه به من العقائد الهدامة والافكار المفسدة ، ولذلك يجب ان نقوم بمهمتنا في توجيه الفكر العام توجيهاً يستمدّ عناصره من رغبات الشعب الحقيقية التي نستخرجها

نحن من معرفتنا بقراوة نفسه واعماق ضميره ، والتي لا تزيد عليها شيئاً اكثر من تصنيعها وتكييفها بالشكل الذي لم يستطع جمهورنا ان يكيفها به ، ثم نعرضها عليه مرة اخرى بأقرب ما يكون من الوسائل النافذة ، والاساليب الصائبة التي تخـالط بشاشتها قلبه ، وتمازج شعوره الحقيقي ووجدانه الصحيح . وقد لا تكون الفكرة ما يحس به في اعماقه ، ولكن يجب ان تكون على الاقل استجابة لما يبحث عنه في حركته الداخلية ، وعلاجاً لاحدى مصائبه او حلاً لبعض مشاكله . وهـذا بالطبـع يتوقف قبل كل شيء على معرفتنا بأنفسنا وبحقيقة أمتنا وبسائر خواصها العقلية والذهنية ، لا ان نعـالج قومنا بأدوية مهيأة لامراض غير امراضنا وقد تكون افساداً لجوانب ما تزال صالحة فينا .

والمفكرون عادة يستصعبون التطبيق ، ولذلك كثيراً ما يفرّون من التجارب الاجتماعية والحياة العملية الى الابراج العاجية التي ينزوون فيها للبحث عن مثلهم العليا في عالم مجرّد بعيد عن المجتمع واحاسيسه ، فلا يخرجون الا ومعهم دنيا (ابن طفيل) او جنة (روسو) ، وذلك هو السر في عدم نجاح كثير من الفكر وعديد من المذاهب ، وذلك هو السر ايضاً في كون البشرية تتألم دائماً من عالم كل ما فيه يبعث على الخيبة ، ويدعو لليأس . انهم يبنون عالماً وهمياً من فراديس السماء ، بينما هم يعيشون في دنيا السمع والبصر واحاسيس الانسانية وما فيها من تركيب امشاج . فواجبنا ان لا نفعل مثلهم ، بل علينا ان نعرف قبل كل شيء ان امتنا تتركب من مجموعة بشرية تخضع لما تخضع اليه سائر الكائنات الحية من حاجة وشهوة ، وانها لم تخلق ملائكة ولا شياطين ، ولذلك لا نريد منها أكثر من تطبيق ما هو ممكن في هذا العالم لكل مجموعة بشرية لم يفسد عقلها ولا أظلم قلبها ، يجب أن نقدم لها مثلها الأعلى على الصورة التي ترضي روحها ولا تحرمها من رغبات أجسامها .

وروح العصر تقوي الكثير من ذوي الفكر ؛ فيظنون أن ما لم ينشأ

في هذا العصر او يبتكر من رجاله كله فراغ ، وهم في ذلك لا يفرقون بين العصري والمعاصر ، مع أن الفكر يقضي بالأخذ بما يناسب حاجة العصر ولو كان من منتجات الماضي ، وإهمال كل ما يضر بالمجتمع ولو كان من عمل المعاصرين ، وهذه ناحية سنقف عندها بعد في فصل خاص ، ولكن الذي نريد أن نقوله الآن هو انه تجب الاستفادة من كل ما أنتجه العهد الحديث ، والاستفادة كذلك من تراث الانسانية في العهود القديمة . إن إهمال المتابعة لبعض ما قام به المصلحون الاولون هو الذي جعل الانسانية دائماً في استئناف للكفاح ؛ ذلك الكفاح الذي لا تمضي عليه بضعة أجيال حتى يمل منه ، ويضطر المجتمع لاستئناف جهاد آخر ومن شكل ثان . وإن من الضعف الانساني الذي يقع فيه أنبغ المفكرين عدم ثقتهم بتجارب أمثالهم ولو كانوا نبغاء مثلهم ؛ نجد هذا في الأفراد كما نجده في الجماعات ، وحتى في الاجيال أيضاً ، فكلما فشلت التجربة أثناء التطبيق ادعى الناس أنه يجب العمل على خلق فكرة جديدة وبرنامج غير الأول دون أن يتنبهوا الى أن هذه التجارب الماضية لم تفشل لأنها لم تتم ولأنها لم تطبق بكامل أجزائها . وهذه هي النقطة التي لم يتنبه لها (ماركس) فزعم أنه يجب إهمال الماضي برمته ، ولكن (تروتسكي) يريد أن يهمل حتى ماضي التجربة الستالينية . إذن يجب أن نبقى كحمار الرُحى يدور ، والمحل الذي انتقل منه هو المحل الذي انتقل اليه .

كلا يجب أن نختار العقيدة التي نريدها والمنهج الذي ننتحله ، ثم لا علينا بعد في المصادر التي نستقي عناصرنا منها ؛ نأخذ من القديم أحسنه ومن الحاضر أفضله ، ونحاول المتابعة في التقدم بما نستجده نحن من تجاربنا مما ليس في القديم ولا في الحديث . ولِمَ لا ؟ إنهم رجال ونحن رجال ، يجب أن ننزع عنا عقدة النقص التي تمنعنا من الوقوف أمام أمثالنا موقف الند للند حتى في عالم التفكير يجب أن نتطور في كل شيء ، ولكن يجب أن نحافظ على طابع واحد امتازت به حضارتنا العربية

والاسلامية ، وهو طابع إنساني لا تتحقق آدمية الانسان بدونه : إنه طابع الفكر الحر ، وعدم قبول أي شيء بغير بحث وتجربة ونظر ، تلك هي نقطة البداية في بعثنا الحديث .

وهنالك نقطة يخطىء فيها الجمهور كثيراً ، إنه لا يفرق بين الوسيلة وبين الغاية . إن كثيراً من الدعاة اليوم يغطون غاياتهم التي لو عرفها الناس لم يقبلوا عليها بوسائل الدعاية التي تكون في الغالب متفقة مع ما يريده الناس ، وبتعبير أوضح إن الجمهور العصري يوضع في جو منوم يتناسى فيه رغباته الحقيقية ازاء النقد الذي يوجه لخصومها او للرغبات المعاكسة لها ، وهذه أخطر أساليب الاغواء في العصر الحديث ، حيث نجد الشيوعيين والفاشيين مثلاً يضربون في دعايتهم على وتر واحد ، كل واحد منهم ينتقد الرأسمالية ، وكل منهم يطالب بتحسين حالة العملة ، بينما يطوون معاً غايتهم الحقيقية في سلب حرية الفكر لكل من العامل والممول .

إن المنكوبين تستهويهم أساليب الذين يتحدثون لهم عن نكباتهم ، والمظلومين يجدون العطف الكامل على من شتم ظالميهم ، وجو الرضا يمنعهم من البحث عن حقيقة المتحدث او الشاتم من هو ، ولماذا يشغل وقته بترضية المنكوب ومشاركة المظلوم في النيل من الظالم ، ولو بحث المنكوب والمظلوم قليلاً لعرفا أن كثيراً من هؤلاء القوم إنما يضاهون التماسيح في بكائها ، وأنهم انما يلينون الظاهر ليتمكنوا من سلب أعز شيء على ذلك المنكوب أو المظلوم ، وهو قلبه وإيمانه . ولذلك يجب أن لا نترك شعبنا المتألم محروماً من وسائل العون والدفاع ، يجب أن نهيىء له لا أسباب البكاء على حاله او اكتراء الباكين من دعاة الأجانب ، بل يجب أن نعد له أسباب المعرفة الحقيقية لنكبته ومصادرها ، ووسائل العمل لانقاذ نفسه منها دون ان يضيع شيئاً من ثروته الروحية العزيزة عليه ، ودون أن يخرج من البؤس الذي هو فيه الى بؤس أشد منه وأعظم .

إن الحرية وحدها هي السلوى الصادقة لكل نكبة ، والغذاء اللذيذ لكل بلوى ؛ فيجب أن نشبع روح الشعب بالتطلع لهذه الغادة الجميلة ، والعمل على نيل وصالها حتى يستمتع بلذتها هو وإخوانه ، ويصبح له من عالمها مثل سليم ينير له السبل ويفتح أمامه الآفاق .

إن الكفاح من أجل الحرية هو الذي يجب أن يشغل الفكر العام المغربي ، وإن المغرب الحر الذي يتمتع به مغاربة أحرار لهو الغاية الاولى التي يجب أن يعمل لها الجمهور ، وإن على العقلاء أن يوجهوا من بعيد الفكر العام المغربي هذا الاتجاه الصحيح .

* * *

وليست الأغلاط التي تعترى الفكر العام مقصورة على ما ينشأ له من وراثة أو من تضليل الدعاة او روح العصر ، بل إن هنالك أغلاطاً مركبة هي أخطر عليه من بساطة الأخطاء الأولى ، وهي أنه لا يفرق بين المثل فتختلط عليه أثناء التطبيق ، ويكون مثله كمثل كثير من ذوي الأمراض العصبية الذين تلتبس عليهم الحروف الى ان يخطوا الطاء وهم يعتقدون انهم يكتبون الباء ، وخطورة هذه الحالة اشد من كل ما عداها ، لأنها لا تخص رجل الشارع او بسطاء الفكر فقط ، بل تتناول حتى النخبة ذات العدد القليل في المجتمع ، فهي اغلاط عامة تسمم الفكر العام .

كثيراً ما يختلط على الناس الطيب والجميل مثلاً ، فينظرون للأشياء نظرة استصواب واستحسان لمجرد كونها حسنة العرض او جميلة المنظر او مفرحة للنفس ، وما الى ذلك من المظاهر الخلابة الكثيرة في هذا العصر ؛ ولكنهم لا يتعمقون ليدركوا هل هذا الحسن الجميل طيب او لا ؟ هل وراء جماله الظاهري حسن معنوي يستحق الرغبة ويستوجب الاهتمام ، او مجرّد رواء لا قيمة لمخبره ، ظاهره الحسن وباطنه الشين ؟

ان غالبية البشرية اليوم تستحسن بعض مظاهر اللهو التي كان يحكم

عليها منذ عهد غير بعيد بالقبح وبالاستهجان ، ولماذا ؟ انهم لا ينظرون منها الا الى جانب اللذة التي يكتسبونها من حضور مشاهدها والاستمتاع بمناظرها ، وهـــذا خطأ في الحاسة الفكرية عظيم ، لأن الجمال يجب أن يكون عاما في ظاهر الشيء وباطنـــه ليستحق هـذا الاسم ؛ ان القطعة المسمومة من الحلواء هي سم زعاف وليست بحلواء ، ولو كانت أحلى من السكر وأشهى من العسل .

ولنضرب مثلاً بالصور العارية التي يشتهي كثير من الناس النظر اليها معتبرين أن أعينهم لا تتجه فيها الا الى الجمال الفني الذي يكسوها ، وأنهم يتجردون من كل حاسة جنسية أو غيرها ، ومع الاعتراف بأن من البشر من يقوى على قطع النظر عن الطبيعة الجسمية فإن اعتبار المشهد الفاضح جمالا هو نقص في الحاسة الفكرية عند مفتني هذا العصر ، وأقول الحاسة الفكرية لانني أعتبر أن الحواس ليست الا منافذ للفكر الذي يستطيع وحده الحكم على الشيء بالحسن أو القبح ، والطيبة او الخبث ، ومن هذا الخطأ تأتـى جو الاباحة المحض الذي يميز كثيراً من مظاهر المدنية المعاصرة ، خصوصاً في المسارح والملاهي والمراقص ومعارض الازياء .

على ان المثال ليس الا الصورة البسيطة لخطر هذا التخليط ؛ ذكرناه لندلل به على ما وراءه من صور شاملة في المذاهب والنظريات ؛ فقد ألف الناس ان يروا الاشياء من جوانب النفع الذي يصيبهم او اللذة التي يكتسبونهـا دون ان يلتفتوا لمـــا فيها من قبائح مطوية وخبائث خفية ، إن الحاسة التجارية اليوم لا تهتم بأكثر من الحكم على أن وضع قدر ما في معاملة مـــا يجلب من الربح نسبة مئوية حسنة ، ومعنى ذلك أنهم متى تحقق الربح لا ينظرون للوسائل التي تستعمل في سبيله ، ولا لقيمة التجارة الـتي سيتعاطونها من الوجهة الأخلاقية أو لمـا كان يسميه فضلاء العهد الماضي بالمروءة وحسن السلوك ؛ إن المال حسن وسواء كان مصدره

طيباً أو خبيثاً فهو جميل على كل حـــال . وهكذا يصل أغلب أفراد المجتمع البشري اليوم إلى اعتبار كل وسائل إدراك الثروة والغنى مباحة ، ولو كانت في واقع الأمر سرقة أو اعتداء صارخـــاً على الآخرين ، إن الذين يجعلون المال دولة بينهم لا يفكرون إلا في الوسائل الـتي يجمعون بها اكبر قسط ممكن من المال الذي بأيدي الناس ، ولذلك فكل اساليب الاستغلال والاستنزاف حسنة وجميلة . إن المموّلين في الغرب يبذلون جهوداً كثيرة لاستمرار الحروب وأجوائها كي يصنعوا اعظم مـا يمكنهم من السلاح ، وإنهم يفضلون في الغـالب ان يبيعوا السلاح لأعداء وطنهم إذا كانوا يدفعون اكثر مما تدفعه حكومة وطنهم القومية ، لمـاذا ؟ لأنهم يستحسنون الربح ، ولا ينظرون لطيبته او خبثه ، فالحسن جميل ولو كان خبيثاً ، ولذلك فالربح حسن ولو كان عن طريق خيانة الوطن او مساعدة الأعداء على التسلط عليه ، وهؤلاء المولون انفسهم هم الذين يبذلون كل ما يستطيعونه من جهد في تقوية الحاسة الاستعمارية كي يحتفظوا لأنفسهم بمناطق الاستغلال الـــتي تدرّ عليهم بعض الأرباح ولو كانت عن طريق استعباد الشعوب المستضعفة وإبادتها ، وذلك مـا يجعل الرأسمالية الغربية ملعونة في نظامها وفي صوفيّتها التي هي عبادة المال وجعله الحكم في كل الشؤون . ولقد بدأت مظاهر هـذا النوع من الرأسمالية تنفذ إلى نفوس بعض ابناء وطننا جرياً منهم مـع التيار الغربي الذي يؤثر الحسن ولو كان خبيثاً ، ولنذكر على جهة المثال « مشروع مدينة البغاء » التي أرادت شركة فرنسية مغربية بناءها في مدينة مراكش ، ومنعها من ذلك احتجاج « الكتلة الوطنية » ومقاومة مجلة « مغرب » لها . لقد كان في نية هـذه الشركة ان تبني قرية تحتوي على نيف وعشرين الفاً من العاهرات ، وكان من أهم المساهمين فيها بعض كبار الشخصيات المغربية بالجنوب ، وها نحن اولاء نرى اليوم بمدينة طنجة شركة تكوّنت من بعض الاسبانيين وبعض المغاربة ، وفي مقدمتهم قـائد كبير من قواد المنطقة الخليفية ، لبناء حي

في طنجة المغربيـــة للفقراء الاسبانيين يشتمل على كنيسة وعلى ملعب لمصارعة الثيران لم ير فيــه المساهم المغربي اكثر من طلب الربح ولو كان بتنشيط الهجرة الاجنبية للبلاد .

إنني لا أريد ان اعدد الأمثلة التي ألفناها من خيانات بعض المواطنين لأن أولئك لم يكونوا يخلطون بين المثل ويحاولون تبرير اعمالهم ، لقد كان لهم مقياس يعرفون به الحسن والقبح ، وقـــد يفعلون الثاني عن وعي وإصرار ، ولكنهم لا يحاولون إنكار قبحه او الدفاع عن فاعليه ، وكل ما هنالك انهم يؤثرون المصالح الشخصية على غيرها ، او انهم يضعفون امام مباهج المصلحة التي تتعرض طريقهم ، وهذه صفة مهما كانت سيئة فإنها لا تخرج عن اطار الضعف البشري . أما الحالة الأخرى فهي اعظم واخطر ، لانها تستند الى نظرية يعتقدها اصحابها ويدافعون عنها ؛ انهـا نظرية الرأسمالية المجرّدة عن كل اعتبار غير الارقام ونتائجها إن أنصارها يفرضون عليك اصولاً معيّنة يجب أن تمضي عليها ، وإذا ذكرت لهم مصالح الجمهور أو فوائد الأمـــة لم يزيدوا على أن يبتسموا في وجهك الابتسامات الصفراء المعهودة من أرباب القضايا . ومن الممكن أن نقول مثل هذا عن الفلاحين الذين يحتكرون زروعهم لبيعها بأعظم الأثمان في السوق السوداء او بيعها في أسواق اجنبية ولو كانت بطريق التهريب ، وعن العمّلة الذين يؤثرون الخدمة في المعامل اكثر اجراً ، ولو كانت لهدم المجتمع او لاستغلال المستضعفين .

إن العقدة الاساسية لهذا الخطأ العام الذي ذكرناه ناشئة ، هي وكثير من امثالها ، عن فقدان المبادىء الاصلية التي يمضي عليها الفكر العصري في حكمه على الاشياء ؛ فقد قضت روح العصر بأن يترك للناس الحق في الاستقلال بأفكارهم ، وهذا حق لا نحاول ان نماري فيه ، ولكن الخطأ هو من اهمال تربية هذه الافكار وتوجيهها ؛ فإن الشهوات شيء تزدوج به شخصيات المـرء ويطغى على حاسة الفكر حتى يكون هو الحكم في توجيهها ، وإن للبلاغة القولية الاثر

الفعال في تقوية هذه العقدة وتعميمها ، إن كثيراً من المغازي التي توجد في أمثال (لافونطين) مثلاً تتنافى مع الأخلاق الفاضلة ولا تزيد على أن تعلم القارىء بعض أساليب الاحتيال الخبيثة ، ومع ذلك فإن كل أساطير (لافونطين) تعلم للأطفال في المدارس الغربية من أجل بلاغتها وخفة أسلوبها ، ومن ذا الذي يستطيع أن ينكر ما أحدثه (فولتير) من الأضرار بالحساسة الدينية والخلقية في المجتمع الحديث ؟ وعلى الرغم من ذلك فإن الكل يحترمه لأنه ذو عقل جبار وأسلوب كتابي لذيذ . ان الطيبة لا دخل لها في الجمال حسب منطق هؤلاء المتمدنين .

لكن هل من الضروري أن ننخدع كما انخدعوا ؟ هل من المحتم علينا ان نجاري مدنية العصر في هذا الخطأ العقلي الشنيع ؟ أعتقد أن واجبنا يقضي علينا بالتنبه وحسن الادراك ، وأن تكون أحكامنا على المسائل مبنية على أصول مستمدة من المثل الأعلى الذي نختاره لأنفسنا ، وأن يكون ظاهر الاشياء وماديّها خاضعين لباطنها ومعنويّها ، لأنه ما دامت الأشياء نسبية في هذا الوجود فمن الممكن لنا ان نصنع نحن تلك النسبة لأنفسنا ، وان لا نترك المصادفة وحدها هي التي تتحكم في تكوين خلقنا واجتماعياتنا .

إن هناك شرطاً يجب ان تتوفر في الغاية التي نعمل لها سنتحدث عنها بعد ، ومتى توفرت تلك الشروط فإنها ستعرفنا بالأسس التي يتكون منها منطقنا المبني على النسب التي اخترناها . لقد جعل (أناتول فرانس) من الشك مقياساً تجريبياً يمتحن به الحسن والقبح ، كما ألف الناس ان يعرفوهما ، وهي فكرة نبيلة يجب ان لا ننساها عند تكوين منهجنا الخلقي ؛ يجب ان لا نثق كثيراً بكل ما يعن لنا او ينقل ، فإن في كثير من الوان الجمال من الخبث ما يجب ان يجعله قبحاً ، وإن في ذلك ما يتطلب منا اليقظة الحذرة عند توجيه الفكر العام في المدرسة وفي المصنع وفي البيت وفي معاهد الفن واحرى في ميدان النشاط المادي الذي يترك عادة للمكثرين من الاغنياء .

إن من هذه الميادين ما يمكن توجيهه عن طريق القانون والتشريع ، ومنها ما لا يمكن إلا عن طريق الدعوة والعناية والمبالاة ، والكل لا يتم إلا إذا كان جزءاً من عقيدة يقتنع بها الجمهور ويخضع لتعاليمها عن وجدان واطمئنان .

إن القانون لا قيمة له إذا لم يدعمه يقين عـام في الاصول التي بني عليها ، وان الشرطة عديمة الفائدة إذا لم يكن للأمة من خلقها وضميرها الحارس الامين .

١٣

تداعي الأفكار

يلاحظ القارىء مما تقدم اهتمامنا بالتنبيه للاسس التي تنشأ عنهـا عدة أخلاق او عادات سيئة في المجتمع ، ولعله يرى أن في اهتمامنا بلفت النظر لقضية مثل قضية الصور العارية في الوقت الذي نعمل للفت الفكر الى قضية تعتبر في مصير المجتمع الحاضر ذات خطورة منقطعة النظير ، وهي قضية التضخم الرأسمالي ، ـ نوعاً من الاغراب أو التطرف ؛ لأن الفكر المعاصر لا يهتم بأثر هذه المسائل التي يظنها عادية ، بقدر مـا يهتم بالمظاهر الكبرى التي تمسه في الصميم ، أي أنه تعود ان لا يبحث عن أصول الادواء ليجتثها من أساسها ، ولكنه يهتم بظواهرها الكبرى التي يقضي في علاجها كل وقته وفكره عبثاً . إن الطبيب المـاهر لا لا ينبغي له ان يشغل نفسه بأعراض الحمى العادية من صداع وقيء وما أشبهه ؛ بل عليه ان يبحث عن جرثومة الحمى ونوعها حتى يقضي عليها فينهي بذلك المرض وأعراضه كلها ؛ وهذه هي الحكمة في مهمتنا التي تحاول البحث عما تسميه بعقدة المسائل لنبحث لها عن (وصفة) شاملة تتناول مظاهرها جميعاً ، لأن هذه المظاهر ، وحتى العقد المتنوعة تتداعى فيما بينها ويجر البعض منها الآخر ، وكذلك الأفكار الصغيرة حسنة او قبيحة تجـر

الأفكار الكبيرة بجاذبية باطنية لا يتنبه لها الفرد ولا يحس بها المجموع ؛ وعدم المبالاة بناحية صغيرة يؤدي الى إهمال النواحي الكبيرة فيفسدها . إن عدم التفريق بين الجميل والطيب في أبسط المظاهر التي تزينها مغريات الاباحية الحديثة يجعل ذلك المظهر البسيط عادياً للنفس ، ويبعث على اعتبار كل ما يمكن أن يماثله أو يدخل في إطاره عادياً كذلك . وبما أن ذلك المظهر وأشباهه متوقف على منتخبين ومحترفين وعملاء فإن المجتمع لا يلبث أن يبيح لكثير من أبنائه المدفوعين بغريزة الكسب أو الانتفاع معالجته والدعاية له وتنويع أشكاله والاكثار من مغرياته حتى يصبح للجمهور بمثابة المخدر لا ينفك يتعاطاه بحثاً عن اللذة ، وكلما ألفه احتاج للزيادة منه فينغمر في عالم كله لهو وبحث عن أسبابه ، ويحتاج العملاء بدورهم لكفاية حاجتهم من اللذة التي صيرها المجتمع عادة الى بذل أقصى ما يمكنهم من الوسائل للكسب واقتناء الأرباح بمختلف الاسباب المشروعة او غير المشروعة . وهكذا تتكون في نفوسهم طبيعة الطمع الشره إلى المغريات وأدواتها وهي المال ، ويتطور الطمع فيصبح عبادة للمادة في مختلف أشكالها .

لا أريد من هذا التصوير إلا أن أبين حالة من الحالات الممكنة في سير الآلة النفسية للافراد وللجماعات ، وإلا أن أشخص كيف نجد في عمل صغير عقدة العمل الكبير ، وهذا شيء نلاحظه في الأخلاق السيئة والفاضلة على السواء ، فهي تتجاذب مع بعضها كما تتجاذب في الانتساب لرحمها وقديماً تنبه المتنبي الى أن البخل هو الذي يحمل الجبان على الجبن والتأخر وقال الشاعر : (والجود بالنفس أقصى غاية الجود) .

ولو ذهبنا نحلل سائر الأخلاق الانسانية لوجدناها تجتمع كلها لعقدة أصلية واحدة ؛ ونحن نرى – على خلاف مذهب الاجتماعيين المعاصرين – أن عقد الأخلاق لا تتطور ، وإنما الذي يتطور بواعث الأخلاق ، وربما بعض مظاهرها بالتبع لها . وهذا ما يتضح جلياً في مسألة الرأسمالية

التي نشأت من باعث إهمال الاعتبار للطيبة في السلوك وفي البواعث حتى أصبحت على هذه الصورة التي تحتقر كل القيم الانسانية في سبيل الربح المادي المستعجل .

كثيراً ما عرض لي في حياتي أن وجدت أفراداً يغرقون في العبادة وفي التزهد ، ثم بعد ذلك ينقلبون الى حالة من الانحطاط الخلقي لا يتصور حدوثها لأمثالهم ، ووجدت بعضهم تطور الى حد الإلحاد والاعتقاد في بعض النظريات الهدامة التي أخذت تنفث سمومها في أوساطنا ، وكنت أعلل ذلك بما يسميه علماء النفس بتحول العواطف وانتقالها من حال الى حال ، ولكن التجربة تثبت أن إهمال هؤلاء القوم لعقدة الطيبة أولاً فيما أقبلوا عليه ثم غفلتهم عما ينشأ من تداع في الأفكار هو الذي أوصلهم لذلك ، فاستحسانهم للزهد والعبادة في بادىء الامر لم يكن ناشئاً عن اقتناع باطني او على الأقل لم يكن ممتزجاً بذهنيتهم وإنما كان مغامرة في البحث عن إحدى الحالات الوجدانية التي تحدث لهم بعض المشايخ عنها فأعجبتهم صورتها دون أن يتثبتوا من حقيقتها ، ثم سرعان ما وجدوا من سلوك هؤلاء الذين يدعون تربيتهم أشياء تتنافى في أعماقها مع أخلاق الدين او طبيعته . ولكنهم قبلوها ايماناً منهم بغيبتها او سريتها ، فتكونت في عقلهم الباطن صوفية الاعتقاد فيما يمكن ان نسميه بما وراء الحقيقة او ما وراء الصورة ، ثم انتبه جانب من فكرهم الى اسباب عدم الثقة في اولئك المربين فكفروا بهم ووقفوا زمناً موقف الحياد دون ان تزول منهم عقيدة ما وراء الصورة ، أي انزاحت عنهم الصورة ، وبقيت صوفيتها ، فانقلبوا يبحثون عنها في شتى المظاهر ، وجاءتهم أخلاق أولئك المربين منفكة منفصلة عن صوفيتها فدعتهم إلى التقليد والاتباع ، ثم حينما ألفوها عاودتهم طبيعة ما وراء الصورة فدخلوا في مذاهب أو نظريات تتنافى مع الدين ومع الأخلاق من حيث هي .

لقد رأيت بنفسي صوراً غير قليلة من هذا النوع ، ورآها مثلي كثير

من الذين عاشوا في الجيل الذي عشته ، ووقع شبهها أو قريب منها في تطور الحضارة الأوربية ، فقد تحدث الكتاب الفرنسيون عن الحالة النفسية التي أصبح فيها كثير من الأدباء المثقفين في فرنسا ، وصوّروها بحالة البحث عن الصوفية المفقودة من الثورة على الكنيسة ، عن طريق التصويف للمثل الشوهاء التي ينتحلونها . إن الخيبة في القدوة هي كالمحنة في الرفقاء ، كلاهما يؤدي إلى إفساد السلوك .

إن الذين يتسامحون في الصفات أو الأخلاق أو النظريات السيئة لا يلبثون أن يتأثروا بها ولو أنكروها ، وطفيليات المذاهب والسلوكيات هي كطفيليات الأمراض والأوبئة ؛ إما أن تحارب وإما أن تلحق حتى الأطباء أنفسهم ، والذين يدعون للاتفاق أو التسامح مع ذوي الأفكار الضارة بالأمة (ولا أعني بالتسامح حرية الإعراب عن الأفكار فهذا حق مضمون للجميع) ما مثلهم إلا كمثل الطبيب الذي ينصح المصاب بالسرطان بعدم مقاومة جرثومة الداء بداعي الإشفاق عليها ككائن حي يستحق الرحمة ويستوجب أن يترك له حظه من الحياة وأسبابها التي في مقدمتها نخر جسم ذلك المريض .

ولكن ماذا تفعل النخبة في وسطنا الذي لا يكاد ينتظم في مظاهر نشاطه لعقدة معينة ؟ إن الوسط المدرسي بعيد عن كل وسائل التوجيه ، لأن المدرسة المغربية ليست سائرة وفق الخطة الحرة أو الموجهة توجيهاً قومياً ، وإنما هي خاضعة للون من ألوان السياسة أقلّ ما يقال عنه أنه في واد ، وهذه الواجبات القومية في واد . إن أبناءنا ما يزالون يعيشون في الثقافة على خبز الصدقة كما عبّر جبران ، ونزيد أن هذا الخبز هو من صدقة أولئك الذين يجعلون ما يكرهون ، وواجبنا القومي يقضي علينا بأن نُنشّط التعليم كيفما كان الحال ، لأن للمعرفة نورها الذي نؤمل أن يكون في بلادنا ثلة تعمل على إصلاح الفاسد منا ، وفي انتظار ذلك ستظل أسباب توجيه الشباب منعدمة ، لأن المدرسة والمطالعة في مقدمة حاجتها

الأولى . وأما خارج المدارس فالميدان فسيح ولكن أسباب العمل فيـــه غـــير متوفرة ، والتوجيه الذي يدعيه كل من ابتليت بهم هذه البلاد من مغرضين مغـاربة أو أجانب ينشر كثيراً من الدعايات المتنوعة ، ويذيع عديداً من النشرات غير المخلصة ، بل يتاح له أكثر مما يتاح لنا من القول والخطابة والكتابة ، لأن بعض الذين يتولون الحكم في بلادنا لا يرون في وسائل الإفساد من الخطر ما يرونه في وسائل الإصلاح .

إنه ليكفي أن يقتنع الإنسان بقبول أبسط أسباب الفساد الخلقي أو الاجتماعي لـكي يكون قد خطا الخطوة الأولى في سبيل ضياعه الكلي ، لقد أصبح من مظاهر التحذلق في هـذا العصر أن يسكت الإنسان عن كثير من الآراء التي تتنافى وعقيدته ، ولكن هذا السكوت يجرّ به طبعاً إلى التعوّد على رؤيتها دون أن يحسّ بأي إنكار لهـا ، وحينئذ ينعدم منه الشعور بأضرارها لأن الاستنكار القلبي هو أضعف الإيمـان ، ولكن الخطر لا يقف عند قبوله لهذه الآراء بل يجرّه إلى التعوّد على قبول ما يضاهيها وعدم استنكاره ، وهكذا دواليك حتى تنحل من نفسه عقـدة اليقين في المبادىء التي يؤمن بها ، والعقائد التي يقدسها . وهـذه آفة من آفات الحياة الاجتماعية في العصر الحديث ، لا يقتصر ضررها على مـــا أسلفناه فقط بل يجرّ إلى كثير من النقائص الأخرى ، وفي مقدمتها إهمال النخبة في البلاد الديموقراطية لكل أنواع الاهتمام بالحياة السياسية وتطوراتها ، كما نرى ذلك في تغيب قسم كبير من الناخبين عن إعطاء أصواتهم لمجرد أنهم لا يبـــالون بأي الهيئات انتصرت ، أو أي لون من ألوان السياسة اصطبغ به الحكم . وهكذا أيضاً تنحل عقيدة الاهتمام بشؤون الشعب ، وتصبح النتيجة هي السلب المطلق في كل شيء ، فيما يرجـع للفرد وفيما يرجع للمجموع .

وفي مظاهر التنافس الانساني جانب يؤدي بدوره لكثير من هـذه النقائص أيضاً ، فكم يذهب السياسيون وغيرهم في التطرف أو الاعتدال

مذاهب لا يحملهم عليها إلا حب التغلب على خصومهم ومعاكستهم . وإن كثيراً من النصائح أو الافكار الطيبة تقاوم لا لشيء إلا لأنها لو نجحت لرفعت من شأن الخصوم الذين ينشرونها ؛ ومتى وجدت مثل هذه العوامل في جماعة فإنهـــا تخرج عن المبادىء الصحيحة والعقائد التي تؤمن هي بطيبتها ، عناداً للخصوم وبحثاً عن أسباب مقارعتهم ؛ إنها لا تريد الارتداد أولاً ، ولكنها تؤول اليه عن طريق تداعي الافكار في المعارضة والامعان فيها ، وقل مثل هـــذا في الحسد الشخصي الذي يؤدي بالحاسد إلى ارتكاب أخطر ما يمكن من الاجرام في سبيل القضاء على المحسود .

إن هذه الامثلة كلهـا تدل على خطورة تداعي الافكار على المجتمع ، ولذلك فمن واجب الذين ينصّبون أنفسهم للتوجيه أن يكونوا على بينة من أمرهم ، وأن يقفوا موقف الحذر من كل المظاهر التي تُستهدف لهـا الجماعات أو الافراد دون أن يستنكروها أو يتنبهوا لمباينتها للفكرة التي يخدمونها .

لقـد تعرضت الديانات والمذاهب إلى طفيليات الافكار التي تفسدها وتقضي على قيمتها ، ولكن الذين نصبوا أنفسهم لخدمة تلك المعتقدات لم يألوا جهداً في التنقية والاحتياط ، فكذلك ينبغي لنـا أن لا نغفل عن الجراثيم الفتاكة التي تتسرب الينا لتقضي على نبل الغاية التي نعمل لها ، ويجب ان لا نقصر في تعريف جمهورنا وشبابنا بالجراثيم المخوفة واضرارها . وإن في توسيع الافق العام وتكوين الفكر الناضج وتحبيب الحرية للنفوس وتقوية الاحترام للشخصية الانسانية وتشجيع الاستقلال الفردي ـ خير وسيلة ـ إلى جانب التعريف والتوضيح ـ لحماية مثلنا الغالية من ان تعبث بها ايدي الاهواء او تصد الناس عنها اساليب الاغراء .

١٤

الفكر بين العصرية والمعاصرة

وهذه ناحية من نواحي الضعف العقلي الذي غمر غالبية الناس في هذا الوقت ، فلقد انقسم المجتمع فريقين : واحد يرى أن كل ما فعله القدماء أو فكروا فيه هو الصحيح الذي يجب ان يشايع ، ولذلك فهو يفقد ثقته في كل ما لم تأت به الأوائل أو لم يجده في تقاليد الوسط الذي نشأ فيه ، وآخرون طغت عليهم رغبتهم في الجدة والابتكار ، فأصبحوا يؤمنون بأن كل ما نقل من الماضي يجب أن ينقرض ، وأن المثل الاعلى في الحياة هو فيما تستجده من انواع الاختراع أو مـا يخيل اليهم أنه اختراع من مناهج العيش ومباهج الاستمتاع ، وهكذا تكونت في الوسط فكرة المحافظة التي يتسم بها كثير من الافراد أو يحبون ان ينسبوا اليها ، وفكرة العصرية كغاية يريد الآخرون أن يعلموا بها أو يعرفوا .

والحقيقة أن عند الفريقين خطأ شنيعاً في نقطة البداية للتفكير ، ذلك أن المحافظة لا تعني أبداً ان لا يفعل الانسان الا ما كان عتيقاً بالياً ، كما ان العصرية لا تعني دائماً ان ينبذ المرء كل ما لم يكن جديد الوضع أو حديث الابتكار .

ان الحياة حركة ، والحركة تقتضي امرين اساسيين : المتابعة في السير ،

والانتقال من نقطة الى اخرى . وكذلك هي الحقيقة ، فإن الانسانية سائرة دائماً لا تعرف الوقوف ، ثم هي تنتقل من حالة الى غيرها دون مبالاة بما يريده الناس أو يعتبرونه ، ومتابعة السير لا تعني دائماً انها تتقدم ، ولذلك فليس هناك تقدم حتم على خلاف ما كان سائداً عند مفكري القرن التاسع عشر ، وانتقالها يعني التطور ، ولكن التطور يكون الى أعلى والى اسفل ، واذن فقد تصل في العصر الحاضر أثناء سيرها وتطورها الى اقصى ما يمكن من التقهقر الذي لا تغطي عليه معاصرته لهذا الجيل او ذاك ، كما ان حركتها التاريخية تستطيع ان تهيء لنا مختلف المظاهر التي نجدها اقوى انطباقا على العصرية التي نريدها من أحدث أنواع التفكير والتنظيم .

ان اساس الغلط عند الناس هو أنهم يخلطون بين العصرية وبين المعاصرة ، أو بين ما هو عصري وبين ما هو معاصر ، مع أن الثاني قد يكون مثالاً حياً لما مر في الازمنة الوسطى أو البدائية للتاريخ ، كما أن الاول يمكن ان لا تجد له وجوداً في العهد الذي نعيش فيه ، بينما نعثر عليه في زوايا الفكر البشري العتيق . ولعلنا اذا تجولنا قليلا في بلادنا نجد امثلة حية لهذا الادعاء ، فبعض أنظمة الحياة عندنا ما تزال من طراز ألف ليلة وليلة ، بينما نجد في بعض عصورنا الماضية أمثلة من النظام ومن الحضارة لا تجدر الا بالعهد الحديث في أرقى مظاهر تقدمه . إن البنك الخيري الذي كان معروفاً عندنا بفاس مثلا هو ما لم تصل اليه احدث تنظيمات الاسعاف او التعاون العصري على اختلاف انواعها ، وهي طريقة لو اخذ بها اليوم لقضت على كل انواع العبث الذي ينشأ عن بنوك القروض التي أدت لتكديس المال واحتكاره او خراب الذمم والعائلات ، وان مظاهر السوق السوداء التي نشأت عن بعض مظاهر الاقتصاد المعاصر لا تجدر الا بأقدم العصور واشدها ظلمة وتأخراً ، وإن بينها وبين روح التعاون الاولى ما بين النور والظلام .

ومتى رجعنا الى التاريخ الاسلامي عثرنا على نماذج راقية مضى عليها اثنا عشر قرنا ونيف ، بينما هي في هذا الوقت لا توجد الا في دائرة المثل العليا التي يكافح من أجلها الناس دون أن يدركوها . من ذا الذي يستطيع ان يجعل من بساطة الدولة الاسلامية ما فعله عمر بن الخطاب الذي سوى بين الطبقات ، وطبق مبادىء الحرية الفردية والاجتماعية بكل معانيها دون ان يلتجيء الى أساليب الطغيان ، او ينكر المثل الروحية للإنسان ؟ ومن ذا الذي يقدر أن ينكر التحرير الاجتماعي الذي كان في ذلك العهد ؟ أو اين هو الفكر الحديث الذي لا يستطيع ان يعجب به ويستمد من روحانيته ؟ فاذا عدنا الى الاجيال التي عشناها وجدنا من ضروب الانظمة التي لا تفتأ تتحول وتتجدد ما لا ينطبق بحال مع المدى الذي وصل اليه تقدم الفكر الانساني . لقد رأينا النازية وكيف انبعثت من صميم العنصرية التي تفرق بين البشر وتعبد طائفة منهم لاخرى عن شعور واعتقاد ، رأينا الفاشية التي تجعل اليوم من اسبانيا ضحية الانانية ، وتغلب الجيش على الشعب لخدمة فرد وقتل أمة ، ورأينا الطغيان الروسي يجمع اليه عدداً من الشعوب الصغيرة المسلمة ليواصل تسخير القياصرة لها في تحقيق السياسة السلافية تحت شعار جديد ، ورأينا الرأسمالية الغربية تتكتل لتواصل الاستغلال المحرم والاستعباد الذميم للشعوب السائدة والمسودة على السواء . كل ذالك عاصرناه ، وكل ذلك يعد في نظر الكثيرين من نماذج العصرية في أسمى مظاهرها ، مع ان الحقيقة هي ان العصرية انتهت عند اندلاع الحرب الكبرى ، اي منذ اكتشف ابناء القرن العشرين ، ان فكرة الثوريين الديموقرطيين التي آمنت بالعلم اكثر مما يلزم ، وآمنت معه بأن العالم دائماً في تقدم كنتيجة للتقدم العلمي الذي لا شك فيه ــ قد اغرقت في التفاؤل اكثر مما يساغ ؛ منذ ذلك الوقت دخل العالم في تجربة ليست من العصرية ولا من الجدة في شيء ، وهكذا انقسم المعسكر الغربي الى ثلاث فئات : فئة رجعت للمسيحية تنشد عندها متعة الروح وتستمد من

قوتها تأييد ما ألفته من تفرقة بين البشرية ، على أساس أن للبعض من الدنيا ما يستغني عنه الآخر بالمتعة الروحية في الدار الاخرى . وهذه هي الفئة التي تتسم اليوم بالمحافظة ، وما هي في الحقيقة إلا طبقة ترمي لاستمرار ما بيدها ، فهي تخشى عليه وتتطلب النجدة في كل ما من شأنه أن يسعفها بشيء من الرجاء في بقائه ، وخطؤها في أنها تريد المسيحية على أساس من الطغيان الرأسمالي ، وتجد من الأكليروس ما يؤيدها في الغالب ظناً من رجاله أن في تحالف القوى المادية والروحية ما يمنع من سيطرة السلب المادي ، وكلاهما تناسى أن المسيح أرحم من أن يقبل تحكم الماليين او التعاون مع المحتكرين ، فهذا النوع من المحافظة ليس إلا كاريكاتوراً للتمسك بالدين او بحقوق الانسان.
أما الفئة الثانية فهي التي يئست من أساليب الديموقراطية في الفكر وفي العمل فنشدت الأصلية في ناحية غير ناحية الكنيسة التي كفرت بها مع الثورة الفرنسية ، وانضمت الى المذهب الشيوعي تقدسه وتؤيده لأنها وجدت فيه المنهج الذي ما زالت الكنيسة تدعو اليه ، وما زال رجال الدين ينهجونه ، فهي لم تفكر في نتائج ذلك المذهب ولا أوضاعه ، وانما فكرت في تجربة جديدة تخرج بها من القلق الى التسليم الذي لم تعد قادرة عليه في إطار الرهبانية الروحية فنشدته في الرهبانية الملحدة ؛ عوضت المسيح بلينين ، والبابا بستالين ، ورضيت حاسة الخضوع التي ربتها الكنيسة عليها في العصور الماضية ، فنبذت عصرية الثورة الفرنسية للاكليروس اللاديني المعاصر . وإذن فليس في هذا النوع من الاختيار جديد ، لأن المذهب الشيوعي كان قبل ماركس وقبل لينين ، وقد رفض عهد العموم في فرنسا بالأمس من هذه الطبقة التي تدعي أنها ابتكرته اليوم ، وليس في مناهج التربية الشيوعية ما لم يكن موجوداً في الأنظمة الكهنوتية في العصور الوسطى، حتى تحريم النظر في غير المذهب وحتى عقوبة الذين يتجرؤون على انتقاد الرئيس الذي هو عندهم معصوم .

وهنالك الفئة الثالثة ، وهي التي لم تقتنع لا بالمسيحية ولا بالشيوعية ،

وتتركب من الذين ينشدون الجواب عما أهملته الكنيسة ولم يجب عنه الكومينفورم ، هؤلاء يبحثون اليوم في الغرب عن واحد من السحرة ، عساهم يجدون عنده ما حاول هتلر أو موسوليني أن يحققه في نظرهم ، وهم الذين يجتمعون حول المواطن العالمي الأول ، أو ينتحلون مذهب الوجودية مع بول سارتر . إن هؤلاء لا يبحثون عن النجاة في السماء ولا عن الهناءة في الأرض ، ولكنهم يطلبون فقط حلاً للمشاكل التي أحدثتها المذاهب العقلية والمادية في أفكار المعاصرين ، ولكن الوجودية ليست حلاً لأنها هي الأخرى تفسد الخلق أكثر مما تصلحه ، إن سارتر يقول : « لا أستطيع شيئاً . الإنسان هكذا » وعلى حسب المنهج الوجودي فإن سارتر قد اختار للعالم هذه الحال ؛ فليس له إذن من العصرية ما نطلب، إنه جبرية كسائر الحتميات الأخرى .

لا أريد من هذا إلا أن أفرّق بين العصرية والمعاصرة ، وأثبت للذين يريدون الاقتباس من منتجات العهد الحديث أنه يجب أن ينظروا قبل كل شيء في الإنتاج الغربي الذي تكوّن من ظروف الثورة الفرنسية إلى ما قبل الحرب الكبرى وأن يعلموا تماماً أن كل ما يحرم على الإنسان النظر والفكر أو يمنعه من الثورة على ما لا يطمئن اليه فهو جمود وليس من العصرية في شيء ، ولو كان مستمداً من آراء الفلاسفة والزعماء المعاصرين ، إنه يجب أن ننفذ إلى أعماق الأشياء عوضاً عن أن نغتر بشكلياتها ، ويجب أن لا ننتقل من جمود إلى آخر ولا من تقليد لمثله . إن المنهج العصري الصحيح هو الذي يفتح أمامنا آفاق التقدم بجميع أنواعه : الفكري والاجتماعي والاقتصادي والروحي ، لأن نتيجة المجهود كله هو الوصول لأن نتحكم في حركتنا ككائن حي ، أي أن نوجه سيرنا إلى الأمام دائماً ، وتطورنا إلى أعلى ، وإنه لمن العجز والكسل أن نقصر في واجبنا وأن نحاول اختصار الطريق بانتحال مذهب من المذاهب القائمة لا لشيء إلا لأنها تغنينا عن الفكر وعن البحث ، إن ذلك أعظم مساس

بكرامتنا كأمة ذات تاريخ عقـــلي وحضارة روحيـــة .

سيندهش بعض القـــارئين لهذا التصوير الذي ينكر في الواقع قسماً كبيراً مما هو معاصر في الغرب ، ولكن حسبي بذلك أن أكون قد تجرأت على أن أوجه قارئي إلى دراسة هذه المذاهب القـــائمة اليوم والتبصر في انواعها ، وممـــا لا شك فيه ان في الغرب قوة عقلية وروحية كبرى ، لكنني اتحدى من يزعم ان هذه القوة لم تكن من عصرية ما قبل الحرب الكبرى ، كما انني اتحدى الذين ينكرون ان في الغرب اليوم محاولة للرجوع إلى اصلية تحول بينهم وبين فوضى الفكر والعقيدة التي هم فيها . وإذن فمن الواجب ان لا نذهل نحن عــن اصلنا الاساسي الذي هو الإيمـــان بالحرية ،والاعتزاز بالعقل ومقياسه الذي لا يبلى .

ان الفكر والنظر همـــا المصباح الذي يجب ان يكون معنا في سيرنا وتوجيهنا ، فيجب ان نمضي قدماً مستنيرين بعقولنا التي لم تقيدها اسباب القلق المعاصرة لندرس كل ما في الغرب ، مقتبسين ما هو صالح لانبعاثنا ونافع للعصر الذي نعيش فيه ، وليس من شأنه ان يقف حجر عثرة في سبيل تقدمنا الدائب المستمر ، وفي كل الاحوال يجب ان لا نبذل عقولنا وحقها في التفكير كثمن لأية سعادة مصطنعة او روحية منتحلة .

ان حياة بغير حرية لهي الموت المحض ، وان وجوداً من غــير فكر حر لهو العـــدم ، وان مدنية لا تقوم على التحرر والتبصر لهي الوحشية الأولى ولو كانت في احدث طراز .

١٥

اختيار الأفكار

الآن وقد عرفنا بعض مواقع الزلق التي يمكن للفكر العام وموجهيه أن يقعوا فيها ينبغي أن نحاول توضيح بعض وسائل الاختيار للفكر الصحيحة التي يمكن قبولها لأن المجتمع ورجاله يظلون في حيرة ازاء ما يعنّ لهم من آراء تدوي بها أقلام الدعاة في هذا العصر ، إذا لم يعرفوا الخصائص التي تميز صحيح الآراء من سقيمها ؛ فمن الحق أن نجعلهم على بينة من شرائط الاستجابة ومقاييس الأفكار .

والواجب قبل كل شيء أن نضع نصب أعيننا الغاية التي نعمل لها ونكافح من أجلها ، وهي طبعاً خدمة المجتمع والإعلاء من شأنه ، وتعريفه بنفسه . وإشباعه بروح الدفاع عن حقوقه والأداء لواجباته . ومدار ذلك كله هو متابعة وجود الأمة المغربية وخلود القيم الفكرية والروحية التي كونتها ، وجعلت من حياتها نوعاً من النجاح للحضارة الانسانية في أسمى معانيها . وإذا لم يكن من الضروري في تحقيق هذه المتابعة أن تظل الأمة على نفس صورة الماضي فإن تحوّلها يجب أن يكون في دائرة وجودها السابق وعلى أساس منهجية تقدمية تفتح لها آفاق السمو دون أن تحوّل وجهتها أو تشوّه كنهها . إن المغرب لا قيمة له في نظرنا إلا إذا كان وطن الأمة التي جمعت كلمتها حضارة العرب وثقافة الإسلام ،

وإن مغرباً يمتلىء بالمهاجرين والاغراب وينطبع بالصورة الغريبة عنا لهو مغرب آخر غير وطننا الذي نموت في سبيله ونهيم في حبه ، ولكن هذا الوطن المغربي لا يمكن أن يكون حياً وخالداً إلا إذا سار وفقاً لطبيعة الأشياء ؛ أي إذا لم يبق في جمود وانحطاط وإذا واصل السير في الطريق التي وضعه فيها أبطاله الاولون ، وعرف كيف يكيف ذهنيته بمقتضى حاجات التقدم العصري ، وكيف يصهر المواد الخام التي يقتبسها من الشرق ومن الغرب ليصنع بها أبدع الصور لمستقبله البهي .

وإذن فأول شروط الفكر الصحيح أن يكون مساعداً على بقاء هذه الأمة ومتابعة سيرها الى الأمام ، وكل فكرة تعمل على حل رابطتها وتمزيق وحدتهــا والقضاء على كيانها كأمــة مغربية لها مقوماتها الخــاصة ومميزاتها عن غيرها فهي فكرة لا يمكن ولا يجوز أن تجد لها محلاً من قبولنا واعتبارنا . وبما أن الأفكار لا تظهر دفعة واحدة بل تتغلغل في المجتمع بواسطة المظاهر الجزئية فواجبنا أن نبحث عن هــذا الشرط في كل تلك المظاهر ؛ فإن وجدنا أثراً منه فذاك ، وإلا فيجب ان لا نتهاود في مقاومتها والقضاء عليها ؛ ولو كانت متسترة بأبهى صور العصر وأزهى مفاتن الزمان .

أما الشرط الثاني : فهو الاستجابة لحاجات الأمــة ورغباتها ؛ لأن الغاية من كل حركة وطنية هي تحقيق الآمال التي تختلج بأفكار الشعب والتي يعبر أحياناً عنها ويترجمها في الغالب رجال الاصلاح ودعاة العمل ؛ فكل مجهود لا يتضمن هذه الغاية وإنجازها فهو بالنسبة للأمــة مجهود لا قيمة له ؛ واحرى بالنبذ إذا كان من شأنه أن يخلط عليها آمالها بغايات بعض الذين لا تربطهم معها روابط الاعتقاد والشعور . وإذن فالمنهجية الصحيحة هي التي تتقدم لتستخرج من ثنايا أعمال الشعب ومظاهر نظامــه الفكرة الباطنية التي يضمرها ويعمل لها ويود أن يدافع عن وجودها ، وهذه النقطة على أشد ما يكون من الصعوبة ؛ لان الشعب لا يعمل دائمــاً في دائرة

مصالحه ؛ إنه معرض للكثير من الأغلاط التلقائية او التي يوقعه فيها مغرضون وانتفاعيون ، ولذلك فهو في حاجة لمن يهتم بدراسة أمانيه الحقيقية كما يفكرها وكما يودها في أعماقه لا كما تظهر بها أعماله او غلطاته . إن التيارات تجرف الجمهور حتى يعمل ما لا يود ، أو يتابع الفساد المنتشر رغبة في تحقيق بعض الشهوات السريعة التي تنسيه موقتاً أمانيه الحقيقية . إن الفلاحين المغاربة يبيعون أراضيهم ويصرفون ثمنها في تعداد الزوجات او إقامة الأفراح غير مراعين ما يؤولون اليه ، بعد نفاد ما حصلوه ، من فقر وشقاء ، وإذن فهم في حاجة لمن يحميهم من أنفسهم ويعمل لفائدة فكرتهم الأصلية التي هي العيش في هناء ومأمن من البؤس ، لا لفائدة شهواتهم العارضة ، وهي بذل كل ما يملكون في حاجيات يمكن الاستغناء عنها. وإن عامة الشعوب في أوربا قد انغمرت مع النظام الجديد الذي دعا اليه هتلر في الحرب الأخيرة لأنها اندهشت للانتصارات الجرمانية المتوالية ، وهكذا ضحت بحريتها واستقلالها طمعاً في الرجوع للحياة المعتادة ، وقبولاً للتجربة الجديدة التي أوهمها شبح الحرب أنها قد تكون أحسن من الأنظمة التي أدت بها الكارثة العظمى ، لكن قيام بعض القادة والهيئات التي صمدت للفاجعة ولم تتأثر لأهوالها أثبت أن الشعوت الأوربية كانت تناست رغباتها الصحيحة التي سرعان ما عادت اليها حينما وجدت من أقوال أولئك الأبطال وأعمالهم ما يوافق صميم اعتقادها وعميق رغباتها التي غطت عليها المحنة وأخفتها ظروف الاندهاش .

وهكذا فإن ما نقصد اليه من موافقة الدعاة لما تحتاجه الأمة هو الاهتمام بمصالحها الصحيحة ولو كانت ظروفها الظاهرة لا تعبر عنها ، وهو ما لا يعني طبعاً أن نتملق الجمهور ونجاريه فيما يريد ولو كان عكس المصلحة العامة كما ينبغي أن يدركها ، خصوصاً إذا كان الجمهور قد أحاطت به عوامل الشر وبواعث الفساد حتى أصبح من الصعب عليه التعبير عما يريد او يتمنى . أن جماعة صغيرة من الشعب تستطيع أن تهتدي

في مثل هذه الحال الى ما لا يهتدي اليه الفكر العام الجامد الذى غطت عليه ظروفه أسباب النظر ووسائل الادراك ، وحينئذ يصبح من واجب هذه الجماعة أن تميز الأشياء وتضع للشعب المنهج الصحيح الذي يسير عليه مراعية اشتمال منهجها على هذه الاستجابة لمطالب الشعب الحقيقية التي لا لبس فيها ولا غموض .

والشرط الثالث للفكر الصحيح هو التقدمية ؛ فكل فكرة لا تعمل على توجيه الأمة صوب التطور والتقدم الى الامام هي فكرة عقيمة يجب رفضها ومحاربتها . ان حياة الشعب لا تتم الا بمواصلته السير الى الامام ، والمتابعة التي قلناها اولاً لا تتحقق إلا إذا كان غايتها قطع مراحل جديدة نحو المثل العليا، وإذن فيجب أن نقيس أفكارنا وأعمالنا بمقاييس (التقدم) الحقيقي ، وإلا وقعنا في كثير من الاخطاء التي تتدهور بنا وترجع القهقرى . إن التحول من طبائع الشعوب وأخلاق الكتل كلها حتى كتل الجمادات ، ولكن هذا التحول يقع أحياناً في شكل حركة جيولوجية لا تشتمل على شيء لا من المتابعة ولا من التقدم . إنه يعرض لبعض الكتل الأرضية ان تتحول من حالة تراب الى حجارة ، وقد تكون هذه الحجارة رخاماً او مرمراً ، ولكن تحولها يفقدها وجودها الاصلي كتراب ، دون أن تصبح في حالتها الثانية جزءاً مما كانت عليه . إنها هي ، ولكنها غيرها على كل حال . فكذلك يقع لبعض الكتل البشرية التي تختلط بغيرها دون أن تعرف كيف تستفيد منهم ، إنها تصاب بمسخ كلي على الشكل الجيولوجي الذي قلناه ، وقد تتحول الى امة أكثر حضارة ومدنية مما كانت عليه . ولكنها تفقد وجودها السابق . وقد تصير أمة كبرى ، ولكنها أمة أخرى غير الأولى أيضاً ، ومعنى هذا أنها تنعدم وتصبح أنقاضاً لكيان جديد ، مثلها مثل القصر الفاخر الذي ينقض بناؤه ويصبح ركاماً وقد يشاد في موضعه قصر آخر ولكنه لن يكون هو القصر المنهدم . إن التحول الذي يقع من غير موافقة لرغبة

صاحبه ولا متابعة لسيره لن يكون بالنسبة اليه إلا طامة كبرى بـــل فناء محضاً ، وليس من وسيلة لتفاديه إلا أن يكون سير الأمة موجهاً نحو التقدم الذي يجعل من ماضي الأمة ومستقبلها وحاضرها أنغاماً متناسقة تربطها رابطة المثل العالي الذي اختارته دائماً لنفسها ، وهي مـا تنفك تقطع مراحل الوجود الحي الى الامام ، الى حظيرته .

أما الشرط الرابع فهو الشمول ، أي أن تكون الفكرة مراعية ما يصلح كل جوانب الحياة في البلاد ويساعدها على التقدم ، ولا اريد أن أكرر هنا ما أجملته في فصول سابقة ، وكل ما هنالك أنه ينبغي أن لا نغتر ببعض مظاهر الدعايات التي تشفي جانبـــاً من أمراضنا ولكنها لا تعير أدنى انتباه للنواحي الاخرى . إن القيمة التي افتخر بهـا الاسلام هي صلاحه لكل زمان ومكان، ولذلك فلا أقل من أن تكون الفكرة التي نعمل لها صالحة لزماننا ومكاننا نحن ، وقابلة لأن تتطور نحو الأمام حتى تتهيـــأ لتكون صالحة في زمان ومكان آخرين ، إن سعـة الأفق هي الأساس الضروري للحصول على المرونة العقلية التي تجعل من نظراتنا للحيـــاة وسيلة إيجابية للاشتمال على معانيها ، ثم التعبير عنها بأساليب العصر الذي نحن فيه ، وإنه لمن خطل الرأي أن ننغمر مع بعض المثاليين المعاصرين الذين يذهلون عن حاجات مجتمعهم الحاضرة ، ويحلقون نحو الفضاء البعيد ، للحديث عن المستقبل السعيد في عالم كله تهاويل ، لكنــه لا ينبني على أساس من الماضي ولا من الحاضر .

إن تجربة الماضي يجب أن تكـــون في أذهاننا كلما أردنا النظر في الحاضر والعمل للمستقبل ، وإن المتابعة المتعلقة لتشتمل من تلقائها على التطور التقدمي الشامل والمجيب لحاجات الأمة وأمانيها .

وإن الحريـــة لا تتحقق إلا إذا عرف الشعب حقيقة نفسه وأدرك مراميها ثم اختار من بين التجارب الانسانية مـا يساعده على الاحتفاظ

بنجاح تجربته هو ككائن حي مستقل ، وليس صورة مكررة لغيره .
وكما أن تعدد أشكال الصور في الافراد لا يخرجهم عن كونهم أعضـــاء
لعنصر واحد هو الانسان ، فكذلك تعدد الاشكال الحية للتجارب الانسانية
لا يخرج الامة عن كونها عضواً من عالم واحد هو دنيا الانسانية ومراميها .
إن استقلال الفرد والامة هـــو الفكر الصحيح الذي يضمن الاستجابة
والمتابعة والتقدم والشمول .

البَابُ الثَّانِي

التَّفْكِيرُ بِالمِثَالِ

١

التّفكير بالمثال

ان البرامج التي ندعو اليها ونحاول استعمال المقاييس لاختيارها شيئاً مقصوداً لذاته ، ولكنها ترمي الى اتخاذ الوسائل لاجتياز مراحل الحياة للوصول الى ما هو اسمى واعلى ، أي لادراك الغاية التي يكافح المرء من أجلها ويضحي في سبيلها . والبرامج هي الوسائل ، وبذلك فهي طرق لا قيمة لها الا باعتبار ما ستؤدي اليه ، وليس من العقل ان لا يعرف الانسان الطريق قبل البدء في المسير ، كما انه ليس من الذكاء ان يعبد المرء السبل ويحاول اجتيازها وهو غير عارف الى اين يصل وماذا يريد من سفره الطويل . وقيمة العمل الانساني هي بقدر قيمة الغاية التي يبذل من اجلها ، لذلك كلما كان المثل عاليا كانت الجهود التي تبذل عالية مثله وعظيمه الاعتبار ، والخطأ في الاتجاه كله لا يمكن للمصادفة ان تصلح من إفساداته شيئاً .

والمثالية تعني اعتبار كل شيء في واقعه الاساسي ، ، والرجل المثالي لا يبحث الا عن العمل هل يؤدي للغاية التي يريدها ، لا هل من شأنه ان يؤدي الى غاية اخرى ، ولذلك فإن مداره على عقد الاخلاقيات والاجتماعيات المسلمة . ومن الخطأ مسايرة بعض المعاصرين الذين يريدون ان

يحل محل المثل نظام اجتماعي منسق يحل طابع النفعية او يعلل بها ، لأن هذه النفعية تقتضي ان نجد في آلة واحدة كل شيء ما عدا مصيرها . وهكذا حينما تتعقد المسائل يطالب النفعيون بالرجل الواقعي ، والواجب يقضي ان نبحث عن الانسان غير الواقعي لأن الاول هو الذي يتعود على الحركة الآلية اليومية او (الروتين العادي لسير الاشياء) ، فاذا لم تسر الامور فاننا نحتاج عملياً للمفكر ، اي للرجل الذي يحمل عقيدة تبين لك الغاية التي يجب ان تسير لها الامور . واذن فيجب نبذ هذا النوع من الواقعية والاعتداد بالمثالية في اسمى مظاهرها ، لأن النفعية تقضي بعدم الحكم على الشيء الا بعد وقوعه ومشاهدة ما نستخرجه منه من فوائد ، وبذلك فهي ترفض كل تفكير او تفلسف فيما لم يقع بعد ، واذن فليس لها القدرة على الاختيار ، ولا يمكن الكفاح معها الا في جانب الغالب ، وليس من شأنها ان تكافح مع احد ليكون هو الغالب ، وبما ان أصحابها لا يحبون الا النصر فهم دائماً يبدون متأخرين في المعركة ، اما رجل الفكر فلا شيء يجذبه الا المثال ، ومتى بحث الانسان عن شيء في عالم الفكر فانه لابد من ان يظفر بشيء في عالم الحس .

ومن الخطأ ايضاً متابعة الذين ينكرون (الاصوليات) التي لا بد منها كنقطة أولى للتفكير ، انه لا يمكن الا ان نأخذ المسائل بعد دراستها واعتمادها على قواعد نسلمها وندين بها ، او ان نكون من المقلدين الوهميين الذين ينتقلون من فكرة الى اخرى دون تدبر ولا اعتبار ، وان قبول كل شيء يؤدي الى قبول الشيء وضده ، وذلك بالطبع ما يجر الى فوضى في التفكير وفي الاعمال . إن المثالية رابطة توحد بين المؤمنين بها ، بل انها توحد حتى بين ذوي العقائد المختلفة التي يقرب بينهم الايمان بمبدأ والعمل لغاية معينة . ومن السهل ان يصل المرء الى توفيق بينه وبين المختلفين عنه في العقيدة ، ولكنه ليس من السهل ان يتفق مع الذين يعارضونه دون ان يؤمنوا بفكرة ما .

نقطة البداية في الفكر هي هذه الاصلية التي تعني المثالية ، وهي نفسها نقطة البداية في العمل ، والذين لا يؤمنون بها لا يرتكزون في طريق ولا يصلون الى غاية . يمكننا ان نشك في كل شيء ولكن يجب ان نصل في النهاية الى نقطة لا شك فيها ، وهذه النقطة المتيقنة هي مفتاح الغاية التي سنرحل اليها ، وهي المراحل التي نقطعها في السير بما فيها من سهل وجبل وهي المقدمات التي ترتقي بنا للنتيجة المطلوبة ، فيجب ان تكون مراحل متيقنة ايضاً . والذين لا يضعون أمامهم كعبة السير ولا ينظرون اثناء ذلك في خريطة الطريق هم الذين يقفون في نقطة ما ، ثم يعودون القهقرى الى المكان الذي ابتدأوا منه . ان حضارات انسانية توقفت عن المتابعة وعن التقدم لهذه الاسباب ، وفي تاريخ الصين والهند ما يشهد لما قلناه ، فقد انتج هذان البلدان من انواع المدنية والحكمة الانسانية ما سجل لهما صفحات ذهبية ، ولكن شأنهما وقف منذ عصور عديدة دون ان يستطيع التقدم والمتابعة في السير لأن نقطة البداية في الفلسفة الهندية لم تكن مثالاً متفوقاً على ما يمكن ان يصل اليه فرد او جيل من الناس ، انه لم يكن عقيدة بل كان نظاماً او مجموعة أنظمة تفرق الناس الى طبقات وتجعل منهم المقبول والمنبوذ ، فهي لا توحدهم ضمن فكرة عامة او مثال سام ، انها تعبد روحانية البعض لجسمانية الآخرين ، واذا كان من الممكن ان ينجح مثل هذا العمل في مجموعة بشرية كبرى فإن ذلك النجاح هو عنوان الوقوف وعدم التقدم ، لأنه دليل استسلام المجموعة البشرية عقلياً وروحياً وجسمانياً لمن يعبدها .

لقد وقفت الحضارة المعاصرة في نوع قريب مما وقفت فيه الحضارة الشرقية القديمة ؛ ذلك ان النهضة الاوربية جعلت برنامجها التحضيري محصوراً في هذه الكلمة : (الانانية) ، ومعنى هذا ان كل شيء يجب الا يتجاوز الاعتبارات الانسانية المحض ، وان يتناسى كل ما يرجع للمبادىء التي هي اسمى واعلى ، او كما عبر بعض كتاب الغرب : ان

نتجاهل كل ما هو أرضي ، هذا ما لم يقع لليونانيين حتى في وقت تضعفهم الفكري لأنهم لم يضعوا أبداً المسائل المصلحية في المراتب الاولى من فلسفتهم . إن المدينة الغربية المعاصرة حينما أرادت أن تركز كل شيء في مقياس الانسان من حيث هو غاية انحدرت شيئاً فشيئاً الى أحط مستوى عند الانسان ، ولم تعد تبحث الا عما يرضي حاجته المادية ، وفي كل يوم تخلق له حاجات جديدة وتبحث عما يرضيها .

إن مجهودات الحياة يجب ان توجه لتحسين حالة الانسان ، ولكن لا ينبغي أن يقتصر على جانب المادة من طبيعته ، بل ينبغي ان يكون العمل اكثر لإرضاء حاجاته العقلية والروحية ، ولذلك يجب ان لا يكون المثال هو الآدمي بنفسه ، بل هو ما يصل اليه هذا الآدمي من غاية عليا ، ولذلك لا يمكننا ان نقف عند المدى الذي تحصرنا فيه المساواة بل يجب ان نرتفع عنها الى عالم الامتداد الروحي والاطمئنان العقلي .

إن المثل الاعلى الذي يجب ان يكون غايتنا في الحياة ومنتهى ما نعمل له هو إرضاء الذي بيده مصيرنا والوصول الى حظيرة القدس في الملكوت الأعلى . إن كل أعمالنا واتجاهاتنا وبرامجنا ومبادئنا يجب أن تكون موجهة الى تحقيق الارادة الالهية في عمارة الأرض وإصلاحها والتآخي بين أفرادها والانتفاع بما سخره لنا القدر من عوالم لنصل بها الى سعادتنا في الحياة والى طمأنينتنا حينما نعرض أمام الله لنجازى على ما قدمناه من أعمال .

وإذن فالايمان بالله في مقدمة الاسس التي يجب أن نستحضرها عند العزم على الهجرة الى الغاية البعيدة ، وان الاعتقاد فى الخالق والاعتداد به كمثال أعلى ضروري لنا إذا كنا نريد السير في الطريق التي نرمي قطع مراحلها في طمأنينة وفي أمان ، وان كل ما نبذله من جهد او ما نحاوله من عمل لن يكون إذ ذاك إلا جزءاً من برنامج انساني يرمي لتفهيم السعادة الحقيقية بتسخير كل واحد من البشر نفسه لخدمة اخوانه الأقربين والاباعد في سبيل

رب واحد وملكوت مشترك • ان هذه العقيدة هي الانسانية الصحيحة التي لا تجعل الناس متضامنين من أجل عبادة واحد منهم او خدمته بصفة او بأخرى ، وهي التي يمكنها ان توحد بين ذوي النظريات المتعددة والبرامج المختلفة لأنها سترفعهم من مستوى الغايات الدنيئة الى ما هو أعز وأعلى .

أما التجرد عن هذه المثالية الصحيحة فمداه انحطاط بالانسان وبالشعوب الى اسفل الدركات ، وانه لمن خطل الرأي أن نعتقد بأن الغرب قد تقدم بسبب هذا التجرد ، فإن الذين بذلوا الجهود الجبارة ليقظة أوربا وأمريكا لم يكونوا بعديدين عن الله ولا متجردين من مثاليته ، واذا كان قد وجد من كبار الكتاب او الفلاسفة من لم يستطع الايمان فإن تأثير هؤلاء في مئات الذين عملوا لرقي الغرب معدوم . اما ما يبدو في الغرب من اباحية ومن انحلال فهما من نتائج تفشي عدم المبالاة بالدين ، وذلك ناشىء عن موقف الاكليروس ورجاله وعن النتائج الطبعية لانتشار الحضارة الرأسمالية . ولقد انتبه المفكرون اليوم في الغرب لضرورة البحث عن المثالية الضائعة وأصبح من مشاكل القوم أن يجددوا في الناس الاعتماد على (الأصوليات) وتحريرهم من الفلسفة النفعية التي يغريهم بها بعض الاجتماعيين .

ان المثالية الالهية وحدها هي التي يمكن أن تسيطر على سلوكنا وتراقب ضميرنا وتقلل من أغراضنا وأهوائنا ؛ وتقوية حاستها في النفس هو الذي يعلمنا محاسبة أنفسنا على كل ما نريده من عمل ؛ والتفكير بها هو الذي يجعلنا نعشق التقدم دائماً والعمل باستمرار ، لاننا نشعر في كل وقت ان وراءنا مراحل يجب قطعها وأن بجانبنا إخواناً ينبغي أن لا تقصر بهم حالتهم عن المسير معنا .

التفكير بالمثال الالهي هو الذي يربط مستقبلنا بحاضرنا وبماضينا القومي والانساني ، لأن البرية دائما نشدت السعادة والهناءة من الاعتقاد في الله .

٢

الفِكر الدِّينيّ

قضية الدين هي مسألة المسائل في العالم ، او هي لا شيء بالنسبة اليه ، اي اما ان تكون هي الفكرة المالكة لكل الشؤون ، وإما الا تكون بالمرة ، ومن خطل الرأي محاولة اخذ الدين كشيء خاص بجانب من جوانب الحياة دون غيرها ، وليس هناك امر يماثل الطبيعة في شمولها وسريانها مثل الدين : ولذلك فلا يمكن للامة الا ان تختار في حياتها الخاصة والعامة احد امرين ، اما الإلحاد وعدم الاعتداد بتعاليم الدين ، واما التدين . وان في التاريخ لامثلة عامة لكل من الفريقين ، ولكننا لا نستطيع متى تعمقنا التاريخ واطوار الحياة الاجتماعية للشعوب فيه الا الاعتراف بهذه الحقيقة وهي : انه ما سرى الإلحاد وعدم الاعتداد بالدين في امة الا رجعت القهقرى وآلت بعد عزتها ومجدها الى الانحلال ، وما حافظت في شؤونها على مراعاة المثل الأعلى الالهي الا احتفظت بحياتها وفخرها ومكانتها . نستطيع ان نستخرج ذلك من حياة اليونانيين الاولين فإن سموهم الروحي هو الذي جعل منهم هذه الأمة الخالدة التي استطاعت ان تبني حضارة لا مثيل لها في التاريخ ، ونستطيع ان نجد ذلك في تاريخ الرومانيين والقرطاجيين ، كما تتأكد حقيقته بأجلى مظاهرها في تاريخ

الحضارة الاسلامية وما كانت عليه من مقام عال ومجد سام يوم كان الاسلام هو الفكرة السارية في شرايين الدولة ، ثم ما آل اليه امرها منذ عم الاهمال للدين وتسربت المبادىء الهدامة بواسطة المتآمرين من الاعاجم الى النفوس . وقد تنبه لهذه الحقيقة مصلح عظيم هو السيد جمال الدين الافغاني ، فحلل على ضوء التجارب التاريخية تأثير الايمان في الحضارات المختلفة في رسالته الثمينة (الرد على النيشريين) .

واننا لنقدر ان ندعي انه ليس في العالم امة استطاعت ان تتجرد عن الدين بما يقتضيه من اعتقاد وما يستدعيه من تنظيم للحياة ، وحتى الذين يزعمون اليوم في روسيا او غيرها انهم تحرروا من المسيحية فإنهم لم يزيدوا على ان كونوا ديناً مادياً لم يستطع الى الآن ان يتجرد في غير النظريات الرسمية عن معاني الروح المسيحية او عن اخلاقها المثلى ، وان أقصى ما وصل اليه ماديو العصر الحديث هو تعليم الجمهور عدم المبالاة بالفضائل وان كانوا هم انفسهم لم يتجردوا عنها .

على اننا اذا بحثنا في الثورات العظيمة التي قامت في مختلف العالم والتي هدمت الكنائس واعتقلت رجال الدين وقضت على املاك الطوائف وخرجت بفكرة التحرر اللاييكي لم نجد أصولها ولا بواعثها الا في الثورة على الاكليروس ، اي على الأنظمة الكهنوتية التي كونتها ظروف المسيحية في تجاربها التاريخية ، وهذه الثورة على الرهبانية بما آلت اليه في العصور الوسطى ليست منافية للدين الخالص بقدر ما هي موافقة له . والاسلام بصفة خاصة لا يمكنه الا ان يحبذ كل ثورة تقضي على التحكم في العقول والاشخاص باسم الدين او تمنح طائفة من البشر مكان التشريع الديني والقداسة الروحية التي تجعلهم آلهة او انصاف آلهة ، لأن اول ما منعه الاسلام هو تعبيد النفوس والارواح لأي طغيان من طغيانات الانس والجن ، ولذلك فلا يمكننا الا ان نكون في مقدمة الثائرين على كل نظام كهنوتي من شأنه ان يتدخل بين الافراد وبين الله . وفكرنا الديني يجب ان يكون

مبنياً على هذا الاساس الذي يجعل الناس أمام الله وأمام الدين سواء .

وقد رفع الاسلام قيمـــة العقل وحث القرآن على النظر والتبصر والاحتكام الى الفكر الصحيح والعقل الرجيح في عشرات الآيات ، وجعله رسول الاسلام معجزته الكبرى ومناط دعوته ، وهذا ما يجعلنا نؤمن بالعقل من غير تحفظ ، ونعتد به في تفكيرنا الديني الذي يجب أن يسير معه جنباً لجنب في كامل الاتفاق وغاية الانسجام ، وإذا كان اتصالنـا بآداب الغرب وثقافته سيكشف لنا هذا الصراع العظيم الذي قـام منذ القرن الثامن عشر بين العلم وبين الدين فيجب أن لا نذهل عن الحقائق وأن لا ندخل في كفاح من أجل قضية غير قضيتنـا ، فالدين في نظر الاسلام لا يمكن الا أن يكون عوناً للعلم ، وكيف يمكن أن يعتبر منافياً للعقيدة أو معاكساً لها ورسوله يقول : « فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم » ؟!

إن الصراع الذي وقع بين العلم وبين الدين في أوروبا لم يكن في الحقيقة الا كفاحاً من العلم رغبة في التحرر من الارتباط الكلي بالأفكار الرسمية للكنيسة ، وقد نجح العلم في معركته ، وكون له ميدانه الخاص به الذي لا يمكن أن ينازعه فيه الدين ولا العقل ؛ لان مكانهما فيما هـــو داخل الانسان ، بينما ميدان العلم في مواطن التجربة من مظاهر الحياة ، ولذلك ففكرنا الديني لا يمكن أن يكون الا مؤيداً لاستقلال منطقة العلم ، بشرط أن لا تحاول النفاذ الى ما ليس لها من الميادين التي لا تخضـع للتجربة ولا تقبل التحليل الكيمائي . وهنالك كثير مـن النظريات التي ظلت موطن المناقشة والصراع باعتبار التكييف الديني في الغرب ، بينما هي منتهية او غير موجودة من أصلها فيما يرجع إلينا ، ولذلك ينبغي أن لا نشغل بها وقتنا أو نعتد بما يقوله أحد الجانبين مـن متخاصميها . ولنضرب لذلك مثلاً بالخطيئة الأصلية التي ارتكبها آدم وورثها عنه البشر ، هذه الخطيئة التي قررتها المسيحية وقامت من أجلها معارك فظيعة في الحياة الفكرية منذ عصر النهضة الاوربية الى اليوم كان لها تأثير كبير في ذهنية الاوربيين

وعقليتهم سلباً وايجاباً ، لأنها منشأ كثير مـن المدارس الملحدة . وإنك لتجد الصراع حولها متغلغلاً في الأدب الغربي برمته وفي الفلسفة الغربية وحتى في كثير من النظريات السياسية الاوروبية . ولكننا حينا نعرضها على الاسلام نجدها مفقودة بالمرة ، فالقرآن يثبت أن (آدم عصا ربـه فغوى) ولكنه يثبت بعد ذلك أن الله تقبل توبته (ثم اجتباه ربـــه فتاب عليه وهدى) ، ويقرر الاسلام بمقتضى ذلك عدم وراثة الخطيئة لأن كل امرىء بما كسب رهين ؛ ففكرنا الديني يجب أن يتنبه الى عدم التأثر بما هو خارج عن عقيدته حتى لا يخلق من المشاكل ما هو في غنية عنها ، وحتى يعرف كيف يواجه كثيراً من النظريات الناشئة عن مثل هذه النحل البعيدة عن أصول الاسلام ، وبذلك فهي بعيدة عن أن تكون عنصراً من عناصر الذهنية المسلمة أو العقلية المغربية .

ويجب أن نتنبه أيضاً الى أن حصر الدين في ميدان بعيد عن الحياة الاجتماعية إنما نشأ من عجز الكثير من الاوربيين عـــن التوفيق بين العلم وبين الدين . وما دام العلم قد استقل بمنطقته فمن العبث محاولة اقصـاء الدين عن منطقته اللازمة له او اللازم لهـــا ، وهي منطقة العمل اليومي والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات ، وهذه العلاقات لا تقوم دائما على قواعد علمية مسلمة وغير قابلة للنقد ، بل تقوم في الغالب على عواطف الناس وتبادل مصالحهم وحاجتهم الى كثير مما يسميه الاوربيون بالتجارة أي أسلوب التعاشر والتعامل ، وهذا مـا لا يمكن أن يقوم الا بتنظيم مبني على حكمة العقل وعاطفة الحب ، ولن يوجد هذان الاثنان الا ضمن عقيدة شاملة تتآخى فيها الأرواح قبل تآخي الأجسام . وإن لمن خطـل الرأي الاعتقاد في أن الدين خاص ببعض الصلوات او بعض انواع السلوك الشخصي . فالرسل لم يبعثوا ، حسب تعبير (جورج برنانو) ، لمجرد منع الناس من مغازلة الحسان ومعاقرة الدنان ، ولكنهم بعثوا لهذا ولمـا هو أعظم منه وهـو تبليـغ الهداية التي تفتح للانسانية طريق العمل لصالح

الدنيا والآخرة . وإن التجرد من الاعتبار الديني معنـــاه التجرد من كل الفضائل التي عرفها الانسان بفضل الوحي وتربى عليها منذ عشرات الآلاف من الأجيال بفضل الاعتقاد في الله .

وإذا نحن تعمقنا الفكرة التى تقول بفصل الدين عن الدولة نجد أنها إنما تسعى لخلق دولة داخل الدولة ، وقد بيّن « طارديو » في كتابـــه (العاهل المأسور) : أن منشأها التاريخي لم يكن الا رد فعل بعض الرهبان الألمان لمقاومة الاضطهاد الحكومي للمسيحية في ألمانيا ، ونزيد نحن بأن مصدرها الأساسي هو هذه الفكرة الاساسية التي قالها الإنجيل : « يجب أن يبقى ما لله لله وما لقيصر لقيصر » ، وإذن فالذين يدعون أنها ثورة على المسيحية إنما يزعمون باطلا ، لأنها أصل من أصول المسيحية . وأعتقد أن المسيح لم يقبلها أولاً الا للتحرر من تدخل القياصرة الرومانيين الذين لم يكونوا تمسحوا بعد ، وأن قبوله لهـــا كان تدرجاً في الاستيلاء على السلطة ليصبح لممثله من بعد الحق في تتويج من يشاء من القياصرة وإذا كان الاسلام في التاريخ لم يضطر قط لتكوين مثل هـــذه النظرية فلأن السلطة الكنسية غير موجودة بالمرة في الاسلام ، والسلطة في كل الامور إنما هي للشعب ، وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن . ولو أن الاسلام اضطهد في تاريخه كما اضطهدت المسيحية لاحتاج أبناؤه الى انتحال مثل هذه النظرية الغريبة عنهم ، ولكنهم لم يفهموا الاسلام الا وهو الحكم على غيره والمسيطر على كل الحكام ، وحتى الطغاة منهم يحاولون العمل باسمه والمحافظة على شكله . وها نحن أولاء اليوم نشاهد فكرة لاييكيــة الدولة تنتحل في القطر الشقيق (الجزائر) لأن العلمــاء المسلمين يرون فيها تخليص الشؤون الدينية من سلطة الأجانب الذين استولوا عليها ، بينما لا نجد لهذه الفكرة أثراً في أي بلد إسلامي احتفظ بالسيطرة على مرافقــه الدينية ، بالرغم من كل التطورات . وأعظم دليل على ذلك أن تركيا التي تزعم لا دينيــة الدولة تقرر كل مسائل الاســلام في مجلسها الوطني ،

ويضطر أفرادها ورجالها للاصغاء للناقدين باسم الدين داخل ذلك المجلس.
ومعنى هذا كله أن لظروف الأشياء وطبائع الاعتقادات أثرها في الاتجاه الديني الصحيح الذي يمكن أن يسير فيه الفكر الديني، ولذلك فمن البلادة أن تنغمر في نظرية من النظريات السياسية والاجتماعية الغربية دون تعمقها ودراسة العوامل الاساسية في تكوينها وعرض ذلك كله على تجاربنا القومية وذهنيتنا التي للاسلام الأثر الكبير في تكوينها أحببنا أم كرهنا.

إن الفكر الديني في الاسلام معناه الحرية الكاملة، والتفكير المطلق في اعتداد بالمثال الاعلى ومراقبته في كل الشؤون، وعدم الخضوع لأحد او لجماعة تريد أن تعطي لنفسها مكان التمثيل الالهي في الارض، وتعبيد الخلق باسم الدين لأهوائها.

والفكر الديني بهذا الاعتبار حاسة نستطيع أن نميز بها بين الخير والشر ونوافق بها بين الطيبة والجمال، ولذلك فهي من أهم المقاييس التي يجب أن تصحبنا في اختيارنا للافكار واعتنا نا للنظريات.

٣

الفكر الاسلامي

اذا نحن درسنا الظروف التي نشأت فيها الديانات الكبرى والعوامل المختلفة التي كيفت طبيعتها الاولى خرجنا منها بحقيقة مدهشة تعفّي على كثير من الخرافات التى يدعيها الغربيون في وسائل انتشار الاسلام وفي الروح التي يمكن ان يمليها الفكر الاسلامي في علاقة المسلمين بالاجانب عنهم ، فالواقع التاريخي يشهد بأن الاسلام وحده هو الدين الذي لم يكن في نشأته موجهاً لمعاداة اية دولة اجنبية او محاربتها ، وانه قبل كل شيء ثورة عقلية وروحية واجتماعية على الوثنية العربية ونظام الارستوقراطية التجارية التي كانت قريش تعبد به المستضعفين من العرب لصالح اقطابها وتمويل اسرها الكبرى ، ودعوة الى تحسين المجتمع العربي وما شابهه من المجتمعات الانسانية الاخرى عن طريق التحرر من الطغيان والايمان بوحدة الاله والاستماع لصوت العقل والاهتداء بهدي السماء . ومع ان الاسلام يقاوم كل سيطرة من شأنها أن تعبد الاجسام او الارواح فإنه لم يوجه كفاحه الاولى لدولة من الدول الاجنبية عن العرب ، لانه لم تكن لاية دولة سيطرة محسوسة على الامة العربية بل ان مقاييس العلاقة بين الدولة الاسلامية وبين غيرها لم تكن الا مسألة الدين والوحي

السماوي ؛ فأهل الكتاب أصدقاء للمسلمين الاولين بينما الوثنيون في كل أمة اعداؤهم ، والروميون الشرقيون حلفاء الاسلام يبشر القرآن بقرب انتصارهم على اهل فارس الذين لم يدينوا بعد بالوحي ولم ينبذوا عبادة النار

ولكننا حينما ندرس الظروف التي نشأت فيها اليهودية مثلاً نجدها ظروفاً معاكسة كل المعاكسة لما سبق ، فهي ظروف الاستعباد الفرعوني للشعب الاسرائيلي ، ولذلك نجد الدعوة موجهة قبل كل شيء لهذا المسيطر الاجنبي الذي يذبح ابناء الاسرائيليين ويستحيي نساءهم ، فهي ثورة على عرش الملك الذي يزاحم الرب في ألوهيته ويحاول قهر شعبه المختار واحتقار انبيائه وحكمائه ، ونجد الموعظة التي ما فتىء موسى عليه السلام يوجهها لقومه تقوم دائماً على اساس التذكير بمجدهم العظيم ، وإلهاب العواطف القوية ضد الاجانب الذين يستعبدونهم ويسومونهم سوء العذاب ، واذنارهم بالاستمرار في حالة البؤس والشقاء اذا لم يستجيبوا لدعوة السماء التي أوحى بها الرب لواحد من الاسرائيليين للقيام بمهمة التحرير لقومه من نير اعدائهم وجمعهم حوله لمقاومة هؤلاء الاعداء ؛ وتنقلب هذه الموعظة احياناً ثورة عنيفة ضد الطغيان الاجنبي والانحلال الخلقي في الشعب المستعبد ؛ ثم تلتهب الى ان تدفع بموسى النبي الى الانتقام من مستعبدي ابناء جنسه ورميهم على الارض ، واخيراً الى الاستنجاد بالمعجزة الالهية لإغراق الطاغية ونصر المستضعفين .

اما المسيحية فلم تكن ظرووف نشأتها بالمغايرة لظروف اليهودية ؛ فقد بعث الله المسيح الى قومة باصلاح روحي اعمق من الاصلاح الموسوي وهو بذلك أعمق في مقاومة المادية التي كانت طابع الدولة المستعمرة لفلسطين اذ ذاك ، وهى دولة روما الكافرة التي كانت تلزم الاسرائيليين بوضع صور الامبراطور الاجنبي في بيعهم وعبادته كمظهر أعلى للرب ، ولم يكن في أهالي المستعمرة من يتجرأ على إنكار الالوهية على هذا الطاغي ،

وبذلك فقد احتضنت الدولة المستعمرة كل السلطات الدينية والدنيوية ، وزعمت ان عندها من وسائل الترضيـــة لروح الاهالي وأجسامهم ما لا يحتاجون معه الى التفات عن الوطن الوالد الى الارض او الى الســماء ، وأرسلت روما أبناءها يمتلكون الاراضي الخصبة في فلسطين فأصبح الفلاح مستعبداً كل الاستعباد من المالك الرومي الذي يتحكم فيه كيف يشــاء ويسخره لأهوائه كيف يريد ، فقام عيسى بنشـــر الدين الجديد ، وكان أول ما اتجه اليــه هو مقاومة عبادة الامبراطور ، والدعوة الى عبادة الله ثم تكوين سلطة روحية تسلي الشعب الاسرائيلي عما فقده من سيطرة مادية ولا يكون للدولة الفاتحة عليها سلطان ، ثم رفع قدر المستضعفين بادخالهم لملكوت السماء ومنع اغنيــاء العهد الرومي من الدخول لحظيرة القدس حتى يلج الجمل في سم الخيــاط . ومن المعلوم ان الاغنيـــاء لم يكونوا في ذلك العهد الا من المهاجرين الروميين الذين انتزعوا الارض من أيدي الاهالي بالقوة والجبروت ، أو من أذنابهم الذين انتصبوا لتسخير شعبهم للرضا بالاجنبي . وحمل عيسى عليه السلام على الثورة على الفاتح الغشوم دون هوادة ولا تسامح وفي عزم لايقبل الدفع ، وتضحية لا تعتبر الموت شيئاً واذا كانت الطائفة المسيحية الاولى لم تحارب أعداءها كما حارب المسلمون الاولون أعداءهم فلأن المقاومة المسلحة لم تكن لتجديهم شيئاً ، وهم قليل مستضعفون ، إجداء المقاومة السلبية التي دعا اليها المسيح وهو يخاطب قومه لطرد (أبناء الثعابين الذين لا يدخلون ملكوت الله) .

واذن فالاسلام من بين الديانات الثلاث الكبرى هو الذي لم يكن موجهاً في بدايته لمقاومة اي عنصر او جنس او دولة على وجه الارض ، وحروبه التي أعلنها لم تكن الا دفاعاً عن حرية العقيدة التي نادى بها ؛ وبذلك فلم تكن مقاومة الاجنبي من مبررات وجوده ، بــل كان وجوده او حرية وجوده المبرر

لبعض المقاومات التي قام بها في ظروفه التاريخية . وهذه نقطة عميقة لم أر من تنبه لها من قبل سواء ممن كتبوا عن الاسلام من الغربيين أو ممن دفعوا عنه من المسلمين ، وأنا لا أقصد منها الا انتزاع نقطة البداية في الفكر الاسلامي وهي الثورة على المجتمع الفاسد وتحرير العقل من سيطرة أي طغيان ينومه ويلقي بأصحابه في أحضان المستغلين ، واعتبار هذه النقطة كمبدأ أساسي تلتقي عنده سائر الغايات وتتركز فيه كل الاتجاهات .
ولذلك ففكرنا الاسلامي يجب أن يتجه اليوم قبل كل شيء الى إصلاح حالتنا وتحرير أمتنا من عبث الذين يعبدونها للخرافات والأوهام ، وإنقاذها من كثير من التقاليد البالية التي تمنعها من التقدم والرقي ، وتحول بين عقلها وبين التفتح لأسرار الكون ومعالم الايمان ، وتمنعها من تغيير ذهنيتها التي تكونت تدريجياً في عهد الانحطاط الأخير وتكييفها على الصفة التي تقتضيها روح العصر ومقومات العهد الجديد ، ثم مقاومة كل أرستقراطية قائمة على سيطرة المال وعبادة المادة ؛ لأن هذه الأرستقراطية هي التي تكون أصنام الأحياء على صورة عجل الذهب الموسوي ، وهؤلاء لا يقبلون متى تحكموا في المجتمع إلا أن تسخر لهم الشعوب وتخضع لهم الرقاب .
ونحن إذ نقاوم هذه الروح المادية وأصحابها لا نراعي في ذلك كونهم ينتسبون لعنصر دون عنصر أو جنس دون آخر ، وإنما نراعي أن المال خلقه الله وسيلة فيجب أن يبقى في الوضع الطبيعي الذي خلق له ، وأن مقاييس الامتياز إذا كان من الضروري وجودها في المجتمع يجب أن تؤخذ من الفكر الصحيح والسلوك الطيب والتضحية لصالح الأمة وخير البلاد .
وهذه الثورة على الطغيان المادي والروحي قد زلزلت أركان الاستعباد في بلاد العرب وفي غيرها من أنحاء العالم الذي لم يكن أحسن حالاً من الوطن العربي نفسه بما استولى عليه من سيطرة رجال اللاهوت وذوي الجاه والمال الذين تآمروا على الشعوب وعبدوها واستغلوا خيراتها حتى كان العديد من خيارها يلتجىء الى الجزيرة العربية وكأنها في نظرهم البلد

الوحيد الذي لم يتحكم فيه الكهنوت المنسق القوي بعـــد ، وبذلك فهو المنبع الوحيد الذي يمكن أن ينتج منه ماء الحياة وإشعاع التحرر الانسـاني . وإذن فيمكننا أن ندرك بسهولة أن الفكر الاسلامي عمل لخدمة الانسانية جمعاء بالدعوة الى التحرر الشامل وعدم الاعتراف لأحــــد بوساطة غير طبعية بين الخالق والمخلوقين . فمهمتنا إذن أن نواصل الكفاح لينتصر هذا التحرير المقدس ولتعم الانسانية جمعاء روحانية الاطمئنان للعقل والايمان بالاستقلال في النظر والسلوك . وعملنا ذلك لا يمكن أن يكون إلا جزءاً من الكفاح البشري المتواصل لنصر الحرية ومقاومة الاستعباد وذلك مــا يستدعي اتصالاً دائماً بالفكر الانساني في شتى أشكاله ، وتعاوناً صادقـاً مع ذوي النية الحسنة في كل الدنيا من غير مراعاة لأصولهم ولا اتجاهاتهم ، ما داموا يحملون هذه العقيدة التي هى عقيدة الفطرة الصحيحة وعقيـدة الفكر الحر والنظر المستقل والتآخي البشري ونصر العدل والكفاح ضد الطغيان ، ولو لم يدخلوا في الاسلام ولم يعترفوا به كدين سماوي منزل . وليس في هذا الا امتداد للتعاون الانساني الذي بدأه الاسلام بين الشعوب التي انضمت الى عقليته وتأثرت بتوجيهاته التحريرية العظمي .

هذه النظرة الى الفكر الاسلامي في دعوته العامة تجعلنا نتجه بوضوح كامل الى انسانية صادقة تلتمس الخير مــــن الجميع لفائدة الكل ، ولا تتخوف من الاتصال بمختلف الأوساط وشتى البيئات والبحث معها عما يساعد على التقدم والعمران وتحسين حــالة المجتمع البشري والارتفاع به للمستوى العالي الذي خلق من أجله ، وكل مجهود نبذله في هذا الصدد من أجل بلادنا ووطننا يعتبر في الفكر الاسلامي جزءاً من المجهود العام الذي تبذله الانسانية جمعاء لتحقيق عالم أفضل .

* * *

واعظم طابـع يميز الديانة الاسلامية هو بناؤها على اصول متينة تجعلهـــا

قابلة للتطور والسير دائماً الى الأمام ، وتعدها لان تكون صالحة لكل الطبقات ولكل العصور ومختلف البقاع ، فهي دعوة عامة أولاً ، وهي بذلك شعبية الروح لأنها توجه الخطاب الى الشعوب قبل أن توجهها الى الرؤساء الذين هم خدامها . وقد بنت هداية الخلق وارشادهم لا على السيطرة عليهم وارغامهم . وتركت للمسلمين حق النظر في كل ما هو من شؤون الحياة وما يسمى عند علماء الاسلام (بالمصلحيات) اي المسائل الراجعة للمصلحة العامة والتي تتطور بحسب تقلباتها وجوداً وعدماً كما يقولون .
وفي مقدمة هذه المصلحيات ما يتعلق بشؤون الدولة وأنظمتها وشكل الحكم الذي تختاره الأمة لنفسها ، ومعنى هذا إن الاسلام وجه المسلمين نحو الحياة الاستشارية التي تجعلهم يفكرون في مصيرهم ومآل أساليبهم على ضوء التجارب الانسانية المختلفة وفي تجرد عن الاهواء وتمسك بالحق والعدل والمعروف من الدين « وائتمروا بينكم بمعروف » ، وهذا ما جعل الدعوة الاسلامية تلقى الى الناس في شكل وعظ وإرشاد ، وما جعل القرآن كتاباً مرناً يتناول الموضوع الواحد على شتى الأساليب وعلى ضوء كثير من الظروف او القصص التاريخية التي تهيىء النفس لقبول الموعظة التي يلقيها في مكانها فيقرع بها السمع ويتسرب بها للعقل وتخالط بشاشتها القلوب .
ولم يكن من الممكن للتشريع الاسلامي ، وطبيعته الفكرية ما قلناه ، أن يلقى الى الناس في شكل مواد قانونية جافة على حسب ما يوضع اليوم في مجلات التشريع وكتبه ؛ لأن ذلك لو وقع لأصبحنا مقيدين بمقتضاه ولم يتح لنا قط أن نتشبع بهذه الروح التقدمية التي غمرنا الاسلام بها ، وذلك ما يتنافى بالطبع مع معنى الحكم الذي يعني تغييراً بحسب المسائل المعروضة وظروفها . ومن هنا يمكننا أن ندرك خطأ الذين أرادوا أن يجعلوا في بلادنا من بعض الاعراف المصطنعة قوانين دائمة ، فقد نقضوا الذهنية المغربية التي جعلها الفكر الاسلامي دائمة الرغبة في التحول والتجديد ، وناقضوا الحاسة القضائية حيث ربطوها بالعرف ، والعرف معناه العادة

التي لا تتبدل أي ما يسميه الاجتماعيون بالطبيعة الثانيـة ، بينما الواجب يقضي ألا يرتبط إلا بالقانون الذي يتبـع الاستنباط ويقبل التطور ولا ينكر الاعتبارات العرفية وغيرها من حيث اعتماده على ظروف الأحداث وأجوائها .

لقد أراد الاسلام ان تكون دعوته حركه دائمة ، وجعل هذه الارادة جزءاً من فكره الذي ما سرى في مجتمـع الا كان باعثـاً له على النظـر والتفكير والعمل التقدمي الدائب . لقد كان الاسـلام رسالة اي مهمـة انسانية تستمد قوتهـا من الوحي ، وتستجيب في مطامحها لحاجة الفكر والروح استجابتها لحاجة الجسم الانساني في حدود الفطرة التي فطر عليها الانسان ، واذا كان الوحي خاصاً بصاحب الرسالة الاول فإن مهمة المواصلة لتحقيق الغاية التي بعث لها الرسول ، وهي هداية الخلق الى طريق السعادة في الدارين ، لم تنته ولن تنتهي ابداً ، بل قـــد اصبحت ملقاة على عاتـق الذين يشعرون بالمسؤولية وينشدون الحرية من ذوي المعرفة والفكر من المسلمين ، واصبح تجديدها وتغيير اساليبها منوطين بكل رجال الاصلاح الذين يجب ان لا يخلو منهم جيل كي يصلحوا التحريف ويحقوا الحق ويزيلوا الزيغ حتى يعود الفكر الاسلامي غضاً طرياً كما كان . وهـل ادل على هذا من الحديث الشريف الذي يقول : « ان الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الامـة امر دينها » ، واذا كان هذا الحديث خرج مخرج وعد إلهي فإن له من ســنن الدين وطبيعته ما يهيء المسلمين لتحقيقه ، لان الفكر الاسلامى يوجب على معتنقيـــه النظر والتبصر والاعتبار بتقلبات الزمن والبحث المستمر عن اتجاهات الحياة ومحاولة التحكم في سير الاشياء وفقاً لما تستدعيه مصلحة الانسان الذي انزل لهذه الارض كي يخلف الإله فيها بالعمارة والاصلاح ، واذا كان كثير من المسلمين يذهلون عن هذه الروح التقدمية الهائلة التي يدينون بها فانه لا يمكن ألا يوجد من بينهم في كل جيل من يستمع لدعوتها في اعماقه ويحـــس بقيمتها ثم يدفعه الاحساس

لتذكير الآخرين بها والعمل على احيائها والاستجابة لصوتها . ووجود هؤلاء الاشخاص هو مناط الوعد الإلهي في الحديث .

على ان الذي يهمنا هو ما يشمل عليه الحديث من روح صريحة وضمنية تؤذن بأن الامة الاسلامية تخضع للتطور كغيرها من الامم الاخرى ، وتنذر بأنه لا تمر مائة عام الا وتكون في حاجة لبعث جديد ويقظة ثانية ، وأن ما قرره عصر سابق من اساليب لا يمكن ان يتحكم فيما يريده العصر الموالي ، لأن التجديد لا يعني دائماً الترميم ، بل يعني حتى الاستبدال وان كان لا يقصد ابدا عدم المتابعة للاساس . والامتلاء بهذه الروح هو الذي جعل علياً يقول : (علموا اولادكم فقد خلقوا لجيل غير جيلكم) أي ان التغاير يقع بين جيل الاب وجيل الابن ، ولذلك فينبغي ان تكون تربية الابناء وتعليمهم على حسب ما يتطلبه الجيل الذي يستعدون للحياة فيه ، لا على حسب أجيال آبائهم التي تستعد للدخول في التاريخ أي في تجارب الانسانية التي يمكن الاتعاظ بها والاستفادة منها واعتبارها مادة من مواد الهاماتنا ، لا أن نكون نسخة كاملة منها .

بهذه الروح التقدميه العظيمة استطاع أسلافنا ان يبنوا الحضارة الاسلامية التي كان من أخص مميزاتها الانسانية اتصالها بمختلف الحضارات وشتى المدنيات الشرقية والغربية في وقت غفوتها ، ثم بعثها من مرقدها والاستفادة منها والتأثر بها والتأثير فيها وفي اصحابها ، كل ذلك في شكل مليء بالاحترام لسائر القيم البشرية امتلاءه بالاعتداد بالدين وروحه العظيمة التي هي الانسانية نفسها . وهكذا نجد الفكر الإسلامي يمنع المسلمين من الانكماش على انفسهم والاستسلام لما فعلته عوامل الانحطاط في مجتمعهم ، بل يدفعهم للاتصال بكل العقول والتنقيب على كل المعارف والتقاط الحكمة من كل الجهات والتطلع دائماً الى كل جديد من شأنه ان يحسن حال الوسط الاسلامي او يرفع من شأن افراده او يساعد على تثبيت رسالته الخالدة .

واذن فواجبنا اليوم ان نهتدي بهدي الأسلام الصحيح ، ونعمل على تجديد أحوالنا ، مستمدين من تراثنا ومن تراث غيرنا ومن حاضر الأمم الراقية وتجاربها ما يكون لنا عصر انبعاث حقيقي ويقظة نشيطة واستئناف لمواصلة السير نحو المثل الأعلى الذي يملأ قلوبنا والذي هو سلوتنا فيما نعانيه اليوم من بؤس وشقاء .

ان الزمان قد استدار دورته ، وان القوافل الإنسانية في طريقها ، وهي لا تعرف الانتظار ولا التريث بمن يتأخرون عن ادراكها . وان كل لحظة نقضيها في غفلة عن الأحوال وعدم اهتمام بالمآل لا تزيد الا في ارجاعنا القهقرى حيث نزداد بعداً عن الركب الإنساني الذي يوجب الفكر الاسلامى ان نكون في مقدمة هداته الأولين .

وان الذين يتريثون في نهوضهم خوفاً على الدين او تردداً فيما يأمرهم به الاسلام ليمثلون اكبر عامل ضد الفكر الإسلامى الذي يأبى الجمود وينكر التردد او الجحود . أما أولئك الذين يفكرون في السير دون هذا الزاد فسيعيون في الطريق ويضلون الاتجاه ولن يكون لهم في ادراك الركب من نصيب .

ان الاسلام حركة ، ولذلك يجب ان نواصل السير دائماً الى الأمام ، لا أن نقطع الصلة بالماضي ونحاول استئناف سير جديد ، مع ان آلاف الأعوام لا تكفي للمجتمع الإنساني كي يواصل هجرته الى ما يصبو اليه من تقدم حقيقي رفيع . لقد وقع لنا اثناء سيرنا ان اصبنا بآفة اضلتنا الطريق وصدتنا زمناً عن السير ، فواجبنا ان نعمل اولاً وقبل كل شيء على ازالة هذه الآفة وتنقية طريقنا من اشواكها كي نبدأ السير والانطلاق . ومن الضلال الكامل ان نقف عندما أوقفتنا فيه هذه الآفة الطارئة فنترك الاتجاه الذي كنا نقصد ، ونسير مع الذين يريدون اضلالنا الى اتجاه آخر وسبيل غير سبيلنا .

وبما ان الأسلام حركة فيجب ان نتطور في فهم معانيه والاهتداء

لمغازيه ، وان لا نحيد عن الطريق التى وضعنا فيها ، ولكن علينا ان نجدد آلة السير ونتخذ من وسائل العصر ما يقينـــا من الوقوع في تلك الآفات الاجتماعية مرة اخرى .

ان الفكر الإســـلامي يعني الانتباه والحذر والحركة الدائبة والتجديد المستمر في الاسلوب ، وخصوصاً في الآلة النفسية التي تبعث على انتحالة ، وفي الحركة وخصوصاً في فهم العوامل الداخلية والخارجية التي تدعو اليها ، وهو اكثر من ذلك وازع الثورة على الجمود والاستنكار للجمود والامتلاء بروحانية العمل والكفاح للتمتع بالحق والشعور بالعدل وتذوق معاني الحرية .

٤

الفكر الوطني

حينما قرر الأسلام مبدأ الحركة الدائمة المتجددة لم يكن الا مطابقاً لقانون من قوانين التطور التي نلمس أثرها في الحياة الكونية العامة كلما شاهدنا الحياة الروحية العالمية تسير وفقاً لروح تتابع منسق ، فنحن إذا تعمقنا بفكرنا في مجرى التاريخ الانساني تأكدنا من أن بعض الاوقات ذات الصفات البارزة تحدد الجو الروحي للطوائف والأفراد ، ثم يأتي بعد ذلك دور النموذج النفسي الذي يكون قد تشخص في ذلك الجو ليحاول أن يحل في كل الأجيال المتعاقبة على الارض . وازدهار نموذج نفسي والكفاح الذي يقوم به أولاً ضد سابقه ليحتل مكانه وضد من يعقبه بعد ذلك احتياطاً من أن يغلب - هو الذي يمنح التناسق للتاريخ الثقافي . وعمل النموذج النفسي يتعدى حدود الأمة وحدود العنصر لأنه يمكن أن ينشر نفوذه على قارة بأسرها أو قارات ؛ ولكن من المستحيل ان تحدّد معالم نفوذه ، وإنما يمكنه في دائرة سلطته أن يبسط تأثيره على أقل الأفراد بكيفية غير محدودة أيضاً ولكن دون أن ينزع عنه حريته المعنوية ، وإنما تنحصر هذه الحرية حسب توضيح الكاتب الروسي (وولتر شوبرت) في مقدرة الفرد على أن يتحد مع النموذج النفسي او أن يكافحه ؛ أي أنه لا بد من أن يعترف بوجوده ولا يمكنه إنكاره ؛ لأن المعارضة

– حسب تعبير (دستويفسكي) . تكوّن من نفسها شكلاً من أشكال الاعتراف والاقرار بالوجود . ومن هذا التفاعل الذي ينشأ بين النموذج وبين الفرد الناشىء على الارض تتكون روح العصر التي لها الأثر الفعال في توجيه الأجيال الناشئة ؛ لأن الظلام وحده هو الذي بعث على البحث عن النور . وضعف ازدهار النموذج النفسي يجعله يستمد من الجو الروحي مادته التي يستعين بها على التأثير في الفرد وفي الجيل ، كما أن روح العصر تعمل كل مجهودها لتستمد قوتها من الارض ومشاهدها . ومعنى هذا أن التطور يقع لا محالة بواسطة عاملين يشتغلان بصفة موازية في حياة الجماعات : الأول روح الارض ، والثاني عمل النموذج النفسي . إن الارض وما تشتمل عليه من مشاهد وما تحسه من أجواء تعمل باتحاد مع النموذج النفسي لتكييف الشخص . وهما اللذان يرسمان على وجوهنا الصفات التي تميز الاجناس والشعوب ، وروح المشاهد هي التي تصوغ نفوس الامم وتعطيها مقوماتها الوطنية المحسوسة . ولقد حاولنا أن نثبت مقدار تأثير هذه الاجواء الارضية في التكييف الاولي للديانات الكبرى ؛ أي أننا حاولنا أن نوضح مقدار الاثر الذي أحدثته : تفاعل النموذج النفسي الملهم من الدين ، والمناظر المختلفة في الصحراء العربية وجبل سيناء وغيرهما من مهابط الوحي في توجيه الانسانية كلها . ويمكننا أن نؤكد الآن أن نجاح الاتحاد بين طبيعة الارض وطبيعة النموذج النفسي هو في صالح الدين وفي صالح الارض معاً ، وبما أن طبيعة الارض تتفق مع روح العصر غالباً فإن تجدد النموذج وتكييفه حسب روح العصر يتم للأمة تناسق عناصرها التكوينية ، ويحميها من قطع صلاتها بوجودها التاريخي والمقبل ، كما أن روح الارض إذا تنسقت مع روح العصر قوّت كل واحدة منهما الاخرى ؛ أما إذا تعارضتا فإن ما ينشأ عنهما من تناقض يؤدي بأبناء الارض إلى أصعب المشاكل ، مثلما وقع في روسيا في العصر الماضي حيث تعارضت روح الارض عندها مع روح العصر ، وتعارض الاثنان مع نموذجها النفسي فبقيت في

تضارب مستمر أدى بها للثورة الاخيرة التي لم تنته بعد ولا يدري أحد مصيرها .

ومن حسن حظ الاسلام أن كانت له المرونة الكافية التي جعلته يتمشى مع سير الآلة النفسية للشعوب التي اعتنقته . وهكذا نجد في العالم الاسلامي تغايراً في طبائع الجماعات المسلمة وفقاً لطبيعة الارض التي تسكن بها ، وأن ما يتراءى من هذا التغاير الملموس ينتهي في باطنه كله لهذا النموذج النفسي الاسلامي حتى في بعض الاوقات التي تبدو فيـــها تلك المغايرة تناقضاً مع الروح الاسلامية لمن لم يتسرب الى أعماق الاشياء . وقد حاول بعض الاسلامولوجيين أن يدعي وجود فرق بين الاسلام في شمال أفريقيا وبينه في المشرق أو في الهنـــد . وأغرب آخرون فادعوا أن المسلمين السود لم يخرجوا عن وثنيتهم الأولى وبالتالي فهم ليـوا بمسلمين . ولكن هذا الحكم الصادر من بعض علماء الغربيين ناشىء عن تجاهل هذه الملاحظة التي شرحناها . إنه ليس هنالك في الاسلام فرق إذ هو واحد غـير متعدد ، ولكن هنالك صهر محلي للفكر الاسلامي وتكييفه شكلياً بالأسلوب الخاص ، أو بعبارة أوضح إن الاسلام نجح في انتزاع النموذج المظلم وإحلال النموذج الاسلامي محله في نفوس شعوبه دون أن يهتم بتغيير مـا تحافظ عليه من مظاهر وجودها ، تاركاً للاتحاد بين نموذجـــه وبين الارض وأجواء العصر التي يتجدد معهـا ذلك النموذج تتميم التصوير والتكييف لعالمه الجديد .

إن قوة الأرض أعظم القوات تأثيراً وأقدمها تاريخاً ، كما أنها أقوى صموداً من قوة الدم ؛ لأن تغيير القوة الارضية يحتاج لآلاف السنين بينما تغيير قوة الدم يتم في أقرب الاوقات ؛ إذ هـي تبلى ككل شيء حي وتمتزج بغيرها فلا تكاد تدري مميزاتها . والفكرة التي تتكون من التمسك بالأرض واعتبارها في مظاهر اتحادها مـع النموذج النفسي هي التي نريد

من الفكر الوطني الذي جعلناه عنوان هذا الفصل . ومن الطبيعي أن استمرار الفكر الوطني قائماً لا يتم في نظرنا الا بذلك الاتحاد بين العاملين الأساسيين للتطور من جهة ، وبين اتحادهما مع روح العصر من جهة اخرى ، وذلك ما يستدعي تجدداً مستمراً في نوع من المتابعة لكل من روح الارض وروح النموذج النفسي .

يعارضون عادة ، الفكر الوطني بالعقيدة التي تعتمد على العنصر او على الجنس . ومعنى هذا ان الأجناس مثل الشعوب هي التي تحدد مصير العالم ، بينما الأوطان والمناظر والأجواء لا تملك الا تأثيراً ثانوياً . أما قوة النموذج النفسي فإنهم يحاولون بقدر المستطاع وضعها في الحياد . ان عقيدة العنصرية تشبه أن تكون نوعاً من الشرح الجيلوجي للتاريخ لأنها تعتبر المثال الثقافي للانسان في أفق حيواني خالص ، وفوق ذلك فهي مادية محض لا يوازيها في ماديتها الا تعليل التاريخ بالاقتصاد في المذهب الماركسي وعلى العكس منهما معاً فالفكر الوطني ينال مركزه في جانب روح الوجود الانساني حيث يرد للمرء قيمته وكرامته ويشعره بالاحترام الذي يجب عليه نحو نفسه ، الأمر الذي ترفضه كل العقائد المادية .

توحيد الارض بالنموذج النفسي وتوحيدهما معا بروح العصر ، ذلك هو التفاعل الانساني الذي تمتزج فيه مادية الارض بروحانية الانسان فيصبح الكل عبارة عن فكرة مجردة هي فكرة الوطنية الصحيحة التي لا تعتبر الناس بناء على ما بينهم من فوارق الجنس واللغة والدين، وانما تعتبرهم بحسب ما يمكن من الاتحاد بين نموذجهم الشخصي والوطن الذي يعيشون فيه ، وما تتكيف به مظاهرهم كانعكاس لأشعة المشاهد الكونية وطبائعها في الارض التي هم عليها ؛ فالذين يولدون في وطن ما يمكن أن يصبحوا من أبناء ذلك الوطن ولو كانوا من عنصر غير العنصر الذي يعيش فيه ، ولكن بشرط ان يكون في نفوسهم استعداد لقبول انعكاسات الاشعة الأرضية المتحدة

مع نموذج ابنائها النفسي ، بل إن الانسان الطارىء على وطن ما يمكن ان يصبح من ابنائه اذا استطاع التحرر لا من دمه ودينه الاجنبي ، ولكن من ذهنيته التي سبق أن تأثرت بانعكاسات الأرض والوسط اللذين نشأ فيهما . وأمريكا خير مثال حي للوطن الذي استطاع المهاجرون الاجانب أن يتركوا لأنفسهم حرية السبح في اشعته حتى اصبح الامريكي الابيض المنحدر من العنصر السكسوني ينم عن طبيعة غير سكسونية ، وانما هي طبيعة الهندي الأحمر أو المواطن الأصلي ، واصبح الفرق الذي يوجد بين جنوب أمريكا وشمالها هو الفرق الذي يوجد بين طبيعة هذين الجانبين من القارة الجديدة . وهكذا نجد التعليل الصحيح للابتلاع الذي استطاعته كثير من البلدان مثل مصر والمغرب لفاتحيها وتكييفهم بالصبغة الاهلية عوضاً عن أن يتكيف أبناؤها بصبغة فاتحيهم .

حينما تهاجم أمة فاتحة أمة مفتوحة لا يقع الصراع بين كتلتين بشريتين فقط ، ولكن يقع الصراع بين نموذجين انسانين ، وبين شعاعين أرضيين ؛ كل واحد منهما يريد التغلب على الآخر ولن يكون الفاتح القوي في هذا الصراع أقوى بعداً عن الخطر من الضعيف المفتوح ؛ لأن النماذج لا تعرف الحدود الارضية كما قلنا ، ولكنها تدافع عن كيانها المتحد بكيان الارض . وهكذا في الواقع يقع صراع بين وطنين بما فيهما من انهر وبحار وجبال وما تشرق عليها من شموس وأقمار وتهب من أهوية وأجواء . اما القوة الباعثة فهي قوة الحياة المتكونة من الفكر الوطني الذي هو (مركب العوامل النموذجية والارضية وروح العصر) ، وبقدر ما يظل هذا المركب سالماً من طوارىء الآفات يستطيع أن يدفع كل هجوم يوجه ضده ، ويجعل منه مورداً ثقافياً جديداً يضم للتراث العقلي والروحي للمواطنين .

ومع ما لهذا التركيب من طابع التمييز الخاص للبلد فإن اتحاده مع

النموذج النفسي في تاريخه يسهل عليه الاتصال بغير المواطنين وبالشعوب التي تعيش في أرض أخرى اذا كانت متحدة ايضاً في النموذج ، وحق مع غيرها من الامم ذات نموذج آخر في دائرة الاحترام الانساني المتبادل . ولما سبق أن قلناه من ان للافكار حدوداً مثل حدود البلدان يمكن ان يقع بينها حسن الجوار وطيب الاتصال .

بهذا الفهم الصحيح للوطنية نستطيع ان نوفق بين كل رغباتنا المتمسكة والثائرة وبين كل عواطفنا المتأججة والهادئة ، كما نقدر ان نوفق بين حاجتنا للمحافظة على شعور خاص بكيان وطني ممتاز وبين واجبنا نحو الذين يتحدون معنا في نموذجنا وطموحنا المثالي ونحو كل الذين يسعون للتخفيف من اسباب التضارب الانساني لضمان مصير العالم .

٥

الفكر المغربي

اذا نحن نظرنا للبلاد المغربية نجدها لا تتصل براً الا عن طريق الصحراء الواسعة التي تربطها بالشرق الاوسط ومهابط الوحي الإلهي في الاراضي المقدسة ، ونجد سلسلة الجبال الاطلسية تحيط بها في شكل منطقة محكمة فتقويها على الثبات في كيانها المنعزل عما وراء البحار ، ولكنها في الوقت نفسه تمنحها المناعة المتينة التي تحبب الى روحها الحرية والكفاح ضد كل معتد عليها بينما تعطيها البحار المحدقة بها عمق المحيط وسذاجة المتوسط ، وتصل بها الارض الى الصحارى الكبرى التي تعكس عن باطنها أشعة الوحي وسعة القلب وقوة الايمان .

هذه الطبيعة الارضية المغربية لم تستطع ان تجد النموذج النفسي الذي يمكن ان تتحد معه الا في المثل العليا التي وردت عليها عن طريق البر تستطيع ان تتأكد ذلك بنفسك كلما رجعت للتاريخ القديم وما بعده في هذه البلاد ، فإن القرطاجيين وحدهم هم الذين استطاعوا اولاً ان يتحدوا مع المغاربة زمناً طويلاً ، وان يغرسوا في وسط المغرب لغتهم وعاداتهم وديانتهم الفينيقية التي ما تزال نجد الآثار العديدة منها في تقاليدنا وأساطيرنا الى اليوم . وعلى العكس منهم فإن كل الذين وردوا

للمغرب من وراء البحار لم يقدروا على ان يتعمقوا النفس المغربية او يغرسوا في دواخلها حضارتهم ومدنياتهم. ولقد وصلت المسيحية للمغاربة عن طريق المشرق، ولكن ما أصبحت هذه الديانة رسمية في روما حتى انكرها اهالي افريقيا الشمالية قاطبة. وأنا لا أريد أن اتوسع في ذكر الامثلة التاريخية الدالة على هذه الحقيقة، لأنها معروفة في كتب التاريخ، ولأنه سبق لي ان شرحتها قليلاً في مقدمة كتابي «الحركات الاستقلالية في المغرب العربي»، وانما يكفي ان نذكر بأن الرومانيين والقوط وأبناء روما الشرقية كلهم لم ينجحوا في غرس افكارهم ولا مدنيتهم في بلاد المغرب العربي. والعلة في ذلك على ما نرى هو ان نموذجهم النفسي وطبيعة الارض التي جاءوا منها لم تكن متفقة مع ما اختاره المغاربة من نموذج مشرقي، ومع الطبيعة التي لأرض المغرب. وهذه العلة نفسها هي السبب في نجاح الاسلام في بلادنا، وهي السبب في التآخي الذي حصل بيننا وبين العرب لأننا كنا متآخين في الطبيعة وفي النموذج النفسي قبل أن نلتقي.

ونحن اليوم بأرضنا ونموذجنا النفسي ازاء الأزمة التي تعرض عادة أثناء هجوم نماذج نفسية أجنبية. والحقيقة أننا لم نجد لحد الآن في أعماقنا عزماً قوياً على نبذ مثلنا الأعلى وكياننا القومي؛ نستطيع أن نلمس هذا من انفسنا ونستطيع ان نكشفه عند كل مواطنينا المتعلمين منهم وغيرهم. وهذه الأزمة العارضة هي في الحقيقة ضرورية لتطورنا؛ لأننا بعد ان خمدنا زمناً ليس بالقليل وأعرضنا عن كل ما كان يجب ان نقوم به في سبيل انفسنا بدأنا ننهض وبدأت نهضتنا تنمو، فأحسسنا بالحاجة الى التطور؛ أي تبديل كثير من أوضاعنا وتقاليدنا ومن الطبيعي ان نقف ما دمنا نريد التبديل لنمتحن كل امورنا ونبحث عما يجب ان يزول وما يمكن ان يبقى، وهذا البحث هو الذي أوقفنا ازاء معارض الأفكار ومصادر الانظمة، فنحن ما نزال نرى وندرس، وسنختار على

كل حال ، وان كنا في الحقيقة لن نفعل الا ما يتفق مع فكرنا المغربي المتأثر بطبيعة الأرض ونموذجنا النفسي والحاجة للتطور .

فلننظر الآن ما هي أعمال الفكر المغربي في سائر اطواره ؟ ان المغربي منذ كان يحب الحرية ويعشقها ، وهو لذلك يدافع عنها ويبذل كل مجهوداته للتمتع بها ، وقد وصل حبه للحرية الى ان نبذ كثيراً من الأنظمة ورفض الاتصال بالعالم الخارجي وانزوى على نفسه . وهذا الحب للحرية لا يزول من روح المغاربة أبداً حتى ولو طالت عليهم الآماد وأخفى مقاومتهم الاضطهاد . لقد لبثوا مئات السنين مع المحتلين قبل الإسلام ، ولكن ذلك لم يقتل في نفوسهم حب المقاومة ولا منعهم من أن يتطلبوا الحرية بمجرّد ما برق لهم النموذج النفسي الذي يعشقونه على أسنّة رماح العرب وأبطالهم .

والمغربي منذ كان ، وفي كل أطواره التاريخية ، لم يقبل أن يكون تابعاً لسلطة روحية خارجة عن الوطن ؛ فقد اعتنق المسيحية ولكنه رفض أن يخضع للكنيسة الرسمية ، واعتنق الاسلام ولكنه رفض أن يتبع الخلافة العباسية ، بل حتى الأموية التي كانت بجانبه في الأندلس . وليس أدل على هذه العقلية من دراسة الطرق والزوايا الموجودة في المغرب ؛ فإننا لا نجد واحدة منها تخضع لمشيخة رسمية خارج الوطن ، إن ذلك لم يقع بيد الحاكمين ولا بتدبير الملوك ، ولكنه وقع بطبيعة الوطن المعتز بكيانه الخاص وبطبيعة المغربي الذي يقبل المبدأ ولكنه لا يقبل أن يستعبده أحد من أجله . وأظن أننا الآن في تجاربنا الحاضرة سنصل لا محالة إلى الاقتناع بضرورة استمرار هذا الخلق المغربي الكريم ، فلا نقبل أي تسلط روحي يتركز خارج بلادنا . لنا الحق في أن نختار من المبادىء ما نشاء ، ولكن لا بد من أن نصهرها ونكيّفها بالطبيعة المغربية التي تحب الاستقلال في كل شيء .

والمغربي وطني منذ نشأ، وهو يحب الأرض التي وجد فيها، ووطنيته تضيق وتتسع بحسب المصالح التي يدعو اليها النموذج النفسي الذي اعتنقه. وهكذا نجده مدافعاً عن تراب بلاده (المغرب الكبير) ضد الفاتحين الأجانب في عهد اتفاقه مع نموذج القرطاجيين، كما نجده يدافع عن المغرب كله مع الموحدين والمرابطين وغيرهم من دول الاسلام، ولكنه يدافع كذلك عن قبيلته ووطنه الصغير كلما أحسّ أن واحداً من أعداء البلاد أو حتى من اخوانه أراد أن ينال من كرامته أو كرامة المثل الأعلى الذي يؤمن به، فالوطنية عنده ليست في الفكرة وحدها ولا في الأرض وحدها ولكن في مجموع الأرض والمثل الأعلى الذي اختارته واتحدت معه.

لقد ملك الفاطميون البلاد ووحّدوها ضمن نظام لا يتفق مع رغبات الأهالي، فلم يكن هذا النظام ولا المذهب الديني الذي يعتمد عليه إلا عابر سبيل، حاله كحال المسيحية في عهد الرومان، لأن القائمين به لم يكونوا من أبناء البلاد، ولأن الفكرة التي يدافعون عنها لا تتفق مع روح الحرية التي تقتضيها طبيعة الأرض ولا مع روح الذاتية التي يحس بها أبناء البلاد ولا حتى مع النموذج الاسلامي المتآخي مع المواطنين الذي لا يعترف بالسمو العنصري لعائلة ولا لفرد.

وهذه الأخلاق نجدها في أقطار المغرب العربي كله، كما نجدها في سائر البلاد العربية المتصلة به، لكن لطبيعة أرض المغرب الأقصى ميزة خاصة ناتجة عن العمق الذي يمتاز به المحيط عن المتوسط؛ فمن المعلوم أن أغلبية الأرض في المغرب الأقصى تتصل بالمحيط، وأن قسماً قليلاً منه هو الذي يتصل بالمتوسط، ولذلك فالمغرب الاقصى مع رغبته الدائمة في الاتحاد مع المغرب كله يمتاز بخاصة الحب لشخصيته والعمل على أن لا يكون تابعاً حتى لاخوانه وأصدقائه. وهذا ما يعلل بقاءه بمعزل عن كثير من الفاتحين في العصر القديم، وما يعلل سلامته من الفتح التركي في العصر المتوسط،

وهو ما يعلل بقاءه مستقلاً إلى عهد غير بعيد ودفاعه المستميت عن كل جزء من بلاده إلى الرمق الاخير . وهـذا العمق نفسه هو السر في بحث المغاربة دائماً عن صوفيّة تأخذ بنفوسهم ، فهم لا يقتنعون بالفكرة المجرّدة إذا لم يصحبها تأثير روحي وقوّة معنوية تجذبهم اليها وتحافظ لهم عليها .

كل هذة الاعتبارات توجب علينا أن نراعي حاجة الفكر المغربي في بحثه عن التطور الحديث ؛ فلا نكتفي بمجرّد إعطائه صوراً مشوّهة أو أفكاراً منتحلة ، فإنه حتى ولو قبل ما نقدّمه له لن يثبت عليه ، ولذلك يجب أن نقدم له عقيدة وطنية سليمة محبوكة الاطراف محروسة الجوانب ، يجد فيها العمق الذي يريد والغذاء الذي يطلب .

وإن هـــذه الوطنية الصحيحة لا يمكن أن تتم إلا إذا نجحنا في الاستمداد من الماضي والمحـــافظة على نموذجنا النفسي والاعتزاز بوجودنا الارضي والاقتباس من كل مـــا هو صالح من الانتاج الانساني والمجهود البشري لرفع مستوى هذه الامة والعروج بها إلى ساحة العزة والكرامة والاستمتاع بخيرات الارض وطبع أعمـــالها كلها بطابع الحب والإخاء ونشدان المثل العليا .

٦

الفكر الاداري

كثيراً ما تغفل النخبة المثقفة في بدء النهضات الشعبية عن القيمة الحقيقية للتنظيم الاداري في الدولة ؛ إذ تحسب أن المطالبة بالمسؤولية الوزارية وتأسيس المجالس النيابية كافية وحدها في تسيير الأداة الحاكمة مع أن الحياة النيابية ليست الا جزءاً مهما كانت أهميته عظيمة فإنه لا يكفي لتحقيق الحكم الشعبي أو المعاني الديموقراطية في البلاد ، بل لا بد معه من إدارة منتظمة حسنة التنسيق ثابتة البناء . ولقد قال العلامة الفرنسي (هنري شاردون) : « إن البرلمان ليس إلا نصف الديموقراطية بل قد لا يكون نصفها الأهم لأن الحكم الشعبي يقوم على دعامتين أساسيتين : أولاهما سياسة قائمة على الأكثرية العددية تشرف على كل أمور الدولة العليا وتتميز بمقتضى نتائج الانتخابات . وثانيتهما إدارية تقوم على حسن الاختيار وتدوم في ضبط النظام وتسيير الحياة اليومية ومساعدة الأمة على التقدم » .

هذه الدعوة التي وجهها العلامة الفرنسي لأبناء شعبه لم تقع إلا عقب ما قام به الوزير (بوانكاريه) من توجيهات صائبة في ميدان الاصلاح الحكومي للادارة الفرنسية ، وإلا فإن فرنسا كغيرها من الدول الديموقراطية

لم تسلم في اول عهدها بالنهوض مــــن خطأ الوقوع في إهمال الإصلاح الإداري .

ومن المعلوم أن المبادىء النيابية اشتهرت أولاً في انكلترا حتى استحقت أن تسمى من المشرعين بأم المجالس النيابية . وقد كانت فرنسا أول من اقتبس هذه الأنظمة في العهد الحديث ، ولكنها وضعتها على أسس إدارية عتيقة من مخلفات العصر الفرنسي المظلم ؛ أي عهد الاستبداد والحكم المطلق فأنتج ذلك لها أن اختل نظامها البرلماني ، واضطربت حياتها النيابية ، وأصبحت الثورات تتوالى عليها والدساتير المختلفة تتعاقب ، وعدم الاستقرار الحكومي يستمر ، حتى أن عدد الدساتير التي وضعتها فرنسا منذ ثورتها الكبرى بلغت ثلاثة عشر دستوراً . وبذلك أصبح الشعب يتساءل عـن الديموقراطية وهل هي كافية لإعطائه الاستقرار المنشود أو لا . ومثل ما وقع لفرنسا وقـــع لكثير من الشعوب اللاتينية في أوربا وفي أمريـكا الجنوبية ، وبدأ يقع لبعض الشعوب العربيــة التي اقتبست نظامها النيابي من النظام الفرنسي .

وقد لبث العلماء زمناً طويلاً يتساءلون عن أسباب هذا الأثر الظاهر ، حتى علل بعضهم ذلك بعدم استعداد الشعوب اللاتينية للأنظمة الديموقراطية وذهب يبحث عن وسائل أخرى للاستقرار . وذلك ما أدى بإيطاليـا وإسبانيا الى انتحال الحكم الفاشي . ولكن الحقيقة قد ظهرت للباحثين المخلصين في فساد الأنظمة الادارية التي أقيمت عليها الحياة النيابية في فرنسا والشعوب التي اقتبست منها . وقد رجـع العلماء في الدرس الى انكلترا نفسها فاعترفوا بأنه لا يمكن أن يفهم نظامها الديموقراطي قبل أن تفهم الحياة الادارية فيها .

ومنذ ذلك العهد انتبه الناس في أوربا وغيرها الى ضرورة العناية بأداة الحكم في الدولة ، وانعقدت المؤتمرات المتعاقبة للنظر في أسباب الاصلاح واهتمت جمعية الأمم بالموضوع . وهكذا أصبح البحث في هــذه المسألة

منسقاً ضمن أسلوب علمي يسمى « بعلم الإدارة » التي وضعت لجنة دولية حدوده واختصاصاته والمواد التي يستمد منها ؛ الأمر الذي يمكن مراجعته في الكتب المؤلفة لهذا الشأن .

والذي يهمنا في هذا الفصل هو التنبيه الى أن سائر الدول التي سبق لها أن أغفلت أهمية الادارة في تطبيق النظام الديموقراطي ، عـــادت فاعتبرت ذلك وعملت على تلافي ما قصرت فيه . وبذلك لم يعد من العذر لنا أن نقتصر في تفكيرنا ومطالباتنا على الجانب الدستوري من جوانب القضية السياسية التي نعمل لها ، بل يجب أن نعير اهتمامنا كذلك لناحية الادارة القائمة ، وندرس عيوبها ونطالب بإصلاحها ؛ لأنه إذا لم تكن لنا إدارة صالحة فلن نستطيع أن نقوم بحكم بلادنا ولا بتحميل حكومتنـــا المسؤولية التي نطالب بأن تتحملها .

على أنه قد سبق لنا أن أعرنا انتباهاً غير بسيط لهـــذه القضية في « دفتر مطالب الشعب المغربي » في قسم المطالب السياسية منه ، ولكن ذلك الانتباه المؤقت يجب أن لا ينقطع .

وقضية الادارة في المغرب في دورها الحالي قضية كثيرة التعقيد لأنها مبنية على أسس غير معقولة ولا مقبولة ، وهي جزء من النظام القائم لا يمكن أن تزول إلا بزواله ، ومهما أصلح من جزئياته فإنه لا يمكن أن يؤدي إلى النتيجة المطلوبة . ولكن هذا لا ينبغي أن يمنعنا من دراسته وتجلية جوانب الضعف فيه ومحاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه من الجانب الخاص بالحكومة المغربية أو الراجع إليها .

ومن المعلوم أولاً أن أساس الفساد في النظام هو بناؤه على حكومتين قائمتين بذاتيهما ، ومتى وجدت في أمة أداتان للحكم فلا يمكن أن تقوما معاً بواجبهما ، بل لا بد من أن تستولي إحداهما على السلطة دون الأخرى ، وحينئذ لا بد أن تصبح الثانية أداة للأولى تفعل بها ما تشاء . وبما أن المسؤولية نظرياً ما تزال في يد الأداة المنقادة فمن الضروري أن يتحرر

المتسلط من كل مسؤولية أمام ضميره ويعمل بمقتضى مـا يشاء وما توحي به الظروف .

ثم إن النظام الجاري بالمغرب مبني على الاعتبارات السياسية التي لهـا المقام الأول في نظر القائمين عليه وذوي التقنية فيه . وبذلك فليس من شأنه أن يهتم بما هـــو من أسس « علم الادارة » كفن معاملة المواطنين والمستوطنين ومساعدة الكل على ممارسة حقوقه وتأدية واجباته ، وهكذا يتناقض تماماً مع أساس العلم الذي هو اعتبار الظواهر والمبادىء الاجتماعية التي تجعل الغاية من الادارة هو تحقيق المصلحة العامة وحدها . وهذا هو السر في تكوين نظام « القواد الكبار » وإطلاق أيديهم فيمن الى نظرهم من القبائل رغبة في إخضاعها والتسلط عليها ، لا في القدرة على حكمها وتدبير شؤونها والعمل على إعدادها لتكون عضواً صالحاً في جسم الوطن لخير الدولة وصالح الأفراد .

وبما أن السياسة هي الحكم المطلق في توجيـــه مقررات الادارة فمن الطبعي أن نجد عدد الموظفين في المغرب وتونس مثلاً يفوق كل معقول ، وأن أكبر أقساط الميزانية العامة تصرف للموظفين لأن الغاية السياسـة هى تكثير عدد الأجانب المهاجرين الى البلاد عن طريق التوظيف على أمل أن البعض يبقى بعد التقاعد ، وذلك هو السر في تكثير العلاوات وتعديد أساليب الاغراءات ، وإذا لم يكن للموظفين المغاربة دور في هذه الأداة الحاكمة إلا على سبيل الترضية أو ما توحيه مصطلحات السياسة الأهليـة فليس من الضروري أن تكون هنـالك مقاييس معقولة لاختيار الموظفين الاهالي أو سلم طبعي لترقياتهم ، بل لا يكون من الضروري أحياناً حتى حضورهم في دواوينهم وقـيامهم بشؤونهم لأن في « المراقب الفرنسي » الكفاية والرجاء .

كل هذه الاعتبارات تجعل الادارة الأهلية شلاء إن لم تكن معدومة ، وكلها توجب علينا أن نجعل نصب أعيننا مسألة الحكومة المغربية وجهازها

الاداري في القديم والحديث ، وما هي المراحل التي يمكن أن تقطعها لتصل إلى الطور الذى تستطيع معه أن تتحمّل مسؤوليتها كاملة غير منقوصة .

إن هذه الفصول لم تكتب لنقد أعمال « الحماية » ، ولكن لتجلية الأمراض التي هي واقعة في بلادنا بقطع النظر عن الاسباب التي أدّت اليها ، ولذلك فإن الواجب أن نعترف بحظنا في المسؤولية ، لأننا لا نقاوم الروح التى تسيطر على الادارة في توجيه التكوين العضلي لادارة الحكم في المغرب . إنه يجب أن نعمل على زوال الاعتبارات السياسية في كل الشؤون الادارية حتى لا تكون هنالك إلا الاعتبارات التي يقررها « علم الادارة » ويبيحها .

إنه مـا يزال في يد الحكومة المغربية وإدارتها من الوجهة النظرية على الأقل كل الاختصاصات التي لمثلها في الأمم الأخرى ؛ فمن الواجب قبل كل شيء أن يعتقد الموظفون المغاربة في مسؤوليتهم ويتشبثوا بهـا وأن لا يراعوا الواقع بل الدستور الأساسي للنظام القائم على الأقل . إن خور العزيمة وفقدان الذاتية من الاسباب التي تساعد غيرنا على الاستيلاء على كل ما هو تحت أيدينا .

يجب أن يعمّ في ســائر رجال الادارات المغربية الشعور بالواجب الاداري الملقى على عــاتقهم وأن لا يكونوا أداة سهلة في يد من يريد استعمالهم أو السيطرة على حقوقهم . عليهم أن يخلصوا قبــل كل شيء لجلالة ملكهم ويسعوا في مرضاته ، ويعملوا بقـدر المستطاع على إصلاح البقية الباقية من الحكم الذي هم حفيظون عليـه . إنهم بذلك يشاطرون في إصلاح الحال والعمل على تحقيق حسن المآل .

أما نحن الذين نتحمل مسؤولية التوجيه العام للحركة فيجب أن نعمل على تربية الحاسة الادارية في اخواننا ، ونبثّ الشعور بالفساد الحاصل في إدارة الحكم الحاضر بين أوساطنا ، وأن نكتب عنه ونجليه ، ويجب قبل

ذلك كله أن نعمل على تدريب أنفسنا وأصدقائنا على إتقان مـا هو إلى نظرنا من الاعمـال الخاصة أو العـامة ، ونزيل عنا جميعاً خلق الكسل والتواني وحب تحمل المسؤوليات كلها دون أن نؤدي الواجب في واحدة منها ، يجب أن تشغل الادارة أنفسنا بقدر مـا تشغلها الحياة النيابية • ويجب أن يكون عملنـــا في سبيل تلك بقدر عملنا من أجـــل هذه سواء بسواء .

وإذا كان الاعتبار الصحيح في الادارة هو التفكير بالمصلحة العامة ، كما قلنا ، فمن المؤسف أن نجد الوظائف الادارية لا تعتبر في نظر عموم المغاربة إلا مورداً للارتزاق وأحياناً مصدراً للإثراء ، وكنزاً تستنزف من مخابئه أموال الامة وخيراتهـــا ، وليس ذلك عن طريق التضخم المعتاد للمرتبات ومـــا يتبعها من مختلف العلاوات فحسب ، ولكن عن سبيل الاستغلال للجاه الذي يحصل عليه الموظف من منصبه أو المكانة الاجتماعية التي تفسح له مجال الوصول لكثير من الظلامات ، فالمنصب في نظر هؤلاء ليس إلا بمثابة المكافآت الاجتماعية الاخرى من مشيخة وشرف وغـــير ذلك من أنواع الجاه الذي يقضي به نظام الاعيان وطبقاتهم في المغرب ؛ فهو سلم لإدراك كل ما يمكن للرجل العادي أن يدركه بالوسائل الشرعية . وهكذا فإن التفكير المغربي ليس جديداً في الحقيقة ، بل هو قديم بقدم هذه الاعتبارات الاجتماعية في وطننا . ولقد ذكر ابن خلدون في مقدمته أن الجاه من أسس الاقتصاد في المجتمع الذي درسه ، وعلل بذلك كون كثير من الاشراف وأهل الفضل لا يتحركون لعمل ولا يبذلون جهداً في وسيلة من وسائل التعيش المعروفة من تجارة أو فلاحة أو صناعة أو خدمة عامة ؛ ومع ذلك يثرون ويكتسبون الغنى الواسع ؛ لان الناس تعطيهم من حيث لا يحتسبون ، تقديراً لمكانتهم ، وخوفاً من إيذائهم ، أو سعياً وراء وساطتهم في حمـاية بعض الحقوق الخاصة أو إدراك ما لا يمكن إدراكه من غير الاعتماد على جاههم ؛ وهكذ نجد هذه الروح العامة مؤثرة في نفوس

الكثيرين من الاشخاص ، حتى اضطر ابن عرفة وغيره من فقهاء المالكية إلى القول بجواز استعمال الجاه في بعض الحالات وأخذ المكافآت اللائقة من أجله . وهذا من باب خضوع التفكير الفقهي (خضوعاً سيئاً) للسوسيولوجية المعاصرة عكس ما تقتضيه طبيعة الاصول العامة للأخلاق الإسلامية .

وطبعي أن تزداد هذه الفكرة العريقة ببلادنا تفاحشاً مع الانحطاط الشامل الذي أصاب أمتنا في العهد الأخير ، وخصوصاً بعد الفوضى العامة التي أصابت نظام الدولة وعقلية رجالها حتى أدى الأمر إلى أن أصبحت الوظائف تباع وتُشترى ، وأصبح المغاربة كلهم على حسب تعبير الباحث الفرنسي « أ . دوشاتولي » تجاراً من كبار الدولة إلى أصغر عون في القبيلة أو القرية .

ولقد كان من المنتظر أن تتحسن الحال بعد أن دخلت عناصر جديدة على الادارة المغربية على الأقل من جهة القضاء على هذا الداء الفتاك الذي بيّناه ؛ لأن للعنصر الجديد فضل تطوّر الأجيال التي سبقت بها أوربا المغرب في طريق الأخذ بأسباب العصر وما تشترطه من روح مخلصة وعقل جبار . ولكن عشرات السنين التي مرّت على هذا التلقيح لم تزد إلا أن وطّدت أركان هذه الحالة التي لا يحتاج المرء معها لكثير من المعرفة والذكاء لكي يحسّ بما فيها من فوضى وما تشتمل عليه من انحلال . ولست أدري إذا كان العنصر الجديد قد أثر تأثيراً عكسياً في جهازنا الإداري القديم أم أن للمجموعة العتيقة التي يتكوّن منها جهازنا قوّة أكثر استطاعت بها أن تعكس من أمراضها على العنصر الجديد ، حتى أصبحنا لا نفرّق بين الموظف الأميّ وبين الحامل لأرقى الشهادات في اتباع الفكر العام الذي خلّفته لنا أجيال الانحطاط وعصور الظلام .

والحق أن المرض الإداري المغربي أصبح اليوم معقداً ، وليس من الممكن علاجه إلا إذا روعيت عناصر العدوى التي عملت فيه . وهي في نظري تشتمل على ثلاثة أقسام : الاول راجع الى ما ورثناه من الاجيال السابقة من كل ما يجعل الإدارة وسيلة للاستغلال وسبباً للارتزاق ليس

إلا . أمـا الثاني فهو راجع إلى الأمراض التي ورثتها فرنسا وأسبانيا من أجيال الظلام ، وهي الأمراض التي مـا فتىء رجال الإصلاح الغربيون يشتكون منها ويحاولون إصلاحها ، ولقد أهرق المفكرون الفرنسيون فيها كثيراً من المداد كي يشرحوها لمواطنيهم ولمن ابتلي بها من غيرهم . أمـا القسم الثالث فهو راجع لهـذه السياسة الأهلية التي تفرض على الادارة المغربية كثيراً من الأشخاص والوظائف والاعتبارات لا لشيء عدا أن مصطلحي الشؤون السياسية أفتوا بأن ذلك في صالح النظـام الحاضر ودعايته في الأوساط .

إن الإنسان حينما يلاحظ انتشار الرشوة في كثير من الأوساط المغربية ليستغرب كيف تتحوّل النفوس جميعها إلى الاطمئنان لعمل غير أخلاقي ؛ لأنه لا فرق في الدين وفي الخلق بين من يأخذ الرشوة وبين من يعطيها. ولكن الحقيقة أن ذلك ناشيء عن طبيعة النظام السائد في البلاد ؛ هـذا النظام الذي يجب أن لا ننسى دائمـاً أمراضه المتأصلة العريقة ، فهو الذي يجعل الرؤساء وأتباعهم يتطلعون إلى حياة رفيهة لا يمكنهم أن يقوموا بمظاهرها المفروضة عليهم بما ينالونه من مرتبات رسمية ، وهو الذي يفرض على الناس أن يبحثوا عن وسائل اهرب من طرقه المعقدة والاختصار في حلّ مـا يعرض لهم من المشاكل عن طريق شراء الذمم واستغلالها . والجو الناشيء عن هذه الحالة هو الذي يرغم الكثير من الموظفين على اتباع القدوة السيئة ويرغم المظلومين أيضاً على أن يرضوا بالواقع ويتعلموا وسائل الإغراء والتزيين للرشوة حتى ينالوا قليلاً من العدل أو نصيباً من الحق . وهكذا تنقلب الأوضاع وتنعكس الاعتبارات ويصبح من المسلم به ضرورة حصول ذي الجاه على الثروة بمختلف الوسائل ، وضرورة استعمال ذي الحق طريقة الإغواء المحرم لقضاء مأربه . وكثيراً مـا يعتبر في هذا الوسط الحاكم النزيه في تصرفاته رئيساً ثقيلاً يفسد على مرؤوسيه وعلى الناس معهم وسائل العيش وينغص عليهم أسباب الحياة ، وتتألب قوى هؤلاء المرؤوسين

مع قوى ذوي المصالح والانتهازيين لمخادعته وإغوائه بشتى الطرق الشيطانية حتى يستسلم هو لما يقتضيه العرف العام أو يقع بينه وبين من إلى نظره خلاف لا ينتهي في الغالب إلا إلى إقصائه عن مركزه لأنه يريد أن يجعل من النظام الحالي مصدراً للعدل وفي أحضانه مركزاً للنزاهة .

وهذا العرف العام هو الذي تزحلق بالأمة كلها حتى أصبحت لا تبالي بأنواع الظلم التي تنزل بها ولا بشتى المصائب التي تعتري أفرادها وجماعاتها وهو الذي جعلها تقبل أن تقوم بأنواع الضيافات كلما نزل حاكم أو زار قائد ؛ تفعل ذلك وهي تتبرم منه ولكنهـا في الوقت نفسه تحسّ بقليل من التبرير له لأن قسماً من أعيانهـا يرجو من ورائه زلفى للولاة وتطلباً للجاه الذي يهيىء له - بدخول الحاكم عنده أو محادثته الطويلة معه — وسيلة للابتزاز والاستغلال ، وهو الذي يجعل القبائل تتحمل في الغالب عادات « التويزة » للقائد أو من إلى نظره من الرجال لأن ذلك يحميها من غضب أعظم وتعدّ أكبر ، ولأنه يخوّل لأغنيائها المنزلة التي تسمح لهم بظلم عمالهم والإساءة إلى إخوانهم من الخماسين وغيرهم .

وتنعكس هذه الأوضاع المادية وهذه العادات السائدة على روحـانية الناس فتجدهم ينظرون الى عالم الغيب نظرتهم الى عالم الشهادة ، ويقيسون ما عند الله على ما عند الناس فتصبح (الزيادة) جزءاً من الاداءات التي يحصن بها الفلاح زراعته وإنتاجه ، وينفسح المجال لبعض أدعياء المشيخة والدين كي يستغلوا جاههم في انتزاع الأموال من أيدي هـؤلاء المساكين الذين جعلهم جو الأنظمة الاجتماعية والادارية القائمة منومين عن كل تفكير أو نظر ومبعدين عن وسائل التحرر من هذا الطغيان المعنوي الجاثم على أرواحهم وعقولهم .

إن مشكلة الادارة في مقدمة المشاكل السياسية والاجتماعية التي يجب أن تأخذ حظاً كبيراً من تفكيرنا وتوجيهنا . وإذا كنا لا نستطيع لحد الآن أن نعمل في إصلاحها عملا سريعاً فإننا نقدر على كل أن نخفف من

آثارها المعنوية في نفوس الناس . إننا نستطيع بطريق الدعاية والإقناع والتوجيه الصالح والتربية السلوكية أن نخلق الجو الاخلاقي الذي يعتبر استغلال الجاه وانتهاز المناصب لاستعباد الامة وإشاعة الفوضى في الدولة سقوطاً ينقص قيمة صاحبه في الاعتبار العام ، وبذلك نكون الروح الشعبية التي تستنكر كل عمل ليس في صالح المجموع . إنني ما أزال أكرر القول مدوياً : إننا في حاجة الى ثورة شاملة في الافكار وفي الذهنيات ؛ لأنه بدون هذا التحول الداخلي لا نستطيع أن نحسن أحوالنا ونغير ما بقومنا . يجب أن نجعل من سلوكنا الشخصي في كل عمل نعالجه القدوة الصالحة التي تعلم الامة التجرد والإخلاص والبعد عن الشبهات . إن هذا القول ثقيل ، ولكنه الحق الذي يجب أن نصدع به ، وحسبنا أن نوجهه لأنفسنا قبل غيرنا ، وإنا - علم الله - في توجيهه لمخلصون .

وهذه التوضيحات التي أعطيناها لأنواع الشر المتداعية بسبب الفوضى القائمة ترمي الى نقطة بعيدة المغزى ؛ وهي أن كل كفاح نبذله لتحسين جانب من جوانب حياتنا ليس هو في نظرنا صراعاً بين طبقتين أو جماعتين مختلفتين كما يريد الماركسيون أن يوضحوه ، ولكنه صراع بين فكرة الخير وفكرة الشر ؛ فإما أن نتغلب على الثانية وعلى نزعتها السائدة في أوساطنا فنحقق لأمتنا أسباب الخير العام والسعادة الكاملة ، وإما أن تتغلب قوتها علينا ؛ وحينئذ ستتداعى الشرور كلها علينا ، وتتبدل الارض غير الارض ، ويمسخ أبناؤها أو يذهبون الى غير رجعة ؛ لأنه إن انعدم النظام العادل في الامة حلت محله الفوضى ولو حملت اسم النظام ، والفوضى خرق كامل الاتساع لا تحد من جوانبه القوة ولا تحصره السدود ، وهي إذا تركزت في بلد ما لا تنتهي إلا بالقضاء عليه وعلى من يعمره من الناس .

ألا إن كل نظام لا يقوم على العدل والحرية فهو فتنة ، وكل إدارة لا تنبني على اعتبار المصلحة العامه فهي فوضى ، وكل شعب لا يناضل من أجل العدل والحرية ولا يكافح لتعلو سيطرة الصالح العام فهو الى فناء .

٧

الفكر السياسي

ان مختلف النظريات المتعلقة بالسلطة التي تتعارض اليوم أمام عديد من العقول والضمائر تحمل كل واحدة منها جزءاً من الحقيقــة ، ولذلك لا يمكن لواحدة منها أن تزدهر كامل الازدهار دون أن تقرض من الاخرى أو تحفـظ لها بعض الأدوار ، وما ذلك الا لأنها تعتمـد قبل كل شيء على نصيب من الواقع النفسي والاجتماعي ، ولذلك فإن للوقت عمله في التوفيق والتقريب حتى تستطيع كل أشكال الحكم التقارب بينها أو الامتزاج الكلي مع بعضها .

على أنه من الممكن أن نلاحظ منذ الساعة أنه إذا كان المنطق والاعتبار النفسي يجعلاننا نميز بين هذه الانواع المختلفة للسلطة ومنابعها فمن المؤكد ان التاريخ لايعرضهـا أمامنا الا مختلطـة غير متباينة ؛ لأن أسباب السيطرة والهجرة والتخالف السياسي وانتقال الحكم من يد الى يد كل ذلك يتشابه في العرض التاريخي ؛ حتى انه ليمكننا أن نرد كثيراً من الحوادث الداخلية التي تقع في أمة مـا الى عواملها الخارجية من احتلال وهجرة اجنبية وتطاحن بين السكان واختلاف بين الطبقات ، أي ان التاريخ الخارجي للدولة يساعد على تفسـير تاريخها الداخلي ولوتباعدت الاجيال .

واذا نحن اعتمدنا أولاً وبالذات على أن الاساس الاخلاقي للسلطة هو أنها تعمل لصالح الجميع فليس من الممكن أن نتعقل نوعاً من أنواع السلطة الا مع هذا الشرط الذي هو غايتها ؛ إذ لا يمكن أن تقبل إلا اذا أثبتت قدرتها على الوصول اليـــه وتحقيقه وعدم عجزها عن الوفاء به . وهكذا يتجلى أن في كل عضو من الجماعة سلطة معنوية أي حقاً لحراسة سير السلطة ومراقبتها والتأكد من العادات التي تجعلها من الحكم . وهذا الحق يستدعي واجباً معنوياً على كل من يملكه ، ولذلك لا يصح أبداً أن يتخلى فرد من أفراد الأمة عن العمل السياسي ، أي عن مراقبة السلطة وأعمالها . والذين يغيبون عن الانتخابات مثلاً لأنها مظهر من مظاهر أداء هذا الحق والواجب يعتبرون أخلاقياً مقصرين في أداء مافرض عليهم ، وبالتالي مسؤولين عمـا يترتب على تقصيرهم من عبث او استغلال أو خيانة كبرى .

فالفكر الاساسي في السياسـة ـ اعتبار المصلحة العامة ـ لا يمكن ان يتم عملياً الا اذا اصبح خلق الاهتمام بسير الشؤون العامة والاســتعلام عنها والتعليق عليها والتفكير فيها والنقـد لها متيقظاً حارساً في أغلب طبقات الأمـــة ، لأن بذلك يتحقق وجود رأي عام كقوة يحسب لها حسابها . وهذا معنى سيادة الأمم التي لم تزل تنادي بها مختلف الدساتير العصرية ، وذلك معنى ما اعتمدناه في مشروع « الميثاق العربي » من أن الأمة هي صاحبة السلطة والحفيظة عليها ؛ لأن السلطة كامنة في الامة ، ومنها تصعد الى أيدي الرؤساء وأولي الامر ، ومن حق الامة وواجبها أن تظل حارسة على مواطن الاستعمال لما هو منها وإليها . ان وجود دولة ما يستدعي اعتبار ظروفها التاريخية التي تكونت فيها والاسس التي انبنت عليها والحاجات الشعبيـة التي كان وجودها هي استجابة لها . وهذا يعني اعتبار كثير من الوقائع والأعمال والأشكال التي لم يكن لنا مثلاً يد في وضعها ؛ لأن لهذا الاعتبار أثراً أساسياً في اســتمرار هذا الوجود ، ولكن ذلك لا يعني أبداً عدم الإصلاح والتنقيح لأن من الواقع

ما لا يمكن بقاؤه ، إذ لم يكن من المطلوب وجوده لأن هـذا الوجود المصادف ربما كان ضد الوجود الأساسي وأحرى الاستمرار للدولة . ومعنى هذا أن العاملين الكبيرين اللذين طالما نوهنا بهما من قبل – التقدم والمتابعة – لا بدّ من ملاحظتهما جدياً في الفكر السياسي أيضاً ، ومن هذين العاملين يمكننا التوفيق بين مختلف النظريات السياسية في إصلاح نظـامنا العتيق وجعله أكثر قدرة على مسايرة هذا العصر وحاجاته .

ومن الطبعي أن مسـألة النظـام بالمعنى الخاص للكلمة لا تعرض في بلادنا ما دمنا ندين بهذين العاملين ؛ لأن وجود العرش الكريم كاف لتكوين المحور الذي قام ويقوم عليه نظامنا القومي ، لكن لابد من اعطاء العرش وصاحبه القيمة الحقيقية التي يقتضيها العهد الجديد ، وإبعاد كل العوامل التي تزيل عنه صفة الاستـقرار وحفظ التوازن الصحيح بين أفراد الامة وطبقاتها وهيئاتها ؛ وذلك يسـتوجب قبل كل شـيء النظر الى صاحب العرش – جلالة الملك – كشخصية فوق كل الاحزاب وسائر الاعتبارات السياسية التي يمكن ان يتناقش فيها الرأي العام ، بصفته الحارس الامين لسير السلطة وأعمالها . ويجب أن تتكون من حوله صوفية الاسـتقرار الحـكومي والوعي الوطني والاستمرار الوجودي للدولة

وبما أن تاريخنا مليء بالعبر فمن الواجب أن لا نهمل الاستفادة منها ، وقد علمتنا أوقات الفوضى أن من أسـباب التقهقر الذي أصابنا وجود أسـس عتيقـة لفهم النظام القومي وتوزيع المسؤوليات فيه ، فيجب ان نصلح ما ادركنا وجود الخلل فيه ، وان ندعم كياننا بكل ما يمكن من القوات اللازمة .

ولعل من الخير أن نقول إن أسباب كل ما جرى في وطننا مـن اضطرابات راجع الى كون جلالة الملك مسؤولاً مباشرة أمام الشعب ؛ وذلك ما أحدث في بلادنا كثيراً من الثورات التي كان يمكن الاحتراز عنها لو أن الوزارة المغربية أخذت صبغتها الديموقراطية فبدأت تتحمل هي مسؤولية

أعمالها . وإن في التجديد الحكومي الذي وضعه مولانا الحسن (١٨٧٣ — ١٨٩٤) خير دليل على أن الحكومة الشريفة كانت سائرة في هذا الاتجاه المتفق تماماً مع الروح الاسلامية ؛ لأن جلالة الملك هو ولي الأمر في القضاء وفي الحكم . وكما أن القاضي منفذ للقانون بالنيابة عن الملك ، ولكنه هو الذي يتحمل مسؤولية الأحكام التي يمضيها ، كذلك يجب أن يكون الوزراء منفذين لشؤون الدولة باسم جلالته ولكن على شرط أن يتحملوا مسؤولية ما يمضونه من أعمال أمام جلالته بصفتـــه ولي الأمر ، وأمام المجالس النيابية يوم يتم تحقيق ما نصبو اليه من نظـام دستوري متين ، بعد الاستقلال طبعاً .

ونحن نعتقد أن المسؤولية الوزارية خير حل للمشاكل التي تعرض لأنظمة الحكم ، وهي ضرورية لكل الحكومات سواء كانت ملكية كما هي بلادنا أو جمهورية مثل فرنسا وغيرها .

إن الحكم يجب أن يكون مبنياً على أساس الاشتراك المقبول بين الأمة ورؤسائها . وبهذا وحده يتم تحقيق الحق ومعارضته للقوة لأن الحق معناه إلجام القوة عن طريق العقل ؛ فهو بذلك سلطة أخلاقية تعارض السلطة الجسمية . ومن هنا يتبين أن تأسيس دولة أو تصميم نظامهـــا السياسي يظهر في كل وقت بمظهر التوازن بين قوتين : قوة ماضيها المجيد ومـــا يشتمل عليه من عرف وتاريخ وعلاقات بينها وبين الحكومات المجاورة لها والأسباب التي أعطتها قوة الاستمرار والصمود أمـــام العواصف الزمنية المتعاقبة عليها، والقوة التي تترجم بها عن المجهود الذي تبذله لبعث الوجدان وإعطاء الضمان لأسس المشاركة التي تبتنيها للوصول للغاية الموحدة وللحقوق المشتركة أي الإرادة العامة التي تؤيدها .

ومن المعلوم أن القوة الاولى هي التي ينظر لها وحدها التقليديون في الغرب بينما الديموقراطيون يكتفون بالنظر للقوة الثانية . ولكن الواقـع أننا متى ما نظرنا الى التنسيق الاجتماعي ولاحظنا أنــه ليس شيئاً غير

مركب المسائل الآلية اضطررنا الى الاعتراف بضرورة التوفيق بين القوتين ودعم الواحدة منهما بالأخرى . ولا يتم هـــذا التوفيق إلا بتوازن محكم يقوم به رئيس الدولة الأعلى .

فحق الأمة في أن تحكم نفسها بنفسها يتفق تماماً مع حقها في أن تختار من تنيبه عنها في تسيير شؤونها ، ومع حقها كذلك في الاستقرار الحكومي والتمتع بالنخوة القومية والشعور بالرضا عـن الأشخاص الذين يمثلونها . وكل هذه الحيثيات ـ الى جانب ما قدمناه ـ تصل بنا الى نقطة واحدة هي ضرورة المراقبة الشعبية لأعمال القائمين بالحكم ، وهذه المراقبة حق لكل مواطن ذكراً كان أو أنثى ، مهما كانت قيمته الثقافية ضعيفة أو عالية ، ومستواه الاجتماعي رفيعاً او ضعيفاً ؛ لأن التمتع بحق المواطنة كاف في الحصول على كل ما يمكن أن يدركه المواطن من غـــير نظر للفوارق المذهبية او العنصرية او الاجتماعية .

وإذا كنا قد تحدثنا في الباب الأول عن الأرستقراطية الفكرية فـلا ينبغي أن يفهم عنا خلاف ما نقصد ؛ فنحن غير متفقين أبداً مع (رينان) في تخير نخبة من المسيرين الحكماء للمدينة على طريقة جمهورية أفلاطون ، لأن عدم المساواة العقلية لا تحرم المواطنين من الواقع المحسوس وهـو أن عامي التفكير أعضاء أيضاً في الجماعة ولبنة في البناء العام لكيان الامة ، كما أنهم قادرون على اختيار من ينوب عنهم قدرتهم على التعبير عن آرائهم في الشؤون المعروضة عليهم . والمسألة ليست مسألة علم واختصاص ، وإنما هي مسألة الذوق السليم والنية الحسنة والوجدان الأخلاقي .

وإذا كانت الأجيال السالفة قد علمت جمهورنا وحتى مفكرينا - عدم المبالاة بكثير من أمور الامة فـإن واجبنا أن ننبه الشعب الى ضرورة العدول عن هذه العادة المفسدة ، ونعمل على بعث الوجدان السياسي حتى تعود الامة الى الاهتمام بشؤونها ومراقبة أعمال حاكميها والمطالبة بإعطاء هذا الاهتمام ومراقبة الوسائل الدستورية العصرية التي تمنـــع من العبث بحقوق

البلاد وحرمان أبنائها من المشاركة في تدبير شؤونهم والاشراف عليها . وإن تقصيرنا في هذا الجانب ليوقعنا في تحمل أعظم مسؤولية في التاريخ ، وهي قتل روح الحرية في نفوس إخواننا . وتلك اعظم جريمة قومية يمكن ان نرتكبها .

* * *

والرغبة في إعطاء الشعب حقه في الرقابة والاقتراح تستدعي تنظيماً عاماً للشعب وتنظيماً للهيئة او للهيئات النيابية التي تمثله ، مثلما تقتضي تنظيماً حكومياً قائماً على الاسس الديموقراطية الصحيحة . ونحن لا نريد هنا ان نتعرض لمختلف انواع الانظمة السياسية التي يمكن معرفتها من كل كتاب ، ولا أن نحاول فرض نوع من أشكال الدساتير على الامة المغربية ، لأن ذلك لا يمكن أن يقوم به فرد خاص ، بل لا بد أن يقع بعد الاستقلال من مجمع شعبي منتخب . لكن يمكننا أن نعتبر أنفسنا منذ الآن في الاتجاه الملكي الدستوري ، وذلك ما يفرض علينا الالتفات الى الذين سبقونا في هذا المضمار وهم الانجليز . غير أنه ليس من الضروري أن نعتبر كل ما عندهم لأن أنظمتهم صارت بكيفية تدريجية ، فاحتفظت بكثير من المظاهر الفردية لا في الحياة السياسية فقط بل حتى في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ولقد كررنا القول بأن بقاءنا في المؤخرة يفرض علينا أن نستفيد من تجارب الآخرين ، وفي هذه الجهة لا بد أن نعير التفاتاً مهما الى بلاد الديموقراطيات الشعبية وما قامت به من أعمال . إنه لا ينبغي أن نتأثر بالخصومات القائمة في الغرب ولا بالمصالح المتناقضة التي تؤدي الى تكوين فوارق اصطناعية في المناهج وفي الأفكار ، بل يجب أن نستفيد من كل التجارب الانسانية إذ ليس في الدنيا نظام باطل كله ولا حق كله ، وانما هي مجموعات من النظريات أحدثتها عوامل الاجتماع والنفسيات ودفاع الناس بعضهم بعضاً ، فينبغي أن نستفيد منها كلها وأن نعمل على الخضوع لعواملنا نحن وما تقتضيه مصالحنا ومطامحنا .

إن النظام الانجليزي لم يكن ابن الساعة ، بل تولد في بريطانيا تدريجياً طبقاً لعوامل التنازع الذي قـــام بين الطبقتين الوسطى والراقية . وقد أعرب عن كثير من مرونة الأرستقراطية الانجليزية حيث قبلت دائماً أن تتنازل عن بعض الحقوق لمن هم دونها ولكن هــذه العوامل في أوربا الوسطى كانت عوامل الطبقـــات الشعبية المضطهدة لا من حكوماتها ورؤسائها فقط بل حتى من الجرمانيين والسلافيين المتهافتين عليها . وليس في المغرب أرستقراطية بالمعنى الصحيح للكلمة ، وإنما هنالك شعب بما فيه من راع ورعية يرزح تحت أعباء العــادات التي نجمت عن عهد الفوضى والـــتي يستغلها أولئك الذين يريدون الاستمرار في سلب سيادة الأمة واستغلال خيراتها .

فالمسألة إذن مسألة التضامن التام بين الملك وبين الحكومة والأمة لحماية التراث الروحي والمادي لهذا الشعب المجيد . والأزمة إذن هي أزمة تنظيم وتعبئة وتوجيه صالح ، لأن الكل متفق على أن الخير في تحقيق إرادة الأمة على أساس (العرش بالشعب والشعب بالعرش) وعلى قاعدة (الفرد للجماعة والجماعة للفرد) ، و (ليس في الأمة فرد لا يمكن أن تستفيد منه البـــلاد ، كما أنه ليس فيهـــا شخص لا يتوقف على عون الآخرين ومساعدتهم) .

إن الديموقراطية المغربية يجب أن تقوم على أساس النظـــام البرلماني . ومن المعلوم أنه ليس كل بلاد ذات مجالس نيابية تعدّ من ذوات البرلمان . وهذه نقطة تفصلنا عن النظام الروسي مثلاً من الوجهة السياسية ، لكن كيف ينبغي أن يشكل البرلمـــان ؟ هل من المصلحة أن نؤيد الثورة الفرنسية الكبرى فنكتفي بمجلس واحد ؟ أو من اللائق أن نتبع التعداد الذي وقع في النظام النابليوني ؟ أو نسلك الأسلوب المتبع اليوم في أغلبية البلدان الديموقراطية ، وهو تكوين مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ أو الأعيان أو ما أشبه ؟ إن لكل واحد من هذه الأشكال محاسنه وعيوبه ،

فمن واجبنا أن ندرسها كلها ونختار الأوفق الصالح لبلادنا . إنما لا ينبغي أبداً أن نعتمد على ما سارت عليه مجالس الشيوخ في الغرب من الاعتبار للتمثيل الرأسمالي ؛ لأن معنى ذلك إعطاء الأعيان السلطة المطلقة في تسيير شؤون الأمة ولو على ظهر الطبقة المستضعفة في البلاد . وهذه إحدى النقط التي يجب أن تفصلنا عن النظامين الانكليزي والفرنسي ، وبالاحرى عن أنظمة البلاد الفاشية التي تكتفي بتمثيل المصالح عن تمثيل الافراد . وقد أوضحنا في الفصل السابق أن الانتخاب يجب أن يكون عاماً شاملاً لكل الافراد ذكوراً وإناثاً لأن الانتخاب العام لا يمكن أن ينفصل عن الروح الديموقراطية الحقيقية . ولئن ظلت المرأة محرومة من مشاركتها في المجهود العام للأمة في الدنيا كلها منذ عهد بعيد فإن الاتجاه التقدمي يقضي اليوم بإعطائها كامل حقوقها وفي مقدمتها حق الانتخاب والتصويت . ونحن لا نعتقد أن في الدين الاسلامي ما يسمح بعدم إعطائها ذلك الحق ، فقد كان النساء يبدين آراءهن في عهد الرسول عليه السلام ، وشاركت عائشة وفاطمة في اختيار الخلفاء من بعد الرسول ، ورجع عمر عن رأيه في مسألة تحديد الصداق لرأي عجوز حضرت مشاورات المسلمين في المسجد الذي كان هو المنتدى العام إذ ذاك . وأول من فكر في العهد الحديث في تسوية المرأة بالرجل في هذه الامور هي الجمهوريات الاسلامية الديموقراطية التي تكونت في أواخر العهد القيصري في الامبراطورية الروسية ، وعنها اقتبس الروس والغرب إعطاء هذا الحق للنساء . وإذا كانت هذه القضية تجد اليوم بعض الصعوبات من طرف قليل من الأوساط العربية في مصر والشام فما ذلك إلا لأن الرجعية هناك ما تزال مؤيدة بكثير من القوى المادية والانتفاعية . وما يدلون به من الخوف من اختلاط النساء بالرجال إنما هو عوارض لا تؤثر في ذاتية الاحكام ، خصوصاً وأنه من الممكن الاحتياط لها في شكل من أشكال التدبير ؛ إذ ليس هنالك حتميات لا يمكن التوقي منها .

والديموقراطية تستدعي بطبعهـــا تقسيم العمل على القائمين بالحكم ، لأن تكدّس الامر في يد واحدة أو جهة معيّنة يعطيها مقدرة هائلة بالنسبة للمحكومين . وهذه المسألة تدرس عادة منذ القرن الثامن عشر في فرنسا على الشكل التقليدي الذي وضعه (مونتسكيو) وهو تقسيم السلطة إلى ثلاثة أنواع : التشريعية والتنفيذية والقضائية . وهـــو ما يسمونه بفصل السلطات الذي سنبدي رأينا فيه في فصل مقبل . إنما يمكن أن نقول من الآن إن هذا التقسيم الذي وضعه مونتسكيو لم يعد مطابقـــاً للواقع العصري ، وإذا كان مونتسكيو قد راعى في ذهنه أثناء التقسيم إضعاف الحكم المطلق فإن فكرته قد أدّت الدور الواجب لها ، وأصبحت حاجة اليوم تستدعي النظر من جديد في شكل آخر للتقسيم . ولعلّ من أطيب أنواعه ما اختاره (موريس ديفرجي) من بناء التوزيع على نسبة النفوذ الحزبي في البلاد ، لأن ازدهار الاحزاب السياسية غيّر تغييراً عميقاً شكل العلاقات التي كانت بين المنظمات الحكومية ومـــا لها من وسائل العمل المتبادل . فقد أصبح حزب الاغلبية الرابطة الاقوى بين السلطة التنفيذية وبين البرلمان ، وأصبح للمنظمات السياسية بصفة عـــامة نفوذ عميق على اختيار أهـــل الحل والعقد كما يظهر من تحليل الانظمة الديموقراطية ، عاملاً أساسيـاً يعتمد عليــــه القائم بالحكم ، وقد اصبحت الحزبيـــة في سائر الأنظمـــة الديمقراطيـــة والاوتوقراطيـــة وكأنها العصبيـــة التي كانت من قبل في الاستناد للقبيلة أو للجماعة حسب تعبير ابن خلدون .

والنظام الاستبدادي يقوم على فكرة الحزب الواحد الذي هو أعظم مظهر من مظاهر التطور السياسي في القرن العشرين ، فالحزب في هـــذا النظـــام يلعب الدور الرسمي في الدولة ، حيث يكون عصبية الحكم من المواطنين الاكثر اخلاصاً للحزب والنظام . ومن الطبيعي أن لا نقبل هذا النظـــام الذي يؤدي إلى تكدس السلطة في يد فئة واحـــدة . وتقوم ديموقراطية بعض الدول الكبرى على وجود حزبين أثنين : واحد للحكم

والثاني للمعارضة ، ولكن هـــذا الاسلوب أيضاً يعفي على نظام الفصل الموجود في الدساتير القـائمة . على أن هذا النوع الثاني نجح نجاحاً كبيراً في انجلترا حيث نجد للفكرة الدستورية نضوجاً لانجـده في غيرها من بلدان اوربا وأمريكا .

واذا كان لتعدد الاحزاب فضل الحرية الفكرية والتنافس في العمل فإنه كثيراً ما يؤدي الى اضعاف السلطة النيابية وإفقاد الاغلبيـة التي تسمح بالاستقرار في الحكم وعدم الاضطراب في الشعب ؛ فالانتخاب في انكلترا او أمريكا مثلاً يؤدي دائماً الى الاغلبية الحاكمة ، بينما هو في فرنسا وفي بلجيكا يؤدي مراراً الى وجود أحزاب متساوية في عدد الممثلين في البرلمان لا يمكن معها تكوين حكومة دائمة الا بنوع من التوافق والتقريب ، ولكن الواقع أن ذلك ليس ناشئاً عن تعدد الاحزاب وانما هو من اختلاف التقنية ونظام الانتخاب وتوزيع الدوائر ، لأن ضمان الاغلبية في جهة من الجهات متيسر اذا اتبع نظام التصويت بالاغلبية في دور واحد ، بينما يؤدي نظام التمثيل النسبي أو التصويت في دورين الى نجـاح عدة أحزاب في البرلمان . وهكذا يمكن التوقي مما هو واقع في بلجيكا وفرنسا عن طريق ابعاد التمثيل النسبي واتخاذ خطة التصويت بالاغلبية دفعة واحدة .

وبما ان المنتخبين ليسـوا الا مجموعة من الرجال يمكن ان يتغلب عليهم من الشهوات ما يتغلب على رجال الحكم الذين ليسوا أقل عدداً منهم فمن الضروري أن نقتبس من النظام السوفييتي فكرة رقابة الناخبين على ممثليهم بكيفية أو باخرى ، لان الغرض الاساسي هو امتلاك الامة لزمام قادتها ومسيري أمورها ، ولان ذلك يتفق مع القاعدة الاسـلامية التي تعتبر الوكيل معزولاً عن غـير المصلحـة ، فيمكن أن يقع بطريق عريضة ممضاة من ناخبي فرد ما أن يطلبوا مناقشته في فكرة يبديها أو عمل قام به أو عرضه على لجنة تأديبيـة برلمانيـة يمكنها ان تحكم بإقصائه عن كرسي النيابة ؛ وتطلب من الناخبين اعادة اختيار من يمثلهم ، ان ذلك

(في رأيي الخاص) خير وسيلة لمنع النواب من الخضوع لسيطرة الشركات وتفضيل مصالح الافراد أو الهيئات على مصالح الامة كلها .

ان هذه الفصول ذات البرنامج المحدود لا تسمح لنا بأن نتوسع في ذكر كثير من الجزئيات التي يجر اليها الحديث عن الديموقراطية والمسائل السياسية ، ولكن الذي يهمنا هو أن ننبه الى ضرورة المرونة الشديدة في التفكير السياسي ، لأن مسائلة قابلة للتطور والتبدل ، وليست الا تجارب انسانية يقصد منها قبل كل شيء اسعاد الجماعة بتحسين حالها والمحافظة لها على تراثها والسير بها نحو مناهج التقدم ومنع بعضها من استغلال البعض وتجنيدها كلها لخدمة صالح أفرادها ومجموعها .

٨

الفكر الحزبيّ

إن انتصار الديموقراطية في أنظمة الحكم السائدة في عهــد المدنية الحاضرة فرض تنظيم الامة ضمن هيئات من شأنها أن تسهل توجيه الشعب وتصنيع رغباته الحقيقية التي قد تضيع في عماء الجمهور لو تركت للناس يعبّر كل واحد عنها بما يشاء . وقد كان من أثر ذلك أن خفف من حدّة الفوضى الــتي تعتري الجمهور عند فساد الادارة أو عدم استقرار الحكم ، يظهر ذلك جلياً فيما جرى بفرنسا بعد نهــاية الحرب الاخيرة ؛ فلولا وجود الانظمة الحزبية في البلاد لمــا سلمت فرنسا من إراقة الدماء واضطراب العامة الاضطراب المخيف ، ولكن الطاعة الحزبية سهلت على مختلف الهيئات أن تتفاوض فيما بينها ، وتعمل على تقريب وجهات النظر لتسيير دفة الحكم في جوّ لم يتضح بعد . وهكذا حفظت الدولة كيانها ، ولم تصل للطور الذي كان يقع في عهد الانظمة البائدة يوم كان كل فرد يعبر عن فكرته بنفسه دون مراعاة لمبدأ عــام أو تعاون حزبي على التقنية للمسائل القائمة .

وطبعي أن هذا الامر لم يكن ليتأتى لولا وجود الحريات السياسية والاجتماعية التي تسهل على الاحزاب بناءها ، وعلى قادتهــا القيام بكل

مـا يلزم من حركة لتنظيم الامة وتربيتها وتوجيهها الوجهة التي تتفق مع برامجها ونظرياتها . والحرية في النظام الديموقراطي هي الاساس الاول الذي لا يمكن بدونه وجود أية سلطة للشعب ، ولا يتسنى إلا به تحقيق أي تنظيم للجمهور أو للحكومة ، كما لا يمكن مع عدمه تنفيذ أي انتخاب حقيقي جدير بهـذا الاسم . ولذلك فإن الأحزاب الحقيقية ذات النظام الديموقراطي لا تعيش في هناءة إلا في بلاد تتمتع بالحريات العامة ، ويمكن للقائمين عليها أن يحققوا أغراضهم بالوسائل المشروعة في حمـاية القانون ورعاية الديموقراطية .

وفقدان الحرية في بلد مـا لا يمنع من وجود الأحزاب ، ولكنها في الغالب تصطبغ قبـل كل شيء بصبغة الكتل العامة للمقاومة والمطالبة بالحقوق المغصوبة . وربما تكون الأمة المحرومة من الحريات أكثر احتياجاً للحزب أو الاحزاب التي تفرض نفسهـا ويتقدم أبطالها ليكونوا قنطرة الحياة السعيدة وجيل التضحية للآخرين ، على أن هـذه الكتل التحريرية تنقلب هي نفسها تدريجياً إلى الهيئات الديموقراطية المنظمة بقدر ما تصل اليه من نتائج وما يسعى اليه أنصارها من غايات ويبلغونه من نضج .

ولم تزدهر الحزبية السياسية في بلد بقدر مـا ازدهرت في انجلترا ، فإن للأحزاب في هذا البلد تقاليد متينة وخططاً واضحة وتاريخاً مسايراً للتطورات الديموقراطية فيها .

أما في فرنسا فإن أحزابها ليست المثل الاعلى للتنظيم والمتابعة ، ولعل ذلك ناشىء عن كثرتها وعن الفردية التي يتصف بها الفرنسيون ، أو ربمـا كان ناشئاً عن عـدم الاستقرار الحكومي الذي ابتليت به فرنسا منذ سقوط الملكية إلى الآن .

وأمـا في أوربا الوسطى وفي بلاد البلقان فقد ظلت الحزبية عبارة عـن منظمات عشائرية أو شخصية لا تربط بين أفرادها مناهج منتظمة أو علاقات غير العاطفة وحسن التعاشر ، حتى بدأت أخيراً تخرج الواحدة

بعد الاخرى إلى الاستمداد من المنهج السوفياتي الجديد . وليس في تركيا حزبية ديموقراطية حتى نتحدث عنها لأن الجمهورية التركية اعتمدت عند نشأتها نظـام الحزب الواحد المسيطر على الحكم ، ولكن ليس له برنامج حقيقي يتناول كل مرافق الحياة الشعبية ، وقـد فرض نفسه في عهد المقـاومة المسلحة دون أن يخرج من جو الحكم المطلق ، وسلب الحريات السياسية والاجتماعية والدينية للشعب المكبوت ، فليس في تركيـا هيئة إسلامية حرة ، ولا جمعيات سياسية معارضة للحكومة ، ولا نقابات حقيقية بالمعنى الصحيح . ولذلك فان نظام الثورة التركية لم يزد على أن يكون نسخة مشوّهة من بعض المناهج الفرنسية ، وهو نظام هدم اجتماعي أكثر منه نظام بناء ونحن لا نعتقد أن في الأسلوب التركي شيئاً خاصاً يستحق أن يقتبس أو يستمدّ منه ؛ لأن أحسن ما فيه منقول نقلاً كلياً من بلاد الغرب ، وكذلك أسوأ ما فيه .

أمـا في المشرق العربي فالأحزاب السياسية تكوّنت أولاً في شكل وفود أو هيئات للمطالبة أو للمفاوضة دون أن يكون لها همّ غير مسألة التحرير القومي ، وأحياناً بعض الإصلاحات السياسية غير المضبوطة ، وقد كانت كلها تتبع نظام البيعة العـامة لرؤسائها الذين يصبحون مسيطرين فيها . وقد أدت هذه الاحزاب مهمتها السابقة ولكنهـا لم تستطع حتى الآن التطور نحو المنهج الذي يجب أن تسير عليه في عهد الحياة النيابية والنظام الدستوري . ومن المؤسف أن هـذه الروح التي تملك المسيرين للأحزاب الشرقية تسمم نفس الجمهور قاطبة ، فهم لا يعتدّون بالمبـادىء والهيئات بقدر ما يعتدّون بالذين يترأسونها ، ولقـد رأيت بنفسي عدة منظمات يؤسسها الشباب بمجهوده ثم يذهب يبحث لهـا عن باشا يحمل رئاستها حتى تستطيع أن تشقّ طريقها في وسط الجمهور .

وأعتقد أن حظ أقطار المغرب العربي في التنظيم الحزبي أحسن بكثير من حظ المشرق العربي ؛ فإن الأحزاب القائمة في تونس والجزائر والمغرب

كلها تبذل مختلف الجهود لتجعل من نفسها هيئات شعبية منظمة أصدق تنظيم ، وهي في منشأها صادرة عن بيئة متعاونة يلتف من حولها جمهور يتزايد تدريجياً ، يقوم عليها مسيرون إذا لم تكن الظروف قد أتاحت انتخابهم قانونياً فإن الجمهور اختارهم باحترامه وتقديره ، وهم قابلون دائما أن يتركوا الميدان لكل من يختاره أنصار الحركة ورجالها حين تتاح لهم الوسائل المشروعة لذلك .

وتمتاز الحركة المغربية بكونها اتجهت من أول يوم لوضع برنامج مفصل لمطالبها ؛ فمنذ الحركة المتعلقة بالسياسة البربرية حدد وفد مدينة فاس مطالب الأمة فيما يتعلق بكثير من الجوانب التي تكتنف تلك السياسة ، ثم سارت الحركة سيرها ونظمت « كتلة العمل الوطني » ووضعت (برامج الإصلاحات المغربية) الذي يعتبر مثالاً للتقدمية في ذلك العهد ، وحينما اعترض علية بالسعة والشمول وضعت الحركة المطالب المستعجلة التي تتناول كثيراً من الحريات الديموقراطية والاجتماعية .

وقد غيرت الحركة اليوم خطتها السياسية مقتنعة بضرورة العمل للترشيد والتحرير القوميين قبل كل شيء ؛ لأنه لا يتسنى للأمة تحقيق مطامحها إلا بعد أن تكون مالكة أمر نفسها وليس للاستعمار على توجيه شؤونها من سلطان . وها هي ذي الآن تتجه نحو وضع نظريات سياسية واجتماعية واقتصادية لتصميم برنامج مفصل لما سيكون عليه الحال في المغرب المستقل. وأعتقد أن حركتنا ستعرب بتطورها الدائم عن تقدمية واسعة ونضج سياسي كبير

وهناك عدة خصائص تميز طبيعة حزب مـا عن غيره ، من أهمها التفرقة بين الحزب الشديد والحزب المرن ، ويعنون بالأول الهيئة التي تفرض الطاعة الكاملة على أعضائها وخصوصاً على نوابها في البرلمان ووزرائهـا في الدولة ، حيث تعتبرهم مجرد ممثلين للحزب يجب عليهم اتباع الحزبية خصوصاً في التصويت ، وأحزاب الجمهورية الرابعة في فرنسا وكذلك الاحزاب الانجليزية الحالية مثال لهذا النوع . ويعنون بالحزب المرن الهيئة التي تسمح لافرادها

بأن يحتفظوا بقسط كبير من استقلالهم في البرلمان أو في الوزارة معتمدين على ما يفرضه عليهم وجدانهم دون الالزام باتباع التوجيه الحزبي ، وتمثل أحزاب الجمهورية الثالثة الفرنسية وخصوصاً الحزب الراديكالي هذا النوع. وهذا التقسيم لا يعني عقيدة الحزب ، وإنما يعني نظامه الداخلي ؛ فالحزب الديموقراطي يمكن أن يكون شديداً دون أن يؤثر في عقيدته نظام الطاعة المفروضة مثل الحزب الاشتراكي الفرنسي والاحزاب البريطانية ، كما يمكن أن يكون مرناً مثل الحزب الراديكالي. أما الاحزاب الاوتوقراطية فلا يمكن أن تكون إلا شديدة.

وقد سارت أحزابنا المغربية الى الآن على شكل وسط بين الشدة والسهولة. ونعتقد أن في ذلك عنواناً على الاتجاه الديموقراطي الذي تسير فيه حركتنا حيث إن أعضاء الحزب مسموح لهم في تكوين نظرياتهم بنوع من الاستقلال في دائرة المبادىء العامة للحزب. وأظن أن طبيعة التحرير التي تصطبغ بها الحركة المغربية تفرض علينا هذا النوع من المرونة في النظام الداخلي لمؤسساتنا.

ومهما تكن الظروف أو الاعتبارات فيجب أن نعمل دائماً على تنظيم الامة وتعبئتها حول عقيدة واضحة ومنهج محدود. ويجب ان نعمل بقدر ما تسمح به ظروفنا على إعطاء أنصارنا وإخواننا كل ما يمكن من الحرية في دائرة الاصول العامة التي هي صلة الوصل بيننا والجامعة العامة لارواحنا. وإذا كانت الاحزاب الاوربية أخذت تتجه اليوم نحو نظام اوتوقراطي داخلي فيجب علينا نحن ان لا نشايعها في ذلك الاتجاه؛ لان في ذلك خنقاً للروح التي نعمل لها وقضاء على الحرية التي نريد ان تزدهر بمعناها الصحيح في بلادنا.

إن شعبنا شعب روحي ، وإنه لا يحيا بغير صوفية المبدأ ، وهذه لا تتم الا اذا ترك للشخصية كامل الحرية في أن تجاهد من أجل اعدادها وتكوينها. لندع الفرد يطلب الامحاء بنفسه في المثال عن طريق الخدمة للجماعة ونشدان التضحية من اجل البقاء.

٩

الفِكر القَضائي

من أسباب النقص في اتجاهاتنا أننا اعتدنا التقاف بعض المسائل التي ألف الغربيون ترديدها منذ القرن الثامن عشر على انها قضايا مسلمة كل ما يمكننا دو ان أن نقتبسها ونعمل بها دون تدبر أو تفكير ، لان ذلك في نظرنا هو عنوان الحضارة العصرية ومفتاح الرقي الذي يحسبنا في عداد الشعوب الحية . وكثيراً ما نبقى وراء القافلة الغربية لاننا لا نريد أن نفكر الا مع الكتب التقليدية التي ندرسها في الكلية أو نطالعها دون تعمق أو محاولة للبحث عما هو خارج عن ورقاتها . مع أنه اذا كان للغرب من فضل فهو في كونه دائم الحركة مستمر السير ؛ لايقنع بمجهود ولا يرضى بما نال . ان روحه التي تنقصنا هي في الايمان بالتطور الفكري الدائب واعتبار ما كان في عهد سابق ليس من الضروري أن يستمر في العهود الاخرى . وان من حقوق الانسان أن لا يفرض جيل اليوم نظامه واعماله على جيل الغد . ومن الامثلة الحية على هذا أننا كلما طالبنا باصلاح المحاكم لم نفكر الا في قضية واحدة هي فصل السلطة القضائية عن التنفيذية والتشريعية ؛ نطلب هذا على أنه أمر مفروغ من قداسته لان (مونتسكيو) قرره في وقت رأى من الضروري أن

يطالب به للحد من قوة السلطة التنفيذية والحكم المطلق الذي كان في فرنسا . بينما نجد أن كثيراً من رجال القانون اليوم يعتقدون أن (مونتسكيو) لو عاش لفكر في هذا الموضوع تفكيراً آخر يتفق مع حاجيات الوقت ؛ فان التوزيع عن طريق الفصل بين القضاء وبين التنفيذ والتشريع لا يتفق مع الواقع الممكن ابداً . وقد كان من السهل أن يطبق هذا عندما كانت التكاليف الحكومية بسيطة ومحدودة ، ومع ذلك فقد كانوا يجدون الصعوبة الكلية في اعتناق ذلك التقسيم للسلطة الدبلوماسية ، وبالاحرى للمسائل العسكرية . أما اليوم فإن الاطار المبني على هذا التقسيم يضطرب من كل جانب ، لان التطور العالمي نحو الاشتراكية وضع السلطة الاقتصادية في يد الحكومة ، وهذه السلطة لاتنطبق بسهولة مع مقتضيات التوزيع التقليدي . وقد اضطرت فرنسا الى وضع تصميم موني (Plan monet) دون عرض على البرلمان ، بينما أصبحت العقوبات الاقتصادية تطبق من الادارة دون رجوع للمحاكم . واذن فقد أصبح هذا التوزيع عملياً غير ممكن التنفيذ . وأصبح من المسائل المهمة في الوقت الحاضر النظر في توزيع جديد يتفق مع الاتجاه التقدمي العصري . ومن هنا يظهر غلط كثير من الاستعماريين وفي مقدمتهم المقيم العام الاسبق المسيو (بيو) في تبجحهم بتوجيه الاصلاح القضائي نحو هذه النظرية المنتقدة والتي هي بزعمهم من مبتكرات الغرب ، فان ذلك التوجيه محتاج للكثير من التنقيح في النظر أولاً ، ثم هو ليس العمل الاساسي في الاصلاح الذي يتطلبه النظام القضائي المغربي . على أن فصل السلطات ليس ابتكاراً غربياً كما يزعمون ؛ فقد عرفه الاسلام منذ عهد أبي بكر حين كلف عمر بالقضاء ، ووسعة الفاروق يوم عين في الآفاق قضاة مختصين وأسند اليهم كل ما يتعلق بالحكم بين الناس بناء على رسالته لأبي موسى الاشعري التي تعتبر الميثاق الاول القضائي في الاسلام . ولكن فضل التشريع الاسلامي هو أنه لم يتخذ هذا التوزيع كقضية مقدسة دائمة ؛ فقد اعترف أولاً بتمثيل السلطة القضائية في يد الامام ،

وأعطى له الحق في أن ينيب عنه من شـــاء نيابة عامة أو خاصة . وبذلك فقد أصبح التوزيـع قابلاً للتطور بحسـب ما يراه الامام صالحاً بمقتضى الزمان والمكان ، وأصبح القاضي مستقلاً عملياً عن السلطة التنفيذيـة باعتبار أن الامام هو الذي يتولى تعيينه مباشرة ؛ فقيمته ليست أقل من قيمة الوزراء ورجال الدولة الكبار . فالاستقلال هو الفكرة الاساسية التي يجب أن تعتبر في احترام القضاء ، ثم لا يضر ان يكون هذا الامر منفصلاً عن التنفيذ او متصلاً به احياناً . ومعنى استقلال القضاء هو ان لا يكون لغير القانون عليه سلطان ؛ بحيث لا يستمد اعتباراته الإجرائية من غرض القائم به او من الذين يولونه ، وان لا يكون منصب القاضي في مهب الرياح يمكن ان يعزل صاحبه بمجرد شـهوة بعض المراقبين او رغبة بعض الحاكمين ، وان يكون امر الترقية فيـه والزيادة في الاجور خاضعاً لاعتبارات أوتوماتكية كعدد السنين مثلاً ، وبذلك لا يطمع القاضي في ترضية احد ولا يخاف من اساءته . وقبل هذا وذاك يجب ان يكون للقاضي من ميزانية الدولة ما يصلح احواله دون اجحـــاف ولا مبالغة ، مع مراقبته حتى لا يمتلىء بالطمع والتطلع لما في ايدي الناس .

لقـــد كان القضاء المغربي كله خاضعاً للأحكام الشرعية طبقاً لمذهب الامام مالك ، ولما تقتضيه اعتبارات الفقهاء وترجيحاتهم الجاري بها العمل . وهكذا كان القاضي طبقاً لما تقتضيه الشريعة مستقلاً في احكامه لا يخضع لسلطة مهما كانت عالية ، بينما يخضع لحكمه المبني على الحيثيات الشرعية كل المواطنين : الملك فمن دونه . وان تاريخ القضاء في المغرب والاندلس لممتلىء بنماذج حية تدلّ على مقدار ما تمتع به القضاة المسلمون من استقلال وسلطة لم يتجرأ احد حتى اكبر الحكام استبداداً على انتزاعها منهم . ولقد انحطّ المغرب في عهوده الاخيرة واصبحت المناصب كلها تباع وتشترى ، ولكن منصب القضاء بقي مستقلاً عن كل نفوذ ، حتى اننا نقدر ان نؤكد ان اول منصب قاض في المغرب اعطى صاحبه الرشوة من أجل تعيينه فيه

هو (قضاء السماط) بفاس ، حيث عين فيه المرحوم السيد م. ر. ع. في وقت كان الوطن فيه على اشد ما يكون من الاضطراب السياسي والازمة الادارية . ولذلك فإن مـــا آل اليه امر القضاء اليوم لم يكن الا وليد تلك الازمة التي ما زلنا نرزح تحت عواقبها الى الآن . ومع هـذا فإن المحاكم الشرعية وحدها اليوم هي التي تستطيع ان تقبل الدعاوى فيما يتعلق باختصاصاتها على كل الرعايا المغاربة من جلالة الملك نصره الله الى ابسط عامل في رعيته . بينما المحـاكم المخزنية او المحاكم التي حلت محل المحاكم القنصلية لا تستطيع ان تقبل الدعاوى في كثير من الاشياء وخاصة في المسائل الادارية ؛ بل لا يمكن للموظفين ان يقيموا الدعاوى فيها على غيرهم في قضية ادارية الا بإذن من المراجع العليا .

وهذا من التقهقر الذي وقع فيه القضاء المغربي ، مع ان الخلافـــة الملكية في الاقاليم كانت تتلقى الشكايات ضد الموظفين واغلاطهم . وكان مكتب الشكايات في الحكومة المغربية يدرس كل ما يعرض عليه مـن أعمال القضاة والولاة وغيرهم ، حتى أصبح بذلك يضاهي وزارة العدل من جهة ، ومجلس الدولة في النظام الفرنسي من جهة أخرى . وقد ألغت الحماية هذه الأسس القومية للقضـــاء الإداري المستقل ، بينما كان الواجب عليها أن تقويه وتعطيه الوسائل التي يصبح بهـا ملائماً للتطور الحاصل في الميادين الاخرى .

وكل اصلاح في ناحية القضاء لا يكون مجدياً ما دام تعدد المحاكم في البلاد يفسح المجال لذوي الاغراض في التلاعب بالقوانين وإبقاء ذوي الحقوق يتزحلقون بين مناطق العرف ومناطق الشرع من جهة وبين المحاكم المختلطة من جهة اخرى . وانه لمن اكبر العار على بلادنا المغربية ان تظل هذه المحاكم العرفية مفروضة على القسم الكبير منها ، مع انها لم تكن في عهد من عهود تاريخنا ولا حتى في عهد الاضطراب تتمتع بقوة القانون او بحق المحاكم المعترف بها من طرف الدولة . إن تطور المغرب وسيره نحو التقدم

الدائب ليفرض عليه ان يقاوم بكل المستطاع روح الرجعية المصطنعة التي تعمل على إبقاء الاعراف الجاهلية متحكمة في امتنا وإنه لمن الشتم الفاحش للمغاربة ان يلزموا بالتحاكم لاعراف تعتبر المرأة متاعاً يباع ويشترى ويورث ولا يرث ، بينما المرأة المغربية تطمح اليوم للتحرر من كثير من التقاليد التي هي دون هذه الاعراف إساءة لها ولسمعتها . ففكرنا القضائي يجب ان يتجه في اول الامر الى توحيد القضاء في البلاد وتكوين الوعي القومي في نفس الامة حتى تمتلىء بالرغبة في إقرار هذا الحق والعمل على محو العقبات التي تقف في طريق إنجازه . إن من اغلاطنا اننا ذهبنـــا في مناقشة السياسة البربرية مذهب الذي لا يهتم الا بالدفاع عن كرامته ؛ فأحب بعض كتابنا ان يثبت لأنصار هذه السياسة ان وجود الاعراف ليس من شأنه أن يقلل من قيمة الوحدة في البلاد ؛ فلقد ظلت الاعراف المحليـــة في فرنسا متحكمة زمناً طويلاً قبل ان يوضع القانون العــام الذي يطبق على كل المواطنين ، ولكن ماذا يعنينا ان تكون في فرنسا او غيرهــا من العيوب مثل ما عندنا . إن تعدد الأعراف في الأقاليم المغربية لا يقلل من قيمة وحدتها القومية قطعاً لأنها إذا اختلفت في هذه الاعراف فهي تتفق فيما هو اعمق منها ، وهو شعورها المتحد ورباط السيادة الذي يجعلها كلها خاضعة لجلالة الملك . غير ان اعتبار الاعراف قانوناً هــو اعظم خطر اجتماعي أصاب امتنا ؛ لأن العرف يقتضي التطور باعتبار تعارف النــاس عليه ، بينما القانون هو شريعة لا تتطور الا بنسخ تشريعي ليس للسوسيولوجية فيه الا اثر بعيد . ان اشتراكنا مع غيرنا في بعض العيوب لا يجعل هذه العيوب امراً حسناً ، وتبريرنا ذلك ليس الا دليلاً على اننــا نريد الرضا بما هو واقع ، مع ان مصلحة بلادنا تفرض علينا ان نعمل لإزالته بكل ما في استطاعتنا من وسائل مشروعة .

إن الغاية الاساسية للقضاء هي إقامة العدل بين الناس على قدر مــا يمكن للانسان ان يفعل ، ولكن ذلك لا يتأتى الا باصلاح الادارة التي

تقوم به . وما دامت هذه الادارة جزءاً من النظام القائم في بلادنا فهي لا يرتجى ان يكون منها خير كبير ، لأنها لن تستطيع ان تحصل الا على تغيير شكلي لا يكون له الا قليل الاثر في تغيير الذهنيات وإصلاح العقليات . إن تحقيق العدل عن طريق القضاء متوقف على اصلاح اداته قطعاً ، ولكنه متوقف كذلك على اصلاح الجهاز الاداري الذي هو العرق الحساس في كيان الدولة . واذا كنا لا نستطيع ان نفعل شيئاً ايجابياً اليوم في هذا التغيير لأنه المشكلة الاصلية في وضعيتنا الحاضرة فلا اقل من ان نبذل جهدنا لإثارة الافكار وتوجيه العقول نحو مواطن الضعف الموجودة في انواع المحاكم ، والقيام بحملة فكرية وصحافية لتنبيه النفوس لضرورة الكفاح من اجل العدل واسبابه في البلاد .

لقد ألقى المسيو (ماسينيون) في الحفل الذي اقامته لي دار الفكر الفرنسي بباريس اثناء زيارتي الاخيرة لفرنسا كلمة قال فيها ما معناه : « انه يجب علينا معشر الفرنسيين ان نقتبس من آثار الاسلام في نفوس المغاربة حبهم العميق للعدل ؛ هذا الحب الذي يظهر جلياً كلما احسّ المغربي بحدوث ضرر او إلحاق ظلم بأحد الناس » . وهذه الصفه القومية التي لمسها عالم فرنسي كبير الاطلاع على اخلاق المغاربة يجب ان نعتز بها كجزء عظيم من تراثنا القومي ، ولكن يجب ان نعرف ان الاوضاع والعادات لا تقضي فقط على الافكار والممتلكات ، بل تضيع كذلك الاخلاق الطيبة والصفات الحسنى . يجب ان يملأ حب العدل قلوبنا بقدر ما تمتلىء بحبنا للحرية ؛ لأن القانون والحرية هما عماد العدل واسباب المساواة بين الناس ، ولنكن جديرين بتراث الاسلاف الذين عاشوا وماتوا من اجل العدل والحرية .

ليست المحاكم والقوانين إلا وسيلة لتطبيق العدل المجرد بقدر المستطاع وذلك ما يعني أن العدل ليس شيئاً جامداً غير قابل للتوسع في مداولاته أو ممتنعاً عن النمو إلى الغاية التي تقصد اليها روح الشرائع والأخلاق .

وإذا كانت القوانين الوضعية في العصور القديمة اعتبرت ضرورة الطاعة للقانون باعتبار أنه صنع الأقوى أو ارادته فان من فضل الديانات السماوية ـ وبالأخص الإسلام ـ أنها أفهمت الإنسانية ان الشريعة ليست الا وسيلة لتحقيق الإرادة الإلهية في عمارة الأرض واقامة العدل بين افرادها. واذن فكل ما من شأنه ان يوصل لهذه الحقيقة هو من قبيل ما لا يتم العدل الا به فيعطي ما للعدل من حكم ومن قيمة. وهكذا نرى الإسلام يفرض طاعة الشريعة لأن ذلك في مصلحة المطيع نفسه وفي مصلحة المجتمع؛ اذ الغاية من عمل الفرد هي اكمال سموّه النفسي، والغاية من آثار عمله في المجتمع هي المساعدة على تحقيق المثل الإنساني الأعلى. ولهذا السر نفسه اشرك الاسلام ابناءه في الاجتهاد في الدين والاستنباط من اصوله العامة؛ فوضع الاسس الاولى لمشاركة الفرد في انتاج القانون الذي يجب عليه ان يطيعه.

ونستنتج من هذا ان القانون ـ من حيث هو - يستمدّ في تطوراته من الأوضاع الأدبية التي ليست ناشئة عنه؛ بمعنى انه يحاول التكيف الدائم بما تريده الرغبات المتجددة للجماعة الأدبية؛ لأن الأخلاق يمتد نفوذها الى دوائر لم يغزها القانون بعد كالوفاء بالوعد مثلاً. واذن فطاعة القوانين ـ وان وقعت عن طريق الزام السلطة ـ فهي لا تقوم او لا ينبغي ان تقوم على السلطة فقط؛ بل يجب ان تكون مسايرة لركب الآداب العامة لرغبة الوصول الى ما هو اسمى من القوّة الادارية وما اليها.

ولن يحفظ للقانون قيمته الا مسايرته جنباً لجنب مع الحرية ومعانيها؛ تراقبه حتى لا يطغى، ويحدّ هو من غلوائها حتى لا تنقلب الى معاني الاباحة المحض. والصراع الذي ينشأ في امة ما بين المغرقين في الحرية والعاملين على طغيان القانون هو مما يكوّن حيوية التاريخ القومي وقيمته. والاصول العامة التي يدين بها النموذج النفسي للأمة هي المقياس العام الذي يجب ان يستعمل في ارجاع كل من القانون والحرية الى نصابهما.

والذين يدرسون القانون اليوم يبتدئون بدراسة المصادر التي استمد

منها او استعان بها ؛ لأن في تلك المصادر مـا يدل على فهم الجو الذي وضع فيه او انتحل قانون او عرف ما . ثم يتطورون بعد ذلك لدراسة التاريخ الفقهي للأمة ؛ لأن في ذلك ما يشرح مقدار الحيوية او التقدمية التي يملكهـا قانونها حيث استطاع ان يساير في تطور ومتابعة كل الانقلابات والتحولات الادبية والاجتماعية في عصوره المختلفة . وبقدر النجاح التاريخي هذا القانون يكون اهلا للاعتبار والنظر في حاضر الامة ومستقبلها.

ومن الطبيعي ان المغرب لم يعد له بعد قبوله الاسلام ديناً قانون غير الشريعة الإسلاميـة التي تقلب في كثير من مذاهبها قبل اختياره لمذهب الامام مالك بن أنس ، ولكن تاريخـه الفقهي يعطينا مجموعـة من القوة التشريعية التي يقل مثيلها في غير المغرب من بلاد الاسلام . ومن المعلوم أن الشريعة الاسلاميـة مصدرها الاول من الوحي الالهي ، ولكنها لم تغفل الاستفادة في تفاصيلها من أي قاعدة أو مادة فقهية أجنبيـة أو حتى من أعراف البلاد التي دخلها الاسـلام اذا كانت تندرج تحت أصل شرعي عام . وهذا ما يفسر كثيراً من التغاير الواقع في تطبيق الشريعة بحسب العصور والازمنة ؛ الامر الذى يدل على أن اسلافنا اعتمدوا قبل كل شيء على أصول الفقه العامة التي أجمعت الملل والنحل عليها ؛ ثم لم ينظروا الى أقوال الفقهاء والائمة إلا كمادة يستقى منها الى جانب غيرها من المواد للاحتفاظ بالتقدمية الشرعية في البلاد ؛ ولقد كان لهم في مادتي « الاستحسان » و « المصالح المرسلة » ما فسح لهم المجال الواسع في ميدان التطور الفقهي الى حد يفوق كل الطاقات التي يملكها رجال القوانـين في الامم الاخرى.

ظلت المحاكم الشرعية وحدها ذات السلطان المطلق في بلادنا الى أن استفحل أمر الامتيازات الاجنبيـة في العصر الماضي ، فاتجهت رغبات مولاي الحسن لدرء هذه المفسدة القومية الكبرى ، فأخذ يرد كثيراً من الجنايات لاختصاص الباشوات وبعض اللجان التي يعينها جلالته لتنظر في المسائل نظرة مدنية . وهكذا أخذت تتكون المحاكم المخزنية التي وضعت

كضرورة تقتضيها مصلحة الدولة لدفع ما يتعلل به الاجانب من كونهم لا يمكن أن يخضعوا لسلطة المحاكم الشرعية التي هي اسلامية محض . وقد استمرت هذه المحاكم ونظمت تنظيماً بدائياً منذ فرض الحماية على المغرب ، ولكنها لحد الآن ظلت أقرب الى المحاكم العرفية منها الى المحاكم القانونية . وبذلك لم تؤد النتيجة التي قصدها مولاي الحسن منها ، بل لم تزل الامتيازات الاجنبية قائمة حتى وقع تأسيس المحاكم الفرنسية المغربية والاسبانية المغربية والمختلطة بدعوى أنها ستحل محل المحاكم القنصلية ريثما يتم وضع القانون المغربي وتنظيم المحاكم الاهلية ، فلم تبق غير الولايات المتحدة الامريكية محافظة على امتيازاتها .

اذن فالمشكلة الاولى التي تعترض تطور القضاء في المغرب هي مشكلة القوانين الجنائية والمدنية وموقفهما من الفقه الاسلامي ومن المحاكم الشرعية . ومن الحق أن نعترف بأن الجمود وحده هو الذي ترك القضية تتكيف على هذا الشكل ، واذا قلت الجمود فإني أعني به جمود كل من فقهاء الاسلام المعاصرين وجمود رجال القانون الاجانب الذين أبوا الا تركيز فكرهم ضد الشريعة التي لم يضعوها هم أو لم يدرسوها . واذا كان طبعياً أن يجمد رجال القانون ولو جموداً اصطناعياً من أجل المصالح السياسية والديبلوماسية التي يريدون نجاحها لأممهم فليس من المعقول أن لا يكون لرجال الفقه الاسلامي من المرونة ما يسهل عليهم مجابهة الحقائق العصرية بكل أشكالها .

ومن غير أن نحاول التعجيل بنتائج هذه المقدمات يجب أن نصرح بأن مصلحة الوطن تقضي بوضع قانون مغربي عام يطبق في سائر المحاكم المغربية وعلى جميع الساكنين في البلاد ، وتكون مصادره الأساسية الشريعة الاسلامية والأعمال المغربية مع الاستعانة بالقانون الفرنسي والأجنبي ، ويحمل بعد مصادقة الجلالة الشريفة عليه بعد إفتاء العلماء بأن ما فيه من مواد كلها قابلة للاندراج تحت الأصول العامة للفقه الاسلامي ــ اسم « القانون الاسلامي المغربي » .

سيظن كثير من المتحذلقين أن في قانون مثل هذا رجعية محضاً ؛ لأن الأمم المتمدينة كلها لم تعد تعتمد الا على التشريع المدني ليس إلا . وسيقول بعض الجامدين إن في هذا العمل ما يهدم الفقه الاسلامي من أصله ، ولكنني أقول لكلا الفريقين إن الفقه الاسلامي أسمى من أن ينهدم ، وإن اتخاذه كمادة أساسية لقوانيننا لا يمكن أن يؤثر الا بقاءه حياً ، وإننا بذلك سنضع في بلادنا القانون الذي ينطبق على مصالحنا الوقتية ولا يتنافى لا مع ديننا ولا مع مقتضيات منتهى حدود التقدمية العصرية لأرقى الشعوب .

إن الجهل والتعصب هما اللذان يجعلان كثيراً من رجال القانون الأجانب يتجاهلون قيمة الشريعة الاسلامية وأثرها حتى في قوانين البلاد المسيحية أو اللايبكية . والأمثلة على هذا التجاهل كثيرة ، ولننظر مثلاً منها في القانون الفرنسي ؛ فمؤرخو هذا القانون لا يذكرون أبداً أثر الفقه الاسلامي في أوضاعه الاولى ، مع أن التاريخ يدل على أن مذهب الإمام مالك بصفة خاصة كان من أهم المصادر التي استقى منها القانون الفرنسي في عصره الاول وحتى في عصره الأخير . ولقد بين (غوستاف لوبون) كيف أن الشخصية غير الشاعرة هي التي تتكلم عند الغربيين وتملي عليهم تعصباتهم في الحكم ضد الأثر العربي في فرنسا . وقد سجل (م. بارتلمي هيلر) و (رينان) و (لوبون) وغيرهم من أحرار الفرنسيين تأثير العرب ليس في العلم والمعرفة الفرنسيين فقط ، بل في الذهنية والعادات والاعراف التي أدت إلى عهد الفروسية المجيد أيضاً .

لقد دوّن قانون العوائد الفرنسي منذ ٧١١ سنة ، ودخل الاسلام أسبانيا وجنوب فرنسا في القرن الثامن الى بلاد ليون وتور وبوارتييه وأثينيون واستمر حكم الاسلام في أوربا بعد هزيمة بواتيه الى أواخر القرن الخامس عشر . ومعنى ذلك أن التشريع الاسلامي ظل محكوماً به ومؤثراً في عوائد اسبانيا وفرنسا وايطاليا وصقلية نحو سبعة قرون ونصف قرن . ثم أخذ التأثير العثماني يمتد في شرق أوربا ويصل بطريقة غير مباشرة إلى

غربها . ولا يعقل أن يحكم المسلمون طرفاً من اوربا زمناً طويلاً ولا يطبقون الشريعة الاسلامية في محاكمهم ، ولا تجري المعاملات بينهم وبين الذين لم يكن لهم قانون مدون بمقتضى شرائعهم وعاداتهم التي رأينا اعتراف الأحرار الفرنسيين بتأثيرها حتى في ذهنية الرؤساء الإقطاعيين وتقاليدهم .

الحقيقة أن الذي يدرس القانون الفرنسي ومذهب الإمام مالك دراسة مقارنة يجد أن الفقهين يتفقان في تسعين في المائة من الأحكام . وقد وضع الاستاذ (سيد عبد الله حسين) من علماء الأزهر وخريجي الحقوق الفرنسية كتاباً تحت عنوان « المقارنات التشريعية » في ثلاثة أسفار أثبت فيه عن طريق المقابلة الفعلية بين الفقهين التوافق الغالب فيهما ؛ بل استمداد القانون الفرنسي من المذهب المالكي في تسعة أعشاره ؛ لأن مذهب مالك هو الذي كان معمولاً به وقت الاحتلال العربي في اسبانيا وفرنسا ، ولأنه المذهب الذي كان مدوناً معروفاً في وقت لم يكن في فرنسا غير أعراف مختلفة لا تستمد من القانون الروماني إلا القليل في بعض أقاليمها .

وكذلك أثبت الدكتور محمد صادق فهمي بك المستشار السابق بمحكمة النقض والإبرام بمصر في كتابه « نموذج من كتاب العقد » : أن فقهاء المسلمين المالكية قد سبقوا الى كثير من أحدث النظريات القانونية التي تعتبر اكتشافاً جديداً في أوربا اليوم . ووضع الأستاذ الكبير عبد القادر عودة كتاباً عن « القانون الجنائي في الاسلام » أوضح فيه بطريق المقابلة تفوق الشريعة الاسلامية وأسبقيتها لأسمى النظريات الجنائية .

وما أجدر هذه الكتب بأن تقرر في « القسم الديني » بجامعة القرويين وفي « قسم الحقوق بمعهد الدروس العلمية المغربية لتكون خير مساعد على إزالة الحذر الحاصل في نفسية كل من فقهائنا ورجال القانون المغاربة والأجانب في بلادنا . وبذلك يتسنى تكوين الفكر الواسع في كل من الفريقين ليتأتى تعاونهم القانوني المنشود .

ومن أمثلة التوافق بين الفقهين أن البيع ينعقد ويلزم بمجرد الإيجاب

والقبول ، وأن الملكية تنتقل للموكل بمجرد تعاقد الوكيل ، وأن البلوغ الشرعي هو ١٨ عامـــاً ، وأن موت أحد المتعاقدين لا يبطل العقد إلا إذا كان أحد الطرفين ملحوظاً فيه كالشركة والوكالة وايجار العمل ، وأن من نتائج حكم إلغاء العقد أن عديم الأهلية ليس ملزماً برد قبضه من الطرف الآخر إلا إذا صون به ماله وإلا فلا رجوع عليه . كذلك يتفق التشريعان في حماية عديم الاهلية ، وفي نظام الوصاية ، وفي أسباب عدم الاهلية ، الى غير ذلك مما يمكن إدراكه لكل من له إلمام بالفقه والقانون إذا صرف نصيباً من وقته في المقارنة والمقابلة بين الفقهين وآراء رجالهما .

والخلاصة التي نصل اليها الآن هي أن الفقه الاسلامي ليس شيئاً غريباً عن المدارس الفقهية الاوربية ، وأن الذين يحاولون صد المغاربة عن اعتبار الشرع كمصدر للقـانون العصري لا يحملهم على ذلك إلا تعصب ديني أو تقليد أعمى أو مداجاة للأجانب وحب الظهور أمامهم بمظهر المتدين الخارج عن كل ما خلفه الاسلاف .

والمدهش هو أن بعض ما خالف فيه القانون الفرنسي الفقه الاسلامي لم يعد موطن الثقة من كثير من المشرعين اليـوم ؛ فنجد في القانون الروسي ما يخالف المدارس الغربية في كثير من النقط ويتفق مع ما أخذ به المسلمون من عهد بعيد كالمحافظة للمرأة على شخصيتها المدنية بصفـــة كاملة ، والاعتراف لها ببقاء اسمها دون الالزام بالانتساب لزوجها وحمل اسمه . أليس في ذلك مـــا يدل على انتصار الفكر القضائي الاسلامي في كل زمان ومكان ؟

إن تطبيق فكرتنا القضائية لا يمكن الا إذا جددنا ثقتنا بانفسنا وعرفنا قيمة حضارتنا العريقة التي ليست شيئاً غير مجموع ما انتجته الحضارات الانسانية كلها . والثقة بالنفس هي العماد الأول في البنـــاء القومي ، وهي الخلق الذي لا يتم بدونه كيان ولا يستقيم مـــع فقده وجدان . لنثق بأنفسنا ولنرب شخصيتنا ولنعتمد على ايماننا بوجودنا اذا أردنا استمرار هذا الوجود .

الباب الثالث
الفكر الاقتصادي

١

الفكر الاقتصادي

بعد ان كانت الاتجاهات العلمية تقضي بتأكيد استقلال العلوم الاجتماعية عن بعضها عادت أخيراً الى الاعتراف بأن بين العلوم ترابطاً متيناً يوجب مراعاتها كلها عند الدراسة والحكم ؛ فالاقتصاد والمالية والسياسة والاخلاق والاجتماع ليست في الحقيقة الا جوانب مختلفة لعلم واحد هو الذي سماه (ابن خلدون) بعلم العمران البشري . واذن فليس من الممكن لنا ان نعرب عن فكرنا الاقتصادي دون مراعاة هذه الجوانب المتعددة واستحضارها أثناء العرض وأثناء الاستنتاج .

ولعل من أهم هذه الظواهر والجوانب التي يجب اعتبارها الآن ما سبق أن بيناه من أن الحياة حركة ؛ ومعنى ذلك أن الكون يخضع لتعاقب الظواهر لا لتزاحمها . وهذا بدوره يعني أن تبدل العصور والازمان يؤدي لا محالة لتبدل الاحوال في الامم والشعوب . وهذا التبدل لا يقع عن طريق المصادفة ، ولكنه خاضع لنواميس التفاعل الاجتماعي الخاضع هو أيضاً لأحوال الافراد والاجواء وما يتعاقب عليها من تغيير . فالتاريخ هو في الحقيقة نظام ، وهذا النظام ليس الا الحياة الاجتماعية بما فيها من متابعة وتقدم وتطور ونزول ونشوء وارتقاء

وغير ذلك من مظاهر المدّ والجزر الطبعي والانساني والعقلي . لكن كيف يمكننا أن نعلل أسباب هـذا التفاعل أو التغاير وبواعثهما النفسية ؟ هل إن ذلك مصدره من العقل وحده ؟ أو أنه ناشيء عن الأجواء الكونية ؟ أو أن الاقتصاد والمـال وحدهما المفسران لظواهر التاريخ ؟ أو أن ذلك ليس إلا محض مصادفة أو قضاء مقدور لا نستطيع له تعليلا ؟ تلك هي الأسئلة الـتي ظلت الانسانية تختلف في الأجوبة عنهـــا بحسب الظروف والاعتبارات . وقد أصبحت نظرية (ماركس) التي تقول بتفسير التاريخ بالاقتصاد والاقتصاد وحده أكثر النظريات شيوعاً في العصر الحـــاضر ، خصوصاً بعد أن انتشرت المبـــادىء الاشتراكية والشيوعية في كثير من البلدان الأوربية . ومن المعلوم أن خلاصة الأفكار السائدة في المدرسة الاقتصادية لتفسير التاريخ تقوم على أسس ثلاثة : الأول الاعتراف بقوانين التاريخ كشيء موجود . والثاني اعتبار الباعث الاقتصادي متفوقاً على غيره من عوامل الوسط الـتي توجه المجتمع . والثالث استسلام الجمعية لناموس التشبه بالوسط . ومعنى هذا ان هناك علاقة سببية بين كثير من احداث التاريخ ، وان التـــاريخ ليس إلا نتيجة للوسط الذي يحيط به ، وان الكفاح او التدافع الذي يقع بين الطبقـــات او الدول او الأجناس او الاشخاص مرجعه الاخير إلى ضغط رغبات العيش على الوسائل المعاشية . والحقيقة ان (ابن خلدون) سبق (كارل ماركس) و (فيكو) فكان اول مؤسس للمدرسة الاقتصادية في تفسير التاريخ ؛ إذ اوضح الفيلسوف المغربي مساق الاحداث التاريخية وتطور المجتمع من البداوة إلى الحضارة ، ومنها إلى التقهقر فالهرم ، وجعل الترف من عوامل الانحلال الرئيسية في الدولة ، بل إنه مـا انفكّ في مقدّمته يقرر اهمية العوامل الاقتصادية في تسيير الحالة الاجتماعية التي هي نظام الجماعة او التاريخ . لكن الفرق بين (ابن خلدون) وبين (ماركس) ومن على شاكلته هو ان الاول لا يقصر التفسير التاريخي على الاقتصاد وحده كما يفعل (ماركس) ، بل يعتبره فقط من

اهم العوامل وابرزها وضوحاً ، لأنه لا ينفي وجود عوامل وبواعث اخرى كالباعث السياسي والعامل الديني والوازع الطبعي . ونحن لا نجد مندوحة عن الاعتراف بأن قصر التفسير التاريخي على الاعتبارات المادية هو تناسٍ كلي لكثير من العوامل النفسية ؛ فكثيراً مـا رأينا وازع التسلط وحب الاستئثار بالنفوذ مثلاً يتسبب في كثير من الأحداث والمعـارك الدولية ، دون أن يكون هنالك صالح عـــام اقتصادي أبداً . وكذلك الديانات ودعوات النبوّة والنظريات الاصلاحية الروحية الـــتي نشأت في التاريخ ليس من السهل أن تفسر كلها بالباعث الاقتصادي ، زيادة على أن الدين مثلاً والدعوات ذات الطـــابع الصوفي ولو كانت لادينية تمنع من الترف وتقوي روح الحزبية أو العصبية . وإذن يمكننا أن نلاحظ من طبيعة النظام الشيوعي الناجح في روسيا مثلاً كون الطابع الصوفي الشبيه بطابع الديانات هو من أهم العوامل في نجـــاحه لا الباعث الاقتصادي . وروح التحرر الموجودة في العامل وصوفية الشعور بكونه يعمل للجميع لا لرأس مال خاص كافية في الدلالة على ما نقول ؛ فالتحرر يرمي إلى الخروج من السيطرة الفردية ولو باختيار نوع آخر من العبودية الجماعية أو الدولية أو الغيبية . ومهما يكن فالذي لا شك فيه هو أن للاقتصاد أثراً كبيراً في سير الجماعة وتطوراتها إلى جانب العوامل السياسية والدينية وما شاكلها . وإذن فلا بدّ من مراعاة كل هـــذه العوامل عند محاولة الدراسة العميقة للحالة الاجتماعية أي التاريخ أو الحاضر لأمة ما . إن خضوع الجماعة للتطور الدائب وفقـاً لقانون السببية الذي بيناه يستدعي بطبيعة الأمر ضرورة الانتقال من حال إلى حال ، وذلك يعني أن لا نعتبر حالة اجتماعية أي نظاماً ما كشيء دائم ومؤبد ؛ بل إن المجتمع خاضع للتحول الكلي الشامل . وهكذا يمكن أن يعتبر كل نظام في العالم صالحاً لمرحلة من مراحل التاريخ القومي أو الإنساني إذا تهيأت له أسبابه سابقاً ، وكذلك تجدد أي نظام آخر بكر لم يسبق له أن كان في العالم . وهنا ننفصل أيضاً عن فكرة (ماركس)

الذي يعتبر حلقات التاريخ دائمة الافراغ لتهيىء العالم للنظرية الاشتراكية . إن (ماركس) يحترم الرأسمالية والبورجوازية لأنها مرحلتا انتقال كان من الضروري أن تمر بهما الانسانية لكي تصل للاشتراكية . لكننا نقول ان الاشتراكية والشيوعية وحتى الفوضوية ليست كلها إلا مراحل من تجارب الانسانية تؤثر فيها عوامل التطور لا التفسير المادي الجبري ؛ فالرأسمالية والبورجوازية والشيوعية وغيرها مما وجد او يمكن ان يوجد كله حالة اجتماعية لأسباب روحية وعقلية ومادية . وإذا كان هناك من عقدة تفاعل دائم فهي كفاح الخير والشر على هذه الأرض وصراع انصارهما وتطور الذهن الانساني في تفسيرهما .

وإذا كانت روح العصر الحاضر تقضي بتقريب الفوارق الموجودة بين الطبقات ، وذلك بمحاولة التوفيق بين حالات الجماعة العددية والتقنية وبين الأنظمة القانونية والاجتماعية ، فليس ذلك لأن الجميع بالجميع كما يقول (ماركس) ، ولكن لأن التطور المطلق ادى إلى ذلك كنتيجة لتطور العلم واختراع الآلة واثرهما في الحالة الاجتماعية ، فلقد ظلت الانسانية زمناً طويلاً تدور في حلقة مفرغة بين الأنظمة القبليه والإقطاعية ونظام الحرف والبرجوازية والعموم والملكية الصغيرة ، ثم تعود الى النظام الإقطاعي والملكية الكبيرة حتى اخترعت الآلة الضخمة وتطورت الصناعة فسبق الاقتصاد وتقنيات الجمعية غيرهما من بقايا الأنظمة السياسية والاجتماعية العتيقة ، فأصبحت الماركسية نفسها مسبوقة بمراحل لأنها تقرب ان تكون حتمية التفكير تابعة لقضاء الواقع غير مرنة للحد الذي يمكنها من مسايرة ركب التطور الانساني والعلمي ، بل هي بنضال الطبقات اللازم فيها تصل لا محالة الى تأميم الثروة كلها استهلاكاً وانتاجاً ، ثم الى زوال الدولة كلها من الوجود دون ان تستطيع اي توجيه للتطور او ايقاف للتيار ، فاعتبار العامل العقلي في جانب العوامل الأخرى ينقصها ، وهو الذي نريد ان نتلافاه في فكرنا الاقتصادي ، لأن الخطر على الدولة

ليس من الاضطراب الاقتصادي الذي يمكن علاجه ، بل من ضياع الفكر الحر في الوسط ومـــا يعقل به المجتمع من وجدان صحيح وشعور عام بالخطر يؤدي الى التضامن في البحث عـــن وسائل جديدة للاصلاح من الدولة او من النخبة المفكرة فيها .

على أن الماركسية لم تكن أكثر من طريق لتطبيق العدالة والأخوة الانسانية على أساس المرحلتين : (١) كل امرىء ومـــا يستحق (٢) وكل امرىء وما يحتاج . ولكن خطأها في الجمود على اسلوب معين ناشىء عن اعتبارات إنسانية لا يمكن نكرانهـــا ، لذلك فمن الحق الاعتراف بقيمة الكفاح الذي قـــام به الاشتراكيون من أجل تنوير الطبقات الضعيفة بحاجتهـــا للتكتل من أجل العدالة الاجتماعية ، وتنوير العقلاء بضرورة التفكير بالغـير والعمل على إزالة الفوارق بين الانسان وأخيه الانسان . وهذه الأصول الأخلاقية ليست بالشيء الجديد بالنسبة للانسانية ؛ فطالما كافحت من أجلها في ألوان متعددة من الكفاح ، غـير أن نوازع الشر دائمـــاً تطغى فتعود الانسانية للوقوع في أزمة الروح وانتصار الأنانية الشريرة على الأفراد ، فكان من حسن الحظ في هـــذا العصر ان تنبّه المستضعفون للاتحـاد في سائر الارض لتنبيه الضمير الانساني وبعث روح المطالبة بحق الجميع في حيـــاة حرّة محترمة . اننا نتفق مع الاشتراكيين في الغاية التي يرمون اليها ، وهي إيجاد عالم احسن قائم على إلغاء الفوارق الاجتماعية ، وتكوين نوع من المساواة الحـــق بين مختلف افراد الطوائف الانسانية . وإذا كنا نختلف معهم في كثير من الوسائل فإنه لا محيد لنا من الاعتراف بضرورة المصادقة على ان أنصاف الحلول التي يقترحها عادة كثير من المصلحين ليس من شأنها ان تؤدي لإصلاح ما افسده التاريخ ، بل لا بدّ من حل شامل لقضية العدالة الاجتماعية يضمن للكل حقه في الحياة ويفسح له مجـــال اداء الواجب عليه في أمن من كل العراقيل والمثبطات التي يضعها عادة مغرضون انتفاعيون واذكياء . وهذا ما يستدعي

بالطبع الاعتماد على نظام صالح للعصر الذي نحن فيه في جهاز محكم الحلقات من شأنه أن يمنع بصفة اوتوماتيكية كل وسائل العبث بالحقوق وتسخير شؤون الدولة ومنظمات الشعب لصالح الافراد ؛ لأنه مما لاشك فيه أن الوهم سريع التنبه في الانسان كلما أحس بالامكانيات التي تسهل عليه ارضاء شهواته . ولذلك كان من الضروري تقوية ما يمكن أن نسميه بالوازع الجهازي الذي يعين على تحرر الفرد من آثار العزلة الانية والانغمار في صوقية الحياة الاجتماعية ليكون من أهم العوامل في تسيير الكون وصنع التاريخ .

* * *

قلنا ان التطور الآلي أعطى المسائل الاقتصادية المركز الاول في الحياة الاجتماعية المعاصرة ، وبذلك فقد أصبحت قضايا الحياة ووسائلها في مقدمة ما يشغل بال المفكرين قاطبة ، بل ربما كانت هي المسألة الاولى في نظر المهتمين بشؤون الدول والشعوب . وخلاصة المشاكل التي يحاول المختصون حلها هي البحث عن نظام يكفل لكل انسان ما يحتاجه في معاشه اليومي دون ان يمس بتطور المدنية وتقدمها ، والبحث كذلك عن وسائل تقدم الأفراد حسبما تعدّهم له فطرتهم وتهيئهم لادراكه سجيتهم . ومن المعلوم أن هذه المشاكل لم تكن لتعرض لو استمرت الانسانية على الحالة التي كانت عليها في عهدها البدائي حيث كانت الغابة ملكاً للجميع وميداناً فسيحاً ينشد فيه كل شخص قوته متى أحس بالجوع ، ويأوي الى مغاراتها وكهوفها كلما طلب النوم أو أحس بالحاجة الى الفرار من العواصف او الامطار . لكن الانسان المدني بطبعه لم يكن ليبقى على هذه الحالة ، بل خرج منها الى حالة التكتل العائلي ثم القبلي فالأممي ، وأصبحت كل مرحلة من هذه المراحل تخلق له حاجات جديدة تدعو الى استغلال الأرض واستخراج كنوزها حتى لا يبقى مقتصراً على ما تقدمه له أشجار الغابة وأنهارها ، ثم إلى تكوين الصنائع التي تجعله يستفيد من منتجات الطبيعة وأعمالها . وذلك

ما يستدعي بطبيعته تجدد الحاجـات وتكوين أنواع المبادلات بين أفراد الجماعة ، ثم التدرج في العمل الذي من طبيعته تفاوت الأفراد فيما يقومون به ، الامر الذي يؤدي حتماً الى تكوين نظـــام يسوده التفاوت حسبما أوضحه كل من (سير) و (مالوك) و (جنربرج) الذي لاحظ أن المجتمع يسوده مبدآن : مبدأ السيادة ومظهره التسخير ، ومبدأ الاجتماع ومظهره التعاون . وقد اعترف ابن خلدون بوجود التسخير في الجماعـــة كنتيجة للتفاوت في العمل ، وهذا لا يعني أن يكون بين البرية ظلم أو اعتداء ، وإنما يعني ضرورة احتياج كل أحد من البشر لأخيه وعدم استغناء جماعة عن غيرها ، لأن هذا التسخير متبادل في الواقع بين الأفراد وبين الجماعات كما قال الشاعر العربي :

الناس للناس من بدو ومن حضر بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

وقد بين (ابن مسكويه) في كتاب « الأخلاق » و (ابن خلدون) وغيرهما من فلاسفة المسلمين : التضـــامن الموجود بين أفراد النوع البشري ، وعبر ابن مسكويه عما يقتضيه ذلك بقوله : « فمن العدل إذن أن نعين النـــاس بأنفسنا كما أعانونا بأنفسهم ، ونبذل لهم عوض مـــا بذلوه لنا » . ومتى تكلمنا عن تطور المدنية فليس معنـــاه إلا تطور التضامن الانساني بين الأفراد وبين الدول من أجل تنسيق مشترك وابتعاد عن الفوارق غير الطبيعـــة .

لكن الواقع أن التطور الانساني لم يقف عند هذا الحد ؛ بل تجاوزه إلى تكوين رأسمالية ضخمة وملكيات فخمة مصدرها أثرة بعض الأفراد الذين ساعدهم الحظ وواتاهم الذكاء فأخذوا يبذلون كل الجهود في تكوين الثروات الكبيرة ويبحثون عن أسبابها ، مستحلين في ذلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، ومستعملين حتى أساليب المكر والخداع والسرقة والغش والتدليس، ومستغلين الضعف الانساني بتزيين أنواع الشهوات الجسمية والأغراض البهيمية بفتح الحانات وتنويع الماخورات والاتجار بالرقيق الأبيض وغـير

ذلك من أنواع الفجائع الانسانية التي تطبع هذا العصر بطابع مـــادي محض ، وأصبح المال في نظر هؤلاء غاية تستحل من أجلها كل الوسائل ، ومتى حصلوا عليه بالغوا في التفنن في مصارفه ؛ فأخذوا يبنون بكل ريع آية يعبثون ويتخذون مصانــع لعلهم يخلدون ، ويقتنون من الذخائر وأنواع الحلى ما لم يكن يحلم به ملوك العصور السالفة ولا قياصرتهم ، فإذا فضل لهم مما اكتسبوا شيء احتكروه في الأبناك وحالوا بين الأمة وبين استعماله للاستفادة منه ، وتكون في نفوسهم شره الطمع الأشعبي ، وخوف الجشع المتشكك ، وقست قلوبهم فلم تعد لهم أية رأفة على ضعيف ولا رحمــة لمسكين ولا اهتمام بصالح عام ، ونشأت بين هذه الفئة في المشرق والمغرب والشمال والجنوب رابطة مادية محض لا تهتم بغير المال ولا تعتمد على غير الأرقام ؛ يستوي فيها المؤمن والكافر والبر والفاجر ، ويخان من أجلهــا الدين والوطن ، ويباع في سبيلها الضمير والروح والعقل وكل شيء غال ؛ أساسها العمل على تنمية ما باليد ومضاعفة الاعداد ولو كان ذلك بارتكاب كل نقيصة ؛ لا تحول بينها الحدود ولا تحجز عنها الاعتبارات التي ألفها الانسان ، فانقلبت الأوضاع الفطرية وضاعت القيم البشرية وأصبح المـال وحده المثل الأعلى والقيمة الفضلى التي بها يقاس كل شيء ويوزن كل قول أو فعل . ولم تكن هذه الرابطة المادية لتصل الى نتيجة غير واحدة من اثنين : إما استعمال الربا أضعافاً مضاعفة ليستريح الملاك ويعوض العمل الشريف بالكسل وانتظار تضاعف الرصيد في المصرف ، وإما التقدم الى ميادين التجارة والصناعة واستخدام أكبر عدد ممكن من الناس من أجل مضاعفة الارباح على عاتقهم . وهكذا يزيدون في الطين بلة ويعملون على توسيع دائرة الانفصال بين عوامل الانتاج التي هي الأرض والعمل ورأس المـال ؛ الأمر الذي لم يكن له من نتيجـــة إلا تكوين طبقتي الاجراء والرأسماليين ، لأن الانفصال بين عامل الانتاج قطعاً هو الذي كونها ، لا تقسيم العمل كما يزعم بعض المفكرين . ووجود هـــاتين الطبقتين على

الصفة التي هما عليها من ضعف الأولى ورفاهية الثانية يؤدي لا محالة إلى تطاحنهما ، وذلك هو السر في التنازع الاجتماعي الدائم ، لأن الرابطة قائمة بين عناصر الأمة على شقاء فئة من أجل سعادة الاخرى . ومن الطبيعي أن هذا التطاحن ينتهي دائماً بتكاثر الطبقة الأجيرة وحصر الطبقة المستأجرة في الرقم الذي يزداد قلة تدريجياً . وكلما ضعف عدد الأغنياء وأصبح المال دولة بينهم لا يتبادلون إلا مع بعضهم ولا يصل ليد الشعب - ازداد حنق هذا الأخير وعظم التضارب بينه وبين الاقلية المستغلة ، ثم لا يقتصر هذا التطاحن على أفراد الأمة الواحدة نفسها ، بل يتجاوزه بحكم الطبيعة إلى التطاحن بين الأمة وبين غيرها ؛ إذ أن الأغنياء يبحثون دائماً عمن يشتري منهم خارج وطنهم إذا لم تكفهم الأسواق المحلية ، وهي لن تكفيهم ما داموا يعملون على مضاعفة انتاجهم وإضعاف قوة المستهلكين له . وهكذا تتكون فكرة القتال من أجل الأسواق التي هي مصدر الفكرة الاستعمارية الغربية ، فإذا تمكنوا من سوق جديدة لم يقتنعوا بها ، بل بحثوا عن غيرها ، وذلك بتطاحن آخر ، وحينئذ يجدون أنفسهم وجهاً لوجه مع دولة قوية أخرى بما فيها من رؤوس أموال وأغنياء يبحثون بدورهم عن سوق أخرى لمنتجاتهم ، فيقع تطاحن آخر بين هؤلاء المنتجين بعضهم مع بعض ، زيادة على تضاربهم مع الفقراء من مواطنيهم ومع الشعوب الاجنبية التي يتخذونها موضع استغلالهم ، وذلك ما أدى بالفعل إلى هاتين الحربين الطاحنتين اللتين لم نفق من آثارهما بعد .

وقد وصلت الانسانية اليوم الى حد تكتل فيه الاغنياء كلهم والاجراء كلهم ، وأصبح التطاحن الذي كان داخلياً بين أمة وبين اخرى انسانياً بين قوة المال وبين قوة العمل . واذا استمر هذا التضارب بين هاتين الطبقتين وبين انصارهما فلن ينتهي الا بحرب ذرية يخرب معها العالم دون ان يصل الى حل معقول ؛ لان الاتجاهات التي تدعو اليها امم الشرق والغرب اليوم ليس من شأنها ان تحل المعضلة او تفك المشكلة ؛ اذ هي تذهل عن

نقطة أساسية هي مقاومة الضعف الانساني الذي ادت اليه الحضارة وما معها من ترف هو اساس كل مابليت به الانسانية من شرور .

ان المشكلة الاجتماعية العصرية كلها تلخص في هذا الاحتكار المشؤوم للثروة في يد اقلية ضئيلة لم تكتسب متاعها بالطرق التي شرعها الله وقبلها العقل ، ولم تقتصر فيما اكتسبته على انفاق ما يسد حاجاتها ويرفهها الرفاهية التي لا تضر بالغير ، بل تجاوزت في تصرفاتها كل حد معقول ، وتعدت كل جانب مقبول ، وتحكمت في رقاب الناس واعراضهم منذ سلطت قوتها المادية على المحتاجين ، تشتري ضمائرهم وتسخر بهم من عداهم حتى اصبح المال صاحب السلطان القوي في النفوس يخضع له الملوك والامراء والمفكرون والقادة وغيرهم من الطبقات المتنوعة . وهكذا اصبحت الرأسمالية المتضخمة آفة هذا العصر ، فقضت على كثير من الكفاءات التي كانت تمو في عهد اسلافنا بالقدر اليسير من المال ووفق المهنة المختارة لأى احد ، لأن الكل اصبح آلة صماء في يد المولين ، ولم يعد لأحد قدرة على استخدام مواهبه ما لم يقبل تسخيرها لأحد الاغنياء الجشعين . ولقد رأينا من آثار هذا في امتنا العربية ما يجعلنا نضطرب رعباً كلما تصورنا مصير وطننا اليه لا محالة اذا لم ننتبه لخطر الرأسمالية العصرية وأعمالها ، فان الحرية التي ننشدها لا تبقى لها قيمة ادا كنا عبيداً للمصالح التي يشركنا هؤلاء الماليون في بعض فوائدها اغراء لنا ودساً علينا حتى نصبح حلفاءهم فيما يقصدون اليه من تعبيد اقتصادي لامتنا واستغلال خالد لثرتنا .

وخطر الرأسمالية العصرية فوق هذا وذاك هو انها قضت على كل الانظمة والديانات والمبادىء السامية التي كان يدين بها الناس فتحملهم على القناعة والرضا بالربح الحلال والاعتماد على النفس والسرور بالعمل والعيش في كامل الهناءة . ولقد اصبح العالم كله يتساءل عن النظام الصالح الذي يجب أن يحسن حالة المجتمع ويصلح ما افسده عباد المال وطغاة السيطرة

الاقتصادية ، مع ان المسألة ليست من الصعوبة الى الحد الذي يقف فيه المفكرون حائرين ، وانما تكونت صعوبتها من الرغبة في حلها من الناحية المادية وحدها ، اذ القضيـة قبل كل شيء قضيـة بعث للضمير واحياء للنفس الكريمـة والخلق المستقيم وتجديد للفكر وايمان بالعقل وتشبث بالتضامن الانساني والاخوة البشرية القائمـة على العدل في تعميم الحريات الديموقراطية بين الجميع .

وقبل ان نحاول الادلاء بالجواب عن المشكل الذي شرحناه يجب ان نلم قليلاً ببعض الحلول التي أصبحت اليوم عقيدة قسم كبير من البشر لنرى كيف أن جو المادة هو الذي تملكها فلم تصل الا الى تعقيد المشكل وتقوية ما فيه من ابهام ، ولنخلص الى النتيجة الصحيحة ، وهي أن حل المشكلة الاقتصادية يجب ان يكون شاملاً لكل النواحي الاخلاقية والروحية والاجتماعية والمادية .

٢

الحلول العصرية لمشكلة الاقتصاد

نحن من أبعد الناس عن ادعاء كوننا نستطيع أن نبين في هذا الفصل المحدود خلاصة المذاهب الاشتراكية وغيرها من المذاهب السائدة في العصر الحاضر ؛ فإن ذلك يحتاج لمؤلفات عديدة وفصول واسعة . وإنما نريد أن نذكر بأهم المذاهب المشهورة حتى يتسنى لنا أن نقابلها مع غيرها ونستخرج رأينا الخاص الذي سندلي به في الفصل الأخير من الفكر الاقتصادي . ويمكن لمن شاء التوسع أن يرجع لكتب الاقتصاد السياسي وتاريخ العقائد والنظريات الاقتصادية والمالية .

للاشتراكية الحديثة أصول انتشرت منذ القرن السادس عشر على أثر تدفق الذهب على أمم الغرب وانتشار روح عامة في دولها تقدس الذهب وتعبده وتحتكره وتحفظه بالحيلولة دون إصداره وفرض المكوس الذهبية على كل المواد الواردة عليها من الخارج . فكان من نتائج ذلك أن قيد نشاط الفرد وحيل بينه وبين العمل ، وأصبحت الحكومات الأوربية تشتغل بالتجارة وتكون مذهب التجاريين . ثم وقع رد الفعل بتأسيس المدرسة الحرة التي تدعو لحرية التجارة على أساس (دعه يعمل) وتحطيم قيود الجمارك بين الدول على أساس (الباب المفتوح) . ولكن ما انتصر هذا

المذهب حتى تكوّن الاحتكار الخاص عن طريق تضخم الرأسمالية وجشع أصحابها وحيلولتهم دون الحرية المنشودة ، فتأثر لذلك العمال وتبرموا من حالتهم واشتد نزاعهم مع المولين الذين لم يعبأوا بالاستياء العام ، وزاد الطين بلة ظهور المعامل والصناعات الكبيرة ؛ فاستفحل غنى الأغنياء وفقر الفقراء . حينئذ بدأت الأفكار تعمل عملها ، واتهمت الحرية التجارية بأنها أساس هذا البلاء الذي عم الطبقة المستضعفة وقضى على إمكانياتها في الحياة ، وراجت المذاهب التي تنكر على رأس المال اختصاصه بالانتاج للعمل وتقرر مشاركة العامل له في ذلك ؛ إذ لولا العامل لما حصل صاحب المال على الارباح الطائلة التي أخذ ينفرد بها ظلماً دون العامل . ومن ثم بدأ التطاحن بين العامل وبين الممول .

وخلاصة المبادىء التي تقوم عليها المذاهب الاشتراكية على اختلاف ألوانها وجوب هدم الانظمة الحاضرة وإحلال نظام جديد محلها يقوم على توزيع الثروة توزيعاً عادلاً بين كل الطبقات ، وذلك بمحو الملكية الخاصة بما فيها من أرض ورأس مال ومعامل ، ودفع ذلك ليد الدولة التي تفرض على المواطنين كلهم العمل لحسابها بأجور متساوية لقيمة العمل الذي يستطيعه كل واحد منهم ، وبتفويض التوزيع لامتعة الحياة ومرافقها للدولة نفسها .

وإذا نحن نظرنا للملكية في الاتحاد السوفييتي الذي طبق آخر مظاهر الاشتراكية الدولية نجدها تنقسم إلى ثلاثة أقسام : ملكية وسائل الانتاج الكبرى كالمصانع والمناجم وخطوط الحديد والغابات والكيماويات ومراكز توليد الكهرباء وغيرها ؛ وكل هذه الوسائل ملك للأمة تديرها الدولة نفسها وتجند من تشاء من الجمهور للخدمة فيها بأجور معينة لكل واحد منهم ؛ ثم ملكية الارض ، وهذه تعتبر ملكاً للدولة أيضاً إلا أنها تسلم للفلاحين الذين يديرونها في شكل جماعات تعاونية تحت إشراف الدولة التي تقدم للجماعة ما تراه من مساعدة وتوجيه ، ويسمى هذا النظام في روسيا

بالكولخوز) ، ومن هذه الاراضي قسم تستغله الدولة بنفسها في شكل مزارع حكومية خاصة ، يسمون هذه (بالسفخوز) . وثم نوع آخر للملكية هو الملكية الفردية الصغيرة بقي في يد بعض الفلاحين الذين يستغلونه لحسابهم . ولكن مع كل هذا التقسيم فالارض من الوجهة النظرية ملك للدولة ، وتقع إدارة الحكم وإدارة الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفييتي على عاتق الحكومة ، أي على عاتق مجلس مفوضي الشعب للاتحاد وأجهزته المختلفة طبقاً للمادة ٢٤ من الدستور .

ويجري العمل في بلاد الديموقراطيات الشعبية على أسس شبيهة بالنظام الجاري في روسيا إلا أنه يسمح بالسير تدريجياً في تطبيق المنهج الاشتراكي ، ومع ما في ذلك من التناقض مع المبدأ الشيوعي الثوري فإن الشيوعيين يعتذرون عن ذلك بأن نجاح الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وقيام هذه الدولة الاشتراكية الكبرى كاف لإزالة المخاويف التي كانت تحمل الماركسيين الأرثوذكس على القول بضرورة الثورة الشاملة العاجلة

ومن أهم النظريات التي لعبت وما تزال تلعب دوراً كبيراً في التأثير على العقلية الغربية وحياتها الاجتماعية والفكرية والأدبية نظرية الفوضويين الذين يشبهون في كثير من اصولهم نظرية الخوارج اللاحكوميين في أول الاسلام . وتقوم نظرية هؤلاء على محاولة التوفيق الغريب بين آراء المناصرين للحرية التجارية وبين آراء الاشتراكيين ؛ إذ يأخذون من الأولين نقدهم الشديد وأساليبه للتدخل الاقتصادي للدولة وحثهم على حرية الابتكار الشخصي ورأيهم في قيام نظام اقتصادي تلقائي ، كما يقتبسون من الاشتراكيين نقدهم الشديد على الملكية وآرائهم الراجعة لاستقلال العمال . ولكنهم بهذا المزج الغريب تجاوزوا كلا من المبدأ الحر ومن المذهب الاشتراكي ؛ لأن الأحرار يحتفظون للدولة بدورها في تكوين الأمن العام ، بينما ينكر الفوضويون وجود الدولة من أساسها . أما الاشتراكيون فإنهم ينكرون الملكية الخاصة ولكنهم يحفظون للدولة دوراً مهماً في تدبير مرافق الحياة

وتوزيعها ؛ فالدولة موجودة على كل حـــال . لكن الفوضويين يعتبرون في وجود حكومة معينة استعباداً للفرد وحيلولة دون نمو شخصيته ومنعاً للحرية . وقد حاولوا بذلك المزج أن يمنعوا من الظلم ويمتّعوا بالحرية وإن أخطأوا السبيل . يقول أحـد أقطابهم (باكونين) : « الحرية من غير اشتراكية هي الامتيازات والظـلم . والاشتراكية من غـير حرّية هي الاستعباد والقسوة » .

لكن كيف يمكن التوفيق بين الاشتراكية والحرية من غير حكومة؟ يجيب الفوضويون على ذلك بتأسيس جمعية من الرجـال الأحرار المستقلين نوعياً لا يطيع كل واحد منهم إلا نفسه ، لكنهم جميعاً يخضعون لسيطرة العلوم حسب رأي (باكونين) ، أو للعقل حسب رأي (فرود هون) . وهكذا لا يطيع كل واحد منهم إلا إرادته وحده ؛ ليس هنالك لا إله ولا مالك حسب تعبير (جان كرف) . أما كيف يتحقق هذا فهم يجيبون عن طريق الثورة والقسوة الكاملة التي تطلق للشخصية عنانها . وليس من دورنا أن نبين هنا خطورة هذه الأفكار الهدامة على المجتمع ، ولكن من المهم أن نشير إلى أن تداعي الأفكار جعل هذه النظريات تؤثر في كثير من الاتجاهات الأخلاقية والاجتماعية في أوربا ، وبالأخص في هذا التحرر المطلق الذي يعتبره الأدباء الغربيون اليوم رمزاً للشخصية الأدبية حتى لم يعد بين كتّاب فرنسا مثلاً أية رابطة فكرية أو معنوية . فإذا لم تنجح الفوضوية السياسية في تطبيق نظرياتها في العالم الغربي فقد نجحت في تسميم أفكار الكتّاب والفلاسفة الغربيين .

وهناك شبه كبير بين الفوضويين وبين أئمة النقابيين الثوريين ، على رغم احتجاج هؤلاء ضد كل ادعاء للقرب بين المذهبين ؛ لأن المثل الأعلى للفريقين واحد ؛ فالنقابيون الثوريون يقولون أيضاً بهـــدم الملكية وهدم الحكومة لأن الدولة في نظرهم من الطفيليات التي تمتص دم العامل ، إذ هي الأداة العقيمة التي لا تنتج شيئاً ، بينما تقوم على أكتاف العمال المنتجين . ويرى

هؤلاء النقابيون أن الشدة والثورة همـــا الوسيلتان الوحيدتان لتحقيق أحلامهم ، وذلك كما يقول أحد أقطابهم المسيو (سوريل) : « بتهيئة جمهور العمال للقضاء على الملكية والحكومة ، وذلك بإيجاد منتجين أحرار يعملون في مصانع ليس عليها لأحد سلطان » . ولكن مع هذا وذاك فإن فكرة النقابية الثورية تختلف عن النظرية الفوضوية من جهة أخرى ، فإن الثانية ثقة كبيرة في عمل الحرية العامة التلقائي لتنظيم الجماعة وتسييرها ، أمـــا الأولون فيعتمدون على أداة معينة معروفة ، هي نقابة العمال التي تعد خير وسيلة لتطاحن الطبقـات ، وعلى أساسها يبنون مثلهم الأعلى في تأسيس جماعة للمنتجين قائمة على الشغل ولا مدخل للثقافة أو المثقفين فيها .

منذ ابتدأت هذه النظريات التي تستمد قوتها من الماركسية ، وإن اختلفت ألوانها ، أخذ الاجتماعيون في البلاد غير الاشتراكية يبذلون جهوداً جبارة لتكوين نظريات مختلفة تعارض الماركسية وتقوم بثورة النخبة ضد البروليطارية أو ما يسمونه بضد الثورة . وقد كان من أخطر هذه المذاهب رأي (كوبينو) الذي صرح بأن ثورة النخبة لا يمكن أن تتم إلا عن طريق جنس متفوق . فقـــد نشأت عنـه مذاهب العنصرية ثم نظرية الاشتراكية الوطنية وما اليها من وسائل فاشية وشبهها . ومع ما في هذين المذهبين من كبرياء وادعاء فإنهما لا يختلفان لا في النتائج ولا في العواقب عن النظرية الاشتراكية والشيوعية .

يرى النازيون والفاشيون أن يتركوا الملكية الشخصية مباحة من أجل وسائل التعيش ؛ إلا أن تلك الملكية يجب أن تقع تحت رقابة دقيقة من الحكومة التي توجهها للصالح العـــام ، وبتعبير أصح يجب امتلاك الدولة للأفراد وتركهم هم يملكون المال . وعن ذلك عبر (هتلر) بقوله : « يجب تشريك الأشخاص عوضاً عن تشريك ما بيدهم » . وهكذا نرى أن هذه الآراء لا تقـــل خطراً على الحرية الشخصية عن خطر الحركات الهدامة الأخرى ، زيادة على مـــا تحتوي عليه من سموم المبادىء المبنية على تفوق

الأجناس على بعضها وحق استغلال الممتاز لغيره من الناس . وذلك مـا وحد الدول كلهـا حتى أعداء الشيوعية في حرب طاحنة ضد نظرية الشعب المختار الخطيرة .

وتقوم اليوم في أمريكا وغيرها من البلاد الديموقراطية فئة من (السوسيولوجيين) بأبحاث عامة تلقائية عن وسائل لحل مشكلة الاقتصاد العالمية ومن أخطر النظريات التي ظهرت أخيراً وحصلت على دعاية كبيرة في الأوساط الجامعية الأمريكية نظرية الاجتماعي الأمريكي (جيمس برنهام) التي أعرب عنها في كتابه « عهد المنظمين » ؛ فقد طبع هذا الكتاب في عدة لغات وحصل على نجاح في كل طبقات القراء .

يرى (برنهام) : أن السبب الرئيسي في الأزمات الحالية هو في كون الشكل الحالي للرأسمالية قد فات وقته ؛ لأن مشاريع الأعمال عرفت تكدساً ذا أهمية فصارت تزداد كل يوم ، وهي بذلك تصير ملكاً لعدد يصغر كل يوم أيضاً ، ولكن هؤلاء الملاكين لم تعد لهم إلا علاقة ضعيفة بالإنتاج ، والمديرون الحقيقيون لأشغال الإنتاج هم في الواقع المديرون الفنيون والتجاريون للعمل أي (قبطانات الصناعة) . وعليه فيمكن لهؤلاء الفنيين أن ينظموا الانتاج والتوزيع بصفة معقولة ، وأن يحلوا الأزمة الاقتصادية لولا أن الملاكين يمنعونهم من ذلك نظراً لمصالحهم المالية . وإذن فما هو الحل ؟ يجيب على ذلك (برنهام) بأن المنظمين يجب أن يتحدوا أو يثوروا ضداً على ملاكي العمل ليأخذوا بيدهم الآلة الاقتصادية كلها ؛ فإذا انتصروا أمكنهم أن يثبتوا سلطتهم فينظموا الأعمال بكيفية تسمح لهم بتكوين اقتصاد رأسمالي مصمم ، وذلك في دائرة النظام الاقتصادي والاجتماعي الحاضر ، ومن غير اضطراب ولا انقلاب محسوس .

من مجمل هـذه الآراء نرى أن الاتجـاه المادي هو وحده الذي يملك فكر القائلين بهـا ، وأنهـا كلها تتفق في خطأ أساسي هو اعتبار المـال العامل الأول والأخير في حل المشكل وتغيير العهود .

فلننظر إذن ردود الفعل عند المتدينين في الموضوع .

٣

المحاولات النصرانية لحل مشكلة الاقتصاد

على الرغم مما تتحدث عنه الأناجيل من كون الأغنيـــاء لا يدخلون ملكوت الله وعلى عكس مـا عرف عن المسيح وحوارييه من الزهد في الدنيا والاكتفاء بالقليل من أسباب الحياة ظلت الكنيسة طيلة تاريخهـا مؤيدة للفوارق الاصطناعية بين الطبقات ، وجعلت من سلطتها ورجالها أرستقراطية أشد من سيطرة القرشيين في عهـد الجاهلية العربية ، وأبى أصدق رجالها وأخلصهم للدين أن يتطوروا - على مر الأجيال - في فهم العهد والصداقة المسيحيين . وبذلك ظلت الممالك النصرانية بمعزل عـــن كل حركة اجتماعية خطيرة من هذه الحركات التي ظهرت في أفق العـالم الاسلامي ، بعد أن بزغت من الاسلام فكرة الصدقة الاجبارية وروح العدل الاجتماعية

ومع أن الرجة التي كوّنها ميلاد محمد عليه السلام لم تكن قاصرة على سقوط شرفات الايوان القيصري أو انطفاء نيران الأكاسرة الفرس ، بل سرى أثرها في شعوب الارض كلها حتى دخلت إلى بطون الاديرة فزلزلت من تماثيلها ، فإن أثر الاسلام الاجتماعي في استجلاب نفوس قدماء المسيحيين في الشرق الاوسط لم يحمل الكنيسة الكاثوليكية على تعديل موقفها إزاء

النظرية المادية التي سارت عليها طيلة أمد حكمها ، إلى أن اهتزت الارض الاوربية من جراء المبادىء الهدامة الجديدة .

لم تعرف النظريات المعروفة بالنظريات المسيحية الاجتماعية إلا في القرن التاسع عشر المسيحي ، حيث أصبحت ذات منهج خـاص وتصميم محدد يحاول التوفيق بين حاجات الجماعة وبين المبادىء النصرانية ، ولم يكن ذلك في الواقع إلا رد فعل لازدهـــار المدارس الاشتراكية الملحدة التي أخذت تضم لحظيرتها جمهور المستضعفين مثيرة لهم ضد الكنيسة التي أيدت بسلطتها الزمانية والمكانية رأس المال وطغيان أصحابه . وهكذا حاولت طائفة من النصارى أن تجد من أصول المسيحية ما يجدد نظام الجماعة ، وما يقنع الكل بأن الكنيسة ـ حسب تعبير رجال هذه المدرسة المسيحية ـ لم تقم على أساس تأييد الاقوياء من الاغنياء فقط ، ولكنها قامت أيضاً على مبدأ الدفاع عن الضعيف والمسكين . والحقيقة أن هذه الحركة لم تكن أكثر من انبعاث في وجدان بعض النصارى الذين أخذوا يتساءلون : ألم تخن الكنيسة المسيح ؟ ألم تغرق في مهمتها الاخروية إلى الحـد الذي نسيت فيه مهمتها الدنيوية ؟

تعددت المدارس الاجتماعية النصرانية تعـــدداً كبيراً يتراوح بين أعظم المحافظين وبين المسيحيين الفوضويين أيضاً ، ولكنها جميعاً تتفق في مقاومة المدرسة التجارية الحرة التقليدية . إنما ذلك لم يجعلها متفقـــة في فكرة التدويل الاقتصادي ؛ أي وضـع المسائل كلها بين أحضان الدولة ، بل إن فريقاً منها يقاوم الحرية التجارية كما يقاوم التأميم والتوجيه الحكومي . وهي لا تنكر وجود النظام الطبعي بل تعترف به وتسميه عمل العناية الالهية ، لكنها ترى أن الانسان الذي خلق جبراً ثار ضد هذا النظـام الفكري ، وتلك هي سقطته او جريمته ، وبذلك فقد أصبح غير قادر على العودة من تلقاء نفسه إلى النظام الفطري . وعليه فيجب أن يموت في الناس أثر الانسان الطبعي (آدم) ليحل محله الانسان الجديد الذي

يجب أن يستنجد بجميع القوات المعنوية لخروجه من الاثم الذي وقع فيه . وهكذ نجد فكرة الخطيئة الموروثة تحول بين المسيحيين وبين اكتشاف الفكرة التي بنينا عليها رأينا الاقتصادي ، وهي فكرة التطور ، مع أنها كافية لتقوية نظريتهم في ضرورة تغيير الحالة الفردية للانسان ؛ لأن مما يفصلهم عن النظريات الاشتراكية أنهم لا يعتقدون أن مجرد تغيير الحـالة المادية كاف لتغيير ما بالانسان من آلام ، بل لا بد من تغيير ذهنية الفرد نفسه . وهذه حقيقة لا يمكن نكرانها من الوجهة العملية ، لكن إذا لم نعترف بنظرية التطور المطلق لم نستطع أن نحل المشكلة إلا على المذهب المـادي المحض . ونحن لا نستطيع أن نعتقد في التطور المطلق إذا اقتصرنا على أصول المسيحية التي تقرر عقيدة الخطيئة الأصلية . وقد سبق أن بينا في فصل ماض أن الاسلام يخـالف النصرانية في هذا الأصل ، وأن على من يدرس الكتب الأجنبية من المسلمين أن يتنبه لهذا الفـارق العظيم الذي يفصل بين فكرة المسيحيين وبين فكرة المحمديين .

أين يمكن وضع المدرسة الاجتماعية المسيحية ؟ يجيب الملاحظون بأن هـــذه المدارس لا يمكن أن توضع في أي مكان بالنظر لناحيتها العملية البنائية . حقيقة إنها تدعو لتكوين جماعة أخوية ، كل أفرادها متساوون لكونهم جميعاً تحت الربوبية الإلهية ، لكن هذا الإخاء يمكن أن يقع على عدة وجوه من المساواة ؛ وكذلك هم يحترمون الشغل ولا يحبون أن يعتبر العمل مجرد سلعة يتلاعب بهـــا الأخذ والعطاء ، لكن شريعة الرومان الملاحدة كانت أيضاً تقول بهذا . فالمسألة ليست مسألة تقرير أصول عامة غامضة ، ولكن مسألة برنامج محدود يتفق مع الديانة النصرانية . وذلك ما لم تستطع هذه المذاهب أن تضعه بصفة مقبولة من رجال الدين ؛ لأن النصوص النصرانية في مسائل الاقتصاد والاجتماع كثيرة ، ولكنهـا تقبل التأويل من طرف أنصار العدالة الاجتماعية وخصومها على السواء .

من أشهر المدارس المسيحية مدرسة « لوبلاي » وهي مدرســة تتفق

مع النظرية الحرة من جهة مقاومتهـــا التدخل الحكومي وللاشتراكية ، ولكنها تختلف عنهـا من جهة تفاؤلهـا في نسبة الخير للانسان ؛ فلوبلاي يعنى عناية خاصة بتأكيد الأصل المسيحي للخطيئة الموروثة ، وبذلك يجعل المصائب الانسانية نتيجة لعمل كل فرد ؛ الأمر الذي يستوجب القيـــام بإصلاح عميق . وقـــد كان أول كتبه هو (الاصلاح الاجتماعي) ، إذن فالسيطرة لا بد منها لتحقيق الاصلاح . وممن تتكون هذه السلطة ؟ يجيب لوبلاي : قبل كل شيء من أبي العـــائلة الذي نجد أثر سلطته في الفطرة وليس في العقد الاجتماعي ، لكن أبا العائلة لا يكفي وحده لأنه كثيراً ما يظلم أيضاً ، فلا بد إذن من تكوين سيطرة خارجة عن الآباء ، فما هي ؟ هل هي الحكومة ؟ الحكومة لا تستثنى ، لكن الأوفق أن نعمد إلى السلطة الطبعية أولاً : سلطة النبلاء والعرفاء ، فإذا لم توجـــد فالأقرب فالاقرب ؛ الجماعة ثم العموم ، ثم العمالة ، وأخيراً إذا لم يتيسر ذلك كله فالحكومة . وحيث إن للعائلة هـذه الاهمية فللميراث قيمته لانه السبب الوحيد في استمرارها . يذكر لوبلاي ثلاثة أنواع للعـائلة لا نريد التعمق في تفصيلها ، إنما يهم أن ننبه إلى كونه يعطي الميراث للولد الأول الذ يجب أن يحل محل الأب في حفظ العائلة ، ريثما يذهب إخوانه لتأسيس عائلات أخرى وهنالك أيضاً سيطرة المعلم على العملة ؛ فالمعلم الطيب يجب أن يكون بمثابـة الأب لأسرة العمل ؛ إذ الخير لا يمكن أن يتأتى لأفراد الطبقة العاملة من أنفسهم ، وإنما من شخص أعلى منهم أما الجمعيات أو النقابات التي ينظر إليها البعض كوسيلة ناجعة فلا يرى فيها (لوبلاي) إلا مزاحماً للتجمع الطبعي الذي هـو الأسرة موسعة ويمكن أن يعتبر هذا المذهب هو أصل المدرسة الألمانية التي تنشد الحلول الاقتصادية والاجتماعية من تجارب التاريخ ، وكذلك مدرسة (اتحاد السلام الاجتماعي) .

وتوجد مدرسة مسيحية مهمـة أخرى هي مدرســـة (الكاثوليكية الاجتماعية) التي لا ترفض مبدأ (لوبلاي) في العائلة ، وإنما تعتبره مقصوراً

على تركيز الاصلاح الأخلاقي ، أما الناحية الاقتصادية فتعتمد فيها على الجمعيات المهنية . وهكذا بدأ أنصار هـذه النظرية يكونون النقابات المختلطـة ، وحينما فشلت عادوا إلى تكوين نقابتين منفصلتين ، ولكنهما متعاونتان في حل مشاكل المستخدمين والعملة . وقد تطور هذا المنهج مدفوعاً بالشعار الآتي : (التجمع الحر للحرف المنظمة) . ومع أن هذه الجمعيات ترمي إلى تكوين عهد أخوي بين الجميع فانها لا تدعو للمساواة ، بـل تؤكد سلطة المستخدم بما له من مسؤوليات في الحقوق والواجبات ، مع احترام حق العامل في أجرة محترمة وعائلة مستقرة . وتقاوم هذه المدرسة المبدأ الاشتراكي القائل بأن خير العملة لا ينجز إلا بيدهم ، كما أنها لا تعترف للحكومة بالتدخل إلا في عهد التأسيس الأولي للتنظيم المهني .

وإذا كانت بعض الأجنحة في مدرسة « الكاثوليكية الاجتماعية » قـد حاولت الانزلاق إلى اليسار ومهاجمـة رأس المال فإن ذلك لم يعدُ بعض الأفراد من أنصارها الذين سرعان ما وقعوا تحت الحكم القاسي مـن البابا ، فلم يبق إلا اليمينيون الذين أكدوا مذهب (لوبلاي) في فكرة المستخدم الطيب ، وعملوا على توضيح أن الأنظمة الحاضرة كافية لتحسين الحال إذا رجعت الحكومات للعمل بالشريعة المسيحية والاتصال بالجمهور .

وقد ظهرت مدرسة اجتماعية بروتستانتية في انجلترا منذ سنة ١٨٥٠ وهي تعتمد أيضاً الجمعيات التعاونية للعمال والمستخدمين ، لكنها لم تعلق أهمية كبيرة على شكل من أشكال التنظيم او التشريع ؛ لأن المسألة كلها راجعة لتغيير النفسية البشرية . وقد تطورت هـــذه المدارس في أشكال متنوعة ، ولكنها كانت أشجع من المدارس الكاثوليكية في مقاومة الملكية الكبيرة للأرض وفي الدفاع عـن الطبقة العاملة . وفي الولايات المتحدة الأمريكية تكوّن الجنـاح الأيسر من البروتستانتية الاجتماعية الذي نادى بمقاومة الرأسمالية مسمياً لها بالمأمونية ، ومطالباً بتبيين ان الاشتراكيـة ليست إلا التعبير الاقتصادي للحياة المسيحية . ولكن الجنـــاح الأيمن

لمعارضة هذه الحركة ظهر في المانيا تحت عنوان (الحزب المسيحي الاجتماعي للعمّال) الذي بقي رغم عنوانه محافظاً إلى حد انـــه انتهى بحذف لفظة (العمّال) من اسمه ، فلم يكن له ادنى قبول في الاوساط العاملة .

وفي سنة ١٨٩٦ ظهر في ألمانيا جناح يساري بقيادة الراعيين (نومان) و (كوهر) حاول أن يجمع العمّال موجهاً الكنيسة البروتستانتية نحو اتجاه أعمق في الاشتراكية ؛ لكن (الكنيسة اللوثرية) الرسمية حكمت عليهما وعلى مذهبهما بالإلحاد ، وقاومهما الملاكون دون أن يجدا تأييداً من الحزب الديموقراطي الاجتماعي ، فعدلا عن الاشتغال بالسياسة .

وفي العهد الاخير بدأت البروتستانتية الاجتماعية تتطور إلى اشتراكية مسيحية ، لكنها في الحقيقة لم تصل لتكوين برنامج بنّائي متفق مع الأصول المسيحية ومع حاجات العصر . وعلى الرغم مـن الصوفية التي يكتسبها دعاتها فإنهم لم تأت بشيء عملي إيجابي ؛ (فوليكيبي) الذي يدعى بأحمر الشيوعيين على الاطلاق ، نجد شيوعيته أرستقراطية لا يناصرها إلا اعلى طبقات الجمعية الانكليزية. واما (تواستوي فهو راع يدعو للرجوع للأرض الام ؛ فالمسألة عنده ليست مسألة اشتغال ما ولكن مســـألة انتاج كل واحد لخبزه ؛ فهو يكون نوعاً من الظاهرية في فهم النصوص المقدسة ، ولو أخذ كلامه على ظاهره لما كان لشخصه نفســـه وجود حسب تعبير (شارل جيد) و (شارل رست) .

وقد تكشفت الحرب العالمية الاخيرة عن ازدهـار (للحزب الجمهوري الشعبي) في فرنسا حيث ان هذا الحزب انضم للجانب اليساري محاولاً التوفيق بين الاشتراكية والمسيحية . ويقوم برنامجه على :

١ – إصلاح المنظمات المالية الكبرى ليرجع للعمّال ما لهم من كرامة إنسانية ، وذلك بتشريكهم في تدبير المنظمات وأرباحها .

٢ تنظيم المؤسسات المهنية ، وتكوين مجلس مختلط يمثل تمثيلاً حقيقياً المهنة ، وتكون مهمته تنبيه الحكومة وتزويدها بالمعلومات اللازمة فيما يرجع

لسياستها المالية والاقتصادية ، والاشراف كذلك على تطبيق المنهج العام في كل فروع الصناعة ، وأخيراً العمل على تركيز كل ما يتوقف على ذلك وتنسيقه من أعمال النقابات والقيام بالعقود الاقتصادية والمهنية .

٣ ــ تأميم القروض والضمان .

٤ ــ تأميم الصناعات الرئيسية ومنابع الثروة .

لكن الحقيقة أن هذا الحزب أخذ يتقهقر في فرنسا إزاء الاحزاب اليسارية التي تجد من تحررها الديني مجالاً أوسع لمقاومة الملكية ورأس المال ، وإزاء الاحزاب المحافظة التي ترى في هذه الحلول الوسطى خطراً مضاهياً لخطر الاشتراكية الحقيقية ، زيادة على أن السلطات الكاثوليكية الكبرى لم تحاول إظهار تأييد قوي للاتجاه اليساري في ظل المسيحية .

والحقيقة أنه من الصعوبة التوفيق بين النصرانية الرسمية وبين نظريات العصر الحديث ، كما أنه من الصعوبة أن يوفق بين المناهج التي تفكر فيها الانسانية وبين الاصل المسيحي الذي يعتبر الثروة محرمة لذاتها .

وتلك في نظرنا هي الاسباب التي جعلت المسيحيين يفشلون في محاولاتهم بناء مجتمع نصراني على أسس حلول رأسمالية ، الامر الذي أدى بالنصرانية للانهزام أمام الحركات الثورية الهدامة .

٤

نظريات شاذة لحل مشكلة الاقتصاد في التاريخ الاسلامي

قبل ان نعرض للفكر الاقتصادي في الاسلام النقي ، أي اسلام الكتاب والسنة ينبغي أن نسجل أهم النظريات الشاذة التي مرت في تاريخ الاسلام ، سواء من طرف بعض السنيين أو المبتدعة ، لأن ذلك سيزيح لنا الستار عن أن هذه النظريات المحدثة التي يدعو اليها الكثيرون اليوم ليست الا مظهراً جديداً لحركة الافكار التاريخية للبحث عن حل للمعضل الاجتماعي عن طريق التوزيع الاقتصادي .

ويجب أن نذكر قبل كل شيء أن (أم القرى) كانت خاضعة في جاهليتها لسيطرة الارستوقراطية التجارية العربية الزمنية والروحية ، تلك الارستقراطية التي تكونت من استغلال بعض رؤساء العرب للظروف التي سيرتها حالة الخضوع العام والاحترام التام لأول بيت وضع للناس ، فكانوا يملأون جيوبهم عن طريق التنقل التجاري بين الشام وبلاد الجزيرة في مأمن من كل اعتداء تقوم به القبائل على غير القرشيين سدنة البيت وحراس الكعبة . وهكذا تكونت الرأسمالية العظيمة التي أيدت الوثنية وعضدت الروح الجاهلية . فلما جاء الإسلام أحدث أعظم ثورة تاريخية

في نفوس المستضعفين اذ دعاهم الى الخضوع لله وحده ونبذ تلك السيطرة الاثيمة التي عبّدتهم لخرافات وأوهام لا يقرها عقل ولا يسمح بها دين ، وجعل من حق الفقراء ان يطالبوا الاغنياء بنصيب مما اتاهم الله ، لا عن طريق الصدقة فقط ، ولكن عن طريق الزكاة الاجبارية التي يحارب من اجلها من ابى أداءها . وقد اهتم القرآن بالنعي على النظام الاقتصادي الذي كان معروفاً من قبل ، فحرم الربا ومنع الاحتكار واوجب ان لا يكون المال دولة بين الاغنياء . وهكذا انفتحت آفاق التأويل لكثير من الآيات القرآنية والاحاديث النبوية ؛ فأصبح بعض الصحابة يعتبرون الادّخار من أصله ممنوعاً حتى ولو لم يكن هنالك داع يوجب التعجيل ببيع ما عند الانسان . ثم تطورت الاحوال بعد موت الرسول وانتهاء أمد الخليفتين أبي بكر وعمر ؛ فكثرت الاموال في يد المسلمين بتكاثر الفتوحات ، وتغلبت الاهواء على بعض ولاة الاقاليم وأعوانهم ، فأخذوا يستغنون ويتأثلون ، ولم يعد لهم من الزهد أو الورع ما كان للرسول وخيرة أصحابه الذين لم يحدثوا بعده ، وتميزت الطبقات فأصبح هناك فقراء مدقعون وأغنياء مترعون ، ونشأ في الاولى روح الانتقاد على الثانية فأخذت تتألب وتبحث عمن يقودها لمقاومة الثروة غير المعهودة والمطالبة بالمساواة في أسباب العيش طبقاً لما كانت تفهمه من تعاليم القرآن الاولى .

وأول حركة اجتماعية ظهرت من هذا القبيل كانت تحت لواء الصحابي الجليل (أبي ذر الغفاري) أحد المبشرين بالجنة رضي الله عنه . كان هذا السيد في مقدمة من أسلم من فقراء العرب ، وكان شديداً في أخلاقه ، فقد وجد المسلمين ما يزالون في الستر ، فأبى الا أن يصدع بكلمة الشهادة بين ظهراني المشركين ، ولم تحمله الاذاية التي لقيها على أن يتستر أو يرجع القهقرى . واحتفظ أبو ذر بطبعه الصريح وحياته البدوية ، ولم تدفعه سكناه بأم القرى إلى البحث عن وسيلة للترفيه على نفسه أو تزيين

الدنيا اليه ؛ فكان يجد من أحاديث النبي وآي القرآن الحاثّة على الزهد والقناعة والاهتمام بالغير ما يسد حاجة فطرته الروحية وطموحه الانساني، ويتخذ فيها مذهباً خاصاً به ، يسمعه المسلمون فيجلّونه ، ويقرع به آذان الرسول فلا ينكره ، وإن كان لا يعتبره الواجب العام الذي يجب أن يتبعه الكل . ولعل أصدق صفة للاعتبار الذي كان يعطيه الرسول لأبي ذر هو هذا الحديث الشريف : (رحم الله أبا ذر ؛ يعيش وحده ، ويموت وحده ، ويبعث وحده) . ومعنى هــذا أن جندبا الغفاري كان شاذاً في فكرته ؛ غير متبع النهج الذي يمكن أن يتبعه عامة الناس ، لكنه مع ذلك سائر في دائرة الدين غير خارج عن الهدي الحنيف ، فهو أمة وحده ؛ لأنه استطاع أن يتحمل منتهى مــا يصل اليه المؤمن من جهد ومن رضا بالقليل وهو بذلك صادق اللهجة ، واضح الحجة ، استحق أن يقول الرسول عن أخلاقه : « مــا أقلّت الغبراء ولا أظلّت الخضراء أصدق لهجة من أبي ذر » .

كان أبو ذر يرى أن المسلم لا ينبغي أن يملك أكثر من قوت يومه وليلته أو شيء ينفقه في سبيل الله أو يعده لآخرته . ويؤثر عنه أنه كان يقول : « إجعل المال درهمين : درهماً تقدمه لآخرتك ، ودرهماً تنفقه على عيالك . الثالث يضرك ولا ينفعك لا تريده » . ولم يكن لدعوته أثر عملي كبير في عهد الرسول ، ولكن الذي يهمنا منها هو أن نعرف سماحة الاسلام وسعة صدر النبي عليه السلام . وهكذا نجد أنه لو ادعى أحد تحريم الملكية في دائرة الاسلام وبنفس الاخلاص الذي كان لابي ذرّ لما كان خارجاً عن الدين أو مبتعداً عن الشريعة ، وإن كان الرأي الصحيح في الاسلام هو إباحة الملكية مبدئياً وعلى الشروط التي سنبينها بعد . وليس في هــذا أكثر من المبدأ الاسلامي الذي يشرك الناس في التشريع بإعطائهم الحق في الفهم والتأويل لمصادر الدين .

واشتد الأمر على المسلمين في زمن عثمان ؛ فلم يطق أبو ذر أن يرى

ما آل اليه أمر المسلمين من إهمال ، فرحل مجاهداً إلى الشام حيث رأى من ترف معاوية وحاشيته مـــا زاد في حنقه ، واستمع إلى ولاة الأمر يسمون الفيء بمال الله ، فاعتبر هذه التسمية ذريعة للحيلولة دون المسلمين ودون اقتسامه ؛ فجاهد جهاد الأبطال في شرح الخطأ وقال : إن الفيء مال الأمة ، ويجب أن يوزع على أفرادها . ثم أخذ ينشر دعوته بتحريم الملكية ومقاومة الاحتكار ، فاجتمع عليه الفقراء واتّبعه العامة ، ولولا أن روحه كانت مسالمة لألهبها ثورة دامية على معاوية ومن معه ؛ ولكن هذا الأخير أخرجه من الشام ، ثم نفــاه الخليفة إلى الربذة حيث توفي بهـــا و-

يزعم الاستاذ أحمد أمين أن أفكار أبي ذر كانت متأثرة برأي عبد الله ابن سبأ اليهودي المشهور ، مستنداً إلى ما رواه الطبري من أن ابن سبأ أبدى آراء في مقاومة الأغنياء لأبي الدرداء وعبادة بن الصامت فلم يسمعا له ، وأخذه عبادة إلى معاوية وقال له : « هذا والله الذي بعث عليك أبا ذرّ » . ولكننا لا نعتقد صحة هذا الرأي لاننا عرفنا فكرة أبي ذرّ منذ حياة الرسول واستمعنا اليه يتأول الآية الشريفة : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) . فالجديد من شأن أبي ذرّ في عهد معاوية هو أنه تحمس اكثر من قبل ؛ لانه وجد من اعمال الناس مــا يدعوه لاعلان رأيه ونشر دعوته . وليس هنالك من الوجهة التاريخية ما يؤيد كون ابن سبأ كان يحمل افكاراً منتظمة تشبه اشتراكية الغفاري إلا ما يفرض من انه (اي ابن سبأ) قد تلقى هــذه الافكار من مزدكية العراق الذين كانوا يقولون بأفكار مماثلة . لكن الواقع ان ابا ذرّ استند إلى مصادر الاسلام الاولى ، واعلن تأويله الخاص قبل ان يكون لاحد من المسلمين صلة لا بالعراق ولا بالشام .

تطورت الاحوال في الدولة الاموية خصوصاً بعـد ان اخذ المسلمون يشترون الاراضي في البلاد المفتوحة مخـــالفين سياسة الفاروق في ذلك .

وبعد ان أجبروا هم انفسهم على اداء الخراج كغيرهم من الذميين استعلى العرب على غيرهم من المسلمين ، وأحس الفرس بنعرة خاصة شبيهة بهذه النعرات القومية الموجودة اليوم . ومع أنهم ارتضوا الاسلام ديناً فقد أحبوا أن يكون لهم استقلال في حكم بلادهم ، فتكونت في فارس حركة اشتراكية وسياسة تحمل اسم (البابكية) ، وكانت ترمي الى نزع الاملاك الكبيرة من أيدي أصحابها وتوزيعها على الفلاحين . ولكن هذه الحركة لم تكن تحمل من النزاهة والإخلاص ما كانت تحمله ثورة ابي ذر ، فإن آراءها في اختلاط النساء بالرجال كانت اقرب إلى مذاهب الإباحة منها إلى مذاهب المتدينين . ومع أنها استطاعت ان تشعل حرباً شعواء في حدود اذربيجان فإن المعتصم قضى عليها واعتقل زعيمها (بابك) ، وكان من اسباب فشلها بعض مظاهرها الاباحية وما كانت تنطوي عليه من سلالية فارسية فلم تجد من العرب ولا من غيرهم من يعاضدها .

وكان تسيطر الامويين على الخلافة وسيرهم سيرة الملوك والقياصرة مما غاظ آل البيت من جهة وغاظ الشعوب المفتوحة من جهة أخرى ، فتألبت قوى هؤلاء واولئك على المعارضة ، وتعدّدت النظريات المختلفة في شكل الحكم وشكل النظام الذي يجب ان تسير عليه الدولة ، وتعدّدت الاحزاب ، وكان من خطورة ذلك التعدد أن مزجت المسائل المصلحية بالشؤون الدينية المحض . هكذا تكونت (الاسماعيلية) التي نشأت عنها الدولة الفاطمية زمن العباسيين ، ومع أنها لم تقوَ على القضاء على الدولة العباسية فإنها وضعت الاساس لهدم كثير من الاصول السنية ، ووجدها الشعوبيون فرصة سانحة لتأسيس الجمعية الباطنية التي حاولت هدم الاسلام من أصله ، وهدم سائر الديانات السماوية معه متأولة الكتاب والسنة على خلاف معانيهما .

كانت هذه الجمعية سرية لا تعلن أسرارها إلا تدريجياً لطبقة من الناس ، والذي كان يتزعمها هو (عبد الله بن ميمون) ، وقد استمدت

منها الماصونية وغيرها من الجمعيات السرية التي تأسست على أثر اتصال المسيحيين بالمشرق العربي في الحرب الصليبية ، وكانت خطورتها أعظم من سابقاتها لأنها تنبهت لما لم تتنبه له البابكية من جعل الدعوة عامة لسائر البشر . أما مبادئها فكانت تقول بالمساواة بين الذكر والانثى ، وإبطال ملكية الأرض وتوزيعها على الفقراء من غير ثمن ، كما أنها تقاوم المبادىء السلالية ، وتدعو إلى الاخاء والتساوي بين جميع الشعوب وسائر الطبقات . وبذلك فهي شيوعية بكل معنى الكلمة ، وليست مجرّد اشتراكية على نمط الحركة البابكية . والوسيلة التي استعملتها هذه الشيوعية الشرقية هي مقاومة الاعتقاد الديني في نفوس الناس ، والتحلل من سائر الشرائع ، ثم مقاومة الحكم القائم بطريق القوة لكي يتمكن الثائرون من السيطرة على الدولة الاسلامية وتنظيم شؤونها وفقاً لمذهبهم . ويقول ابن خلدون إن هذه الفئة نجحت في تكوين دولة بالبحرين ، وهذه الدولة هي التي ظهرت على يد رجل يعرف بيحيى بن المهدي من القرامطة سنة ٢٨١ ونشرت دعوتها في سائر الممالك الاسلامية . وليس يهمنا الآن ان نؤرخ أطوارها ولا ما قامت به من فظائع ، وإنما يهمنا ان نعرف انها ثورة اشتراكية جمهورية ، وان لجنة قومية ينتخبها العمال والمزارعون هي التي كانت تتولى شؤون جمهورية البحرين ، وقد قسمت الارض بين المواطنين وألغت الضرائب المباشرة ، وكان نظام الارض عندها نوعين : قسم تستغله الدولة مستخدمة فيه الاجراء الذين ينفق عليهم المجلس ، وقسم تدفعه لبعض المزارعين مع ما يلزمه من مساعدة وقرض . وقد ازدهرت هذه الجمهورية حتى لاحظ الرحالة (ناصر خسرو) إنه ليس في البحرين فقير . اما التجارة فكانت كلها بيد الدولة . وقد وصف (ابن حوقل) وغيره من رحالي العرب بلادهم وذكر لطف أخلاقهم ؛ الامر الذي يدل على ان معاملتهم للقرامطة امثالهم كانت حسنة ، على عكس ما عرف عنهم من القسوة والعنف الشديدين مع خصومهم ، وهذه ظاهرة يتفقون فيها ايضاً مع اصحاب المذاهب الاشتراكية المعاصرة .

والذي لاشك فيه ان هذه الفئة اندست اولاً مع الفاطميين ثم انفصلت عنهم ؛ لانها لا تدين بالإسلام ولا بغيره من الديانات ؛ لكن الفاطميين انفسهم مهدوا لقيامها بنشرهم الوسائل التي استعملها القرامطة مـــن بعد ضدهم وضد غيرهم من دول الاسلام

ونستطيع من هـذا الموجز ان نفهم كون الحركات المعاصرة ليست شيئاً جديداً في اصولها ، وان نجاحها في بعض الدول اليوم ليس إلا نتيجة للتطور الصناعي الذي اعطى للآلة المقام الاول ، بينما كان اتحاد الملك والعمل في العصور القديمة مانعاً من انتصارهـا ، وان التطور برغم كل الاعتبارات ما يزال متفوقاً حتى على هذه الانظمة ؛ لأن الآلة ما تزال تتحكم ولأن الانسانية أرادت ان تتناسى كل ما هو غير آلي .

٥

الفكر الاقتصادي في الإسلام

يعتبر الإسلام المال من حيث هو فتنة خلقها الله ليمتحن بهـا البشر فينظر كيف يعملون . وبذلك فليس هو محموداً لذاته ؛ فقد يكون أداة يسخرها الانسان لخدمة البشر وإسعاد حالهم وتحسين حياتهم وتعميم الخير بينهم ، وقـــد يستعمله بعكس ذلك سبباً في إذاية الخلق والإضرار بهم والتضييق عليهم . ولذلك فالأمر يتوقف على الاعتبار الذي يعطيه الأفراد والجماعات للمال ؛ فإذا هم اعتبروه مجرّد وسيلة لتسيير معايشهم وتدبير أحوالهم فإنه يصبح نعمة كله وخيراً وبركة على الجميع ، وإذا هم اعتبروه غاية لذاته فإنه سرعان مـــا ينقلب معبوداً يتهافت عليـه الناس بالحق وبالباطل ، ويحرم منه غـير الأقوياء الذين يستعملونه فيما لا تبيحه الفطرة ولا يقره الوجدان الصحيح . لهذا نجد القرآن الكريم ممتلئاً بآيات اعتبار المال ابتلاء وفتنة ، وبالآيات التي تعتبره نعمة وفضلا ؛ إقرأ إذا شئت : (هـذا من فضل ربي ليبلوني أأشكر أم أكفر) (واعلموا انما أموالكم وأولادكم فتنة وأن الله عنده أجر عظيم) (إنا جعلنا مـــا على الارض زينة لها لنبلوهم أيهم احسن عملا) ، واقرأ كذلك : (فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفـــارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين

ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا) (قال اهبطا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكى ونحشره يوم القيامه أعمى) .

بين هاتين الصفتين يقف الانسان حائراً ماذا يصنع ، تجتذبه الفطرة التي لا تريد به الا ان يطمئن الى الخير ويعمل لفائدته الدنيوية والاخروية ، كما تجتذبه الطبيعة التي تحبب اليه الاستعلاء والتظاهر على الغير . ولهذا فالاسلام يعتبر الانسان محتاجاً في هذه الناحية ، كما في غيرها من النواحي ، الى الناموس الذي يقوم عنده حاسة الخير ، وهي التي يعبر عنها الاسلام بالتقوى التي تصبح في باطنه فرقاناً يقوم مقام الذوق في تمييز الفطرة من الطبيعة . ولتحقيق ذلك يأخذ بضبعه فيبيح له أشياء ويحرم عليه أخرى ، معتمداً الفطرة في التحليل ؛ فلن تجد فيه تحريماً لما تقتضي الفطرة اباحته ، ومعتمداً ما تحتاجه الطبيعة من تشذيب في التحريم . فهو لن يبيح أن تبقى الطبيعة تترعرع كما تشاء دون ان يأخذ من طرافها او يشذب اغصانها ، ثم هو لا يقف عند وضع الاصول المباحة والمحرمة فحسب ، بل يعتمد على روح الانسانية فيدعو الى اعتبار مكارم الاخلاق في المعاملة ؛ الى العدل والاحسان والى عدم اعتبار القانون هو كل شيء ، بل الى اعتبار الشريعة الخلقية التي هي المصدر الاول للقوانين . وبعد هذا وذاك فالاسلام يدعو الوجدان قبل أن يطلب السلطان ، ولكنه يعتمد اذا ضعف الاول على الجهاز الحاكم في مراقبة الظواهر لاصلاح ما بالنفوس . وهل نحن بحاجة لأن نذكر بما في كتاب الله وسنة رسوله من أدلة على هذه لاصول التي أجملناها ؟ انها معروفة بالضرورة من الدين ، فلا محل للاطناب فيها .

المال وسيلة . واذن فيجب أن لا يستعمل غاية ، لذلك يتفق الاسلام مع الديانتين المسيحية واليهودية في تحريم الربا أضعافاً مضاعفة . وحينما يقول الناس : (انما البيع مثل الربا) يجيب القرآن بأن الامر كذلك لو ترك الناس وفقاً للطبيعة دون اعتداد بما تقتضيه الانسانية من مراعاة

الحقوق وعدم اكل أموال الناس بالباطل ، ولكن الرحمة الالهية تأبى أن تترك الغني يستغل الضعيف ، فلذلك (أحل الله البيع وحرم الربا) . ويقول الغزالي : « ان معاملة الربا ظلم لان الدراهم والدنانير خلقا لغيرهما لا لنفسهما . إذ لا غرض في عينيهما . فإذا اتجر في عينيهما فقد اتخذا مقصودين على خلاف وضع الحكمة : اذ طلب النقد لغير ما وضع له ظلم ، ومن معه ثوب ولا نقد معه فقد لا يقدر على أن يشتري به طعاما ، اذ ربما لا يباع الطعام بالثوب فهو معذور في بيعه بنقد آخر ليحصل النقد فيتوصل به الى الطعام ، فهما وسيلتان الى الغير وموقعهما في الاموال كموقع الحرف من الكلام كما قال النحويون : ان الحرف هو الذي جاء لمعنى في غيره ، وكموقع المرآة من الالوان . فأما من معه نقد فلو جاز له أن يبيعه بالنقد فيتخذ التعامل على النقد غاية عمله لبقي النقد متقيداً عنده وينزل منزلة المكنوز . وتقييد الحاكم والبريد الموصل الى الغير ظلم كما أن حبسه ظلم ؛ فلا معنى لبيع النقد بالنقد الا اتخاذ النقد مقصوداً للادخار وهو ظلم » . وهكذا نرى فيلسوف الاسلام يوضح الغاية من تحريم الربا ؛ وهي عدم استجماع المال وادخاره وامتلاك البنوك وصناديق الحديد له دون ان تعم الاستفادة منه في الامة ، فلكي يحال بين الوقوع في هذه الازمة ، أزمة الادخار ، حرم الاسلام الربا . وفيما هو واقع اليوم من تكديس المال القومي في البنوك وعدم استفادة الأمة منه دليل عملي على صدق الديانات في تحريم الربا . لكن الاسلام نقح ما جاءت به الديانات في موضع الربا فقسمه إلى قسمين : الربا الجلي وهو النسيئه المحرم بنص القرآن ، والربا الخفي وهو الذي حرمته السنة على مذهب الجمهور سداً للذريعة ، ويباح عند الحاجة ؛ الأمر الذي يجعلنا نعتبر ربا الفضل مباحاً اليوم طبقاً لما أفتى به الشيخ محمد عبده .

وإذا كان الربا محرماً لئلا يؤدي للادخار فذلك يقتضي تحريم تكتيل الأموال إلى أن تصبح في يد أقلية تتداولها بينها ويحرم منها عموم الأمة . لذلك منع الاسلام أن يكون المال دولة بين الأغنياء ، وقد أمر بأن

يقسم الفيء على جميع الأفراد ، معللاً ذلك بقوله : (كي لا يكون دولة بين الأغنياء) أي حتى لا يصبح المال المكتسب مقصوراً على ذوي الثراء يتداولونه فيما بينهم دون أن يشيع تداوله بين الجميع . وهكذا نجد الاسلام يحرم بصفة صريحة الرأسمالية العصرية التي تجعل المال دولة بين الأغنياء .

يبيح الاسلام لكل فرد أن يكتسب ، ويحثه على ذلك ، بل يريد منه أن يكون غنياً شاكراً . وهكذا يسمح له بمبدأ الملكية الفردية ، لكنه لا يسمح له باستعمال ما اكتسبه وفق ما تريده أهواؤه وطبيعته . إن المال في نظر الاسلام مال الأمة كلها ، (والله خلق لكم ما في الأرض جميعاً) ، وهو قوام المجتمع بأسره ، فلا ينبغي أن يصرف في غير المصاريف العائدة على المجتمع بالمنفعة ، (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قيماً) . « أموال اليتامى هي أموالنا جميعاً ، وهي قيم لشؤوننا كلنا ، وهي بذلك وديعة في يد المالك أو الوصي عليها ؛ يجب أن لا ينال منها إلا وفقاً لما تقتضيه مصالح الجماعة بأسرها . وإذن فالإسلام يقر مبدأ التوجيه الشرعي لصرف الاموال ويعطي لأولياء الامر الامثلة على ما ينبغي أن يباح من المصاريف وما لا يباح ، تاركاً كعادته التفاصيل لمقتضيات الظروف والاحوال .

يحرم الاسلام كل نفقة تعود بالضرر على صاحبها أو على أقربائه أو على المجتمع ؛ فالقمار ممنوع والخمر حرام ، وبذل المال لمهور البغايا لا يجوز ، وتبذير الثروة في الملاهي والمراقص وغيرهـا محظور ، والتحلي بالذهب والفضة والحرير لا يباح للرجال ، واتخاذ أواني الذهب والفضة وأسرتها لا يسمح به للذكر والانثى ، والتباهي في تزيين المساجد والمعابد وتحلية جدرانها وتشييد الاضرحة وتأنيقها كل ذلك غير مطلوب . وللفرد أن يستعمل ما عدا ذلك من أنواع الزينة التي أخرجها الله للناس والطيبات من الرزق ؛ لأن في إباحتها تنشيطاً للصناعة ورفعاً لمستوى الاقتصاد القومي ، وليس له أن يغلو في اتخاذ العمارات واستعمال أدوات اللهو الخاصة بها ،

بينما غيره لا يجد مسكناً يأوي اليه أو منزلاً يستر أولاده . وقد حكى القرآن لنا ما فعله الله بقوم عاد الذين عصوا أمر نبيهم بعد أن وعظهم بقوله : (أتبنون بكل ريع آية تعبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون وإذا بطشتم بطشتم جبارين) . وقد كان من خبرهم أنهم يبنون على واجهات الطريق (الفاساد) القصور الضخمة وناطحات السحاب يستغلونها لانفسهم ويتخذون بها الصهاريج وأنواع اللهو المؤذية للمساكين ، فيظلون نهـارهم عاطلين يداعبون الحمـام في أبراج خاصة ، او يلاطفون بعض الحيوانات ويسلطونها على المارة من الفقراء ، كما يفعله تماماً عديد من أغنياء الاوربيين الذين يصرفون وقتهم كله في العبث بالقردة أو الببغـاء محتقرين الضعيف معتمدين على ما يأتي بـه الرصيد من البنوك . كما كان العاديون يتخذون المصانع التي يستعبدون بها العملة ويتحكمون فيهم ، فيبطشون بهم جبارين ، فصب عليهم من أجل ذلك ربك سوط عذاب ، إن ربك لبالمرصاد .

ذهب الاسلام إلى أبعد من هذا ، فأوجب على أولي الامر التحجير على الذين يبذرون المال ويصرفونه في غير المصاريف المباحة ، واعتبرهم سفهاء يجب أن يضرب على ايديهم ، ويحال بينهم وبين مال الامة ، ويبقون هكذا حتى تستأنس السلطة الشرعية منهم رشداً فيدفع إليهم مالهم .

يبيح الاسلام للمرء ان يكتسب ، بل يوجب ذلك عليه ، ويمنعه من ان يظل عاطلاً او يتخذ المسألة حرفة ، ولكن الكسب كذلك يجب ان يكون من ابوابه الشرعية ؛ فليس كل ما يدر المال طريقة شرعية للكسب ، بل كل ما هو حرام يحرم التعامل فيه ؛ فلا يجوز ان يتخذ المرء التجارة في الخمور ، ولا ان يفتح مراكز للقمار ، ولا ملاهي ولا مواخير للبغاء ، ولا ان ينقل إلى بلاد غير متعاهدة مع بلاده ما تمنعه مصلحة امتـه منه ، وهو في معاملاته كلها موجه بما تقتضيه مصالح الامة ؛ فـلا يحتكر ، ولا يتمنى الغلاء لبيع ما عنده ، إلى غير ذلك مما سنعرض لبعضه من بعد .

وإذن فالملكية من اصلها مباحة . وإذا قطعنا النظر عن هذه المحرمات

فأين يصرف الانسان ما اكتسبه ؟ يجيب الاسلام على ذلك بأنه ينفق على حاجته وحاجة عياله بالمعروف دون بخل ولا اسراف (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) .

وما زاد على حاجته اين يستغله واين يصرفه ؟ يجيب الاسلام بأنه يمكن للانسان ان يستغل فضول ماله في الفلاحة او التجارة او غيرهما من وسائل التنمية للمتاع ، ولكن بشرط ان لا يتجاوز في ذلك حدود التوجيهات الشرعية التي تدور كلها على اعتبار المال وسيلة ، وعدم اعتبار المحرمات باباً من ابواب الكسب . يمكنه ان يقوم بترويج أعماله المالية وحده ، ويمكنه ان يشترك فيها مع غيره ، بشرط ان تكون الشركة قائمة على التساوي بين المتعاقدين غنماً وغرماً .

وإذن فيتوفر من هــذه المعاملات ربح كبير يتجاوز الذي يحتاجه أصحابه . وذلك هو ضرر الملكية من أصلها فكيف يعالج الإسلام هذا المشكل ؟ يرى الإسلام أن علاج ذلك هو في تحريم ادخار المـال أولاً ، فكل ما توفر عند الإنسان ينبغي له أن ينفقه على نفسه بالطرق الشرعية ، فإذا زاد على ذلك فالإسلام يوجب عليه الإنفاق على أبويه وأولاده الفقراء وعلى كل أقاربه المحتاجين ، ثم يحثّه على جهة الاستحباب على أن يصرف الباقي في سبيل الله . ولكن في الناس من لا يؤثر فيهم الوعظ ويفضلون أن يدّخروا القليل أو الكثير ممــا في أيديهم ، ويعتبرون ذلك فضيلة اقتصادية مشكورة . فما العمل معهم ؟

هنا يأتي الاسلام بأعظم حلّ اجتماعي ، وهو أن يفرض على كل مبلغ يصل مائتي فرنك تدّخر سنة كاملة أداء ربع عشرها وهو اثنان ونصف في المائة ، ولا شك أن هــذا المبلغ هو أوسط مــا تؤديه البنوك كفائدة للمال المدّخر عندها . فالشارع حرم أولاً اخذ ذلك الفــائد على المدخر ، واوجب على رب المال اداءه للمحتاجين وللمصالح العامة ، على اعتبار ان المال ملك للجميع ، وان ادخاره هو حجز لفائدته العائدة على الكل .

فيمكن لمن شاء ان يدخر ، ولكن يجب ان يحفظ في ماله حق المشاركين له من افراد الشعب .

فالاسلام يستعمل هـذا الجهاز الذي هو الزكاة لئلا يبقى هنالك اي قدر من المال دون استعمال . ولكنه لا يترك المال المستعمل دون خرج يؤدى ايضاً للقيام بشؤون الأمة والعاجزين عن العمل منها بوصف خاص ، ولذلك فهو يفرض الزكاة الشرعية على جميع العروض التجارية والمقتنيات والمدخرات والأملاك والحلي التي يراد منهـا النفع العائد بالأرباح . وهكذا تصبح جميع الثروة الزائدة على حـــاجة الانسان الخاصة معرضة لفرض مبالغ تتراوح بين الاثنين والنصف إلى العشرة في المائة ، على حسب انواع الثروة واصنافها ؛ فإذا نحن فرضنا ان مجموع ما يروج في المغرب مثلاً من المال برسم الادخار او الاستغلال يصل إلى الف مليار من الفرنك كان اقل ما يجب فيه من الزكاة الشرعية هو ربع عشرها البالغ ٢٥ ملياراً من الفرنك : لا شك انها لو جمعت في كل عام لكانت ميزانية عظيمة القيمة لتحسين حالة المجتمع المغربي ومقاومة ادوائه الثلاثة : الفقر والجهل والمرض .

على ان الاسلام لا يقف عند هـــذا الحد في إنصاف الضعفاء والذين لا يقدرون على الكسب ، بل هو يوجب على الأمة ان يتمتع كل فرد منها بالاقل الحيوي ، فكل مواطن يجب ان يأكل ويشرب ويلبس وينام ويعالج ويتعلم الواجب عليه ، والامة مسؤولة كلها عن ذلك ، فإذا لم تقم به مداخيل الزكاة فللدولة المسلمة ان تفرض ضرائب أخرى على الاغنياء للقيام بشؤون الفقراء إذا عجزت عن ذلك الخزانة العامة (بيت المال) ؛ وقد أفتى بذلك الشيخ (المالكي) والامام (الشاطبي) وغيرهما . بل إن الفقهاء اكدوا ان للامام ان يحقق التضامن بين افراد الامة لتحقيق الاقل الحيوي وتطبيق العدالة الاجتماعية ولو أدى ذلك إلى توزيع طعام الواحد على الثلاثة ، ويدل لهم هذا الحديث الذي رواه الامام مالك وغيره عن ابي هريرة : قال رسول الله ﷺ : (طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام

الاثنين يكفي الاربعة وطعام الاربعة يكفي الثمانية) ، قال ابن الاثير في شرح الحديث : يعني شبع الواحد قوت الاثنين ، وشبع الاربعة قوت الثمانية . ولذلك قال عمر عام الرمادة : « لقد هممت ان أنزل على كل بيت مثل عددهم ، فإن الرجل لا يهلك على نصف بطنه » . واستنبط الفقهاء أن للسلطان في ايام المسغبة ان يفرق الفقراء على اهل السعة بقدر لا يجحف بهم ، والقدر الذي لا يجحف بهم عيّنه شرّاح (المختصر) بأنه ما فضل عن الانسان وعياله إن كان ذا عيال . قال (الاجهوري) : والمراد بالفضل الفضل عما يضطر اليه اي ما يمسك الصحة لا عن جاري عادته في الاكل ونحوه كما يفيده كلام البساطي وابن فجلة وقد أفتى العلامة (المسناوي) بهذا التوزيع في القرن الحادي عشر ، وله في نوازله فتوى تستغرق نحو الملزمة تؤيد ما ذكرناه .

وهكذا نرى ان العدالة الاجتماعية تأخذ من طبيعة الاسلام وذهنية الفقهاء في العصور الاسـلامية المكان اللائق بها . ولنا نحن أن ندرس أسلوب التوزيع على طريقة تتفق ووسائل العصر ؛ فاذا كان الفقهاء مثلاً يسمحون باضافة بعض الفقراء على الاغنياء ليقوموا بحاجتهم مباشرة فان لنا أن ندبر نحن الوساطة في القيام بالامر ، وذلك بأخذ ما فضل عن الحاجة من الاغنياء وتمكين الفقراء منه ، أو بغير هذا من الوسائل التي تكون اجدى في ضمان الخير للجميع .

فالإسلام يجعل من واجبات الامة الممثلة في الدولة ضمان الاقل الحيوي لكل المواطنين ، فلا غرو اذا رأيناه لا يسمح مثلاً بطريق التوفير الرأسمالي الذي يجعل الناس يخافون من عواقب الفقر والشيخوخة والمرض لما في ذلك من عدم التوكل ولأنه قد كفى المحتاجين ذلك بحقهم في بيت مال المسلمين ، فكل من طرأت عليه حاجة فإن الدولة تقوم بشأنه مما تستخرجه من يد إخوانه غير المحتاجين . فإذا أضفنا هذه الحقائق لما سنبينه من حلول اسلامية أخرى عرفنا مقدار الفكر الاقتصادي الذي جاء به الاسلام لخير الانسانية وصلاح افرادها .

أما ادخار الأقوات وغيرها من الحاجات التي تتوقف عليها الجماعة والتي يؤدي ادخارها إلى احتكارها والحيلولة بين الناس وبين الاستفادة منها أو إغلائها إلى الحد الذي يضر بالمستهلك فقد حرمه الإسلام تحريماً باتاً ، وتوعد عليه الشارع بأشد أنواع الوعيد ، وأعطى الحق لوليّ الأمر أن يجبر المدخر على إخراج ما عنده وبيعه بالقدر الذي يراه مصلحة عامة لصاحبه وللمستهلكين. وهذه إحدى الاختصاصات التي يكلف بها (المحتسب) الذي يقوم في الإسلام مقام وكيل الحق العام في المطالبة بتطبيق التوجيهات الشرعية في جميع ما يخص المعاملات وغيرها . ومن بلاغات (مالك) في الموطأ أن عمر ابن الخطاب قال : « لا حكرة في سوقنا ، لا يعمد رجال بأيديهم فضول من أذهاب إلى رزق من رزق الله نزل بساحتنا فيحتكرونه علينا ، ولكن أيما جالب جلب على عمود كبده في الشتـــاء والصيف فذلك ضيف عمر فليبع كيف شاء الله وليمسك كيف شاء الله » . وهذا البلاغ العمري يبين بوضوح أن العبرة حتى في التجارة هي بالعمل ؛ فأولئك الذين يكدحون صيفاً وشتاء لمون السوق العامة هم أولى بالتراحم فيها ، وأمـــا أولئك الذين يظلون في بيوتهم وبيدهم رؤوس أموال ينتظرون رخص السوق فيشرون ما يدخرونه إلى أن يقل الوارد ويبيعوا بالأثمان الباهظـــة متحكين في رقـاب المستهلكين ـ فأولئك لا محل لهم في الاعتبار المصلحي ؛ لأنهم بمثابة الطفيليات التي تمتص الخيرات دون جد ولا عمل . وعمر إنما ينفذ في قراره هذا ما تقتضيه أحاديث الرسول وتعاليمه ، فقد ثبت عنـه عليه السلام أنه قال : بئس العبد المحتكر إن أرخص الله الأسعار حزن وإن أغلاها فرح » وقال : « من احتكر على المسلمين طعاماً ضربـه الله بالإفلاس والجذام » ، وقال : « الجالب مرزوق والمحتكر محروم » . وقال أيضاً : « ما من جالب يجلب طعاماً إلى بلد من بلاد المسلمين فيبيعـه بسعر يومه الا كانت منزلته عند الله منزلة الشهيد » ، وقال أيضاً : « من احتكر طعاماً على أمتي أربعين يوماً وتصدق به لم يقبل منه » إلى غير ذلك من

الأحاديث التي تجعل الاحتكار جريمة اجتماعية خطيرة يخرج صاحبها من حظيرة الانسانية إلى اللعنة والمقت الالهيين وقد ذكروا في ترجمة (أبي المحاسن يوسف الفاسي) : أنه حصل في عهده قحط بمدينة فاس فأخرج ما في منزله من العولة المعتادة وباعه كله في السوق وقال: يجب أن نتساوى مع الناس في الشراء اليومي. وهو لم يفعل في هذا أكثر من تطبيق الواجب عليه وعلى كل من عنده ما يزيد على حاجة يومه في الأوقات العصيبة، لأنه لا يجوز له في مثل تلك الحال أن يضمن لنفسه عولة العام بينما غيره لا يدري ما يفعل أثناءها. ولذلك يتخذ المتمدينون اليوم الوسائل لتوزيع الأقوات وغيرها عن طريق البطاقات للحيلولة بين الجشعين وبين الاحتكار.

على أن التوجيه الاسلامي لا يراعي فقط ناحية المستهلك، بل يراعي أيضاً ناحية التاجر؛ فالبضاعة التي تجلب للسوق يجب أن تباع بالسعر اليومي الذي يراه المحتسب، وليس لأحد أن يزيد في الثمن أو ينقص منه، لأنه كما تضر الزيادة بالمستهلك قد يضر النقص بالتاجر. وقد روى الإمام (مالك) في الموطأ: أن عمر بن الخطاب مرّ بحاطب بن أبي بلتعة — وهو يبيع زبيباً له في السوق — فقال له عمر: «إما أن تزيد في السعر، وإما أن ترفع من سوقنا». وهذا كله يدل على أن أساس التوجيه الاقتصادي أو الاقتصاد الموجه مقبول في الاسلام إذا اقتضته المصلحة العامة وكان يتفق مع حاجات التطور المطلق؛ أي أن الاسلام لا يجبر على لون من ألوانه، ولذلك نرى الفقهاء اختلفت أحكامهم في مسائل التسعير مثلاً، ونحن نعتبر اختلافاتهم ليست في أصل الحكم، وإنما هي اختلافات عصور وأحوال، ونستنتج من ذلك تطور الأحكام الشرعية في المعاملات تبعاً لتطور الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية. وإذا نحن طبقنا هذه الفكرة التوجيهية على حسب ما تقتضيه مصالح العصر فإننا نستطيع أن ندرج تحت أصلها العام ألواناً كثيرة من التوجيه، فيمكننا أن نحمي التجارة أو الصناعة من كل مزاحمة من شأنها أن تضر بكل المنتجين أو

المتاجرين أو بالعملة ، فإذا عمد أحد إلى فتح مصنع جديد إلى جانب مصنع قديم يستخدم آلاف العمال وأخذ يبيع إنتاجه بأبخس ثمن ، وهو لا يقصد إلا تعطيل المعمل الاول ولو باع بالخسارة ليتسنى له بعد ذلك أن يحل محله في الانتاج - فإن الدولة يجب عليها أن تحمي المصنع الأول ، وتبيح للثاني ما يمكنه من أنواع المزاحمات المقبولة والمعقولة . وكذلك لو عمد صاحب المصنع الأول فباع اسمه للثاني فإنه يجب علينا أن لا نوافق على هذه الصفقة إلا بشروط من أهمها عدم تعطيل أولئك العملة المشتغلين به مثلاً ، فإذا التزم مشتري الاسم أن يخدمهم عنده فذاك ، وإلا فإن البيع يجب أن لا يمضي لأن للعامل حقه في الكسب وإذا لم تضمن الدولة ذلك له بطريق التوجيه في المعاملات فانه يصبح عالة على بيت المال أو عالة يتكفف الناس . والأصل في هذا كله قوله عليه السلام : « لا ضرر ولا ضرار » .

رأينا كيف أن الاسلام يحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد الأمة ، ويحدّ بقدر الاستطاعة من أضرار الثروة وطغيان المال ، ورأينا كذلك كيف يعمل على توزيع الثروة التي ينجح الفرد في جمعها ، وذلك بمنعه من الاحتكار وإبعاده عن التوفير عن طريق الزكاة وغيرها من الأداءات الواجبة على الأموال أو على العروض . ولكن الإسلام يعمل عملاً آخر مهماً من أجل إتمام التوزيع للثروة الفردية ، وذلك هو نظام الميراث الإسلامي ؛ فبينا نجد الأنظمة الدينية والمدنية للأمم الأخرى تجعل الميراث من اختصاص الولد الأكبر مثلاً استحساناً منها للاحتفاظ بتلك الثروة متجمعة ، بل إن (لوبلاي) في إصلاحه الاشتراكي المسيحي اعتبر استمرار الثروة في يد الابن الأكبر ضماناً لبقاء العائلة التي يبني عليها أمله بينا نجد ذلك في الأنظمة الوضعية حتى الديموقراطية منها نجد الاسلام يجعل المتخلف ميراثاً للورثة يقتسمون فيما بينهم ، وهؤلاء الورثة معينون ، فإذا لم يخلف وارثاً قريباً أو بعيداً فإن بيت المال يرث ما تركه . وهكذا

يؤول المال في النهـــاية لصندوق الطائفة كلها . وإن الثروة مهما كثرت وعظم مقدارها فإنهـا بنظام الميراث الإسلامي تتوزع بعد ثلاثة مواريث ، وتصبح عامة مقسمة كما كانت قبل اكتسابها . ولم يجعل الشارع للانسان أن يتبنى أحداً أو يوصي بأكثر من الثلث ، فإن وضع احداً موضع ولده فلن ينال في ذلك شيئاً إلا في داخل الثلث . مع انه اعطى للانسان الحق في ان يتبرع بماله كله اثناء حياته إذا نجز تبرعه من غير تعقيب . أليس ذلك أعظم دليل على ان الاسلام عمل كل ما يمكن من الوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية دون ان يأتي بالأخطاء التي تحول بين الناس وبين بذل المجهود للاكتساب ؟ ! والإسلام لا يختلف هنـــا مع القوانين الوضعية في النتيجة فقط ، بل هو يختلف حتى في الاعتبـار الذي يعطيه للملكية . فبينما نجد القـانون الفرنسي يعتبر الملكية حقاً مستمراً للمالك اي ليست محدودة بوقت معين ، وعـــلى اساس ذلك فإنه إذا مات ينتقل التصرف فيها الى من يجعلهم ورثة له او من يوصي لهم بها ــ نجد الاسلام يعتبر الملكية حقاً غير مستمر ، وعليه فالمالك إذا مـات ينقطع ملكه بموته ، ويحل محل ملكه ملك الورثة الذين تولى الشرع بنفسه تعيينهم . ويترتب على ذلك ان تصرف المريض مردود فيما زاد على الثلث الا ان يجيزه الورثة فيكون ابتداء عطية منهم .

واذا نظرنا من جهة اخرى نجد الملكية الفردية لا تتناول عدة نواح ، اي لا يجوز ان تشمل كثيراً من الامور ذات الصبغة العـامة للدولة او للجماعة : فالاوقاف الشرعية لا يجوز لأحد ان يستولي عليها ، وانما هي للولي الشرعي أو لبيت المال ، وهذا هو الاصل في كون الحيـــازة لا تعتبر في أملاك الاوقاف نظراً لأنها جزء من أملاك الدولة . وتشمل املاك الدولة غير الوقف كل ما يرعاه ويديره بيت المال من الشوارع والطرقات والسكك والانهر بأنواعها والشواطىء البحرية وما يتخلف عنها السواحل والاراضي التي لا مالك لها ، على التقسيم الذي سنعمد لإيضاحه ، وكل أرض جهلت أربابها

وما في جوف الارض ، وتركة من لا وارث له ، أو له وارث أسقط حقه لبيت المال ، والاستحكامات والقلاع والحصون ، والعقارات المخصصة للاشغال العامة ؛ كمنازل الحكومة والمستشفيات والمستوصفات والملاجيء والمدارس الحكومية والمحاكم ومراكز البوليس والجنـد والحمى العـام وغير ذلك ممـا يطول تعداده . ووضع اليد المدة الطويلة على هذه الاملاك الحكومية لا يمنع من استحقاقها واستردادها من يد المستولين عليها .

والاوقاف العامة بصفة خاصة هي ناحية من النواحي المهمة التي راعى الشارع في ترغيب الناس عليها العمل على التخفيف من الملكية الخاصـة بجعلها تنتقل تدريجياً إلى الملكية الطائفية ، خصوصاً وهي لا تختص – كما يظنه بعض الاجانب بمسائل الدين المحض ، ولكنها تتناول كل النواحي النافعة من تعليم وتجهيز واصلاح قناطر واسعاف اجتماعي ، وغير ذلك من المسائل التي يمكن للاغنياء من الامة أن يخلدوا بها عملهم ، فيصبح تحت نظر الوالي الشرعي ، وفي الحقيقة تحت نظر بيت المال الذي يديره طبقاً لما تقتضيه المصلحة الدينية والدنيوية للامة . ونظرية الاسلام في وضع هذه الاملاك العامة كلها تحت نظر الدولة مع مراقبتها من طرف الامة يقضي على كل الخصومات التي تنشأ عادة بين السلطات الاكليريكية وبين الحكومات الديموقراطية أو الاشتراكية ؛ لانه لا رهبانية في الاسلام . والطائفة هي الامة والمشرف عليها هو رئيس الدولة وأمير المؤمنين ، وكل ما هنالك هو وجوب مراعاة الاختصاص باعتبار ما هو وقف لمصلحة معينة وما هو ملك حكومي غير مقصود به غير تصوين ما لبيت المال .

وفكر الاسلام الاقتصادي يتعدى الحدود الاقليمية والطائفية ؛ اذ أنه في الوقت الذي يحرم الاستغلال الذي يجعل المال غاية ، ويرفع من مقدرة المواطنين على الشراء بضع حداً لفيضـان الانتاج عن حاجة المستهلك ، لان الواقع هو أن العجز عن الشراء هو لحد الآن السبب في عدم وجود الاسواق ، الامر الذي يؤدي الى المزاحمة والاحتكار والحماية من دخول

السلعة الخارجية بفرض المكوس والضرائب الجمركية المتفاحشة . فالاسلام لا يخشى المزاحمة الشريفة لأنه يعتمد على رفع مستوى المستهلك ومقدرته على الشراء ، وينشطه على استعمال وسائل الزينة المباحة . وهكذا يحرم فرض المكوس ، ويعتبرها من أكل أموال الناس بالباطل مجتزئاً بما يفرضه على المنقولات من زكوات وأعشار . وقد ظلت الانظمة الاسلامية جارية على هذا الاســـاس دون أن تتضرر الدولة ولم تتفاحش هذه الاحوال الا في النظام الرأسمـالي الحاضر الذي يعمد الى تقوية الانانية القومية في الشـعوب الى الحد الذي جعل العالم عبـــارة عن أقاليم محصورة تحرق خيرات بعض الامم منها ، بينما الاخرى تعيش في ضيق واحتياج . وها نحن أولاء نسمع اليوم الاصوات المخلصة تدعو الى فتح الابواب على أساس التبادل النافع للانســانية كلها . ولقد أشـــاد مؤرخو الفاطميين بعظمة الازدهار المالي في أيام سلطانهم بالمغرب والمشرق . ويقول المؤرخ الالماني (يوسف شاخت) في كتابه (تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين) ص ١٢٠ ج ١ من الطبعة العربية ما يأتي : « وفي مملكة المرابطين الشاسعة الممتدة من المحيط الاطلسي إلى مقربة من مصر ، ومن البحر الابيض إلى حدود بلاد النيجر مشتملة على الصحراء الكبرى التي كانت تخترقها قوافل المرابطين ، وفي أسبانيا من نهر إيبرو إلى مصب الوادي الكبير وفي مضيق جبل طارق - لم تفرض ثمة في عهد يوسف (بن تاشفين) قط مكوس أو ضرائب او رسوم لا في المدن ولا في القرى ، وكان دخل الدولة يتكوّن فقط من التبرعات ومن الاعشار ومن أخماس الغنائم التي تحقق في الحرب ، وقد كانت تجني منها بلا ريب مقادير طائلة .. ذلك أن يوسف ترك ثروة عظيمة تقدر بملايين عديدة » . أليس في هذا كله ما يدلّ على أن النظام الاقتصادي المتفق مـــع الروح الاسلامية اصلح وأوفى لتحقيق العـــدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق بين الطبقات ؟! ولكن ما بسطناه لا يتم إذا لم نتكلم على ملكية الأرض في الإسلام واقسامها .

٦

ملكية الأرض في الإسلام

يحدد الفقهاء لفظة الملك بأنها كل مال أو ما يتقوم به ويكون للفرد فيه انتفاع شرعي لا حرمة فيه . والذي يكون ملكية الشخص اما حقوق عينية أو حقوق في الذمة . وتنقسم الأملاك إلى عقار ومنقول . والفوائد العملية في التفريق بينهما كثيرة سواء من ناحيـة التمليك أو من أهليته او من ناحية الرهن او جهـة الاستحقاق او الادارة إلى غير ذلك من نواحي التفرقة التي بينها الفقهاء . والسبب في ذلك أن للعقار شخصية ثابتة تسهل معرفتها ، على عكس المنقول فإنـه دائم الاختلاف والتحول ، وأيضاً فإن أهمية العقار الاقتصادية جعلت القوانين المدنية تعتز به أكثر من المنقول ، وذلك قبل أن يقع في الثروة هذا التغير الذي أعطى للمال المنقول قيمة أكثر من قيمة العقار بما نتج من تنظيم الشركات وتكون الأسهم المالية المعتبرة في عداد المنقول . وإذن فقد حدث في التفكير القانون المدني تغير ناشىء عن تطور الاعتبار الاقتصادي لنوعي الملكية . أما الاسلام فإنه لاحظ هذا التطور منذ أول مرة حيث شرع الزكاة التي تعتبر مادة مسايرة لتطور المنقولات وغيرها ... الأمر الذي يدل على مقدار سعـة الفكر الاقتصادي الاسلامي وقابليته لمسايرة سائر الأزمان .

والتشريع الإسلامي لا يتفق مع القوانين المدنية من جهة تقسيم العقار إلى أربعة انواع : (١) عقار بالطبيعة . (٢) وعقار بالتخصيص وبالتعيين . (٣) وعقار بالإقرار . (٤) وعقار بالمادة التي سيطبق عليها وإنما يقسم المال إلى عقار وملحق به فهو عقار ايضاً ، ومنقول وملحق به فهو منقول ايضاً . وعليه فالأرض وباطنها والاشياء المتصلة بهـا والثمار التي في الشجر ولم تنضج عقار . فإذا جني الثمر أو حصد الزرع فالثمر المجني والزرع المحصود منقول .

والشيء المملوك قـد يكون لمالك مفرد فيدعى ملكية فردية ، وقـد يكون لأكثر فتسمى شركة ، وقد يكون الفرد شخصاً حقيقياً وقد يكون اعتبارياً كبيت المال أو الحكومة . وقـد يكون الملك عاماً على الطائفة كلها فيسمى ملك الدولة أو الجماعة .

ونريد من هـــذا العرض الموجز أن نقرر أصل الملكية العقارية في الإسلام مبدئياً ، وأن العقار من حيث هو يمكن أن يكون ملكاً للأفراد أو للطوائف أو للحكومات . ذلك هو الأصل في التشريع الإسلامي على تفاصيل لا محل لذكرها ؛ لأن مرجعها كتب الفقهاء . ولكن ملكية العقار وخاصة الأرض منه حدث لهـا تطوّر كبير أثناء الفتوحات الإسلامية ؛ فأصبحت الأرض من حيث هي تقسم بحسب ما يطبق عليها من الأحكام التي تقتضيها مصلحة الدولة أو مصلحة الطائفة الإسلامية . وقـد راعى الخلفاء في هذه الاعتبارات عدم تكتل الأموال والأملاك في يد الطائفة القليلة من المسلمين المنتصرين ؛ فقد روي عن عبد الله بن قيس الهمداني أنه قال : « قدم عمر الجالية فأراد قسم الأرض بين المسلمين فقال له معاذ : والله إذن ليكونن ما تكره ؛ إنك إن قسمتها صار الريع العظيم في أيدي القوم ، ثم يبيدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة الواحدة ، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الاسلام مسداً وهم لا يجدون شيئاً . فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم » . ومعنى هـــذا ان معاذاً نصح عمر

فاقتنع بنصيحته خوفاً من ان تتجمع اراضي الفتوحات كلها في يد اقلية تؤول بعد إلى فرد واحد وافراد يعدّون على الأصابع ويبقى المسلمون فقراء امامهم • وهي فكرة سديدة في الحيلولة دون تكوّن الملكية الضخمة التي كانت السبب في كل ما نشأ من عوامل الضعف في العالم اجمع . وقد روى أبو عبيد في كتاب الأموال عن ابراهيم التميمي قال : « لما افتتح المسلمون السواد قالوا لعمر : اقسمه بيننا ، قال فأبى وقال : فما لمن جاء بعدكم من المسلمين !؟ » .

ولهذه الاعتبارات قسم الخلفاء الاراضي التي افتتحها المسلمون أقساما ننقلها هنا عن كتاب « الاحكام السلطانية » للقاضي أبي يعلى الحنبلي من رجال القرن الخامس عشر مع تصرف ومزج من كتاب « الاحكام السلطانية » لأبي الحسن علي البغدادي :

قسم العلماء الارض التي استولى عليها المسلمون ثلاثة أقسام : القسم الاول ما ملكوه عنوة وقهراً حتى فارقه أهله بقتل أو أسر وجلاء ففيها روايتان نقلها عبد الله : احداهما أن تكون غنيمة كالاموال تقسم بين الغانمين الا أن يطيبوا نفساً بتركها فتوقف على مصالح المسلمين . والثانية أن الامام فيها بالخيار في قسمتها بين الغانمين فتكون أرض عشر ، أو يعقبها على كافة المسلمين وتصبح هذه الارض دار اسلام سواء سكنها المسلمون أو أعيد اليها المشركون . وظاهر كلام الامام أحمد أنها لا تصير وقفاً بنفس الاستيلاء عليها حتى يعقبها الامام لفظاً . وقد روي عنه انها تصير وقفاً على المسلمين بالاستيلاء . وقال الامام : مالك تصير وقفاً على المسلمين حين غنمت ، ولا يجوز قسمتها بين الغانمين . وإذا ثبت أنها تصير وقفاً إما لفظاً أو بنفس الاستيلاء فإنه لا يجوز بيعها أو رهنها ، والإمام يضرب عليها خراجاً يكون اجرة لرقابها يؤخذ ممن عومل عليها من مسلم أو معاهد ويجمع بين خراجها وأعشار زرعها وثمارها ، إلا أن تكون الثمار من نخل كان فيها عند الاستيلاء عليها فيكون النخل وقفاً

معها لا يجب في ثمرها عشر ، ويضع عليها الامام الخراج ويكون استوقف غرسه معشور وأرضه خراجاً .

والقسم الثاني من الأراضي المفتوحة ما ملك عفواً ، وهو إن أجلوا عنه خوفاً يكون وقفاً ، وقيل لا يصير وقفاً حتى يقفه الامام لفظاً ، وظاهر كلام الامام أحمد أنها تكون وقفاً .

والقسم الثالث أن يستولي المسلمون على الأرض صلحاً على أن تقر في أيديهم بخراج يؤدُّنه عنهـــا ، وهذا على ضربين : اشتراط ملكية الأرض للمسلمين فتصير بالصلح وقفاً من دار الاسلام لا يجوز بيعها أو رهنهـا ، والضرب الثاني أن يصالح أهلها على أن ملك الأرضين لهم ويضرب عليها خراج يؤدونه ؛ وهذا في حكم الجزية .

والخلاصة التي نستفيدها من هذا التقسيم هي أن الأرض الموجودة في العـــالم الاسلامي تنقسم إلى قسمين : أرض مملوكة للأفراد ، وأرض مملوكة للطائفة الاسلامية . وهذه الأخيرة تعتبر بمثابة الوقف وهي بذلك لا تقبل التفويت ، ويعتبر الإمام أو الحكومة بمثابة الحارس الناظر في شأنها كوقف لا ملك له عليه ، ولكنه المسؤول عن تدبير مداخله وصرفها في مصالح المسلمين . وقد بيّن (الماوردي) في « الأحكام » : أن هذه المداخيل تصرف على المصالح العـامة كتقوية الجيش وبناء القناطير والطرق وبناء المساجد والمعاهد . قال الماوردي : « ولا يمكن أن تباع هـذه الأرض لئلا تنقطع منفعتها ، وإنما يمكن بيع ما عليها كالبناء والأشجار » .

وإذا نظرنا للواقع نجد أغلبية البلاد الاسلامية من قبيل الملك الطائفي ، لأننا نقسم أراضي العالم الإسلامي بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام : الحرم ؛ والحجاز ، ومـــا عداهما . ومن المعلوم ما خصصت به مكة والمدينة من الأحكام التي ترجع لحرمتها ، وقد اختلف في دور مكة هل تباع أو لا بناء على الاختلاف في كونها فتحت عنوة أو صلحاً . وأمـــا الحجاز فقد اختص الرسول بفتحهـــا وهي قسمان : صدقات الرسول صلى الله عليه

وسلم ، وهي محرّمة الرقاب مخصومة المنافع مصروفة في وجوه المصلحة العامة ، والقسم الثاني ما سوى صدقاته فإنها أرض عشر لأنهـا ما بين مغنوم ملك على أهله أو متروك أسلم عليه أهله .

وأما ما عاد الحرم والحجاز فهو أربعة أقسام : ما أسلم عليه أهله ، وما أحياه المسلمون ، ومـا ملكه الغانمون عنوة ، وما صولح عليه أهله . وهكذا نرى أن القسم الاغلب من أراضي المسلمين فتح عنوة أو صلحاً فكان فيئاً للمسلمين أي وقفـاً على الطائفة الإسلامية يمكن التصرف في منفعته ولا يجوز بيع رقبته .

وحينما قسم الفقهاء أحكام الاقطاعات وذكروا اختلاف العلماء في إباحة إقطاع الاراضي من أصلها استثنوا أرض الخراج فانه لا يجوز إقطـاع رقابها تمليكاً ؛ لأنها تنقسم إلى قسمين : ضرب تكون رقابها وقفاً وخراجها أجرة كراء ، وتمليك الوقف لا يجوز لا باقطاع ولا بيع ولا هبة . وضرب تكون رقابها ملكاً وخراجها جزية فلا يصح اقطاع مملوك لغير مالكه . ومعنى هذا أن ما هو ملك للطائفة الاسلامية لا يصح لولي الامر أن يقطعه إقطاع تمليك لفرد أو جماعة ؛ لانه للعموم الذي لا يحد بالحـاضر من المسلمين بل يشمل حتى من سيأتي من بعد ، وأمره في ذلك كأمره في أملاك لافراد لا يصح أن ينزع ملكيتهم ويقطعها لغيرهم .

والإقطاع لا يصح إلا في الارض الموات التي لم تجز فيهـا عمارة ولا ثبت عليها ملك ، وهـذا الذي يجوز للسلطان أن يقطعه لمن يعمره ، ويكون المقطع أحق الناس بإحيائه ، كما أنه يجوز للامام أن يجعله حمى لمصلحة من المصالح العامة فيبقى ملكاً للدولة . وأما ما كان عامراً فللفقهاء فيه تفصيل مآله إلى أن كل مـا كان من قبيل الملك العـام لا يجوز إعطاؤه على جهة الكراء الذي يدعى في الفقه بالخراج ، وأحرى ما كان ملكا خاصاً لفرد حقيقي أو معنوي .

وهكذا يمكننا أن نستنتج كون الخلفاء المسلمين حاولوا بقدر المستطاع

أن يحولوا بالوسائل غير الشديدة دون تضخم ملكيـــة الارض للمسلمين أو غيرهم ، وبذلوا كل الجهـود لان تكون مصادر الثروة ذات الموارد العظيمة عائدة النفع على الجماعة الاسلاميـة كلها دون أن يمنعوا من أصل الملكية الفردية . ولكن الواقع ان ذوي الامر من بعدهم لم يخلصوا في تطبيق الغايات السـاميـــة التي قصـــدها الاولون حتى اختلطـت أنواع الملكيات وامتزج المال الحلال بـغيره ، ولم تعد هنالك الا فوضى عامة في نواحي الاقتصاد كما هي في نواحي الحكم والادارة . وبذلك فانه لا يمكن الرجوع الحقيقي لأصل الاســـلام الا باعادة النظر في توزيع الثروة العامة والملكيات على أساس جديد يتفق ومبادىء الدين المحمدي وأصوله التي تمتـاز بروح اجتماعية لا نظير لها في الديانات الاخرى .

٧

ملكية الارض في المغرب

والآن وقد عرفنا تقسيم الأقاليم الاسلامية إلى أرض مملوكة للأفراد وأخرى مملوكة للطائفة المسلمة يمكننا أن نتساءل من أي الأنواع تعد الأراضي المغربية ، ومقتضى مذهب الامام مالك أن المغرب كله فتح عنوة أي فتح بالقوة ؛ وبمقتضى ذلك فهو وقف على جماعة المسلمين ، وإذن فهو لا يقبل التفويت ، وحق إدارته والتصرف فيه هو للحكومة المسلمة وملكها بصفته أمير المؤمنين ، ولكن لا يسمح لهم أن يفوتوه أو يتصرفوا فيه بغير ما تقتضيه مصلحة الاسلام والمسلمين في جميع العصور ، وقد سبق أن نقلنا عن « الماوردي » : إن ما كان من قبيل العنوة فإنه لا يجوز بيعه ، وإنما يمكن إكراؤه او إعطاؤه مقابل خراج يرتضيه الامام ، ولكن ملكية الذات تبقى للمسلمين . وقد نص العلامة (المجاصى) في « نوازله » على أن حيازة الأراضي المفتوحة عنوة لا يخول اكثر من الانتفاع لحائزه ، لا المنفعة . وهنالك بعض الفقهاء المتأخرين عن الامام مالك يرون أن أرض المغرب تنقسم إلى قسمين : ما فتح صلحاً ، ومـا فتح عنوة . وقد نص (اليفرني) في « نزهة الحادي » على انهم فصلوا بين النواحي الجبليـة ، وبين السهول ؛ أما الاولى فصلح ، والثانية عنوة . ويرى الآخرون ان

البلاد الجبلية القريبة من السهول هي عنوة ايضاً ، وعليه فيكون الحكم في جواز التملك وعدمه تبعاً لهـذا الاختلاف . والخلاصة ان السهول متفق على انها عنوة فلا يصح تملكها ، وأما غيره فمختلف فيه ، والجمهور على أن القريب من السهول يلحق به . وهكذا يمكن التأكيد بـأن المغرب النافع كله ملك للطائفة الاسلامية على حسب ما يقتضيه الفقه الاسلامي ، وإذن فهو غير قابل للتفويت . وحيازة المتملكين له اليوم لا تقتضي اكثر من تملك الانتفاع والمرافق القائمة عليه ؛ اي ان ما بني على اراضيه من مساكن وما غرس فيها من غروس هي في الغالب للمستغلين لها . وكذلك حق الاقامة والانتفاع واما المنفعة اي الأرض ذاتها فهي للدولة الاسلامية قطعـــاً .

متى خرج التصرف في هذه الأراضي من يد الدولة ؟ وكيف كان ذلك ؟ ينص التاريخ على ان (عبد المؤمن بن علي) الموحدي أمر سنة ٥٥٤ هـ الموافق ١١٥٩ م بمسح أملاك لدولة في المغرب وأفريقية (تونس) . وهكذا وقع قيس المملكة من « بلاد برقة » إلى « وادي نون » طولاً وعرضاً بحسب الفراسخ ، ولم يشذ عن ذلك الا نحو الثلث من الأراضي المليئة بالجبال والاودية والصحارى . وبعد أن تمَّ المسح وقع تقسيم البلاد على القبائل وفرض عليهم الخراج ويقول (ابن ابي زرع) : إن ذلك كله كان لأول مرة في المغرب .

وعليه ففي القرن السادس الهجري وقـع اجتهاد الخليفة في ابقـــاء الأراضي بيد الأهالي مقابل خراج يؤدونه بمثابة الكراء . وقـد استمر الحال على ذلك ، ثم وقع انقلاب لا شك بحسب التطورات السياسية والاجتماعية والثورات المتعاقبة واختلاف العائلات المالكة حتى أصبح هـــذا الخراج عبارة عن ضريبة او (نايبة) فلم يعد اداؤه مقبولاً من طرف الرعية لأنه خرج عن غايته الأولى ، ثم وقع تطور في فكرة الملكية وتجوهل الأصل الأول في حيازة هذه الاراضي وعلى كل حال يمكننا ان نجتزىء الآن

بالوضعية التي وجدت عليها في المغرب في آخر عهود الاستقلال ، وهي أن الملكية تنقسم الى خمسة أقسام :

١) ملكية « المخزن » (الدولة) .
٢) ملكية الجماعة .
٣) ملكية الجيش .
٤) ملكية الحبس (الوقف) .
٥) ملكية الافراد .

فالقسم الاول كل ما يدخل تحت نظر ادارة الاملاك المخزنية (الحكومة) ، وهو ما يشمل الغابات والمساحات الواسعة الخاصة بالدولة والطرق والشواطىء البحرية والموانىء والقصبات ورجـلات المـاء والاودية والعيون والآبار والسواقي العامة ، وبصفة عامة كل ما لا يمكن التخصص بامتلاكه لانه في مصلحة الجميع ، ويدخل في هذا المعنى المعادن ومنابع المياه المعدنية وكل الاملاك البلدية الخاصة الخ . وينص (عقد الجزيرة) على اعتبار الاملاك العامة ؛ الامر الذي يدل على وجودها الديبلوماسي في المغرب المستقل .

ويحاول (م. جورج جاكير) في كتابه « نزع الملكية في الحق العـام للمغرب » تبعاً (عمـــار) : إنكار وجود ملكية الدولة بالمعنى الذي بيناه في مغرب ما قبل الحماية ، معتمداً على بعض الغموض الذي كان يسود أخيراً فيما هو من ملك السلطان نفسه ومـا هو من ملك الدولة . والحق أن في هذا الاستشكال تحاملاً لا مبرر له ؛ لأن الحكومة المخزنية حتى في عهد الفوضى كانت تفرق - نظرياً وعملياً - بين ما هـــو ملك للسلطان ويرثه أبناؤه ، وبين ما هو ملك للدولة وينتقل التصرف فيه ليد السلطان الجديد . وقد كان السلطان مولاي الحسن أمر بإحصاء الأملاك المخزنية في ٢٥ أبريل سنة ١٨٩٥ وعلى هذا الإحصـاء اعتمد في القرض المنعقد لسنة ١٩١٠ م .

وأما أراضي الجمـاعة فيحدّدها (لويس ميو) استاذ كلية الحقوق في

الجزائر بأنها : « أرض يثبت جماعة من الأفراد أن لهم عليها حق الانتفاع دون أن يتمكن أي فرد من الجماعة إثبات ملكيتها الخاصة له ، ويكون انتفاع كل واحد من الجماعة في حظه » . وتكون أراضي الجماعة أكبر المساحات الفلاحية في المغرب ، واسلوب ملكية الجماعة هو أكثر أنواع الملكية انتشاراً عندنا ، وكثيراً ما يشمل المساحات الواسعة من أراضي الرعي التي تتراوح بينها العشائر المتنقلة . وتعتبر أراضي الجماعة غير قابلة للتفويت ، وكل قبيلة أو فخذ تنتخب مجلساً من أعيانها للنظر في الأرض وتوزيع استغلالها على أعضاء الجماعة .

وقد اختلف رجال القانون الفرنسي في أصل هذا النوع من الملكية ؛ فيرى (ميو) أنها نتيجة لقانون التطور الحاصل في كل طائفة ، والذي من شأنه أن ينتهي بالتملك إلى شكل متوسط بين الاشتراكية الفلاحية وبين الملك بسبب سوء النظام والفوضى . ويبني (ميو) على ذلك أن الأرض ملك للجماعة ملكاً حقيقياً مطلقاً . ولكن (ريفيير) و (عمار) وغيرهما من الفرنسيين يخالفون (ميو) معتبرين أن الملك للدولة ، وأن هذه الملكية انعدم اعضاؤها ولم يبق محافظاً عليها نظرياً إلا السلطان .

ونحن نتعجب كثيراً من هذا الخلط الذي وقع فيه رجال القانون الفرنسي والذي هو ناشىء عن التجرد المصطنع اثناء التفكير من تأثير الفقه الإسلامي في الأعراف المغربية ؛ فأرض الجماعة هي بدون شك ملك للدولة بصفتها الحارس لأملاك الطائفة الإسلامية ، وهذه الملكية الطائفية نشأت لا عن التطور الذي زعمه (ميو) ولكن عن الثورة التي احدثها الإسلام بنظرته إلى الأراضي التي دخلت ليد المسلمين ، نظرة تحاول الاحتفاظ بفائدتها لمن وجد ومن سيوجد منهم ، ومنع تضخم ملكية الأرض على حساب الافقار العام للأمة واما إعطاء كل مجموعة من الأرض لقبيلة أو فخذ فهذا تدبير من الدولة المغربية راعت فيه الاحتفاظ بأصل الملك مع تعميم الانتفاع بأفراد القبيلة الذين يستغلون أرض الحكومة لمصلحتهم

مقابل ما يؤدونه لها من خراج وفقاً لما فعله (عبد المؤمن بن علي) كما رأيت . وبمقتضى ذلك فهذه الأراضي لا يمكن أن تفوت ولا أن تباع .
وأما الانتفاع بهـــا فهو في يد القبيلة تستعمله بصفة إجماعية أو فردية ، ولكن لا يجوز لها أن تنقل الانتفاع لغير أفرادها . وهــذا هو السر في كون العرف البربري لا يبيح بيع الأرض لكل الأفراد الخــارجين عن القبيلة ؛ لأن البيع في الواقع هو للانتفاع ، وهو خاص بأفراد الجماعة المحلية .

إن عدم فهم الاسلام والمغربية نفسها هو الذي يجعل الأجانب يخبطون في أحكامهم خبط عشواء ، وهذا ما يفسر بوضوح أيضاً ان قسماً مهماً من اعرافنا وعاداتنا هو من روح الاجتماع الاسلامي عفت على اسراره الفوضى وعلى تذوّقه الجهل وعدم الثقة بالنفس .

واما أملاك الجيش فهي من اراضي الدولة قطعاً ؛ لأنهـــا عبارة عن مساحات انزلت فيها بعض القبائل واعطي لها حق التصرف فيها مقابل قيامها بالدفاع عن المملكة ؛ فكراء الأرض هو الأجرة التي يحصل عليهـا اولئك الجنود الحكوميون ، وهـــذا هو السر في إعفائهم من أداء الخراج الذي تؤديه قبـائل الجماعة . نعم يؤدون الأعشار ويمكنهم ان يصرفوها على فقرائهم .

امـــا الحبس (الوقف) فهو عبارة عن إعطاء الواقف حق الانتفاع بملك ما ، مـا دام ذلك الملك قائماً ويبقى الشيء الموقوف ملكاً لواقفه مدة حياته فعلاً وبعـــد وفاته حكماً . وهو يطابق في القوانين العصرية فكرة (المؤسسات) ؛ لأن المقصود به هو إدامة النفع لمشروع من المشاريع الخيرية او جمعية او جماعة او مسجد او ما إلى ذلك من وسائل الصالح العـام . وتدبير الحبس راجع إلى الشرع حكماً ولكن التصرف الفعلي في يد مديرين خصوصيين هم نظار الأحباس . وبمقتضى ذلك يؤول التصرف في الانتفاع به وفي المحافظة على منافعه إلى الدولة ، فيعتبر في النهاية من عداد الأملاك العامة التي لا تتقيد الدولة إزاءها إلا بعدم تفويتها ، وإلا

بالمحافظة على الرغبة التي عبّر عنهـــا واقفهـا وكانت تتفق مع المصالح الإسلامية .

واخيراً نجـــد الملكية الفردية تكوّن اقلـّية الممتلكات في المغرب ، وهي في الغالب لا توجد إلا في المدن ومـــا يقاربها . ويحاول الحقوقيون الفرنسيون تعليل ذلك بمسألة الاطمئنان في الحاضرة والخوف في البادية ؛ مع أن ما سبق ان بيّناه في كون أرض المغرب كلها كانت تعتبر عنوة خير تفسير حقيقي لهذا الواقع لا يغضّ النظر عنه الا جاهل او مغرض .

وهكذا نستطيع ان نحكم بأن الأغلبية الساحقة من الأراضي المغربية هي ملك للطائفة الإسلامية ، وعليه فلا يجوز تفويتها بحال ، وان الأقلية وحدها هي ملك للأفراد الذين يمكنهم ان يتصرفوا فيها تصرف المالك في ملكه ، وبمقتضى هذا فإن اول واجب على الدولة المغربية هو إعادة تنظيم املاكها وفقاً لمـــا تقتضيه مصلحة المسلمين مع حراستها والمحافظة عليهـــا .

أما ملكية الاجانب للأراضي في المغرب فهي لا تستند لأساس شرعي صحيح . واذا نحن بحثنا عن التشريع الذي تستند اليـــه لم نجده الا في معاهدة مدريد المنعقدة سنة ١٨٨٠ حيث تنص المادة ١١ من هذه المعاهدة على : « أن شراء الاجانب للأملاك يجب أن يقع بموافقة الحكومة ، وأن اجراءات البيع والشراء تخضع لقوانين البـــلاد ، وكل قضية تتعلق بهذه المعاملات تحلّ بمقتضى الشريعة مع تدخل وزير الخارجية » . ولكن هذه المادة لم يقع تطبيقها آنئذ في المغرب ، وقد اعتبر الاجانب ذلك بسبب سوء النية التي يحملها المخزن ضدّ تطبيق هـــذه المعاهدة وبقيت الحال على ذلك مدة ٢٥ عاماً ثم وقع النص في المادة ٦٠ من معـــاهدة الجزيرة على : « أن الاجانب يمكنهم طبقاً لما سبق أن أعطي لهم في المـادة ١١ من معاهدة مدريد أن يملكوا في سائر أنحاء المملكة الشريفة ، وأن جلالة السلطان يعطي التعليمات الضرورية للولاة الشرعيين والمخزنيين الخ » . ولكن

هذا الالتزام الجديد من طرف الحكومة المغربية لم يحلّ المشكل ، ولذلك صعب تطبيقه عملياً . وقد تنبّه العلامة الفرنسي (ميشو بيلير) الى النقص الواقع في هذه المعاهدات والذي كان هو السبب الحقيقي في عدم تطبيق السلطان لما التزم به ، يقول (م بيلير) : « انه لا جدال في كون حق الشراء اعترف به للأوربيين في المغرب ، لكن كما قلنا ليس ذلك الا شطر القضية ؛ لانه يلزم أن نعرف هل هناك بجانب حق الشراء الشطر المتمم وهو حق البيع ، ولتحقيق ذلك يلزم دراسة قانون الملكية في الشريعة الإسلامية » ، ثم يقول (م بيلير) : « إنه من الممكن أن نؤكد أن أقاليم المغرب كلها ملك لجماعة المسلمين ، وبمقتضى ذلك فهي لا تفوت .. ومن غير شك فإن هنالك سوء تفاهم ناتج عن الفرق الموجود بين معنى الملكية في القانون الاوربي ومعناها في المغرب الاسلامي » . ويلخّص العلامة الفرنسي رأيه في قوله : « انه يمكن للاوربيين أن يشتروا أراضي المغاربة ولكن لا يمكنهم أن يشتروها للاستعمار ، أمـا بعض الصفقات غير الشرعية التي تقع باتفاق مع الموظفين المغاربة فليست فقط غير مبنية على أساس صحيح ؛ بل زيادة على ذلك تنبه شكوك الحكومة المغربية ؛ لان جلالة السلطان يتأثر كثيراً اذا رأى الاجانب يملكون أراضي الطـائفة الإسلامية وخصوصاً ما أُعطي بقصد الانتفاع منها للجيش مثلاً . إن حق الاجانب في التملك مـا دام مبنياً على هـذا الاساس لا يمكن أن يعتبر في نظر السلطان الا اغتصاباً لسيادته » . (أنظر مجـلة العالم الإسلامي الصادرة بأبريل سنة ١٩٠٩ م) .

وإذن فليس للأجانب ولا لغيرهم حق التملك في المغرب ؛ لأنه ليس للمغاربة ولا للسلطان حق البيع لمـا هو ملك للطائفة الإسلامية . وهـذا الحكم يشمل املاك الدولة مباشرة واملاك الجمـاعة والجيش والأوقاف . وكل المعاملات التي وقعت في هـذه الأقسام واصبحت بمقتضاها هـذه الأراضي ملكاً للأفراد او لهيئات غـير راجعة للطائفة الإسلامية تعتبر

لاغية ؛ لأن هذه الأملاك غير قابلة للتفويت ، ولأنه ليس للحكومة المغربية الحق ولا الصلاحية لبيعها . وإنما يبقى النظر فيما هو خالص للأفراد وليس للدولة ولا للجماعة ولا للأوقاف أو الجيش عليه اعتراض ، فهذا هو الذي يمكن أن ينظر في إمكان تفويته للأجانب أو عدمه .

كل هذه الحقائق تبين لنا إلى أي حدّ وصل إهمالنا لقضايانا ، وكيف أننا نجهل نظامنا القومي وما أصابه بسبب الاستعمار من فوضى وتفكك ، ثم لا ننظر إلا في أمراض مجتمعات أجنبية عنـــا وفي الوسائل الـــتي عولجت بها .

إن في الرجوع للحقيقة الإسلامية المغربية لافقاً عظيماً يمكننا من حلّ مشاكلنا بأنفسنا ووفقاً لما هو في صالح أمتنا وبلادنا .

٨

خلاصة

بعد هذه الجولة في الافق الاقتصادي وبعد أن عرفنا خلاصة النظريات المهمة وقابلناها بروح العدالة الاجتماعية التي جاء بها الاسلام ومابقي من اثر التنظيمات المغربية لبعض جوانب الحياة الاقتصادية ـ يمكننا أن نحاول استخلاص النتيجة التي نرمي اليهـا من مجموع هذا الباب الذي تناولناه بأكثر مما يسمح لنا به منهج هذا الكتاب .

ان غايتنا الاولى والاخيرة هي تحرير الانسان ، سائر افراد الانسان ، من الاستعباد الاقتصـادي ؛ ذلك الاستعباد الذي يعني بؤس الاشخاص الذين لا يجدون وسيلة للشغل وشقاءهم من أجل أنانية بعض اخوانهم الذين يواتيهم الحظ في الحيـاة فيتفوقون بما في أيديهم ويحسبون ان في امكانهم إهمال النظر في شؤون لآخرين والابتعاد عن مسؤولية اصلاح أحوالهم . نريد القضاء على هذه الروح وأسبابها وخلق روح تضامنية بين جميع الافراد من اجل ازدهار الكفـاءات الانسـانية في دائرة الشغل والمهنة كما في الدوائر الاخرى . ولذلك نريد البحث عن نظام صالح لاعطائنا الوسائل التي يتسنى بها لنا تحقيق هذه الغاية السعيدة .

وقد بينا أن الانظمة لا يمكن أن تكون دائمة ، وأنها خاضعة للتطور

خضوع المجتمع الذي تطبق عليه ، وكل ما يلزم هو تهيئة أجهزة قانونية عادلة للملكية والعمل ورأس المال وتنفيذها لضمان انسجامها في تعاونها من أجل السعادة والرخاء الشاملين . وعليه فيجب :

١ – اعتبار المال وسيلة لا غاية مقصودة لذاتها ، وبذلك يجب منع الاحتكار وخزن المال والمرابات به ، وفرض الزكوات والضرائب المصلحة لفساد الدخل الفاحش حتى تأخذ الجماعة حظها ، كما يجب اعتبار النظام العام الاقتصادي والاجتماعي والاخلاقي أثناء التوجيه للحياة المالية والاقتصادية .

٢ – يجب اعتبار أن الملكية في المرحلة الحالية ما تزال هي المحور الذي تتركز فيه الحرية الشخصية واطمئنان الافراد والدافع لهم على التزاحم في معترك الحياة ، فيجب احترامها على شرط ان لا تكون سبب تجميد للثروة أو عرقلة للانتاج ولا باعثة على الكسل والعطل الاجتماعي ، وان لا تتعارض مع حق الملكية العمومية .

٣ – يجب اعتبار العمل ذا قيمة أكثر من قيمة المال ؛ لأنه قانون الحياة البشرية ومصدر شرفها ، وهو الشرط الاساسي لكل انتاج مجد في الجماعة ؛ فهو واجب على كل من يجد اليه سبيلا ، وكل من له قدرة ووجد الشغل ثم تقاعد عنه من أجل الكسل فإنه يصبح عديم الحق في القوت .

تلك هي الاصول الاولى في فكرنا الاقتصادي ، ولتأمينها يلزم :

١ – القضاء على كل أنواع الاحتكارات و(الصاكات) و(الكارتيلات) وشركات الضمان والبنوك الخاصة وكل ملكية لا تتفق مع الصالح العام ، وذلك :

(أ) بتأميم جميع المؤسسات ذات الصبغة العمومية ومصادر الثروة القومية والمرافق العامة .

(ب) بتوحيد الانتاج وتنظيم التداول والتوزيع .

(ح) بتشجيع التعاون .

(د) بمعاونة الاستثمار الفردي والملكية الخاصة لمصلحة الجماعة .

(هـ) بالتصاعد في الضرائب .

٢ ــ اعتبار أراضي الدولة وعقاراتها (الاملاك المخزونية) وأراضي الجيش واراضي الاوقاف من الاملاك العامة مع اعطاء كل واحدة منها النظام الآتي :

(أ) تصفى الاملاك المخزنية وتضم اليها الاملاك العقارية والزراعية المهملة ، وتقوم الدولة باستغلالها بواسطة مكتب خاص للصالح العام ، أو تكريها لبعض العشائر التي بقيت بدون أرض على أساس النظام الذي يجب أن تسير عليه أراضي الجماعات ، وذلك بحسب ما تراه الدولة أجدى انتاجاً وأوفق لخدمة العدالة الاجتماعية .

(ب) يجب احصاء أراضي الجماعة وتثبيتها ومنع تفويتها منعاً باتاً ، وتنظيم ادارة خاصة تشترك في تكوينها كل من ادارات الزراعة والاملاك المخزنية والشؤون الاجتماعية للإشراف على هذه الاراضي وشؤون تنظيمها ، ويجب أن تنتخب الجماعة مجلساً محلياً لتنسيق العمل المشترك وتوحيد الانتاج والتوزيع ويؤخذ من المحصول قدر الخراج الذي ينوب الدولة من أجل الأراضي، ثم تؤخذ الزكوات الشرعية لصندوق الجماعة التي تصرفها على مصاريفها الشرعية في عين المكان ، وترد الفاضل عن الزكاة لصندوق الشؤون الاجتماعية ، ثم تؤخذ الزريعة (البذور) ، والباقي من المحصول يوزع على أفراد الجماعة على التساوي كنتيجة طبعية لعملهم المتساوي أيضاً ، ولهم بعد ذلك أن يحتفظوا به أو يبيعوه في السوق العامة .

(ج) يمكن أن ينظر في أراضي الجيش بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة ، فإذا كانت الدولة تريد الابقاء على نظام الجيش القبلي أو (الكومي) الفلاح فإنها تحتفظ بهذه الأراضي للجيش وتنظمها بواسطة وزارة الحربية على نفس الطريقة التى تنظم بها أراضي الجماعة ، وإذا كانت ترى أن المصلحة تقضي بتغيير نظام الجيش فيجب أن تضم أراضي الجيش لأراضي الجماعات ويقع فيها توطين العشائر المغربية الفقيرة على أساس نظام الجماعة .

(د) وأما أراضي الأوقاف فيمكن لوزارة الأحباس (الأوقاف) أن تستغلها بنفسها ، كما يمكن أن تؤجرها للدولة التي تنزل بها بعض الجماعات وتجريها على النظام السابق في الجماعة .

٣ - أما الملكية الزراعية الخاصة فيمكن حدها طبقاً لما قرره مؤتمر كراتشي الاقتصادي الأخير . وحينئذ :

(أ) تقسم الملكيات الزراعية الكبيرة وتباع أقسامها للفلاحين الفقراء من (خماسين) و (رباعة) وعمال الزراعة ، وتتولّى الدولة أو صندوق التعاون الزراعي دفع الثمن للملاكين الأصليين ثم استخلاصه تدريجيـاً من هؤلاء المشترين الصغار .

(ب) يجب القضاء على نظام الخمس والرباعة والمخابرة (السهمة) وتشجيع التعاون الزراعي وقيام الدولة بالقروض الزراعية .

٤ - يجب تحريم ربا النسيئة تحريماً باتاً . وذلك .

(أ) بتأميم القرض العام .

(ب) وبجعله مجاناً وفي متناول كل محتاج .

(ج) ويمكن للدولة أن تكون رؤوس أموال القرض العام من مداخيل ميزانية الشؤون الاجتماعية والزكوات والأوقاف للحبسة نقداً أو المصرح في تحبيسها أنها للسلف .

(د) ويمكن للدولة أن تفرض طوابع تسجيل على كل عملية سلف يجريها بنك الدولة ويدفعها المقترض ليؤدي من مجموعها مصروف البنك وأجور موظفيه .

٥ - يجب العمل على وضع اقتصاد مصمم للاستفادة من التراث القومي وذلك :

(أ) باستنباط الثروات من الأرض والأنهار والبحار والهواء وسائر ما يكتنف التراب القومي من عناصر .

(ب) والسير قدماً في سبيل تصنيع البلاد بأوسع معاني التصنيع .

٦ - يجب تشجيع التنافس الحر وتحقيق حرية الشغل والتجـارة في دائرة التوجيه الاقتصادي العام . وذلك :

(أ) بتشجيع التعليم المهني وحماية ذوي الكفاءات .

(ب) وبمنع تكتلات رؤوس الأموال الكبيرة أو كل الذين إلى خنق الحرية الاقتصادية لمصلحتهم الخاصة .

(ج) وبمساعدة الصناع على تطوير صناعاتهم وتزويدهم بالآلات المعززة لقوة إنتاجهم وإنقاص ساعات عملهم .

(د) وبمساعدة انتشار النظام التعاوني في الانتاج والاستهلاك ، وذلك بقدر المستطاع .

٧ ـ لإعطاء العامل قيمته اللائقة به يجب :

(أ) أن يعتبر العامل شريكاً في أرباح الأعمال الكبيرة ؛ وذلك بأن تكون له أجرته اليومية من مجموع المصاريف العامة ، ثم يوزع الربح بين رب المال وبين العمال على حسب ما تقتضيه النظرة العامة للعدالة الاجتماعية من غير ضرر ولا ضرار .

(ب) ويجب على الدولة أن توفر لكل قادر على الشغل وسيلة العمل غير المتنافي مع الكرامة البشرية ومقتضيات دينه .

هذه هي النقط الأساسية التي يمكننا أن نوجه بها الذين يريدون وضع برنامج عام للحياة الاقتصادية في البلاد بصفة تتفق مع الشريعة الاسلامية ومقتضيات الأفكار التقدمية من غير إحداث أي انقلاب جيولوجي في الحياة المغربية ؛ فإذا أضيفت لما سبق من الملاحظات ولما سنشير له في باب الفكر الاجتماعي أمكننا أن نحس بأننا في اتجاه وطني كامل .

إن ثروتنا العقلية والروحية كبيرة ، وما علينا إلا أن نمتحن ضميرنا ونرجع لأنفسنا وإذا بنا نكتشف المناهج المتعددة لتنظيم حالنا دون أن نضطر إلى الرضا بتبعية معنوية لبعض المبادىء الأجنبية التي وافقت بعض حاجاتنا فإنها لا تسدها إلا على حساب أقدس الأشياء وأعزها في نفوسنا ؛ ألا وهي الحرية .

الباب الرابع

الفكر الاجتماعي



١

الفكر الاجتماعي

يقول الفيلسوف (إرنست رينان) : « بين غايتي السياسة اللتين هما عظمة الأمة وخير الفرد يقع اختيار الجميع حباً في المصلحة أو تبعاً للشهوة وليس هنالك ما يدلنا على الرغبة الحقيقية للطبيعة ولا على نهاية الكون ، لكننا نحن المثاليين لا نرى الحقيقة إلا في عقيدة واحدة هي الوسطى التي تقضي بأن غاية الإنسان هي بناء وجدان عال ، أو كما كانوا يعبرون في الماضي : (الاعتاد على أكبر سبحات الله) » .

هذا الوجدان العالي هو الذي يجب أن يملك فكرنا الاجتماعي ؛ لأنه بدونه لن نصل إلا إلى الفوضى التي وقعنا فيها نحن من قبل وإلى الفوضى التي وقع فيها الأوربيون اليوم .

إن أبسط تحليل للنفسية الإنسانية يثبت هذه الصفة الغريبة : (روح التكتل) ؛ فبمجرّد ما يملك الأفراد صلة تربطهم بعضاً مع بعض ، ولو كانت هذه الصلة خفيفة ومصطنعة ، يجدون جماعة أخرى ليست رابطتها أقوى ولا ألصق بالواقع من رابطتهم . ويشاهد في داخل كل جماعة التحام ناتج عن ظهور كل واحدة من الجماعتين ، وبمجرّد ما تظهر هذه الروح يتداعى لها شعور في نفس كل فرد هو الخلاف الكلي ، ولعلّ هذا الخلاف

أول المظاهر الراجعة لنفسية العامة . إن الإنسان ليحس بمجرد انخراطه في جماعة أو منظمة جديدة كأن شخصية جديدة حلت فيه ووزعت أنانيته تدريجياً إلى حد أنها تختنق في نفسه إلهاماته الفردية ، وحتى ارادته تمحى شيئاً فشيئاً في إشاعات ارادة رئيسه التي تحل محلها .

ان روح التكتل التي تظهر بين الجماعات الصغيرة أولاً بقصد تعارف أفرادها سريعاً ما تعقبها روح أخرى تزاحمها دون أن تقضي عليها ؛ وهي روح التفرع أي تجزئة الجماعة الأولى الى عدة فروع ، وهذه أيضاً تجلب روح الجماعة التي تملك الفروع والكتل دون اعتبار لمنازعاتها الخاصة .

وعلى هذا المثال تكون الحب القومي مجتازاً مراحل العائلة والعموم و (الدشرة) والوطن دون أن يقضي على مرحلة من تلك المراحل . وكل ذلك من صنع الإنسان لأنه في مصلحة تقدمه وتطوره .

لكن حينما يرجع الأمر الى الشخص الذي يجب أن يكون العامل الأول فيما يتعلق بتقدمه الخاص لأن له الحرية في اختيار جانبي الخير أو الشر تنعكس الآية ؛ لأن تكوين هذه الوحدات المتعاقبة لا يقف عند ضرورة تكوين قوة نفسية عند الفرد تحمله على الاتصال بأعضاء تلك الكتل ؛ ولكنها تصل الى اظهار روح خطيرة تحمله على استعمال تلك القوة في غير صالحه الحقيقي .

وهكذا تكونت في العصر الحاضر فكرة الشخصية المعنوية أو السياسية أو الاقتصادية للجماعات بصفة مصطنعة ، ولكنها خطيرة ، حتى أدت الى تهديد المصالح الفردية التي وضعت هي أول مرة للدفاع عنها ؛ لأنها أصبحت توجه الأفراد لمحاربة بعضهم البعض ، وفي الواقع لصالح رؤسائها. وهكذا أصبح الفرد مقهوراً مدوساً من طرف الشخصية الجديدة ؛ الأمر الذي أدى الى رفض الامتثال لكل المقدسات التي يقضي بها الوجدان ؛ لأن ذلك لا يتفق مع القوانين الخاصة التي تعرضها تلك الوحدات . وأن

العلاج الوحيد هو في الرجوع إلى الأساس الذي وضعت من أجله هـذه الجماعات ، وهو خدمة الفرد ؛ وذلك لا يتم إلا باعتبار الحقيقة التي لا يمكن لأحد إنكارها ، وهي أن التطور التقدمي ليس إلا مظهراً من مظاهر القوة الإلهية يتابعه الانسان بفضل حرية الوجدان التي هي قيمته . وتحويل هذه الوحدات عن معناها الأصلي يعارض كل حرية وتقدم للفرد في اتجاه الكمال النفسي . يجب أن تبقى مراحل التطور الانساني في تقدم لا يقضي على السابق منها ، ويجب أن يكون الكل مشمولاً بغـــاية واحدة وهي هناءة الأفراد وسعادتهم عن طريق تضامنهم العام الذي هو وحده المربي لأنانية كل فرد منهم والمرضي لها .

إن تغيير الأوضاع والدساتير عما وضعت له هو السبب في كل سقوط وقعت فيه الجماعات ؛ لأن هذه الأوضاع لا تقع في الغـالب إلا لمصلحة الأفراد ولفائدة المجموع المتكتل . ولكن وهم السيطرة واتباع الشهوات هما اللذان يقضيان على القصد الطيب الأول . إن الذين ينكرون الديانات مثلاً لا تجدهم في الغـالب ينكرون إلا آثارها الـــتي نشأت عن فكرة الرهبنية التي قامت في العصور الوسطى بأعمـــال ضد المجتمع الإنساني ؛ فعلتها باسم الدين فثار الشعب عليها باسم الدين أيضاً . وكذلك الأوضاع السياسية عندنا وعند غيرنا لا يمكن لأحد أن ينكر شكلاً من أشكالهـا لذاته ؛ ولكن للآثار الـتي تنشأ عنه . إن المستبد يمكن أن يكون عادلاً أو جائراً ، كما أن الجمهور يمكن أن يكون طاغياً أو مخلصاً ، ومآل ذلك هو الوجدان الذي يملكه كل واحد منهما . ومثل هذا يقال عن الأنظمة العائلية وعلاقة الرجل بالمرأة ، فإن روح الأسرة في المجتمعات الانسانية كلها واحد ، ولكن الفساد الخلقي هو الذي يؤدي إلى الخروج عن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه كل زواج ؛ وهو الحب المتبادل ، لأن الوجدان يضعف إزاء الاعتبارات الجسمية دون استفتاء للقلوب . إن كل الدساتير السماوية والوضعية وحتى عرفيات القبـائل الأفريقية لم ترم إلا لحـــاجة

واحدة وهي تكوين الخلق العائلي ، وقد تتناقض تفاصيل الأوضاع أو بعض مظاهرها ولكن المتعمق فيها يجدها تعمل لقصد واحد حسن .

إن الاستياء من آثار بعض الأنظمة أو طغيان القائمين عليها كثيراً ما يؤدي إلى إنكار تلك الأنظمة نفسها والبحث عما يحلّ محلها . وهكذا حينما نحسّ بالظلم الواقع في البلاد من طرف القضاء مثلاً لا نفكر في الأسباب الحقيقية لهذا الظلم كي نرفعها ، ولكننا نغضب على القوانين القائمة نفسها . وكذلك حينما نحسّ بضعف في الحياة الزوجية لا نفكر في البواعث عليه ، ولكننا نحاول استنكار العائلة من أصلها . وهذا الأمر هو نفسه الواقع في الغرب ؛ فإن الذين وقعوا تحت ظلم أشكال متنوعة من الحكومات لم يفكروا في أن فقدان الوجدان هو الذي يمنع تلك الحكومات من إقامة العدل ؛ بل فكروا في أن الحكومة من أصلها خطر على المجتمع ، فتكون مذهب الفوضويين وأضرابهم . وحينما أحسّ بعض الفلاسفة بسيطرة رأس المال لم يفكروا في وسائل للقضاء على أضراره ، ولكنهم فكروا في محو الجمعية التي نشأ في وسطها ؛ أي كل أنظمة الحياة من أساسها .

إن للهجوم الغربي على بلادنا أثره في تقوية الاستياء الحاصل من شعورنا بدرجة الانحطاط الذي نحن فيه ، وإن ما للمغرب من حضارة متعددة الاتجاه ، مختلفة المناهج ، وما في الغرب من استياءات ناشئة عن حالة الفوضى الاجتماعية الضاربة أطنابها في ربوعه – كل ذلك يمكن أن يكون سبباً في أخطاء كثيرة نرتكبها أثناء تفكيرنا الاجتماعي ؛ لأن المغلوب دائماً يتأثر بالغالب ويعلل تقهقره هو بأشياء يحسب أنها غير موجودة إلا عند الفاتحين الأقوياء . وإن في عداد هذه الأخطاء أن نتناسى أمراضنا الخاصة ونبحث عن أمراض أخرى موجودة عند الغرب ، ولذلك نبحث لنا عن علاج لا يليق إلا بالمرض الغربي . وهكذا نسمم مجتمعنا بأدوية لا حاجة به اليها بينما يبقى في قبضة المرض الذاتي يفتك به فتكه الذريع .

إن الحضارة الحقيقية هي حضارة الوجدان ؛ فما دمنا نحن محتفظين على الأقل بوجدان ضعيف فيجب أن لا نفكر في محوه ؛ بل ينبغي أن نعمل على تقويته ، فإنه وحده الذي يمكن أن يساعدنا على ترميم ما تهلهل من بنائنا الاجتماعي يجب العمل على صهر الشعب في وحدة اجتماعية كاملة ، ولذلك يجب أن نعمد إلى أثر القبلية والسلالية فنقضي عليه قضاء مبرماً ، ونحوّل الكل إلى الوضع الطبيعي الذي هو الاهتمام بالاسرة والعموم والأمة ؛ فخلق العائلة يجب ان يكون الضمان الكفيل بحياة بيتية هادئة تقوم على الحب والتعاون لتكوين ذرية صالحة . وتبادل الصالح العام يجب ان يسود في كل افراد العموم لتحسين حالة القرية وتكوين المدينة الفاضلة . واعتبار هؤلاء وأولائك كأعضاء أحياء في مجتمع واحد هو الامة يجب ان يؤدي بهم الى شعور عام بتضامن قومي لفائدة الامة وخير كل واحد منهم . ولتحقيق هذه الغايات يجب ان يسود في مجتمعنا فكر اجتماعي يستند الى وجدان صحيح ويستمد من خلق الاسلام الذي ندين به ونمثله .

انه من العبث أن نعتقد أن ما هو جار في بلادنا من مظالم او ما نحن متمسكون به من قبائح هو أثر من آثار الاسلام ؛ ولكنا بعكس ذلك يجب ان نؤمن بأن تحريف الاسلام وقع في بلادنا منذ زمن بعيد ، وان تعليم الدين نفسه اعطي لنا بالكيفية التي ترضي رجال السلطة والمال من أبناء قومنا أولاً ، ثم من الاجانب عنا ثانياً . ان الذي يتتبع تاريخ العلاقات الاجتماعية في المغرب يجد أن تهافت المسلمين لاولين على الفتوحات أدى بكثير من أمراء الاسلام ورؤسائه الى طمس كل ما هو من صالح "طائفة الاسلامية ، والى مقاومة كل المصلحين الذين حدثتهم نفوسهم بالعودة الى الاسلام الصحيح ، وأن عديداً من المؤامرات وقعت على الشعب المغربي فمنعته من التربية الصحيحة التي تغرس في وسطه روح الجماعة التي لا تقضي على الفرد ولكن تعطيه أداة للتضامن من أجل تقدمه وازدهاره ، الى أن زجت به في هذه الفوضى الاجتماعية في العائلة وفي المدينة وفي الكيان القومي العام .

وكل ما نشاهده من انحطـاط وما نحس به من ظلم ليس الا من أثر طغيـان الذين كان يجب أن ينفذوا رسـالة الاسـلام التحريرية فخذلوها ولم يفكروا الا في الجانب السياسي الذي يخول لهم حق التسـلط وحق الطاعة من الجميع . وإن الاسلام الذي يقرر حرية الاختيـار وحرية الشخص ، ويوجب المشورة ويفرض العدل لا يمكن أن يوافق بحال على ما هو جار عندنا باسم الدين احيانا واسم التقاليد أخرى .

إن الاسـلام أول دين يعتني بالناحية الاجتماعية اعتنـاءه بالنواحي الاخرى ، ولكن المسـلمين لم يضيعوا جانباً من الدين مثلمـا ضيعوا تلك الناحية . وابن خلدون الذي يعد بحق مؤسـس علم الاجتماع لم يهتم بهذا الموضوع اهتمامه بالاجراءات اللازمة لتأسيس مملكة أو دولة ما . إنه لم يفكر قط في أسباب تكوين الجماعة ولا القوانين اللازمة لذلك ، وغاب عنه مبدأ الطائفة الاسلامية الذي هو الاصل الاصيل في أخوة الاسلام . فكل باحث في المجتمع الاسلامي كما هو اليوم يجب أن لا يقع في غلط ابن خلدون ؛ بل يجب أن يهتم بمقدار الصلة الواقعة بين هذا المجتمع وبين الدين الذي ينتسب اليه ؛ فالمجتمع الاسلامي حسب قوانين الاسلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الأخوة والتضامن بين الأفراد وخضوع كل واحد لوجدان عال يقتضي الحرية ويستلزم المسؤولية .

إن المجتمع المغربي منحط ؛ هذا أمر لا شك فيه . وإن الجهود يجب أن توجه لرفع هذا الانحطاط لأن ذلك هو المفتاح الوحيد لفهم الشعب المغربي حقوقه الاجتماعية التي هو محروم منها . وبمـا أن الشعب المغربي مسلم فيجب أن يعرف أن أعداءه تآمروا عليه حتى أبعدوه عن الجانب الاجتماعي في الاسلام .

يقول (ميشوبلير) : « ليس هنالك دين يحرم مبدئياً العبث والسرقة وأنواع الرشا مثل الاسلام ؛ لكن ذلك كله موجود في المغرب أكثر من غيره من البلدان . فهل يمكن أن تحمل مسؤولية ذلك عن تعقل للاسلام

الذي هو دين أخلاقي مثل غيره من الديانات ويزيد عليها بأنه دين اجتماعي ؟
إنه لمن الممكن لنا أن نقول إن اليوم الذي يفهم فيـــه المغاربة حقيقة دينهم هو اليوم الذي يدخلون فيه من هذا الباب نفسه إلى طريق التنظيم الذي يؤدي بهم إلى المطالبة بحقوقهم الاجتماعية » . (مجلة العالم الاسلامي – يوليه ، اغسطس سنة ١٩٠٩ ص ٣٤٢) .

إن هذا الباب هو الذي نريد أن ندخله الآن لدرس مشاكلنا الاجتماعية عن طريق الوجدان العالي .

٢

المجتمع المغربي

وإذا كان المهم أولاً هو إصلاح ما فسد من المجتمع الذي نحن فيه فيجب أن ندرس مميزات الشعب المغربي وفقاً لما يفعله عادة رجال الاجتماع المعاصرون ؛ لان تصور الحالة مقدم على معرفة أدوائها ، وهذه سابقة طبعاً على البحث عن معالجتها . يجب أن نلاحظ أولاً مميزات المغاربة النوعية ثم ما يرجع للمميزات العددية أو الكمية ثم نلاحظ حينئذ شكل التناسب بينهم

فإذا اتجهنا لدراسة هذه المميزات وجدنا أن الشعب المغربي متركب جنسياً من أربعة عناصر : هي العرب ، والبربر ، والاسرائيليون ، والافارقة . ولكن حينما نعود بهذه العناصر إلى أصولها نجد أن العرب والبربر والاسرائيليون كلهم من عنصر واحد ؛ لانهم جميعاً امتهدوا في محيط واحد هو محيط البحر الابيض المتوسط ، وأن العنصر الرابع الذي يعتبر من سبايا أفريقيا السوداء أو مهاجريها قد اختلط مع الثلاثة الاول إلى حد أنه لم يعد هنالك فرق في الذهنية العامة بين هؤلاء وأولئك . وإذن يمكننا أن نحكم بعد ذلك بأن اتحاداً نوعياً قد حصل في دائرة القومية المغربية التي لا تفرق بين البيض والسود . هذا من جهة الانصهار المقبول من كل العناصر الاربعة التي أصبحت جميعاً تشعر بأنها مغربية صميمة .

فإذا عدنا بهذه الجماعة المنصهرة جنسياً الى ناحية الدين لم نجد الا ما يؤكد التكوين القومي ؛ لان أغلبية الشعب المغربي تدين بالإسلام ، بينما تدين أقلية لا تتعدى اثنين في المائة باليهودية ، فإذا نحن بحثنا عن نسبة التوافق بين اليهود والمسلمين لم نجد هنالك فارقاً عملياً ؛ لانه برغم مـا يمكن أن يقع من تعصب أو اعتزاز فإن مآل ذلك في الحقيقة الى اعتداد راجع للدار الآخرة أما في العلاقات الاجتماعية فليس من مانع من أن يوافق المواطنون على خلاف دياناتهم في خدمة القضية المغربية مثلاً . ان القضية تتوقف فقط على شعور كل فرد بروح المواطنة وتكوين وجدانها في نفسه ؛ فإذا اتخذت لهذه الناحية أهبتهـا أمكن لليهودية أن تؤيدها في ذهنية اليهود كما يفعل الإسلام عند المسلم سواء بسواء . وتتأكد هذه الوحدة بكون المسلمين كلهم على مذهب مالك في الاحكام ، والاشعري في الاعتقاد . واذن يمكننا أن نتنبأ بأنه ليس هنالك مـا يجلب التخالف الاعتقادي بين أفراد الجماعة المغربية .

ويمكننا أن نلتفت الى جانب آخر من جوانب التميز النوعي وأعني به اللغة ، وهذه هي النقطة التي لم يتم فيها الانصهار الكامل ؛ لانه على الرغم من كون اللغة العربية هي لغة الدولة المغربية ولغة الاسلام واليهودية في المغرب ولغة التداول والمعاملات بين مختلف العشائر والاركان القومية ــ فإن عديداً من القبائل المغربية مـا تزال متمسكة بلهجتها المحلية التي لا تطمع في جعلها لهجات ثقافة وحياة عامة ، ولكنها بالطبع مـا تزال تعتبرها لغة الاسرة والتفاهم الاجتماعي المحلي .

واذا أضفنا لهذا محاولات الاستعمار استغلال هذه الحالة القائمة عرفنا مقدار الخطر الذي يهدد المستقبل القومي اذا لم نهتم به من الآن .

ان وجود لهجات متعددة في أمة لا يضر بها سياسياً ولا يمس وحدتها كأمة ؛ لأن عديداً من الامم تتركب من لغـــات وعناصر متعدّدة مثل بلجيكا وسويسرا مثلاً ، وحتى فرنسا نفسها مـا تزال فيهـا مناطق كاملة

تتكلم أسرها بلغاتها المحلية . ولكن الخطر هو من الناحية الاجتماعية ؛ لان للغة تأثيرها في تحوّل الذهنية وأثرها في التفاهم بين مختلف الاشخاص وتبليغ ثقافاتهم . وهذا الخطر نفسه موجود في فرنسا على الرغم من أن التعليم باللغة الفرنسية في كل الجهات ؛ فالفرق بين ذهنية سكان (جزيرة فرنسا) وبين ذهنية الكورسيين أو البروطانيين عظيم جداً لا يكاد يخفى على أحد . واذن فهذه ناحية يجب أن تعالج بالطريقة التي سنتعرض لها في فصل آت .

وهنالك تميز نوعي أخذ يتكوّن على الرغم منا ، وهو ناشىء عن نوع الاتصال الذي وقع لشعبنا بمختلف الاجناس المتنوعة لغوياً ؛ فشمال المغرب يتصل بأسبانيا وتنتشر الاسبانية فيه انتشاراً فادحاً ، بينما القسم الاكبر من بلادنا اتصل بفرنسا واخذ يتعلم لغتها . وبالطبع ان لكل من الجماعتين اللغويتين تقاليد وفلسفات تتسرب الينا فتحدث تميزاً نوعياً في أخلاق قومنا وطبائعهم . وإن إغفال كل ملاحظة من هذا القبيل يؤدي الى المساس بروافد التطور الاجتماعي من أصله .

ثم اذا عدنا الى مقياس الذكاء نجد ان المغاربة ليسوا كلهم في مستوى واحد . حقيقة ان القاعدة الاجتماعية تقرر : « ان الناس يختلفون » ، ولكن ذلك باعتبار أفراد الجماعة لا كتلها . أما عندنا فدرجة الذكاء تختلف قطعاً بين العنصر الافريقي والعناصر الأخرى ؛ الامر الذي يبين أن ذلك الاختلاف ليس طبعياً ، وإنما هو ناشىء عن النقص الثقافي أو الحضاري في هذه الجماعة الطارئة على الوسط المغربي ، وذلك يستدعي اهتماماً خاصاً بكل (الدراويين) وأمثالهم لرفع مستواهم الذهني . ونعتقد أن إعداد دراسات عامة لهذه الأسر يمكنها أن تنقل الاطفال للدرجة التي عليها سائر أبناء العناصر الاخرى المغربية . وأياً ما كان فالذي تدل عليه إحصاءات النجاح في الامتحانات يبشر بخير متى أخذت الاستعدادات اللازمة لتوجيه التعليم توجيهاً صحيحاً .

أما من جهة نوع الدخل فهنـــاك بون شاسع بين متوسط الدخل في القرية وبين متوسطه في المدينـة ؛ الامر الذى يؤكد عدم توزيـع الثروة توزيعاً مناسباً بين السكان . وبما أنه ليست عندنا إحصاءات رسمية فيمكننا أن نقول على جهة التقريب إن متوسط الدخل الشهري في المدينة اليوم يتراوح بين العشرة آلاف فرنك والعشرين ، بينما هـو في القرية يتراوح بين الثلاثة والستة آلاف من الفرنك ، مع العلم بأن ثمانية أعشار السكان هم من القرويين .

وإذا درسنا الناحية الصحية وجدنا أن المستوى الصحي لأغلب السكان في القرى وفي المدن دون المتوسط ؛ الامر الذي يدل على انتشار المرض في جميع الطبقات ، ثم نرى أن الأمراض في نساء الحاضرة أكثر منها في الرجال ، وأن عدد الوفيات في الأطفال يفوق الثلاثين في المائة أحياناً سواء في البادية أو في الحاضرة ، كما أن عدد الوفيات في الكبار غـــير منخفض عن عدد الولادات . ونلاحظ بصفة خاصة أن التقدم في السن ضعف عما كان معروفاً في بلادنا في العصور السابقة .

إن العائلات التي يصل أبناؤها إلى العشرة من أب وأم واحدة تعد على رؤوس الاصابع ، بينما العائلات العقيمة غير قليلة نسبياً . وإن عدد الولائد من البنات أقل في البادية من عدد الذكور . كما أن تعدد الزوجات بما هو أكثر من الأربعة يصل بحسب حدسنا إلى الخمسة في المائة من مجموع الاسر . وأما بمـا دون الاربعة وفوق الواحدة فربما وصل إلى العشرين في المائة ، بينما التسري ما يزال قائماً ببقايا الاماء المتحررات . وكل هذه أخطـار تهدد العائلة وتؤدي إلى النقص من السكان .

لا يمكننا ان نعطي الملاحظات القـاطعة لا سيما من الوجهة العددية ؛ لان الاحصاء غـير منتظم في بلادنا ، مع ان كل تصميم اجتماعي مفيد متوقف على معرفة المميزات النوعية والكمية والتوافقية . وهـــذه احدى الوسائل الاولية التي يجب ان نعمل للتدقيق فيها ، حتى نستطيع ان نحكم

حكماً باتاً مبنياً على معرفة صحيحة بحـاضر المجتمع المغربي . على ان للاحصاء فائدة اخرى هي معرفة مقـدار السكان ، وهل من المصلحة ان يوقفوا عند الحد الذي هم فيـه حتى لا يصاب المجتمع بتخمة العدد ، او الفائدة في تركهم يتزايدون والبحث عن وسائل لتنشيط ذلك التزايد ؟

إن كثيراً من المؤلفين الفرنسيين يؤكدون تكاثر سكان المغرب ، وليس من مانع أن يكون ادعاؤهم صحيحاً باعتبار ما حصل من أمن في البلاد ، ولكن الذي لا شك فيه ان ما يدعون ليس مبنياً على إحصاء مدقق ؛ بل إنهم يعتمدون على بطاقات التموين أحياناً وأخرى على ارتفاع كميـة السكر أو الشاي المجلوب من الخارج مثلاً ؛ فأنا وقد نشأت في عهـد النظام الحاضر لا أذكر أبداً ان إحصاء رسمياً وقع عندنا بفاس ؛ رأيت إعلانات عن بدء الاحصاء ورأيت بطاقات توزع على بعض المغاربة التابعين لقناصل أجنبية ، ولكنني لا أذكر أنني أنا أو واحداً ممن أعرفهم كلف يوماً ما بملء بطاقة عن عدد الأفراد الذين هم في منزله ، ولكنني كنت اندهش دائماً حينما تمر بضعة أيام على اعلان بدء الإحصاء وإذا بالصحف تنشر نتيجته .

والحقيقة أننا إذا نظرنا للمغرب الأصلي وجدنا أن الاستعمار قد نقص من أطرافه ، وطبعاً فان الاقاليم المتقطعة من بلادنا لم تكن فارغـة ، وهذا ما يؤكد ضياع عدد كبير من المواطنين الذين هم من العنصر المغربي ولكنهم من جنسية غير مغربية ، كما ان ما يمكن أن يكون ربحناه من الامن الداخلي لا يفي بقدر الضياع الذي حصل في حروب المقاومة أولاً وفي الحروب العامة ثانياً والحروب الداخلية ثالثاً .

لقد كان سكان المغرب يقدرون بأربعة عشر مليوناً في القرن الماضي ، فهل تحتوي مناطق المغرب اليوم على هذا العدد ؟ أما الهجرة الاجنبية فهي وافرة نسبياً ، لانها تصل إلى زهاء نصف مليون من الاجانب ، ولكنها لا تضر لو لم تكن لها صبغة الاستعمار الاستيطاني المزود بسوء

النية . وهنـــالك خطر آخر هو هجرة سكان القرية المتدفقة للمدينة ، وهجرة العاطلين للبحث عن العمل خارج البلاد .

ان بلادنا قادرة على ان تكفي سكانها ، وتضمن لمن يزداد من أبنائها حياة رفيهة . وان النظر في تقوية عدد السكان لا يتحتم إلا بعد أن يقع تحسين حالة الاجيال الحاضرة الحية ، فما دامت الاغلبية الساحقة من المواطنين غير متمتعة بوسائل العيش لن يكون البحث في تقوية العدد إلا من الاشياء السابقة لاوانها .

ان كل اصلاح اجتماعي يقوم على تحسين حالة الافراد المادية والمعنوية وهذا يتوقف على تكوين الوجدان العالي في أنفس المسؤولين من رجال الحكم والعاملين من رجال الاصلاح ، وغرس هذا الوجدان وتكوين الحماسة من حوله في نفسية الشعب بسائر طبقاته .

٣

كيف نفكر بالمجتمع المغربي

إن العرض الذي قمنا به في الفصل السابق يبين بوضوح كثيراً من المشاكل الاجتماعية والادواء العامة المحدقة بمجتمعنا ، ولكن معرفة هذه الأدواء وحدها لا تكفي لوضعنا في الطريق التي نبحث في علاجها ، بل يجب قبل كل شيء أن تكوّن في نفوسنا وفي نفوس أبناء قومنا شعوراً كافياً بها ووحداناً عالياً بضرورة إصلاحها . إن الأمراض الاجتماعية لا تعد من قبيل الأدواء أو المشاكل إلا بالنسبة للمثل العليا والقيم العظمى التي يؤمن بها الشعب ، أي إلا إذا عارضت رغبات الامة وعاكست اعتبار الجميع ؛ فالمجتمع الذي لا يقدس العلم لا يعتبر الجهل بالنسبة اليه مشكلة ؛ فالهيئة الصوفية التي تعتبر الثقافة أداة للبعد عن الله لا يمكن أن تطلب منها الشعور بالمعرفة والتألم من أجل فقدانها ، والعصبة الزاهدة التي لا ترى للدنيا قيمة ولو كقنطرة للآخرة لا يمكن أن تحس بمصيبة البؤس ، وبذلك لا يمكن أن تعد الفقر في وسطها مشكلة من مشاكل الاجتماع ، والشعب الذي يعتقد في قوة الاسر إلى الحد الذي يضعها موضع التقديس لا يمكن أن يعد الأوتوقراطية أو الاقطاعية مشكلة . وهكذا فالمجتمع الهندي قبل أن يجد عقيدته الديموقراطية أو يستعيرها من الغرب

كان يعتبر المنبوذين كطبقة محتقرة من نشأتها الاولى . وكان المنبوذون أنفسهم لا يفكرون في أي استنكار لهذه الحـــال ؛ لأن وجدانهم كان راضياً بها ؛ فلم تكن قضية المنبوذين مشكلة في المجتمع الهندي طيلة المدة التي لم يحدث فيها وجداناً جديداً . وإذن فالمثل السامية لمجتمع ما هي التي تحدد مشاكله وتميز أدواءه . ولأجل هذا الاعتبار تختلف المشاكل باختلاف البلاد ومقدساتها . وهذا ما حملنا مـــن أول مرة على التنبيه إلى دراسة الحالة الاجتماعية المغربية بالمثل العليا التي جـاء بها الاسلام ؛ لأن ذلك ليس فقط شيئاً طبعياً بالنسبة للأمه المسلمة ؛ ولكنه أيضاً خير وسيلة لتقريبنا من الغاية التي نريدها وهي تحديد المشاكل الاجتماعية المغربيـــة وفقاً لإرادة الأمة ورغباتها .

إن اعتماد الاسلام هو الذي سهل علينا معرفة أدوائنا التي أوجزناها وسنعود إليها من بعد وبذلك فلن نحتاج لأكثر من تذكير أمتنا بضرورة التفكير في إصلاح ما أفسدته الأجيال من مجتمعها الذي حاد عن مثلها السامية . ولكن كيف يمكننا أن تعالج ما أفسدته الأجيال ؟

إن الحلول التي تعرض عادة علينا سواء فيما نقرأ من صحف أو فيما تدعى اليه من برامج لا تتجــاوز في نظرنا الحلول السطحية التي لا تقضي على جرثومة الادواء ، وهي الحقيقة بمثابة المخدرات التي تزيد في إعضال الداء في الوقت الذي تخفف فيه من حدته . إن ما اعتدنا سماعه في حل مشكلة الفقر هو الدعوة الى الصدقة او تنظيم الاحسان على ابعد تقدير . ولكن ما قيمة هذا العلاج بالنسبة الى المرض ؟ إنه تهدئة وقتية لا تتجاوز مـا يحمله اسمها من معنى الإسعاف . ولقد قال لي مرة العلامة « ماسينيون » في القاهرة : « إن المصريين يعتقدون ان تأسيس المبرات كاف لحل معضلة البؤس عند الفلاح المصري وهـــو غلط كبير » ولكن المصريين ليسوا وحدهم في هذا الغلط ؛ بل يشاركهم غيرهم من الشعوب التي لا تريد ان تحدث ثورة في تفكيرها الخاص بالفوارق بين الطبقات .

وهنالك إرشادات أحسن من هذه يدعو اليها أو يقوم بها الكثير ، وهي محاولة لقضاء على بعض الأمراض أو التنقيص من عدد المصابين بها ، ولكن هذه الارشادات مهما كانت نافعة فهي لا تكفي لتجتث جرثومة الداء . ان المشاكل الاجتماعية آخذ بعضها برقاب بعض ، وأنه إما أن يقضى عليها جميعاً ويحتاط من أسباب العودة للوقوع فيها بعد ذهابها أو تبقى قائمة لا مناص من آلامها . فتقليل عدد المرضى بمعالجتهم لا يضمن لهم أنفسهم عدم الوقوع في المرض ثانية فضلاً عن أنه لا يمنع من إصابة غيرهم بالداء . ولذلك فالوقاية العامة أفضل من المعالجة كما يعبر الأطباء . وتأسيس بعض المدارس لا يكفي لحل مشكلة الأمية في المجموع . وهناءة طبقة ما لا تسد حاجة الطبقات الاخرى والقضاء على الجهل والامية تماماً لا يكفي إذا لم تصحبه تربية عامة وتكييف ذهني وإعداد للحياة .

إن كل مشكلة تتضمن في طيها عديداً من معضلات المجتمع ؛ فالطلاق مثلاً يقدر أن يحمل في باطنه الارامل والمومسات والاميين والمتسولين والعاطلين عن العمل . والحرب تستطيع أن تحمل معها ذلك وأضعاف أضعافه من مصائب وأمراض . فالتفكير بالمجتمع يجب أن يكون شعوراً عاماً بكل هذه الادواء وعقدها وبواعثها لكي يتسنى للشعب أن يتخذ الوسائل الفعالة للوقاية منها وعلاجها .

إن التفكير بالمجتمع يستلزم الاستعداد لخدمته ؛ وهذا ما يقتضي بالطبع السير وفقاً لتصميم محكم الوضع . والتصميم الاجتماعي يشتمل على تقرير المثل العليا ثم الطرق التي تؤدي اليها ثم أسلوب إدارة هاتين النقطتين . والتصميم هو الذي يعطينا نظاماً اجتماعياً أو قانوناً نرتضيه نحن طبقاً للمشاريع التي نخلقها لأنفسنا . ان التصميم الاجتماعي محاولة من الانسان لتوجيه مستقبله وفقاً لرغباته . والخلق السلوكي ليس الا فائدة من فوائد هذا التصميم لان قوانين الاجتماع لم تكتشف اكتشافاً وانما وضعها الانسان

طبقاً لما آمن به من مثل . ان واجب كل مواطن هو الايمان بالمثال الاجتماعي ثم دراسة أحسن المناهج لتحقيقه ، وبذلك يمكن ان يفكر بالمجتمع الذي يحيا فيه تفكيرا صحيحاً يهيئه لخدمته .

ان فكرة التطور بما فيها من تقدم ومتابعة هي التي كانت الباعث على خلق التصميات في نظر علماء الاجتماع المعاصرين ؛ لان فكرة التطور لم تؤخذ على انها تغير تلقائي ، بل على أنها مصحوبة بشعور ونية . كما أن التقدم لم يؤخذ على أنه أمر مطلق ولكن على أنه شيء نسبي ؛ لأن ما يمكن أن يكون تقدماً في نظر بعض الناس يمكن ان يعتبر تأخراً في نظر الآخرين . وهكذا فقد أصبح يعتبر بحسب الرغبة العامة التي تصحبه ؛ فالتقدم اذن كل عمل يرغب فيه الجميع وهكذا يصح هو نفس التطور المنشود في مختلف أدوار الحضارة الواحدة وكذلك المتابعة لا تعني المحافظة ولكن تقصد استمرار سير الامة في درجات التطور وعدم انحرافها عن مثالها الاعلى .

والذي يساعد على تكوين التصميم هو الايمان بقيمة الابحاث العلمية لان هذه فتحت المجال للتحدث عما يمكن أن يقع قبل حدوثه ، وبذلك أصبح في مقدرة الانسان أن يتحكم في تيار الحوادث بوضع المناهج والقدرة على تحقيقها .

ويؤكد علماء الاجتماع أن تطور فهم الناس للدين هو الذي سهل عليهم هذه الاتجاهات ؛ لان العصور القديمة كانت تفهم الاعتماد على الله في معنى غير ما تريده الديانات ، فأصبح الناس بذلك يعتقدون في قصورهم وعجزهم عن كل إبداع أو تكوين . ومع أن الاسلام كان ثورة اجتماعية على هذه العقول العتيقة : اذ صرح بأن الله جعل للعبد حرية الاختيار بين النجدين وأنه خلقه ليبلوه كيف يعمل - فإن ماتسرب الينا من الطوائف الاخرى أثر على عقول رجالنا في عهد الانحطاط حتى أصبحنا نعتقد معارضة الدين لكل وقاية من الادواء أو نظر في إصلاح الأحوال لأن الواقع كله مقدور .

إن هذه الواقعية الجبرية أول ما يجب أن يزول من تفكيرنا العام

وذهنية أبنـــاء قومنا ، وذلك بتفهيم الأمة أن عقيدة القضاء والقدر ليست في الإسلام إلا تفسيراً لما وضعت عليه طبائع الأشياء وجبلت عليه نواميس الكون ؛ فالواجب هو أن يحملانا على تغيير ما بأنفسنا لنتمكن من تغيير أحوالنا .

إن ما نراه من تنازع بين المذاهب العصرية على اختلاف ألوانها ليس في الواقع إلا وسيلة من وسائل التمحيص لمثل الاجتماع العليا بواسطة التجارب الإنسانية . ولذلك فالواجب هو أن نقوم نحن بهذا التمحيص وفقاً لتجاربنا وتجارب غيرنا .

وأول خطوة في هذا السبيل هو تعيين المثال ووضع الأهـــداف . ونعتقد أننا متفقون في هاتين النقطتين ؛ لأن هدفنا هو تكوين مجتمع مغربي صالح جدير بتراثـه وبما يصبو إليه من مستقبل رفيـع ، وذلك لخير الإنسانية . فيجب أن نعمل بكل ما في المستطاع لبث هذا الهدف في النفوس حتى يبعث فيها الشعور العام به ويؤلبها لخدمته . ولنشر هذه الفكرة يجب استخدام كل ما في متناولنا من مؤسسات اجتماعية عتيقة أو جديدة .

ولكن هذا الهدف العام لا بد من تحليله بحسب العناصر التي تتكون منها مناطق العمل وإعداد المال والرجال للقيام به . وســـنحاول في الفصول المقبلة إعطاء التوجيهات في كل ناحية من نواحي العمل ، وعلى هيئاتنا ورجال الإصلاح في وطننا أن يدعوا إليهـــا ويعملوا على تهيئة الوسائل لإنجازها .

إن التفكير بالمجتمع لا يتم إلا باحداث الثورة الفكرية التي دعونا إليها ، وان التحرر الفعلي من خرافات الماضي وأباطيل الحاضر في مقدمة العوامل على الإصلاح والكفاح من أجله .

٤

العائلة

مهما قيل عن الإنسان وكونه اجتماعياً بطبعه يميل من أول يوم للعيش مع الآخرين والتعاون معهم على تحقيق وسائل الحياة فالذي يجب اعتباره هو أن العائلة لم تكن ناشئة عن الغريزة ولا صادرة من الطبيعة ، وإنما هي نظام اجتماعي اقتضته مصالح الافراد وكوّنته في نفوسهم إصلاحات المفكرين وإلهامات الدين . فإن الغريزة لم تستطع أن تجعل من الانسان أكثر من حيوان راق نوعاً ما . أما العوامل التي تيسر له الخير والشر أو التي تعلمه الحب والمودّة فهي أخلاق اكتسبها من طريق التربية والمراس والتفكير فيما تقتضيه الحاجات المتجددة . وإن الرحمة والحنان اللذين يجدهما الإنسان نفسه نحو أبنائه مثلاً ليسا إلا من هذا القبيل ، بدليل أن الرجل لا يجد نحو ولده من الزنا ما يجده نحو الابن الشرعي ، مع أنه ليس هنالك فارق طبعي ، وإنما هنالك وازع اجتماعي كوّنه خلق العائلة المؤيد بالدين والمقدسات .

ولقد تحدث الاجتماعيون عن أصل العائلة وأطنبوا فيها باحثين عن منشئها الاول وأصلها الاصيل . وذهب معظمهم إلى تعليلها (بالتوتمية) أو بالحاجة للانتقال من مرحلة الاختلاط الجنسي العام ، ولكننا نحن لا نؤيد

هذين التعليلين لأن مـــا لحظناه بأنفسنا في الشعوب البدائية بأفريقيـا الاستوائية مثلاً لا يدل إلا على عكس هذه الادعاءات ؛ فالتوتمية معدومة تماماً في الشعوب الافريقية بينما هي موجودة في البلاد السكندينافية ؛ الامر الذي يدل على أن وجودها في معشر مـــا لا يدل على أنهم من الشعوب البدائية حتى تكون مظهراً من مظاهر الحياة الاولى . وأما الحياة المختلطة فهي وإن كانت موجودة في بعض القبـــائل تخضع غالباً لنظام مقصود تبرره بعض الاعتبارات الاجتماعية كالاختلاط في يوم ما في السنة أو مع طبقة معينة من المجتمع ، وفي ذلك دليل على أنهـا ليست سابقة على العائلة بل متأخرة عنها .

والحقيقة أن الاسرة من أول تكوينها نشأت لتقـاوم الغرائز في الافراد وتحدد رغبـات الاشخاص وتحقق رغبة خلقية وهي تبادل الحب والتضامن في الواجبات . ولقد بذل الانسان مجهودات كبيرة قبل أن يصل لتكوين هـــذا الخلق الاساسي للأسرة الذي لا تقوم بدونه حياة عائلية طيبة ولا اسرة متينة الدعائم .

وقد تطورت الاسرة في تاريخها تطوراً كبيراً خاضعاً للتعبير العـــام الذي كان يشمل المجتمع سواء من النـــاحية السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية ، بل لقد اختلف نظام الاسرة بحسب اختلاف البلدان والاقاليم وما تخضع له من ديانات وعادات . وهذا ما يؤكد تماماً ان العائلة تخضع للتيار الذي يمليه الرأي العام اكثر من خضوعها لأي نظام يضعه الافراد او يمليه المشرعون .

وإذا عرفنا هذه الحقائق استطعنا ان نتيقن بأن كل اصلاح يمكن ان يتطلب للاسرة يجب ان يكون خاضعاً للمعتقدات العـــامة للامة اولاً ولاتجاهات الجمعية العصرية ثانياً . وكل اصلاح يتنافى مع هاتين النقطتين فان يكون مآله في واقع الامر الا الفشل الذريع .

والاسرة المغربية مـــا زالت خاضعة بالاسف لعدة عوامل اجتماعية

متناقضة تناقض النظام الاجتماعي العام في البلاد ؛ فالعائلة تتسع احياناً في المغرب وخصوصاً في بعض الجهات البربرية الى حد انهـا تشمل كثيراً من الرجال والنساء والاولاد والبنات ؛ اي تخرج الى نطاق العشيرة بينما تضيق في المدن الى وضعها العادي في الامم المتحضرة . وتختلف كذلك السلطة فيها بحسب الاعراف المتبعة حتى تجعل أخا المرأة هو المتحكم فيها وفي أبنائهـــا في بعض النواحي بينما يكون الزوج صاحب السيطرة في جهات أخرى وبينما المرأة تباع وتشترى في عديد من القبائل وتورث ولا ترث إذا بها تنال كثيراً من الاحترام في الجهات الخاضعة للشرع حتى يصبح لها مثل الذي عليها بالمعروف وهذه الأشياء ليست إلا مظهراً من مظاهر الاختلاف في درجات الرقي العام الذي نشأ عن عهد الفوضى وعصر القبلية حتى أصبح قسط من بلادنا يمثل أقدم الأنظمة التاريخية بينما يمثل الجانب الآخر أحدث ما وصل اليه الاجتماع من تطور وارتقاء . وتلك حـالة يجب أن تراعى قبل كل شيء وأن يعمل على إزالتها من الواقـع المغربي لكي تصبح الأمة منسجمة اجتماعياً انسجامها في الجهات السياسية والروحية .

ونحن نعتقد أن أساس هذا الانسجام موجود ، وهو ايمان الأمة كلها بخلق العائلة الذي أكده الاسلام وحث عليه ، وإن ما هو واقع من التضارب ليس إلا نتيجة لضعف الروح الدينية وقوة الخضوع للغرائز والأهواء وعدم اهتمام المصلحين بالقرية وما فيها من جوانب فساد يجب ان يبذل كل الجهد لإصلاحها قبل ان تظل مركز الداء الذي يعكر على الامة تطورها وارتقاءها .

على ان هنالك عاملاً مهماً يدعونا للتفاؤل بتحقيق هـــذا الانسجام الاجتماعي ، وذلك هو الاتجاه الشامل في كل الاوساط نحو تغيير الاوضاع القائمة وتجديد انظمتها . ولكن هذا الشعور مهما كان قوياً وعاماً فهو لا يكفي وحده لاختيار أحسن وجوه الاصلاح وافضل وسائل الترميم ؛ لأن الاتجاه العام لا ينصرف غالباً إلا للاقتباس من الغرب بكيفية تتفق أحياناً مع مصلحة التطور وتتنـــاقض معه ايضاً ؛ لأن نظام الاسر كما

بينا يختلف في الشعوب بحسب اختلاف أنظمتها ومقدساتها ، فإذا سار الاقتباس على كيفية تلقائية فربما اخذ ما لا يتفق مع كثير مما يريد الشعب نفسه المحافظة عليه من تراثه الرفيع . ولذلك يجب أن يوجه التوجيـــه الصحيح حتى لا تصاب العائلة بما هي مهددة به في بلاد الغرب من التفكك والانحلال .

ان الأسرة ذات اهمية عظيمة تفوق كل ما عداها من مظاهر الاجتماع لأنهـــا مصدر كل المؤسسات الأخرى . فالمدرسة والمسجد والمستشفى والمعمل والحكومة والنادي والجماعة الدينية أو السياسية ليس ذلك كله إلا امتداداً لعمل العائلة وتعزيزاً لجهودها . وكلما اضمحل واحد منها أو تضعضع امكن للعائلة أن تؤدي واجبه وتقوم بوظيفته ، بينما لا تقوم جميعها بأية وظيفة من وظائف العائلة لو اضمحلت هي . وهذا ما يبين بوضوح ان الاسرة هي الحافظ الامين على بقاء النوع البشري وعلى تربيته . وهي المظهر الأهم للامة والحارسة لتراثها وقدسياتها ؛ ولذلك لا ينبغي أبداً ان ينظر الى ما تتوقف عليه من اصلاح على أنه بضاعة يمكن ان تؤخذ من أي جهة كانت ، ولكن يجب ان ينظر قبل كل شيء الى الاسس التي تدعم وجودها وتجعلها جديرة بأداء دورها الاجتماعي الخطير .

ان علاقات الاسرة تكوّن جميع انواع المعضلات الاجتماعية ؛ لانها تفتح بالخطبة ثم بالعقد والبناء والاولاد والطلاق أو الموت ثم التزوج ثانياً والارث واليتامى والارامل وما يتبع ذلك كله من توافق وتخالف وتأمين ووصاية وترشيد وتحجير . ولقد تطورت النظرة الاجتماعية لهذه النواحي كلها في التاريخ تبعاً لتطور الاخلاق العامة في الامة ؛ فكانت المرأة في عصر الارتقاء العربي محترمة مهابة الجانب ، وكان مركزهـــا يسبغ على الاسرة كل آيات التقدير والاعتبار ، ثم أصبحت في عهد الانحطاط بمثابة الخادمة المضطهدة المغمورة في وسط الجواري والحريم . وكان الزواج يعتبر خلقاً كريماً يجب على كل الناس ان يقوموا به لغاية واحدة ، وهي تحقيق

ما أراده الشارع من الاسرة الطيبة والبنين الذين يربطون حلقات المجتمع ويكاثرون عدد الامة الاسلامية ، وكان العناء الذي يجده الزوج والزوجة في القيام بالواجب يعتبر نعمة من الله لأنه يؤدي الى ثواب عظيم وفوز كبير ، ولكن ذلك كله أخذ يضعف في عهد الانحطاط حيث لم يعد هنالك اكثر من الوازع الجنسي والانغمار في الترف ؛ فأدى ذلك الى النظرة للمرأة على انها رمز للاحتيال والخديعة واحط الغرائز واسفل العواطف .

ان الاسرة المغربية بحاجـــة الى اصلاح عميق يبنى قبل كل شيء على تجديد النظرة لها في نفوس الرجال والنساء ، أي على بعث روح الحب المتبادل الذي يضمن الهناءة النفسية ويجعل من البيت الكريم سكناً بالمعنى العميق الذي أراده القرآن الكريم من هذه الكلمة . ولذلك يجب القضاء على كل اسباب الاضطراب الذي يقلق راحة الاسرة ويفسد علاقات افرادها . يجب ان ينظر الرجل للمرأة على انها شريكته في الحياة ومساعدته على أداء الواجب ، ويجب عليها ان تنظر إليه على انه شريك لها وحفيظ عليهـــا ، ويجب على كل منهما ان يعرف ان اتصالهما ليس لمجرد ارضاء الغريزة الجنسية ولكن لأداء دور من ادوار الحياة لخدمة المجتمع وتحسين العلاقات بين افراده .

ويجب على الدولة ان تساعد الاسرة على أداء واجبها ، وذلك بتخفيف أعباء تكاليفها ، أو القيام بها جملة من ناحيتها المادية والتوجيهية دون ان تسلبها دورها الاجتماعي الذي إذا انفصلت عنه زالت عنهـــا عواطف الرحمة والحنان نحو اقربائها وابنائها .

ويجب على المجتمع كله ان يفهم ما في التضامن بين الاسر من صلاح للمجتمع الذي لا يتركب إلا منها ، وان الحب والتضامن هما عماد الاسرة وهما في الوقت نفسه عماد كل تعاون اجتماعي وانسجام قومي .

٥

البغاء

ليس هناك خطر يهدد العائلة ويقضي على أنظمتها ويفسد روح الحب الذي تقوم عليه مثل البغاء السري والعلني . وهو داء قديم بقدم الانسانية لأنه من الطفيليات الاجتماعية التي مـا فتئت تمتص معنوية البيت وتقضي على كيان عماده الذى هو الشباب . وقد أشهر عليه الأنبياء والمصلحون والقادة الاجتماعيون حروباً شعواء خففت من شره ولكنهـا لم تقض على جرثومته ؛ لأن مقاومته في الواقـــع تصطدم بإحساس عميق في الطبيعة البشرية لا تكاد تجدي فيــه العظات أو تؤثر في محوه المعنويات . وينشأ البغاء عادة من عدم إشباع الغرائز الجنسية خـــارج العائلة أو داخلها ، وكذلك من الغرور الناتج عن انعدام الحب والتضامن اللذين همـا أساس الاسرة كما قلنا ، أو من فقدان التفاهم والانسجام في الحياة البيتية ، وكذلك من الفقر او من سوء القدوة التي يجدها الذكر والانثى في الانسانية جمعاء . ومن المؤسف له ان يكون الموقف العادي لمختلف الطبقات ازاء هـــذه المشكلة هو موقف الاهمال وعدم الاعتبار الى حد أن بعض المتمدينين او مقلديهم أصبحوا يعتقدون أن البغاء ليس الا مظهراً من مظاهر الطبيعة التي لا يمكن القضاء عليها ، واخذوا يفكرون في ان خير وسيلة في امره

هي الاعتراف بواقعه الذي لا يكاد يتحرر منه انسان . امـا المصلحون منهم فقد رأوا ان مسألة البغاء تنحصر في قضية العناية الصحية وعدوى الامراض . ومعنى هــذا انهم عوضاً عن ان يبحثوا عن أحسن الطرق للقضاء على الفساد أخذوا يهتمون بشأن تنظيمه وفتح المواخير الرسمية له واعداد وسائل الوقاية الصحية للذين يتعاطونه مدعين أن ذلك خير وسيلة للتخفيف من ضرره الذي لا يعدو المرض الجسمي ؛ لان الذين يطرأون على مدينة او مركز ما يمكنهم أن يجدوا بسهولة المسكينات اللاتي يتجرن بأعراضهن في مكان معين فيسدون غرائزهم عوضاً عن ان ينطلقوا للبحث عن النساء في الاوساط المتحصنة . ولكن الواقـع ان هذه التجربة التي ابتكرها نابليون عدو المرأة لم تؤد الا الى استفحال خطر البغاء وجعله اداة للتحقير والاهانة لقسم مهم من سيدات المجتمع الجديرات بكل تقدير واحترام . على ان هذه التجربة لم تكن في الحقيقة الا اثراً مـــن آثار العداوة التي خلقها القرن الثامن عشر والتي لم تزدها كتـابات (موليير) و (روسو) و (مونتسيكو) و (فولتير) و (ديدرو) وغيرهم مـــن المفكرين الذين عارضوا تحرير النساء الا تثبيتـاً في نفس الجمهور . وعلى الرغم من رد الفعل الذي احدثته الثورة الفرنسية فإن نابليون طبق عملياً كل المبادىء المقيدة للمرأة والمحقرة لها .

. كان نابليون أول من أسس دور البغاء المنظمة على الطريقة التي نراها في بلادنا ، وقد قلدتـه في ذلك أغلب أمم الشرق والغرب حتى أصبح البغاء الرسمي مظهراً من مظاهر النظام الحديث . وعلى الرغم من العيوب التي نشأت عنه ومن الفواحش التي ادى اليها فـــان مختلف الحكومات الديموقراطية ظلت متمسكة به مناصرة له . ولكن نهضة المرأة وشعورها بكرامتها حول الانظار الى ضرورة العدول عن هذا النظام الشيطاني الذي كون الرقيق الابيض وكاد يقضي على روح الوقار والحشمة في كل العالم . وهكذا عدل كثير من الامم اليوم عن ذلك النظام الفاسد فحرمت البغاء

الرسمي ؛ وفي مقدمة هذه الأمم روسيا وألمانيا وتبعتها بعد ذلك أثنـــاء الحرب الأخيرة مصر ثم فرنسا . وقد تقرر هذا بعد ان اكد الخبراء ان لا فـــائدة في تـظيم المواخير ومراقبتها ؛ لأن العاهرات تستطيـع إخفاء مرضها لكيلا ينقطع مدخولها ، ولأن عدد الذين يزورونها بين فترتي الزيارة الطبية كاف لأن يجعلها ناقلة مرض في تلك الايام ، لأن مراقبة الزائرين غير متيسرة ، واستعمال الادوية التي تمنع الحمل او تغسل الرحم لا تمنع من المرض وعدواه . فإذا اضيف ذلك إلى ما في وجود البغاء المنظم من اضعاف للعائلة وحرمان للأمة من مواليد طائفة من نسائها ومن مجهودات هؤلاء المسكينات في مصمعة المجتمع استطعنا ان نقدر قيمـة الخطر الذي يكونه هذا الداء الذي اقرته المدنية العصرية امداً طويلاً .

ان علاج مشكلة البغاء من ادق القضايا واعوصها ، فقد رأينا مـــا أدت اليه تجربة تنظيمه ، ويمكننا ان نلاحظ كذلك ما ادت اليه محاولة الحجاب الكامل في وسطنا المغربي اذ لم يكن من مبرر لأدق انواع الحجاب الا الحيلولة دون المرأة ودون الوقوع في محظور الفساد . ومن غير ان نتعرض الآن لقضية السفور لا سلباً ولا ايجاباً يمكننا ان نؤكد ان حجز المرأة لم يصل بها الى الغاية السعيدة التي قصدها الاولون .

ان المرأة المحجبة ليست اقل تعرضاً لخطر البغاء من اختها السافرة ، ولن يمكن لأحد من ابناء قومنا ان ينكر ما تتخبط فيه امتنا من بغاء علني وسري في كل المدن والقرى على السواء . وهذا يعني أن الفساد في وسط الحاضرة حيث تحتجب النساء ليس أقـل منه في وسط القرية حيث النساء يمرحن في الفضاء الواسع غير محتجبات . وهـذا زيادة على الشذوذ الجنسي الذي يلاحظ بسبب هذه العزلة في حياة الرجال مع الرجال والنساء مع النساء . وهنالك تجربة ثالثة وقعت في إنجلترا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وهي منع البغاء السري والعلني منعاً باتاً ومعاقبة القائمين به . وهذه طريقة عملية في حدّ ذاتها لأنها تتفق مع الواجب الذي يقضي به الدين والخلق ،

ولكنهـا في الحقيقة لا تكفي وحدها . ولذلك لم تؤدّ لأكثر من تخفيف المرض دون القضاء عليه .

إن البغاء لن يزول من المجتمع أو لن يبقى له أثر مهم إلا إذا أمكنت مقاومة العوامل الرئيسية فيه . وعندي أن هذه العوامل تنحصر في ثلاثة أقسام : ١ العامل الخلقي . ٢ ـ العامل الاقتصادي . ٣ ـ العامل القانوني .

فلا شك أن للأخلاق والمعتقدات أثرها الفعال في مقـــاومة الغرائز البشرية وكبح جماحها ، فمنع البغاء يظل عاملاً سلبياً إذا لم تدعمه وسائل العفة وامتلاك الشهوة . وهذا الخلق الكريم لا يمكن أن يقوى في النفوس إلا بتقوية الوجدان العالي عندها ، وتلك قضية مرجعها إلى التربية العامة التي لن تتم إلا بالعائلة الطيبة ، والمدرسة الهادية ، والعناية المستمرة بالشباب وإعداده . إن الأمة التي تدين بالمثل العليـا تسمو غرائزها وتحل الحواس الرفيعة منهـا محل الحواس الجنسية ، ولذلك يجب الاهتمام بتوجيه المجتمع في هذه الناحية كما في غيرهـــا ؛ فإن الشعب منحط الأخلاق هو الذي لا يرى الجمال إلا من جانبه الجسمي . أما الشعب المتمدين فإنه يلتذ بالشعر والموسيقى والكتابة والحفر والبحث والرياضة والخدمات الاجتماعية . ولن يتم تحقيق هذه التوجيهات النافعة إلا بتنظيم الشباب ضمن الفرق الكشفية والرياضية والجمعيات التي تكوّن فيه روحاً وثّابة للمعالي ولبناء الأسرة الجديدة التي هي عماد المجتمع الراقي .

ولا شك أن قسماً مهماً من اللائي يتعاطين البغاء ـ وخصوصاً من أولئك اللائي يقبلن عرض أنفسهن في المواخير ـ لا يحملهن على ذلك إلا فقـــد القوت وأسباب الحياة . إن المرأة التي لا تقدر على عول نفسها ولا تستطيع أن تقوم بعمل مشرف يؤول بها الحال إلى القاء نفسها في أحضان الرذيلة لتأكل الخبز ممزوجاً بالدموع . ان للاقتصاد أثره الكبير في تكوين البغـاء ونشره ، ولو زال هذا العامل من الوجود لما بقي من البغاء الا لون يسير من السهل علاجه بوسائل الخلق والتهذيب . ومن الحق أن نعترف بأن

إعطاء المرأة حق العمل في البلاد الروســية قضى تماماً على البغاء أو على الأقل على البغاء من أجل أجر ما ؛ لأن المرأة أمكنها أن تجاري الرجل في كل الميادين النـافعة حيث تضمن لنفسها أسباب الحياة بنفس الوسائل التي يضمنها أخوها الرجل . ولقد ضاقت الحياة في روسيا أثناء الحرب فبدأ البغاء ينبعث مقابل قسط اضافي من اللبن أو اللحم . ولكن مـا عادت الحالة لمجراها الطبعي حتى امحى الفساد من جديد . ان ذلك خير دليل على ما للعامل الاقتصادي من أثر في تقوية البغاء ونشره في المجتمع . فمن اراد ان يقضي على هـــذا الطفيلي المهلك فليعمل على تغيير النظام الاقتصادي القائم في البلاد ، وليدع الى تحسين حالة المرأة واعدادها لتكون قادرة على الاستقلال بحياتها اذا اضطرت لذلك مع اعطائها الثقة التي هي أهل لها .

بعد هذا يأتي العامل القانوني ؛ فلا شك أن شعور المرء بإطلاق العنان يساعده على خرق تعاليم الدين ونصائح المرشدين . ان الباعث الأول على وضع الشرائع هو عدم اقتدار النوع الانساني على كبح نفسه بنفسه دائماً ، ولولا القانون لمـــا استطاعت البشرية أن تعيش في مأمن من كثير من الجرائم . لذلك فمن الضروري لكثير من النـــاس أن تؤيد في نفوسهم غرائز الخير ودواعي التقوى بوسائل السلطة ودوافع القانون ، وخصوصاً في هـــذا العصر الحديث الذي أصبحت فيه كلمة الأخلاق في نظر كثير من الناس لا تتجاوز ما هو موجود بالقوانين ، أو بتفسير أصرح ان القانون حل محل الأخلاق . اذن يجب تحريم البغاء العلني والسري بصفة قانونية ، ويجب معاقبة الذين يتعاطونه من الرجـال والنساء بأشد انواع العقاب ، وفي الوقت نفسه يجب الاهتمام بالعاملين الآخرين ليكون المنع أجدى . انه لمن العار الشنيع ان يظل بلد اسلامي مثل المغرب غير متمتع بما تتمتع به أوطان اخرى من تحريم للزنا واقفال لأماكنه الرسمية .

ولكن إقفال الأماكن الرسمية يجب ان يكون مصحوباً بعناية فائقة

بالتائبات من سيداتها ، حتى لا يشعرن بأنهن انتقلن من حالة الى ما هو اقبح منها ، وحتى لا يلقين بأنفسهن مرة اخرى في البغاء السري وتسميم الوسط الذي يحيين فيه . انه من الضروري ان تهيأ لهن الوسائل للاشتغال الشريف والكسب الطيب مع ما يلزم من جو ارشاد وهداية يقتنعن الى جانبها بحسن ما صرن اليه وبأنهن قد أنقذن من هوة السقوط ليرتقمن لدرجة المرأة الحرة الشريفة .

وهنالك عوامل أخرى لمقاومة البغاء يجب الانتباه اليها ، وهي الزواج المبكر ، والقضاء على نظام بعض العائلات التي تمنع بناتها من الزواج بغير أبناء العم ، في حين أنه يسمح للذكور بالتزوج من حيث شاؤوا ، وكذلك بعض العادات التي تسمح للمرأة بالقضاء عند أقاربها الأيام والليالي ذوات العدد حيث تتصل بمختلف الرجال الأقارب في مأمن من مراقبة الزوج أو غيره ، ويقع الاختلاط في الغرفة الواحدة بين ذكور العائلة وإناثها عند المسلمين وبين مختلف الأفراد ولو كانوا من عائلات متعددة عند اليهود المغاربة .

وأشد من هذا وأخطر ما تقره بعض الأعراف البربرية من إكرام الضيف بوسائل غير مشروعة ، وما يسمح به من اختلاط عام في الظلام في إحدى قبائل المغرب العربية مرّة في السنة بمناسبة موسم بعض الصالحين .

وكذلك يجب بصفة باتة منع هذا النوع من البغاء الذي مـــا زالت محاكمنا الشرعية تعترف به ؛ إنه التسري ، لقد أصبح الرقيق محرّماً منذ عهد طويل ، ولكن أثر الاسترقاق مـــا يزال موجوداً في مجتمعنا البائس حيث أن الحرائر ما زلن يتخذن سراري تحت ستار الشبهة القديمة أو غطاء العرف العام .

إن كل هذه الأنواع وما لا نعرفه من البغاء الرسمي والسري المذكر والمؤنث تجب مقاومتها بكل الوسائل الجدية ، وفي مقدمتها المنع الرسمي . إن ذلك أول ما يلزم لحماية الاسرة وتقويم المجتمع وإنشاء الجيـــل الصالح المليء بالحيوية والنشاط .

٦

المرأة المغربية بين العرف الجاهلي والعمل الشرعي

المرأة عماد الأسرة ، وكل بناء لا يستقيم عماده فهو إلى الانهيار . وقد مرّت عصور وأزمان وتقلبت دول وحكومات دون أن تصل الانسانية الى حل معضلة الأسرة ؛ لأنها أبت أن تعترف للمرأة بحقها الذي تهبه لها الفطرة ويقره العقل السليم . والى الآن وعلى الرغم من كل التقدم الانساني فإن الشعوب لم تنضج بعد الى وضع المرأة في موضعها الطبعي ، وانما هي بين ظالم لها معتد على حقوقها وبين متملق لها مجلوب بعاطفة إغرائها . والحق أن المرأة وحدها هي التي تستطيع أن تحرر نفسها مما كبلتها به الأجيال وما صنعته بها التقاليد . ومع أن سيدات هذا العصر أظهرن استعداداً فائقاً للتطور وجهاداً قوياً من أجل الحقوق فإنهن لحد الآن لم يدافعن إلا عن الشكل ولم يظفرن بغير الإطار ؛ لأن وضع المرأة حيث كانت أورثها نوعاً من الضعف في الجسم ونوعاً من التركيب في الذهنية ، وأصبح ذلك يخيل إليها والى الرجل أنه فارق فسيولوجي مع أنه ليس غير أثر للوضع الاجتماعي . ولكي تتحرر المرأة

من هذه الذهنية الموروثة والحالة المتعاقبة يلزمها مجهود مستمر وثبات متوال ؛ لأن ما أفسدته الدهور والأعوام لا تصلحه الشهور والأيام حسب المثل المحفوظ .

وإذا نحن نظرنا للمرأة العربية في جاهليتها وجدنا أنها كانت في أحط الدرجات وأخس الدركات ؛ لأنها كانت تعتبر متاعاً يبـــاع ويشترى ويورث ولا يرث ؛ فقد أخرج البخارى : أنهم كانوا إذا مات الرجل فأولياؤه أحق بامرأته ؛ إن شاء بعضهم تزوجها وان شاؤوا زوجوهـــا وإن شاؤوا لم يزوجوها فهم أحق بها من أهلها .

وكانت عادة اليثربيين (سكان المدينة) أن يرث الوارث زوجة الهالك كما يرث ماله ، وله الحق في عضلها عن الزواج حتى تفتدى منه .

وكانت عادة تهامة أن يسيء أحدهم الى المرأة حتى يطلقها ويشترط عليها أن لا تتزوج بغير من يختاره لها أو تفتدى منه بمال أو برد ما كان أعطاها ، الى غير ذلك مما هو معروف من أحوال الجاهلية العربية وأخبارهـــا .

ومن المؤسف أننا اذا عاودنا النظر اليوم الى قسم مهم من بلادنا نجده ما يزال يتبع هذه العادات الجاهلية وأمثالها ؛ فالمرأة فيما يسمونه بالمناطق العرفية ليست لها أدنى حرمة ولا كرامة . انها كأختها في الجاهليـــة تباع وتشترى ولا يعتد بها إلا في المتاع والزينة ، وتعضل ويضيق عليها حتى تفدي نفسها ، وتفرض عليها الخدمات الشاقة التي لا يقوم بهـــا الرجال فضلاً عن النساء ، وترغم على كثير من العادات ولو أبت هي ، وتحرم من حقها في الميراث وفي حضانة الأبناء وغير ذلك من الأمور التي تفوق كل ما يتصوره العقل من وحشية وجهل . ولقد أتيح لي أن أقارن بين الاعراف المغربية وبين أعراف القبائل البدائية في أفريقية الاستوائية فإذا هي متساوية في الفظاعة وإن كانت تزيد وتنقص بحسب نواحيها .

كل هذا والمغرب بلاد إسلام ومن الأوطان المشهورة بالتمسك بالدين

والعمل على بقاء أحكامه . وإذا كان للسياسة دخل في استمرار هـــذه الحال فإن لنا ولأسلافنا حظاً في المسؤولية حيث انـــا لا نهتم بتنوير عقول أهل القرى وتربيتهم ؛ فكانت الدراسة والتهذيب مقصورين على المدن وعلى بعض المراكز الارستقراطية في الأوساط القبلية . وأنا لا أشك في أن ذوي السياسة من حكامنا ورؤسائنا كانوا يتآمرون على ذلك حباً في اخضاع هذا الشعب لأهوائهم وإبقائه اداة سهلة الاستعمال . وهكذا أبقوا الأمة في عماية الجاهلية مكتفين بإيمانها العميق متجاهلين أن الدين ليس اعتقاداً فقط ولا قولاً فحسب ، ولكنه الى ذلك اذعان وخضوع بالجوارح والأركان . ولقد حمل ملوكنا ورؤساؤنا الحملات العسكرية على مختلف القبائل لاخضاعها لاداء (النائبة) والاستسلام لتنفيذ الأوامر الحكومية ، ولكنهم لم يهتموا قط بأن يحدثوا ثورة في هذه العادات الجاهلية وإصلاح أحوالها اللهم إلا في المناطق التي تأثرت ولو مؤقتاً بالعمل الإيجابي لعبد الله ابن ياسين والمهدي ابن تومرت .

انه في الوقت الذي نقوم فيه بمحاسبة أنفسنا يجب ان لا ننخدع لكبريائنا بل يجب أن نبحث عن أغلاطنا لنصلحها ، ونبحث عما كان يعتبر في عصر سابق محمدة هل لا يزال محل ذلك الاعتبار في عصرنا الذي نعيش فيه ؟ ان النقد التاريخي لما ينقص النهضة العربية عموماً والمغربية بالأخص ، وبدونه لا يتسنى لنا ان نبني مستقبلنا على الأسس الصالحة المفيدة .

لا نريد ان نطيل القول في الاعراف البربرية ؛ فهي مسألة يجمع من قومنا على ضرورة العدول عنها ؛ لأنه لا يختلف أحد في مباينتها للاسلام ولرغبة الشعب ، ولكنه لا يكفي ان نجمع على ضرورة العدول عنها ثم لا نبذل كل مجهوداتنا لوضع هذه الإرادة موضع الواقع المنجز . ان كل إصلاح للأسرة المغربية لا يمكن بغير إصلاح حالة المرأة ، وامرأتنا لا يتم لها اصلاح ما دامت الاعراف البربرية مفروضة في بلادنا . ان المسألة قبل

كل شيء مسألة الشعور بخطر بقايا الجاهلية في البلاد وكونها حجر عثرة في سبيل كل تطور أو تقدم نسعى إليه .

أما في مناطق العمل الشرعي من بلادنا فالمسألة تحتاج الى معاودة النظر في كثير من الاعمال التي أعتقد انه انقضى موجبها في الوقت الحالي . ومن المعلوم ان من شروط استمرار العمل استمرار موجبه ؛ فالاعمال التي هي ابتكار مغربي تحمل في نفسها مبدأ التطور التشريعي في البلاد في دائرة الشريعة الإسلامية طبعاً . وذلك ما يفسر لنا ان الفقهاء من قومنا كانوا ذوي نظر دقيق الى مجموع الثروة الفقهية في الإسلام . فأقوال الفقهاء وآراؤهم المختلفة تبعاً لتطور الاعتبارات الزمنية والمكانية مورد خصب لكل الذين يريدون الاستمداد من مجهودات من سلف والنهج على منواله . ولقد نظر الفقهاء المغاربة دئماً هذه النظرة فأعاروا الظروف الزمانية والمكانية قيمتها أثناء الحكم وأثناء التقرير حتى فيما ورد بصريح القرآن ؛ فإن من آخر الاعمال المبتكرة اختبار المحاجير قبل الحكم بترشيدهم نظراً لفساد الزمان ، مع ان صريح الآية القرآنية : « فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم » يقضي بأن الترشيد يمكن أن يتم بمجرد الإيناس الذي هو عمل فرامي لا دخل للاختبار فيه . وهذه الروح هي التي يجب ان تصحبنا اليوم حينما نريد دراسة المسائل الشرعية التي تلتصق بمجتمعنا ..

وسنقتصر فقط على بعض الامثلة مما تدعو إليه ضرورة الاصلاح المعجل . ومن ذلك اجبار الولي أو الوصي البكر على الزواج بمن تريد ومن لا تريد ؛ فهذا العمل مبني على مذهب الامام مالك الذي يعطي للاولياء والاوصياء حق الاجبار وان كان يستحب لهم تخيير المرأة في ذلك ، ونحن نعتقد ان روح العصر لم تعد صالحة لتطبيق مذهب المالكية في الموضوع ؛ لان المرأة المغربية على ابواب التطور الذي لا يجعلها مستعدة لقبول مثل هذا التحكم في مصيرها . فالوقت قد حان للعمل بمذهب

جمهور الائمة المسلمين من تخيير البكر والثيب على السواء فيمن تختاره ليكون قرين حياتها . على أننا حينما نرجع لمستند التشريع الإسلامي نجد مذهب المالكية في هذه القضية محجوجاً ؛ فإن الحديث الشريف الذي يقول : « البكر تستأمر وإذنها صماتها ، والثيب تعرب عن نفسها » صريح في غير ما ذهب إليه إمام دار الهجرة ، وحمل الأمر فيه على الاستحباب ليس له دليل ؛ لأن الأمر متى أطلق انصرف للوجوب . ولقد روى السبعة عن أبي هريرة أن رسول الله (صلعم) قال : « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا البكر حتى تستأذن » ، وروى السبعة إلا مسلماً : « أن خنساء بنت خدام الانصاري زوجها أبوها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله (صلعم) فرد نكاحها أي أبطله » . وروى احمد والنسائي: « أن فتاة جاءت الى رسول الله (صلعم) فقالت إن أبي زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسته قال : « فجعل (صلعم) الأمر إليها ، فقالت قد أجزت ما فعل أبي ، ولكن أردت أن أعلم النساء أنه ليس إلى الآباء من شيء » فهل بعد هذه الأحاديث دليل أصرح على ان المرأة بكراً كانت أو ثيباً هي أحق باختيار من تريده من الأزواج ، وليس للولي منعها منه وإن كان هو الذي يتولى العقد عليها بإذنها ورضاها ؟ .

إن هذا الإصلاح المحمدي يجب أن لا تظل المرأة المغربية محرومة منه خصوصاً في هذا العصر الذي وصلت فيه المرأة لدرجة الحكم الذاتي في الامم كلها . إن كل جمود على العمل الأول لا يؤدي إلا إلى فتنة في الأرض وفساد كبير .

وإذا كنا ندافع عن المرأة في حق اختيار زوجها فإن الرجل كذلك محتاج لأن يدفع له عن هذا الحق ؛ لأن التقاليد المغربية تكاد تجبر الرجل نفسه على من يختاره له أقاربه ، خصوصاً وانه لا يسمح له في الغالب بالاجتماع بمن يخطبها ؛ بل يكتفي بما تبلغه له أمه أو قريباته اللائي ينظرن بأعينهن لا بعينه هو . ومع انه ليس في الفقه ولا في العمل المالكي

بالمغرب ما يمنع من رؤية الزوج خطيبته فإننا ما نزال متمسكين بهذه العادات البالية التي تتغلغل حتى في عقلنا الباطن كأنها جزء من الدين . ان النبي عليه السلام لم يكتف بالاذن بالنظر للخطيبة قبل العقد عليها ؛ بل أمر بذلك في عدة أحاديث ، فقد أمر المهاجرين حين قدموا المدينـــة ألا يتزوجوا بالأنصاريات قبل رؤيتهن للتأكد من سلامة عيونهن . واستشار المغيرة بن شعبة النبي عليه السلام في زواجه باحدى النساء فقـــال له : « اذهب فانظر إليها ؛ فإنه أجدر ان يؤدم بينكما » . وقال الأعمش : « كل تزويج يقع على غير نظر فأمره هم وغم » .

وقد تستطيع هذه الجزئية ان تجرنا لمسألة الحجاب العـــام للنساء ، ولكننا لا نريد الإطناب فيها لأن أمرها معروف عند الجميع ؛ فالإسلام يجيز للمرأة ان تكشف وجهها وأطرافها في مذهب جميـــع العلماء عند أمن الفتنة . أما عند خوف الفتنة فالخلاف بين المذاهب هل يجب على المرأة ان تستتر او الرجل هو الذي يجب عليه ان يغض النظر ؟ وأما فيما عدا الوجه والكفين من بقية الجسد فهي بين مناطق مخففة يكره كشفها ومناطق مغلظة فيحرم . وهكذا نجد البون شاسعاً بين ما هو في النظر الشرعي وبين الواقع المغربي ؛ فالقسم الاكبر من نساء العهد القديم يحافظن على ستر الوجه ولكنهن يسمحن لأنفسهن ان يخرجن احياناً حاسرات السوق والاذرع ؛ الامر الذي يدل على ان المسألة مسألة عادة وعرف ليس إلا .

وان من أشنع مظاهر الاجبار التي ما نزال نحتفظ بها في بعض بلداننا المتحضرة وخصوصاً في تطوان تزويج الصغيرات او الوعد بتزويجهن ثم انجازه بعد أزمان ؛ فلا تصل البنت لدرجة البلوغ حتى تجد أولياءها قد سلموها لخطيب أكبر منها بكثير في الغالب . ونحن نعتقد أنه إذا كان للاعتبارات التي بنيت عليها هذه العادة محل في الأجيال الماضية فإن من الواجب على الجيل الجديد أن يتحرر منها وأن لا يشجعها ؛ لأن هنالك فرقاً عظيماً

بين البنت في سنيّهـــا الأولى من الحياة وبينها حين تصبح امرأة قادرة على الاختيار .

إن تحسين حالة المرأة وإسعادها يجب أن ينال حظاً مهماً من تفكيرنا الاجتماعي لأنه شرط أساسي لاصلاح المجتمع وإعداد المغرب لحياة أسعد .

وإذا كنا نستنكر تزويج الصغيرات وإجبارهن فهل من المصلحة أن نكتفي في هـذا الباب بمجرّد الوعظ والتنبيه معتمدين على ضمائر الناس وامتثالهم ، أو الاوفق أن نؤيد ذلك بتحديد قـانوني يندرج تحت أصل شرعي هو مصلحة المرأة العامة ومصلحة الاسرة من حيث هي ؟ إن اغلب الامم المتمدنة تأخذ اليوم بالنظرية الثانية ؛ لان للقانون سلطاناً ليس لغيره من وسائل الاقناع ، وهم يحددون في فرنسا الزواج بالثامنة عشرة كاملة للرجال ، والخامسة عشرة كاملة للنساء ، ولا يسوغ العقد قبل السن القانوني إلا بإذن خاص من رئيس الجمهورية الذي يجب عليه اعتبار اسباب معينة لاعطاء هذا الاذن . وقد اتبع القانون المصري مبدأ التحديد فمنع المأذون من تسجيل العقود اذا كانت قبـــل السن القانوني وهو ١٨ عاماً للرجال و ١٦ للنساء . والحقيقة أن للتزوج في الصغر أضراره التي لا تنكر ، وأن مبدأ التحديد يجب ان يقرر ، ولا نرى في الفقه المالكي ما يمنع من اعتماده نظراً لما فيه من المصلحة العامة التي أشرنا اليهـا . غير أنه يجب مراعاة الجو في التحديد نفسه لان اجواء أوربا الغربية هي غـير أجواء مصر والمغرب مثلاً . ولذلك يمكننا ان نمنع من تزويج الانثى والذكر على السواء قبل اتمام ١٥ عاماً لانهـا السن الغالبة في بلوغ الشباب من الجنسين عندنا . وطبعي أن يباح للبالغ أن يتزوج ، والا فمعنى ذلك الابقاء به في أحضان البغاء في المدة التي يحياها عزباً اذا كان يريد ان يحصن نفسه وكذلك البنت البـــالغة ، خصوصاً وعادة الفلاحين أنهم يرغبون في استعجال الزواج لان المرأة تساعد بعلها على القيام بأعماله التي لا يستطيع ان يقوم بها في انفراد عنها .

ومن الاصلاحات الاجتماعية التي يجب الاهتمام بها العناية بسلامة المتزوجين من الأمراض المعدية أو التي لا تقبل الشفاء . ومعنى هذا أنه يجب فرض الادلاء بشهادة طبية تؤكد ذلك قبل أداء العقد ؛ فإذا ثبت وجود مرض معد فلا ينبغي الافضاء بخبره إلا للمريض نفسه ثم التعجيل بمعالجته . إن هذا النوع من الاحتياط حسن في نظرنا للمساعدة على التوقي من الأمراض ومن الوقوع في عدة خصومات تترتب على اكتشاف ما لم يكن منتظراً من الآفات بعد الدخول . أما الأمراض التي لا تقبل المعالجة لفوات إبانها مثلاً أو لعجز الطب في حالته الحاضرة عن القيام بها فيجب أن يشعر بها الطرفان معاً ويترك لهما الاختيار في العقد على الرغم من ذلك أو عدمه ؛ لان الامر يدخل حينئذ في باب الاحسان ومشاركة الغير في آلامه ، وهي عاطفة انسانية لا ينبغي أن يحرم من يحس بوجودها .

ولقد جرت عادة الامم من قبل الاسلام ان تكلف المرأة بدفع مهرها للزوج ، وهذا ما لا يزال العمل جارياً به في أغلب الامم المسيحية ، وهو المسمى (بالدوطة) وذلك ما جعل المرأة في خطر عظيم حيث أنها تضطر أن تبذل من الجهود الجبارة للحصول على ما تدفعه للزوج لتستطيع أن تخرج من عزوبتها ، ولما كان النساء في الغالب غير مستطيعات للكسب بالوسائل المشروعة فقد ظللن عرضة لتقديم أنفسهن للفساد وارتكاب كثير من الفجائع للحصول على (الدوطة) . وعلى الرغم من أن القانون الفرنسي مثلاً قد ألغى الاجبار على أداء هذا النوع من المهر فإن العرف الفرنسي نفسه لا يزال مستمراً كما كان من قبل . أما الاسلام فمن محاسنه أنه كرّم النساء عن هذه المهمّة واوجب على الرجل المهر لمن يقترن بها مقدماً على البناء ، وقد جعله عطية لا مقابل لها كما يدلّ عليه قوله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » . وقد بيّن الشيخ محمد عبده خطأ من يرى انه في مقابل الاستمتاع ؛ لان الصلة بين الزوجين اعلى واشرف من الصلة بين الرجل وفرسه ، خصوصاً ولفظة النحلة في اللغة تدل على العطاء دون مقابل .

ومن المعلوم ان هـذا الصداق هو للمرأة نفسها تستعين به على تأثيث بيتها وتتخذ منه مادة لمساعدتها في مستقبلها . وإذن فلا يجوز لوليها ولا لاحد غيره أن يشترط في العقد أن يأخذ شيئاً من الصداق أو من الزائد عليه لنفسه . وذلك مما يبين فظاعة العرف الجاري في كثير من القبائل العربية بالمغرب ، حيث لا يعطي الاب ابنته مهرها الا بعـد ان يأخذ لنفسه ما يسمى « بالموكلة » وهو مقدار من المال أو الطعام يأخذه الولي مقابل الاذن بتزويج ابنته ممن يخطبها . وتلك عادة من عادات الجاهلية حيث كان الولي يأخذ صداق بنته لنفسه حتى نزل تحريم ذلك الا اذا وقع بطيب خاطر من المرأة ؛ أي أن يكون عطاء منجزاً من المرأة لوليها ، وهو قوله تعالى : « فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً ».

والزواج في نظر الشريعة الاسلامية عقد كسائر العقود يثبت بالإقرار من الزوجين ، وبالكتابة منهما او من المنكر منهما ، كما يثبت بعـدلين ، وبإثبات الزوجية ولو ببيّنة السماع او الشهرة العامة من الذين يشهدون برؤية الزوجين متعاشرين معاشرة الازواج . وقد أدخلت الحكومة المصرية على هذا الفقه تشريعاً جديداً يقضي بمنع اثبات الزوجية ؛ فمنعت القاضي من سماع الزوجية بدون مؤيد شرعي وهو وثيقة الزواج او ما يضاهيها من الاعتراف . وهـذا التشريع في الواقع مستمدّ من القانون الفرنسي الذي لا يبيح لأحد المطالبة بالحقوق المدنية للزواج الا اذا قدّم إشهـاداً قانونياً مسجلاً . لكن القانون الفرنسي استثنى من هـذه القاعدة أحوالاً ؛ من جملتها فقدان سجل الأحوال الشخصية ، والمعاشرة الظاهرة بشروط الخ..

والإصلاح الذي ادخلته الحكومة المصرية انما هو من قبيـل ما جرى العمل عليه من أن لولي الامر ان يخصص القضاء في الزمان والمـكان والحادثة . ومعنى هذا كما قال (السيد عبد الله علي حسن ، ان هذا الضابط لا يغير شيئاً من مشروعية الزواج إذا وقع . اما نحن فنرى ان الاوفق في المغرب هو اعتماد ما جرى عليه العمل من ثبوت الزوجية ولو بالبينة ؛

لأنه اذا كان القتل يثبت بالبينة فأحرى الزواج . نعم يجب فرض العقد وكتابته على كل محاولي الزواج في انحاء البلاد ؛ ومن امتنع من ذلك فإنه يعاقب عليه ، ولكن لو ادلى بعد ذلك بما يثبت زوجيته من بينة أو إقرار عمل عليها وألزم بكتابة العقد وتسجيله عند الشاهدين .

ومعروف ان إشهار الزوجية مستحب ؛ لكن الشريعة الإسلامية لاتشترط لصحة العقد غير معرفة الأولياء والشاهدين ، كما ان الاسلام لا يشترط وقوعه أمام موظف مختص ، ولا بمنزل القــاضي أو الرئيس الديني ، ولا أن يكون أحد الشاهدين من جانب الزوج والآخر من جانب الزوجة ، وغير ذلك من العادات المتبعة عند المسيحيين ، هي عادات في الحقيقة منحدرة من أعراف تتصل عند التحليل بكثير من تقاليد الجاهلية الأولى . وإذن فلا موجب للاقتباس منها أو السير على منوالها ؛ إذ قد عرفنـــا ان مسائل الاسرة خاضعة للتقاليد المحترمة والمتغيرة في كل أمة . ولذلك من العبث التحكم في نقل عادة قوم الى آخرين إلا لمصلحة ظاهرة بينـــة . وقد وقع للمصريين ان وضعوا نظام المأذون الذي يمثل السلطتين الدينيـة والمدنية ليسجل العقد زيادة على الشاهدين ، وانا لا ارى في ذلك إلا تقليـــداً اعمى لعادات اجنبية عن المسلمين ، والشارع يريد تبسيط مسائل الزواج بقدر الاستطاعة ، ولذلك يمكن ان يكتفى بالشاهدين اللذين يؤديان شهادتهما عند القاضي طبقاً للقاعدة الشرعية .

ومسألة المهور تجر الى الحث على عدم التغالي فيها ، لأن ذلك يعرقل الغاية المقصودة وهي التعجيل بالزواج في وقت الحاجة ؛ فإذا طلب الاغلاء رغبة في الظهور بمظهر الغنى والفخر فإن كثيراً من الناس يمتنعون عن القيام ببناء الأسرة المنشودة . وقد نصح الكثيرون بتحديد الصداق بمقـــدار لا يتجاوز ، وهي فكرة قديمة عدل عنها عمر لأجل احتجاج امرأة . ونحن الآن لا نرى ضرورة للتحديد الرسمي ، بل ان المسألة يجب ان تواجه بطريق الإرشاد من جهة والقدوة الحسنة من جهـة أخرى . على

أن المرأة وأولياءها هم الذين يجب أن يتطور فكرهم في اعتبار الخطيب المتقدم إليهم ؛ فعوضاً عن أن يهتموا بمقدار ما سيؤديه في الصداق يجب ان يهتموا بمستقبله ؛ أي ان يعتبروا وجود المهنة أو الشهادة العالية خيراً من كل ثروة ، لأن المثقف لا بد ان يقوم بنفسه ، ويمكن ان يصل إلى الثروة في مستقبله ولو كان فقيراً عند العقد . أما الغني الجاهل فيمكن ان لا تمضي عليه بضعة أعوام حتى يصبح أفقر من الفقير .

وأفظع من التغالي في الصداق التنافس في الحفلات الفخمة التي تهلك الحرث والنسل وتقضي على أخضر الأرض ويابسها . وتلك عادة متأصلة في قومنا لا يقضي عليها إلا تشريع ينظم مناهج الأعراس ويمنع من تجاوز حدودها . ولقد بذلت محاولات في هذا القبيل بفاس كان لها أثر حسن مؤقت ، ولكنه سرعان ما بدأ ينقضي ويوشك أن تعود الأحوال لما كانت عليه من قبل ولما لم تزل عليه بقية الأقاليم المغربية الأخرى .

ان الغاية الاجتماعية التي نقصد إليها من هذا كله هي تنشيط الزواج وتشجيع التكوين العاجل للأسر على أساس من البساطة يدعمها الحب ويقويها روح التضامن والاخلاص ؛ لأن الفائدة من الزواج هي تكوين الأجيال الجديدة التي تربط الحاضر بالمستقبل ، وتضمن الاستمرار النوعي للجنس وللأمة . ولذلك نرى من الضروري ايضاً ان تفرض الضرائب على الأعزاب الذين يتجاوزون الخمسة والعشرين عاماً دون زواج بغير عذر شرعي . ويجب ان يصرف مدخول هذه الضرائب في مساعدة المحتاجين والمحتاجات من راغبي الزواج الذين تقف امامهم عوائق الدهر أو أحداث الأمراض .

٧

تعدد الزوجات

إن الذي يدرس قضايا الشعوب الأفريقية يجد في مقدمة مشاكلها قضية الأرض وقضية المرأة ؛ لأن هذين الموضوعين يكونان السبب الأكبر في كثير من الخصومات الفردية والقبلية . وقد أعطينا رأينا فيما ينبغي أن تحل به مسألة الأرض ، ونبهنا لبعض أنواع الظلم الواقع على المرأة . ونريد الآن أن نتناول قضية تظهر لكثير من الناس معقدة ، وهي قضية تعدد الزوجات .

فالحقيقة أن التعدد موجود في جميع المناطق الأفريقية سواء عند المسلمين أو عند غيرهم ، وهو موجود كذلك في العالم الاسلامي وعند اليهود في مختلف بقاع الأرض ، وقد حاول الباحثون الماديون تعليله بفكرة الاختلاط الذي يزعمون أنه كان موجوداً في الشعوب البدائية ، وقد أشرت في الفصل الأول من الفكر الاجتماعي إلى خطأ هؤلاء الباحثين ؛ لأننا قد لاحظنا في أفريقيا الاستوائية ولاحظ من قبلنا كثيرون أن الاختلاط لا أثر له في هذا العالم ، وأن التعدد في نظر الذين يقومون به هو نوع من أنظمة العائلة التي تقويها وتكثر إعدادها وإنتاجها . والحقيقة أن العائلة والدين هما العمدتان الأساسيتان عند سائر الشعوب الأفريقية التي

رأيناها ؛ فعليها مدار التكوين الاجتماعي للقبيلة ؛ تقوى بقوتها وتضعف إلى حد الاضمحلال عند ضعفها .

أما ما زعمه (جوستاف لوبون) في كتابه « مقدمة الحضارات الأولى » من أن مثال الحيوانات يعرفنا كيف كانت العادات الإنسانية الأولى ، وأن الإختلاط أولاً كان شعار أسلافنـا ، ثم تعدد كل من الأزواج والزوجات ، ثم تعدد الزوجات فقط - فهو زعم لا يدل عليه شيء من الواقع ولا من آثاره . وقد نقل الدكتور (عبد الواحد وافي) في رسالة « الأسرة والمجتمع » عن كثير من علماء الاتنوغرافيا أمثـــال (روستر مارك) و (هوبوز) و (هيلير) و (جنسبرج) : أن نظام التعدد لم يبد في صورة واضحـة إلا في الشعوب المتقدمة في الحضارة ، على حين أنـه قليل الانتشار او منعدم في الشعوب المتأخرة او البدائية . ونحن نؤيد ما نقله الدكتور عبد الواحد وافي بما كتبه (منسينيور لوروا) في كتابه : « ديانة البدائيين » ص ٩٥ وما بعدها فقد قال : « الشيء المتيقن أنه لا يوجد في اي ناحية من افريقية اثر للاختلاط ما عدا عند مجموعات البقر الوحشي . اما الناس فبقدر ما ينحدر الانسان نحو الطوائف البدائية مثل النيكريلا والصابن يجد ان العائلة هي القيطة الاساسية الضرورية التي لا جدال حولها للجماعة الاولية » إلى ان يقول (لوروا) : « وفي اغلب الاوساط السوداء لا يوجد غير التعدد - على الاقل من جهة المبدأ إذا لم يكن في الواقع - نعم هـــو تعدد منتظم تابع لاعراف لها قوة القانون ، هي في نظر العالم الإفريقي ليست غير هادمة للعائلة فحسب ، بل هي مقوية لهـا لانها تهب لرئيس الاسرة راحة أكبر وانتاجاً أكثر ، وتمكنه من علاقات واتحـادات هي مصدر القوة لسلطته » . وبعد ما شرح وظيفة البنـــاء في الاسرة ختم مؤكداً : « إن التعدد لم يكن نتيجة حالة بدائية كما يزعم الماديون ، ولكنه كان نتيجة حضارة متقدمة اصابها اختلال » .

ولا شك ان التعدد الواقع في القبائل البربرية بالمغرب هو من هذا النوع

الذي لم يؤد اليه في نظرنا الا استمرار النظام القبلي وعهد الفروسية التي كانت تلزم الرجل بتقوية نفسه وسلطته عن طريق العائلة الواسعة والأقارب والمحارم . وهو امتداد لما كانت عليه الحال في عهد الجاهلية العربية وربما لعادات الاسرائيليين الذين انتحل قسم من البربر ديانتهم قبل الاسلام . فالتاريخ يدلنا على أن العرب واليهود كانوا يعددون نساءهم دون حد ؛ فكان الرجل يتزوج مائة امرأة فما زاد عليها ، وفي قصة داود في القرآن : « ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة » الآية . فهذه العادات لم تزل موجودة في العرف البربري الذي يبيح التعدد بما زاد على الاربع . وهكذا نجد بعض القواد والاعيان يتزوجون الثلاثين والاربعين وربما احتالوا في ذلك باعتزال المراة وتركها في البيت ثم العودة اليها واعتزال غيرها .

لقد كانت هذه العادات عامة فيما قبل الاسلام ، ومضى عليها المسلمون في صدر النبوة حتى انزل على الرسول ما يقتضي اصلاح هذه الحالة ، فأمر بتطليق ما زاد على الاربع واختص هو بعدم التطليق . واذن فقد اصلح الاسلام من امر الاختلال الذي كان موجوداً في الجاهلية بسبب التعدد غير المحدود . فما هو هذا الاصلاح الذي ينص عليه القرآن ؟

يقول تعالى : « فإن خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع . فإن خفتم ان لا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ذلك ادنى ان لا تعولوا » . وقد اختلف المفسرون في تأويل هذه الآيات ؛ فذكروا عن عائشة : انها نزلت في التوصية بحفظ حق يتامى النساء في أموالهن وأنفسهن والمعنى : إذا شئتم التزوج باليتيمة التي تحت نظركم وخفتم أن تأكلوا مالها بسبب ذلك فدعوا التزوج بها وانكحوا ما طاب لكم من النساء غير اليتيمات . وهو إصلاح لحالة كانت متبعة في الجاهلية ، وهي أن كفلاء اليتامى الغنيات كانوا يتزوجوهن للاستيلاء على ثروتهن ، فمنعهن الشارع من ذلك . وذكر ابن جرير عن عائشة : ان

الرجل من قريش كان يتزوج العشر من النساء والاكثر والاقل ؛ فإذا صار معدماً مال على مال يتيمه الذي في حجره فأنفقه أو تزوج به فنهوا عن ذلك ، وقيل لهم إن خفتم على أموال أيتامكم ان تنفقوها فلا تعدلوا فيها من اجل حاجتكم إليها لما يلزم من مؤن نسائكم فلا تتجـــاوزوا فيما تنكحون من عدد النساء اربعاً ، وان خفتم ايضا من الاربع ان لا تعدلوا في أمرهن وأموال غيرهن بسببهن فاقتصروا على الواحدة أو على ما ملكت ايمانكم . وقد روي عن ابن عباس : « قصر الرجال على اربع من اجل اموال اليتامى » .

فمنع التعدد فيما زاد على الاربع وقع تحريمه بالنص من اجل سبب معروف في قول عائشة وابن عباس مآله الى الخوف من ان يكون سبباً في اغتصاب اموال اليتامى الذين هم تحت كفالة المتزوج طبقاً لما كانت قد عمت به البلوى في الجاهلية ويدل النص نفسه على ان التزوج بما فوق الواحدة يمنع ايضاً اذا خيف من ان يكون سبباً في غصب اموال اليتامى؛ بل ان الواحدة نفسها تمنع وينتقل الامر لملك اليمين لانه ادعى لعـــدم الحاجة للغصب . ومن المعلوم في الشريعة ان من لايجد وسيلة للتزوج ولو بالواحدة فانه لا يجوز له ان يتزوج بطريق الغصب او الاعتـــداء على اليتامى أو على غيرهم .

ان هذه الاحكام صريحة الدلالة ومجمع عليهـــا من طرف المذاهب الاسلامية كلها ، وهي منع التعدد مطلقاً عند الخوف من الظلم ، واباحته حتى الاربعة عند تيقن العدل . لكن الذي مضى عليه عمل المسلمين هو ترك هذا الامر لوجدان الرجل الذي يحكم على نفسه هل يقرر ان يعدل أو لا ، وذلك هو الاصل في تطبيق الشرائع كلهـا ؛ لان الدين يتوجه قبل كل شيء للأفراد وضمائرهم . لكن التجربة التي لاحظناها طول التاريخ الإسلامي تدل على أنه باستثناء العصور الأولى فإن أغلبية المسلمين استعملوا التعدد في غير موضعه الشرعي . ولكي لا نطيل بالاشارة للاحـــداث

التاريخية التي نتجت عن تعدد الزوجات يمكننا أن نكتفي بتوجيه نظر إخواننا لما هو واقع في العالم الإسلامي كله اليوم ، وفي المغرب بالخصوص ، من استهتار بشؤون العائلة ومن حوادث مخربة لها لم يكن مصدرها غير العبث باستعمال الرجال لفكرة التعدد ؛ فكم عائلات هدمت ، وكم ورثة حرموا وكم أولاد منعوا من عطف آبائهم مراعاة للزوجة الثانية ، وكم حوادث قتل وتسميم وقعت وكم أنواع من الزور ارتكبت لتقلب فئة من الأبناء على اخوانهم ، وكم من أولاد ربوا خارج ديار آبائهم . إن كل واحد منا يستحضر أنواعاً من هـــذه الأمثلة المؤلمة ، خصوصاً وان الأغلبية الساحقة من الذين يعددون كلهم من الفقراء والمعوزين وضعفاء الأجسام . ان كل سبب من هذه الأسباب يوازي السبب الصريح المذكور في القرآن وهو الخوف من أكل أموال اليتامى ، فإذا كان التعدد ممنوعاً خوفاً من أن يؤدي لغصب حق اليتيم فأحرى به أن يكون ممنوعاً إذا كان يؤدي لغصب أولاد الصلب نفسه حقهم أو الى ازالة المودة التي وضعها الله رحمة للعائلة ورابطة بين الأب وابنه وأقرب الناس إليه . ولذلك أرى أن تعدد الزوجات يجب أن يمنع في العصر الحـــاضر منعاً باتاً عن طريق الحكومة ، لأن الوجدان وحده لا يكفي اليوم لمنع النـــاس منه . وقد قال عثمان رضي الله عنه : « ان الله ليزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن » .

ومهما يقل عن محاسن تعدد الزوجات في بعض الظروف الخاصة أو العامة فاني اعتبر ان المصلحة الإسلامية والاجتماعية تقضي بمنعه في الوقت الحضر . وانني لا أزعم ان هذا المنع اتمام للتشريع كما يدعيه البعض ؛ فالشريعـة الاســـلامية كامـلة في هـذا الموضوع كما في غيره ؛ لأن القرآن صريـح في المنـع من التعـــدد كلمـــا خيـف الجـــور ، والظلم اليوم للعائلة ولغيرها بسبب التعدد اصبح محققاً لا يمكن احـــد إنـكاره . اني افهم من الآيات القرآنية التي ادليت بها انها تشتمل على أوامر ارشاد يحق للأمة تطبيقها بحسب الزمان والمـكان . انهـا تقول :

ما زاد على الأربع ممنوع مطلقاً من أجل انه يؤدي الى عدم العدل في العائلة أو عدم العــــدل مع اليتامى ؛ أي ان ذلك كان محققاً في عصر الرسول عليه الصلاة والسلام ؛ فاذا حدث في العالم الاسلامي ما يخيف من عدم العدل فيما زاد على الواحدة ، إما بظلم الزوجات أو الاولاد أو المجتمع او اليتامى او الاسلام نفسه فيجب الاقتصار على الواحدة ، وفي حالة عدم الخوف العام يبقى الفرد مسؤولاً عن تحقق عدله في التعدد قبل الإقدام عليه . وهكذا نجد الاسلام يعطينا في هــذه المسألة ما يقتضيه مبدأ « الحركة الدائمة » التي بنينا عليها كل افــكارنا في هــــذه الفصول ؛ لأنها طبيعة التشريع الإسلامي . فالتعدد غير ممنوع في الاسلام لذاته ، ولكنه ممنوع بما زاد على الأربع من اجل الظلم المحقق فيه والذي لا يمكن أن لا يقع ، وأما بما دون الأربع فيجب ان يكون مباحاً في المجتمع القائم على جهاز نظامي يمنع من كل ظلم واعتداء . اما في كل مجتمع يتحقق او يخاف فيه من العبث بالحقوق الخاصة للعائلة او العامة من اجل إرضاء الشهوة فيجب سد الذريعة فيه بمنع التعدد ودرء مفسدته .

فاذا أضيف لهذا السبب الداخلي سبب آخر ، وهو ظلم الاسلام نفسه ، فان الباعث على المنع يكون أولوياً . وقد أصبح سوء استعمالنا للتعدد مدخلاً لكثير من اعداء الاسلام الذين يتخذونه حجة على ديننا فيحول بينهم وبين فهم الدعوة الاسلامية ، بل يتجاوزهم إلى داخل الأوساط الإسلامية نفسهــــا ، فيصبح المسلمون والمسلمات عرضة للتشكك في سلامــة الدين الذي يبيح التعدد في نظرهم ، وليس كل الناس فقهاء ولا كل النــــاس قادرين على إدراك الاصلاح القرآني في شأن المرأة نفسها . فمصلحة الدعوة الاسلامية تقضي بمنع التعدد في هذا العصر . وقال العلامة المواق : « إن ترك سنة واحدة من أجل المحافظة على العرض أمر متحتم في الدين » . وإذا كان هذا في المحافظة على عرض الانسان أي موضع المدح والذم منه ، فكيف بالمحافظة على ما هو موضع المدح والذم للدين نفسه ؟ . ولقد ترك عمر بن

الخطاب إقامة الحد في إحدى المواقع الحربية خوفاً على فرار المحدود لصفوف الأعداء ، والحد تشريع ديني لا معدل لأحد عن إقامته فكيف بالتعدد الذي ليس فيه أدنى وجوب حتى عند تحقق العدل .

وأيضاً فإن كلمة العدل نفسها تتطور بحسب الزمان والمكان ، والمدار فيها على العرف ، فما تدل عليه اللفظة في العهود الماضية أقل بكثير مما تدل عليه اليوم ؛ إذ لم تكن الحكومة في التاريخ تعتبر ظالمة لو لم تقم بتشغيل العاطلين او إطعام الجائعين ، بينما أصبحت اليوم مسؤولة عن كل فرد يجوع أو يعرى . ولم يكن ترك التعليم العام ولا علاج كل مريض يعتبر ظلماً ؛ أما اليوم فقد أصبح في عداد العدل الذي يجب على الحاكم أن يقوم به ، فكذلك العدل في مسألة الزوجية أصبح متسع المدلول . وقد أصبح تعدد الزوجات في نظر مسلمي الصين وروسيا « قبل الشيوعية » وفي نظر كثير من العرب وجل نساء العالم ظلماً للمرأة . وليس هناك مانع ديني من اعتبار هذه النظرية في تطبيق التشريع الاسلامي ؛ لأنها أصبحت بمثابة العرف الذي لا يمكن إنكاره ؛ لأنه لا يتنافى مع مقاصد الاسلام في تكوين الطمأنينة البيتية . والقاعدة الأصولية أن المعروف بين الناس كالمشروط بينهم ، وقد جرت العادة في قبائل شنقيط أنهم يمنعون من التعدد عن طريق الشرط ، حتى أصبح عرفاً عندهم أن المرأة تملك نفسها إذا تزوج عليها زوجها ، ولهم في ذلك افتاءات تستند لمبدأ درء المفاسد المقدم على جلب المصالح الذي هو من أصول المذهب المالكي. وهذه الفكرة نفسها اعتمدها غير المالكية ؛ فقد قال في (الإقناع) : « الشرط بين الناس ما عدُّوه شرطاً ؛ فلو تزوج من قوم لم تجر العادة بالتزوج على نسائهم كان بمنزلة شرط أن لا يتزوج على امرأته » .

إن هذا وحده دليل على أن فقهاء الإسلام لم يكونوا يعتبرون التعدد أمراً لا مناص منه ، أو لا يتصورون الجماعة الاسلامية بغير عادة التعدد ، كما يظنه كثير من الجامدين .

أما في المغرب فهنالك ذريعة أكبر من كل ما تقدم يجب سدها بمنع التعدد وتلك هي وجود العرف البربري الذي لم يتمتع بالإصلاح الاسلامي ؛ فلكي يقضى على التعدد بما فوق الأربع المباح في أغلبية القبائل البربرية يجب أن يطبق ما قلناه من منع التعدد من أصله ، حتى لا يبقى هنالك مبرر أو داع لحيلة من الحيل الاجتماعية في التمتع بالشهوات دون قيد ولا تحديد . إن تطبيق هــذا الحكم ضروري لتحقيق المناط الذي قصده القرآن الكريم بقوله : « فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو مـا ملكت أيمانكم » .

إنني أقرر الرأي بكامل الاطمئنان النفسي الذي يمليه عليّ إيماني بأن شريعة الإسلام صالحة لكل زمان ومكان ، ورجائي أن يكون في هـذه الاعتبارات التي أبديتها مـا يحقق تطبيق مبدأ الإصلاح الإسلامي بمنع التعدد مطلقاً في هذا العصر ، إقامة للعدل ، وتقديراً للمرأة ، وحمـاية للاسلام .

٨

الطلاق

يعتبر الإسلام التزوج عقداً كسائر العقود التي تربط بين المتعاقدين برضاهما . وبما أن مآل كل عقد إلى النجاح التام أو الفشل الذريع فقد شرع إلغاء العقود وفسخها عندما تقتضي المصلحة ذلك . ولم يستثن الإسلام من هذه القاعدة القانونية عقد الزوجية على كثرة حرص الشارع على دوامها ؛ لأنه الدين الذي يحترم طبيعة الأشياء ويعتبر جوانبها . على أن الإسلام لم يكن في ذلك إلا مؤيداً لما في التوراة ولما جرت عليه كل الشرائع منذ عرف أمر العائلة . ولا شك أن تشريعه ذلك كان إصلاحاً لعمل أغلبية الكنائس المسيحية التي قبلت التفريق ورفضت التطليق . ومع أن هؤلاء المسيحيين ظلوا زمناً طويلاً يشنّعون على الإسلام عمله الذي يخرق قدسية الرابطة الزوجية في زعمهم فإن الأمم المسيحية نفسها لم تلبث أن اعتبرت الواقع ، ورجعت بأغلبيتها للعمل بالتشريع الإسلامي ؛ بل إنها بالأسف غالت في تطبيق الطلاق إلى حد أنها خرجت به عن الحكمة المقصودة منه .

وتختلف الدول المسيحية اليوم من جهة قوانين الطلاق إلى ثلاثة أقسام :

١) دول توافق مبدأ الإسلام فتقبل الطلاق وتمنع التفريق الجسماني

بدونه ، وهي : السويد والنرويج والدانمارك والبرتغـال ورومانيا وصربيا وسويسرا وألمانيا وروسيا .

٢) ودول تقبل التفريق الجسماني ولا تجيز الطلاق ، وهي : اسبانيا الفاشية وإيطاليا .

٣) ودول تجيز الأمرين معاً ، وهي : فرنسا وبلجيكا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الديموقراطيات الشعبية .

والتفريق هو أن يهجر الرجل زوجته إلى الأبد ، ولكنها تبقى معتبرة في الأوساط زوجة له . وهذا خطر كبير على المجتمع لكونه يرمي بكل من الرجل والمرأة للفساد والبحث عـــن إرضاء حالتهما الطبيعية خارج الدوائر المباحة . مع أنهما لو افترقا نهائياً لوجد كل منهما حريته في البحث عن شريك جديد للحياة وهذا ما يبين مقدار الاصلاح الإسلامي بمنعه من هذا التفريق ومعالجته ـ لو وقع ـ بأحكام الايلاء والظهـار المعروفة والتي تنتهي لا محالة بمعاودة الحياة الزوجية أو البينونة .

والعصمة في التشريع الاسلامي بيد الزوج الذي يمكنه أن يفارق زوجته من غير ما حاجة للرجوع للمحكمة ولا لبيان أسباب الطلاق . نعم يمنع الزوج من استعمال حقه شرعاً لمجرد العبث أو الاضرار بالزوجة ، كما يمنع من استعماله في بعض الاوقات كأثناء الحيض ؛ ويجبر على الرجعة إن صدر منه ، ويحرم الطلاق كلما كان فيه إيذاء . قال الغزالي : « وهو مباح إذا لم يكن فيه إيذاء بالباطل ، ومهما طلقها فقد آذاها ، ولا يباح إيذاء الغير الا بجناية من جانبهـــا أو ضرورة من جانبه » . قال تعالى : « فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » . وقـــد لعن النبي عليه السلام الذواقين والذواقات ، وهم الذين يكثرون من الطلاق رغبة في تجديد التلذذ وهذه هي الاعتبارات التي حملت بعض المعتزلة على القول بأن الطلاق لا يتم الا بموافقة القاضي .

لكن الادلة الدينية تدل على أن الطلاق يقع بمجرد مـــا ينطق به

الزوج وهو في كامل الوعي وكل ما يمكن أن تدلّ عليه نصوص النهي عن العبث باستعمال الحق هو امكانية معاقبة الذين يتبعون أهواءهم . ولذلك نرى أن للمرأة أن تطالب بمعاقبة الزوج الذي يطلقهـــا اذا أثبتت انه استعمل حقه في الطلاق لغـــاية غير شريفة ، ويمكن أن يدخل ذلك في قول عمر بن عبـد العزيز : « تحدث للناس اقضية بقدر مـــا احدثوا من الفجور » . وفي كل الأحوال نرى ان من الواجب فرض تمتيع المطلقـة ، اي اعطائها تعويضاً لائقاً بحسب مركزها ويسر الزوج . ومن المعلوم ان تمتيع الزوجة بذلك شيء مأمور به في صريح القرآن ؛ اذ يقول الله تعالى : « ومتّعوهن ؛ على الموسر قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف ، حقاً على المتقين » . وانما اختلفت المذاهب الفقهية في هل الأمر هنا للوجوب او للاستحباب ؛ ومذهب المالكية هو الثاني ؛ ولكننا نرى انـــه ينبغي العمل في هـذه المسألة بغير مذهب المالكية نظراً للمصلحة الـتي تفرضها الظروف الحالية لحماية المرأة ومساعدتها وكبح جماح الرجال الذين يتسرعون للتطليق .

ومن المعروف في القواعد الفقهية ان مسائل الطلاق والزواج مرجعها الى الأعراف ، كما نص عليه (القرافي) و (الزرقاني) وغيرهما . وعليه فيجب ان يدرس علماؤنا قضية الألفاظ الظاهرة والخفية في الطلاق ، وان يعيدوا النظر في المسائل الراجعة لطلاق العوام ؛ فقد كانوا يتشددون في هذا المعنى ، ويتفلسفون فلسفة أدت إلى خراب كثير من البيوت ، مع أنه من الممكن التماس كثير من المخارج لحماية العائلة من تسرب العوامل التي تهددها في كل الأوقات . من ذلك انجاز الثلاث دفعة ؛ فانه لم يكن الحـكم في عهد الرسول عليه السلام إلا باعتبارها طلقة واحدة ، وكذلك في عهد أبي بكر وطرف من خلافة عمر ، حتى رأى الفاروق ان الناس اكثروا من التعجل بالطلاق فأنجز الثلاث عقوبة لهم . وقد بين (ابن القيم) : ان المصلحة تقضي بالرجوع لما كان عليه الأمر في العهد النبوي ؛ لأن انجاز الثلاث لم يؤد إلا الى وسائل

التحايل بطريق التحليل أو ما نسميه (بالتتييس) . وكذلك يجب إعادة النظر في شؤون الايمان التي نعتبرها محرمة للزوجة ؛ فان قسماً كبيراً من العلماء كانوا يفتون بعدم اعتبارها وسيلة شرعية للطلاق ؛ إذ كل حلف بغير الله لغو . ومذهب المالكية يستثني تحريم الزوجة والأمة ؛ لكن هنالك مجتهدين كباراً لا يستثنون .

ان استعمال الايمان في تحريم الزوجات من أخطر الأمراض الاجتماعية الموجودة في المغرب ؛ لأنها تخرب كثيراً من العائلات التي تعيش في غاية الانسجام ولا تحس بأدنى ميل للافتراق ؛ فكثيراً ما يكون الزوج مثلاً في لعب الورق أو نقاش تجاري مع بعض أصدقائه ثم يصل به الغضب على غير زوجته الى الحلف بتطليقها هي ، وبينما هي تنتظر في منزلها بكامل الاخلاص الوفاء والشوق إذا برسوله يبلغها أنها قد وقعت في الحنث ، وأنها لم تعد زوجة الرجل الذي يحبها وتحبه ، فما أشده من مرض اجتماعي خطير !

ثم ان وضع العصمة في يد الزوج لا يقتضي أبداً أن يباح للرجل الاستبداد على زوجته أو منعه إياها حقاً من حقوقها أو الأضرار بها ؛ فإن فعل شيئاً من ذلك فان للزوجة حق المطالبة بالطلاق ، وحينئذ تدخل المسألة في ولاية القاضي ، ويقع ذلك في أربعة مواضع : (في عيوب الزوجين وفي الاضرار وفي النشوز وفي شأن النفقة) ، وهي من ابحاث الفقه المعروفة . وانما يجب أن ننبه إلى أن من الإضرار التي يصح للزوجة بها طلب التفريق عدم مكالمته لها ، أو تحويل وجهه في الفراش عنها ، أو سبها أو سب أبيها ، أو اتهامها بأي شيء من شأنه أن يمس بكرامتها في الأوساط . ولا يلزم تكرر ذلك ، بل وقوعه المرة الواحدة كاف في إعطائها الحق الذي يجب على القاضي أن ينفذه .

وهكذا نرى ان للزوج حق الطلاق ، ولكن يحرم عليه استعماله إلا لضرورة أو ضرر ، وأن للمرأة حق المطالبة بالطلاق ؛ وإذا ثبت

الموجب فليس للقاضي عدم تنفيذه ، إلا ما كان من شأنه التدخل بالصلح فيما لا يحرم حلالاً أو يحـــل حراماً فاذا لم يكن هناك موجب معروف وحدث بين الزوجين ما يستدعي عدم الانسجام فالصبر أولى لهما ، ورغبة الشارع دائماً في محافظتهما على الزوجية ، فان صبراً فذاك وإلا فان رغب الزوج فله انجاز طلاقه ، وان رغبت الزوجة فلا يخلو إما أن يوافقها الرجل فيمضي ، وإلا فلها ان تختلع منه حينئذ بما من شأنه أن يرضيه : (فإن خافا ان لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) .

إن أحكام السنة في مسائل الطلاق هي خير أحكام يمكن أن نمضي عليها . وأعتقد أنه ليس هنالك تشريع حمى المرأة من عبث المحاكم وعبث الأزواج مثل التشريع الاسلامي وان تشريك الزوجة بإعطائها حق التطليق كالرجل لم يؤد في الغرب إلا كثرة عدد حوادث الطلاق ؛ فلو أخذنا نحصي عدد هذه الحوادث في أوربا وأمريكا وقابلناها بما يقع في البلاد الإسلامية لعرفنا حينئذ قيمة الإصلاح الإسلامي في هذه المسألة . فاذا نحن نقحنا ما كونته العصور من أحكام مختلف فيها ورجعنا لصميم السنة وقيدنا الزوج نفسه بالتعويض الذي يدفعه للزوجة التي استعمل حقه في تطليقها ــ فاننا لا محالة سنحصل على أحسن وضعية لحمـــاية الروابط الزوجية ، مع إبقاء الطلاق كرخصة مباحة ، ولكنها بغيضة لا تستعمل إلا في الوقت الذي تفرض فيه العمليات الجراحية .

ولكن الشريعة الاسلامية ليست وحدها بالأسف في المغرب ؛ فهنالك المحاكم العرفية التي تفرض كثيراً من العادات المستقبحة فتسمح للمرأة أن تغادر بيت الزوجية لتختار غير بعلها ، ولا تلزم بغير رد الصــــداق ، وأحياناً يمكن زوجهـا أن يعضلها عن التزوج الا من بعض القبائل التي يسميها . وان كل اصلاح لشؤون العائلة لا يتم الا باصـــلاح القوانين او الاعراف المطبقة في البلاد ، وما دام ذوو السلطة يفرضون عليها الخضوع

لمقتضيات ظهير (مرسوم) ١٦ ماي في قسم مهم من بلادنا فان كل ما نعمل له من اصلاح سيظل ناقصاً وغير موفور .

ان في مقدمة الواجبات القومية التي يجب على مصلحي قومنا ان لا يغفلوا عنها لحظة عين — واجب العمل على تحرير المغرب من الاعراف الجاهلية ومن القوانين التي تلزم باستمرارها . ان مستقبل الاسرة المغربية كله متوقف على ذلك .

٩

حقوق المرأة المدنية

كان عمر بن الخطاب يقول : « إنما تنقض عرا الاسلام عروة عروة إذا نشأ في الاسلام من لم يعرف الجاهلية » . ومعنى هذا بالنسبة لموضوعنا أن الذي لا يتصور المعاملة التي كان أهل الجاهلية يعاملون بها المرأة لا يمكنه أن يقدر قيمة الاصلاح الذي قام به الاسلام لتحسين حالة النساء وتمتيعهن بحقوقهن كاملة غير منقوصة . والواقع أن حقوق المرأة المسلمة المدنيـــة تفوق حقوق كل امرأة في مختلف القوانين والحضارات القديمة والحديثة . والمراد بالحقوق المدنية ما يشمل حق التملك والتدبير والتصرف وتكوين العلاقات في المسائل العامة وما الى ذلك كله . وقد تطور حـال المرأة في التاريخ بالنسبة لهذه الناحية تطوراً عديداً كان آخر امره أن ظفرت المرأة بقسط من المساواة مع الرجل في كثير من جوانب الحياة .

ولكن هذا الاصلاح لم يظهر في شريعة الرومان او اليونان أو المسيحية أو اليهودية ، وإنما ظهر بفضل الاسلام الذي أنكر على الأمم كلها سوء معاملتها للمرأة وظلمها . وهكذا أعلن أن المرأة مخاطبة بالشريعة وبالدين كالرجل ، وانها قادرة على أن ترتفع لأعلى درجات السمو الروحي والقرب من الله ، كما انها قادرة على ان تلعب ادواراً كبيرة في الحياة العامة مثلما

يلعبها أخوها نعم إن الاسلام قد حاول أن يوزع المسؤولية بين الرجل والمرأة ، ويخصص لكل واحد منها ناحية من نواحي العمل الجديرة به ، ولكنه لم يمنع المرأة من أي عمل تختاره لنفسها إذا لم يتناف مع أصول الشريعة وقواعدها .

وقد احتفظ للمرأة قبل كل شيء بشخصيتها ؛ فجعل اسمها بعد الزواج لا يتغير باسم زوجها ، ولم يجعل للزواج علاقة بقضية الشركات المالية أو غيرها مما تنبني عليه القوانين الوضعية كالقانون الفرنسي الذي يعتبر الزواج الاشتراكي أصلاً في كل زواج ؛ بل أعطاها حق التصرف فيما ملكته او تملكه تصرفاً لا يحده إلا ما تقتضيه قواعد الرشد العامة للجميع .

وقـــد خول الاسلام للمرأة الحق في ان تتولى كثيراً من الوظائف والشؤون العامة باستثناء الإمامة الكبرى والقضاء عند المالكية ، وخول لها ان تشارك في الاجتهاد والتقنين ، وتبدي رأيها في كل مشاكل المجتمع والبـــلاد .

وفي مقابل هذه الحقوق فرض الاسلام على ان المرأة تقوم بالواجبات التي يقوم بها الرجل ؛ فهي مسؤولة عما تجنيه لا فرق بين ما تستوجبه من عقاب وبين ما يستوجبه الرجل ، وهي ملزمة بفروض عينيـة واخرى كفائية كأخيها سواء بسواء .

ونحن لا نريد ان نطيل القول في هذه الناحية التي يعرفها كل من له اطلاع على اصول الاسلام ومقاصده ، وإنما اشرنا اليها لنقابل بينها وبين الحالة التي عليها المرأة المسلمة في المغرب اليوم ، وبما نطالب به لها من حقـــوق .

إن الانحطاط الذي اصاب المغرب والعالم الاسلامي رجـع بالمرأة إلى الدرجة القصوى من التأخر حتى أصبحت مجرد متعة يتلهى بها . ومع ذلك فقد ظلت الشريعة الاسلامية حارسة لحقوقها من الوجهة النظرية ، إلا أن المجتمع المنحط كان يقف عرقلة في طريق كل تطبيق للشريعة نفسها ، كما

أن جهل المرأة والجو الذي وضعت فيه اولاً ثم رضيت به ثانياً عاقاهـا عن كل تطور في صالحها او دفاع عن مكانهـا . وهكذا أصبحت المرأة المغربية عرضة للتآمر من جميع الطبقات لحرمانها عن طريق الاحتيال من أبسط مـا اعطته الشريعة لهـا ، فلم يعد من الممكن للبنت في اغلب العائلات الكبيرة ان تأخذ قسطها من الميراث كاملاً ؛ لأن رجال الأسرة يحتالون عليها بطريق الوصـاية او الوقف على الذكور دون الاناث ، كل ذلك لكيلا تتوزع الثروة وتنتقل من اسرة صاحبها الى اسرة اصهاره مثلاً . وقد تنبه كثير من الفقهاء لفساد هذه الوصايا التي تقضي المصلحة بمعاملة ذويها بنقيض قصدهم ، ولذلك نرى انه من الضروري وضع عمل يقرر المساواة في كل الوصايا ؛ اي عـدم اعتبار اية وصية تختص بالذكور دون الإناث ان كن مساويات للرجال في سبب الوصية للتهمة القائمة على اصحابها بمنع تسرب ثروتهم ليد المتزوجين ببناتهم .

وقد أختير في الأعمال الجـارية أضيق الأقوال واصعبها على المرأة ؛ هكذا اخذ مثلاً بقول الإمام مالك في منع المرأة من التبرع بما زاد على الثلث اذا لم يكن بإذن زوجها ، مع ان مذاهب اخرى تقول بغير ذلك . ونحن نرى ان يعمل بغير ما مضى عليه الإمام مالك في هذه المسألة ، لأنه الأوفق والأنسب لما تقتضيه روح المساواة السائدة في هذا العصر .

ولقـد أصبح النساء يطاردن من المساجد والمجتمعات الدينية بدعوى أن وجودهن يؤدي للاختلاط المريب ، مع أن الشريعة تخاطب المرأة بالصلاة في المسجد كما تخـاطب الرجال ، والنبي يقول : « النساء شقائق الرجال في الأحكام » .

ويقول : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وليخرجن وهن تفلات » . وهكذا لم يعد للمرأة بحكم الجمود المصطنع أي مظهر ديني يضاهي المظاهر الدينية الموجودة عند الملل الأخرى . وبذلك حرمت الطائفة الإسلامية من أثر المرأة ، وأصبح تطور القواعد الدينية نفسها يقوم طبقاً لمجتمع غير شامل

لإفراده ؛ لأنه لاينظر إلا للرجال وحدهم كأنهم الـكائن الاسلامي الفريد ؛ وكانت النتيجة الحتمية لهذه الحالة ان المرأة المسلمة أخذت تبحث لها عن ميدان آخر لبذل نشاطها الديني والاجتماعي ، والتمتع بحظها في مظاهرها ؛ فاخترعت ذلك العالم الغريب المملوء بالجنون والعفاريت والبخور والعقاقير والسحر والكهانة والرقص الديني والبحث عن الحظ ، وغير ذلك مما يشغل بال المرأة المسلمة اليوم ، وكأنه الدين الحقيقي الذي تؤمن به وتخضع مبدئياً لتعاليمه . وبما أن للمرأة سلطاناً على الرجل في طفولته وفي شبابه فقـد أخذت هي تتحكم في تقاليده وعاداته ، وتجعل من أفكارها المستجدة ما يغطي تعاليم الدين التي يتعلمها الرجل في المسجد أو المدرسة ، وما يعفي عنده على كل أثر للتحرر العقلي والتفتح النفسي .

تلك هي المصيبة التي أدى اليها قصر التربية على الرجل دون المرأة . وتكوين حياة نسوية منفصلة عن حياة الرجال ، وهي مصيبة لا يمكن التخلص منها إلا بتغيير الوضعية الحالية وإعطاء المرأة حقها في كل الميادين الدينية والدنيوية والاجتماعية والاقتصادية .

يجب أن تتمتع المرأة بما يتمتع به الرجل من حقوق ، وأن تقوم بما يقوم به الرجل من واجبات . ولـكي تستطيـع ذلك يجب أن يفسح لها المجال ، وتعد للقدرة على أداء ما يطلب منها . ولكن قبل ذلك يجب أن يتحرر الرجال أنفسهم من روح الجمود العتيق الذي جعلهم يفضلون التقاليد على الدين نفسه ، ويعتبرون المرأة مجرد قنية للذة والاستمتاع ليس إلا .

ان من حق المرأة أن تتساوى مع الرجل المساواة التي لا تتنافى مع طبائع الاشياء ، ولذلك يمكنها أن تشارك في الصالح العام بالخدمة والفكر والإرشاد ؛ يمكنها أن تشغل مركز العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الجماعة وفي الدولة وكل ما يدعيه الناس نقصاً في المرأة عن مستوى القدرة الموجودة عند الرجل فليس إلا من آثار ما صنعته أجيال الاضطهاد

وعصور الانحطاط . وان المرأة لقادرة اذا تركت وشأنها أن تصل للقيام بجلائل الأعمال ومهمات الأمور .

ومتى اعترف للنساء بحقوقهن فليس من مانع من إتباع التوجيهات اللائقة بحسب ما تقتضيه درجة التطور عندهن ومقاييس النظرة الاجتماعية في الوسط الانساني .

ان المؤسف في بلادنا هو أن الاتجاه لا يقع إلا الى الفساد ، وان الجمود لا يميل الا لرفض ما هو صالح . أما ما لا يتفق مع كرامة المرأة من بغاء وما اليه ، ومن تعريضها لأن تمتهن بأنواع الكسب غير البريئة فذلك ما لا يجد من المعارضة العامة ما يحده البحث عن الحلول لرفع مستوى المرأة وفسح المجال لها لتكون مثال الفضيلة وعنوان الجد والنشاط . ولكننا واثقون من أن ذوي الفكر المخلص من الرجال والنساء سيتضافرون لا محالة على العمل الجدي لتحرير المرأة من القيود الثقيلة التي تقيدها بها الأهواء والتقاليد البالية ، وإعدادها للقيام بواجبها ككائن إنساني له مركزه المرموق وصوته المسموع . وإني لأعتقد أنه لا حياة لأمتنا ولا لأمة على وجه الأرض ما دامت المرأة محرومة من حقوقها وممنوعة من اداء واجبها ، وان كل نهضة لا تعير الالتفات الا لجانب الرجال لهي نكسة لا توصل للخير أبداً .

إن الأفكار تشق طريقها ، ولكن الطريق لا تسير دائماً نحو الشاطيء المنشود ولذلك فمن صالحنا وخير أمتنا أن نسبق الحوادث وان نوجه سير المرأة في الناحية التي تقتضيها الحكمة ويفرضها العدل وتؤدي الى الحرية .

١٠

حماية العائلة

إن هذه الإصلاحات التي تحاول العمل على إنجازها سواء في الناحية المدنية أو الاجتماعية ليست إلا علاجاً لبعض الأمراض التي أزمنت في وسطنا حتى أصبحت من المشاكل الاجتماعية الكبرى ؛ ولكن هنالك أدواء كثيرة لم تتأصل في محيط العائلة إلا أنها تؤثر فيها وتضر بكيانها ؛ منها الطارىء الذي لا محيد عن وقوعه ، فيجب البحث عما يصلحه على عادة الصيادلة ، ومنها ما يمكن التوقي منه بناء على أن الوقاية خير من المعالجة كما يقول الأطباء .

فمن المؤثرات العصرية التي لا تمكن الوقاية منها هجرة العديد من سكان القرية إلى المدينة ، وهي في المغرب نتيجة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة لا مندوحة عنها . إنها ليست طبعية كلها ؛ فقد كان من الممكن أن لا تتفاحش هذا التفاحش الكبير لو لم يكن الاستعمار الرسمي الذي شجع تفويت الأراضي من أيدي ملاكهـا الأصليين وعاونهم على الابتعاد عن مراكز استقرارهم العائلي للبحث عن العمل في المدينة . ولكن الاستعمار الفلاحي نفسه أمر واقع ليس من السهل التحرر من آفاته في القريب العاجل ، ولذلك لا محيد عن النظر اليه كما ننظر لسائر الطوارىء

الأخرى . ومن أسباب الهجرة تأخر المواسم الفلاحية أحياناً ، ومغريات الربح المضاعف في المدينة أو البحث عن ميدان للعمل أو مركز عمارة أكبر للتسوّل . وكل هذه البواعث - مهما اختلفت — تحدث أثراً واحداً هو التخفيف النسبي من ويلات هؤلاء المهاجرين حيث يستطيعون في الغالب أن يجدوا في المدينة من وسائل العيش والتطبيب ما لا يجدونه في القرية ؛ فإن في المدن ملاجىء ومصانع وجمعيات خيرية لا أثر لها في البادية ، ولكنهم بالأسف يجدون من وسائل إضعاف العلاقات العائلية ما لا يوجد في القرية . وتلك هي الناحية التي تهمنا في هذا الفصل ؛ لأن المهاجرين للمدينة لا يهاجرون كلهم صحبة أسرهم ؛ بل إنهم كثيراً ما يتركون في القرية أولادهم ونساءهم ينتظرون الأمد الطويل قبل عودتهم أو الالتقاء معهم ، وذلك ما يؤدي من ناحية إلى طول الفصل بين الرجل وزوجه والمنع من الانتاج العائلي الذي هو النسل وتكثير أفراد الأسرة ، بينما يغري المتنقل للمدينة بالبحث عن امرأة أخرى عن طريقة تعدد الزوجات أو طريقة الفسق الصريح من ناحية أخرى . وفي كلتا الحالتين تتطور ذهنية الرجل المهاجر بمقتضى الوسط الحضري ، بينما تبقى أسرته الفقيرة في شكل آخر ، فتنفصم عرى الزوجية أو يقع الافتراق العملي ولو لم يقع الطلاق .

لقد أمكنني أن ألاحظ أثر هذه الحالة بصفة أشد وضوحاً وأكمل في بلاد (الجابون) حيث أن (مداشر) كثيرة خربت ، وقرى عديدة أهملت بسبب الفصل الذي يقع بين الرجل وأسرته كلما ذهب للعمل في مراكز الشغل أو الحضارة . ولقد لمست شكوى المجتمع الصريحة من هذه الحالة أكثر مما لمستها في المغرب ؛ لأن جو المدن المغربية يشغلنا في الغالب عن مثل هذه الملاحظات الاجتماعية المهمة ولكنني لما رجعت من منفاي أحسست بوجود نفس المشكلة في بلادنا . ولقد حاول الباحثون الدوليون أن يعالجوا هذه القضية بأحد أمرين : إما إجبار القرويين على الاقامة في

مراكزهم العائلية ، وإما إجبارهم على عدم التنقل الا بصحبة أسرهم . ونحن نرى أن الحل الأول لا معنى له الا حصر الناس في مواطن اقامة اجبارية ولو كانوا في أشد الحاجة للبحث عن وسائل الحياة ؛ وذلك مما يتنافى مع حرية التنقل وحرية الكسب وما يمنع المراكز الصناعية من الاستفادة من اليد العاملة . أما الحل الثاني فهو حل صحيح يمكن تطبيقه بالنسبة للمناطق الصناعية والمعدنية الكبرى ؛ فمن الواجب اذن أن يفرض على شركات الاستغلال للفوسفات والفحم والموانىء وأضرابها اتخاذ الوسائل التي تمكن العامل من أن يقيم قريباً من مراكز الشغل ضمن عائلته كاملة غير منقوصة ، وعلى الدولة حينئذ أن تتدخل لتحقيق هذا العمل أو ذوي المال ، وذلك لا يتأتى الا بفرض نظام عقود الشغل الطويلة الأمد الخاضعة لالتزامات رسمية تتفق مع مبادىء العدل الاجتماعي وما أسلفنا الكلام عليه في فصل الفكر الاقتصادي .

ومن فضائل هذا الاصلاح تحقيق نظرية التصنيع المحلي ؛ أي عدم نقل المعادن أو المواد الاولية من مراكزها الى مناطق تصنيع بعيدة عنها ؛ لان ذلك يسهّل على أبناء الناحية الاشتغال في جهتهم والفوز الاولوي لمنتجات إقليمهم . وهذه نظرية اشتراكية نحب ان نمضي عليها لانها تسهل العمل على توزيع المجهود الاقتصادي بين مختلف الاقاليم التي لا يخلو واحد منها من وسائل انتاج محلي مفيد لعموم القطر .

على انه من جهة اخرى يجب توجيه الهجرة التوجيه الصحيح حتى لا تخلو القرية من العاملين بها ، وذلك ليس عن طريق الاجبار على الاقامة ، ولكن عن طريق بذل المجهود لتحسين حالة الفلاح ونشر التعليم الفلاحي ، وتحبيب حياة القرية لعموم الأمة ، وخلق صوفية شعبية تقدر قدر الزارعين ؛ وذلك بإحياء الاعياد الفلاحية الشعبية وتعميمها وإعطائها الصبغة العصرية التي تصور للكل جمال القرية وحياة أبنائها ، وسعادة الفلاح الحقيقي الذي لا ينتظر من غير مجهوده أجراً ولا يستعبده أحد بوظيفة أو جاه موهوم .

وتارة تقع هجرة الاسرة كلها للمدينة ، وهذه أقل خطراً من الاولى كما بينا ، ولكنها مع ذلك لا تخلو من أثر على العائلة من عدة اعتبارات في مقدمتها الناحية الاقتصادية ، حيث إن حاجات المدينة أوفر من حاجات القرية ، والمجهود الذى يبذله العامل في المدينة للحصول على القوت يكون مجهوداً ثورياً بالنسبة اليه . وهذه هي الأسباب التي جعلت أمراضاً معدية مثل السل تنتشر في المدن . ولكن هذه الآفات ليست حتمية بل يمكن اتقاؤها ؛ فقد وقع مثلها في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر ، ولكن وسائل الحضارة الأمريكية منعت من وقوع الخطر الذي وقع في بلادنا .

وصورة المشكلة المغربية ان الاسرة تهاجر للمدينة بقصد الاسترزاق فلا تجد أولاً مأوى كافياً لها ؛ فتعمد الى نصب عش من أعشاش التبن أو (براكة) من الصفيح تعيش فيها عيشة بين أساليب القرية وأساليب المدينة ، فتنام هي بما لها من أولاد في عش ، وتربي بجانبها وربما بداخل المرقد بعض الدواجن التي بقيت لها مما ضيعته في القرية . ثم يذهب الزوج فيشتغل في المعمل أو الميناء أو المنجم نفس الشغل الذي يقوم به العـــامل الاوربي في المصانع الغربية أو الأمريكية ولكنه لا يحصل من الاجر ولا من الضمان ما يحصل عليه رفيقه الاوربي في بلاده . وبما ان العـــائلة في الغالب كبيرة فإن ما يحصل عليـــه لا يكفي لسد حاجته وحاجة أفراد أسرته فيبقى ويبقون أنصاف جائعين وأنصاف عارين . وهكذا سرعان ما يصاب الأضعف منهم بالمرض المعدي فينتقل لرفيقه ومنه الى اصدقائه في الحي وفي المعمل وفي كل مكان يدخله ، وقد لا يكون المهاجر المغربي اكثر بؤساً في المدينة منه في القرية ، ولكن الفلاح في البادية يقضي نهاره في الفضاء الواسع حيث الشمس المطهرة والهواء المنعش فلا يدخل المنزل الا فى ساعة متأخرة من الليل ، ثم ينهض في الصباح الباكر . وهكذا يكون ضرر الكوخ البدوي عليه أخف من ضرر هذه الاعشاش الحضرية

التي لا تمثل غير الشقاء المزمن والبؤس المضني . فاذا أضيفت لهـذه الحالة عاداتنا في تناول الطعام جماعة من إناء واحد وفي الشرب كذلك من وعاء واحد واختلاط الاطفـال في « المسيد » « الكتاب » الضيق في « الطراز » القذر على شكل يتنافى ووسائل الصحة والنظافة عرفنا مقدار النكبة التي تلحق الاسر والبلاد جمعـــاء من إهمال الطبقة الفقيرة وخاصة المهاجرة منها .

ان العائلة المغربية مهددة بكثير من العوامل التي تقضي عليها ، ولكن أهم هذه العوامل هما البؤس والمرض ، وهذان الامران هما اللذان يحملان الفرد على ترك أولاده والهجرة الى حيث يبحث عن وسائل العيش ، أو ينتقل معهم في شكل قافلة تملأ المدن وتخلي القرية ، وربما تخـــلي هي ومواطنوها المدن بما يتكون لديها ولدى امثالها من أمراض معدية فتاكة ، خصوصاً وان ليس في المغرب من وسائل التطبيب والعـــلاج ما يكفي لمواجهة هذه الاخطار المتنوعة ؛ فالمستشفيات الموجودة في المغرب واطباؤها ولو انضموا للأطبـــاء الاحرار لا تكفي حاجة مدينة كبيرة مثل الدار البيضاء فضلاً عن بقية مدن المغرب وقراه ، ومجهود المستشفيات والأطباء لا يغني فتيلاً اذا لم تتحسن حالة المجتمع ولم يتمكن الكل من ضمان القوت اللازم والاقل الحيوي .

ولذلك لا نرى وسيلة لحماية العائلة الا ان تتكلف الدولة نفسها بتكاليفها ؛ أي ان تصبح مسؤولة بالذات عن تشغيل كل عاطل ، وايواء كل من لا مسكن له ، وطعام كل جائع ، وتيسير الاسباب التي تضمن تعليم الكل ومعالجة الجميع ورأينا في هذه الناحية هو ما تضمنه « مشروع الميثاق العربي » الذي عرضناه على الرأي العربي العام ، ونص الغرض منه (١) :

---

(١) راجع كتابنا « الحركات الاستقلالية في المغرب العربي » نشر عبد السلام جسوس – طنجة

ضمان الحرمات البشرية

أ – حرمة الوجود بتوفير الدولة الحد الادنى بالمجان في الاعتبارات الآتية :

١) الامومة – الولادة – الحضانة .

٢) المسكن – المأكل – الملبس .

٣) الصحة والعلاج .

٤) المعرفة .

ب – حرمة الانتاج بتوفير الدولة للافراد الحقوق التالية :

١) العمل.

٢) الاجور .

٣) الراحة .

٤) الاستشفاء .

٥) الامان في سن الشيخوخة .

تلك هي الأسس الضرورية لحماية العائلة المغربية وضمان نمو أفرادها وازدهار كيانها .

١١

الإدمان على المسكرات والمخدرات

وليست آفات العائلة منحصرة فيما أسلفنا الكلام عليه ؛ ولكن كل ما من شأنه أن يقلق راحتها أو يضر بحسن العلاقة بين أعضائها فهو من آفاتها . ومن ذلك هذه العادات التي تتأصل في أصحابها فتصبح لهم طبعاً ثانياً يسير أعصابهم ويحملها على أصعب المحامل في الحياة . إنها تظهر لأول مرة سهلة الآثار غير بعيدة العواقب ، ولكنها في الحقيقة أشد على الفرد وعلى المجتمع من كل الأمراض المعدية مجتمعة ، وأعني بها عادة الإدمان على الكحول وعلى المخدرات .

فالذين يدمنون على الكحول يعبدون أنفسهم لها ولا يستطيعون عيشاً بدونها ؛ فيصرفون كل ما تملك أيديهم ثروة في اقتنائها وتكوين الجو الذي تستوجبه نشوتها ، وبذلك يتغيبون أوقاتهم كلها من المنزل ويقضونها في الحانة او في مجتمع الندماء ؛ فإذا فرغت جيوبهم وأفرغت آخر قطرات الكؤوس في بطونهم خرجوا يتعثرون في أذيالهم ؛ يهرفون بما لا يعرفون ، فلا يصلون إلى منازلهم إلا في الحالة التي لا يكون بينهم وبين أصعب الجرائم إلا وقوعها ، ثم لا يلبثون أن يخرجوا من الدار إلى الخمار حتى يكونوا في حالة الصريع المجنون ، وويل للمرأة التي تحاول أن تتأوه

أمامهم أو تشتكي من أفعالهم ؛ إن أقل ما يصيبها هو الطلاق المصحوب بإحدى الجرائم الأخرى متعددة الأنواع ، هذا إذا لم تكن عشرة المدمنين قد أعدتها فأصبحت لا تصحو من خمر ولا تشتكي من أمر ، أما الاولاد وأما شأن العناية بهم وتربيتهم فذلك ما لا يخبرك عنه غير ما تراه في الاوساط من ضروب التشريد وفنون الإجرام الصغير .

وإنك لتعجب من أمر أمتنا ؛ فهي ما تنفك تسمع في كل وقت وكل مناسبة تحريم الدين للخمر واستنكار الناس لشربها ومنع القانون المغربي لها ، وما تفتأ تنصت لنصائح الاطباء ودعاية الواعظين ، ولكنها مع ذلك لا تقل في تكاثر المدمنين عن الامم التي تبيح الخمر وتشجع متعاطيها . والحقيقة أن ضعف الدين في النفوس أصبح ظاهرة عصرية هي مصدر كل ما نعانيه من أدواء اجتماعية كبرى . أما القانون فهو تشريع لم يقصد به أكثر من الدعاية وترضية الولاة المسلمين ، والدليل على ذلك أن تطبيقه لا يجد من التشجيع ما يجده الادمان من تسامح البوليس ورحمة الحاكمين . وينبغي أن لا ننسى أثر العامل الاقتصادي والثقافي في عدم تطبيق مثل هذا القانون ؛ فالحماة الفرنسيون يعتبرون في نظرهم القانوني والاجتماعي أن شرب الخمر ليس من الجرائم التي يعاقب عليها ، فكيف يمكنهم أن يخلصوا في تطبيق مثل هذا القانون في بلادنا ؟ ثم يرون أن بضعة أعشار التجارة الفرنسية هي من الاعناب وعصيرها ، فأنى لهم أن يعاضدوا إقفال السوق في وجه ما في الخمر من منافع لجيوب مواطنيهم ؟

وإذا كان القانون في المغرب يشرع لفئة دون أخرى فكيف يمكن للدولة أن تراقب أمر تنفيذه ؟ لقد كان واجباً أن تحرم الخمر تحريما باتاً على جميع سكان البلاد ؛ إذ لا معنى للتسامح مع الاجانب في عدم تطبيق قانون الدولة في بلادها . إن أضرار الخمر كثيرة يشهد بها الغربيون ، وهي أشد في بلد لم يتعود أصحابه الشرب ؛ لأن الذي يستأنف تعاطي ما هو ممنوع يتناول منه أكثر مما يتناول غيره . على أنه لولا الاجنبي ما دخلت

الخمور للبلاد ، ولا تكوّنت معاصر وحانات تسهل الشرب على من أراد ، وتفتح مجال القدوة للجميع .

ولكن عد عن هذه كما يقول الشعراء ؛ فإن أمر التشريع والتنفيذ راجع لقضية الحرية السياسية التي نحن محرومون منها ، وعد بنا إلى ما يجب على النخبة العاملة وخاصة رجال الدين من أمر الدعاية المنتظمة الملحة الذكية لإقناع الأوساط الشعبية والمثقفة بمضار الكحول على العائلة وعلى الأفراد ؛ فقد ندرك بذلك من النتائج ما لا ندركه بطريق المناقشة في التشريع أو استعمال الحزم في التنفيذ . ولقد كوّنا في عهد مضى : (لجنة التقويم الخلقي) من شباب القرويين والمدارس فكان لمجهودها الذي لم يدم إلا بضعة أشهر أثر محسوس ، وتلك تجربة ينبغي أن تشجعنا على المضي فيها والعمل على إحيائها ، وكم يحسّ الإنسان بالسعادة حينما يرى الناشئة في أول عهدها بالنشاط تعطي القدوة الحسنة في سلوكها ، وتدخل الأوساط كما يدخل الملك واعظة مرشدة داعية بوداعتها وأنسها إلى نبذ الرذائل والتمسك بالفضائل . إن رؤية هذا المجهود الانساني وحده في شباب طاهر علاج للنفوس .

أما علماؤنا ورجال الوعظ منا فأمر الأمة معهم إلى الله . إنهم لا يتكلمون عن هذه المنكرات إلا عرضاً في بعض مجالس الدرس أو خطب الجمع والأعياد ، والواقع أن أغلبية الذين يترددون على المساجد أو الدروس الدينية تنهاهم صلواتهم عن الفحشاء والمنكر ، أما المدمنون فلا يعرفون مسجداً ولا يبحثون عن واعظ ، وواجب المرشد أن ينتقل إليهم وأن يتغلغل في أوساطهم التعسة ليبلغهم الدعوة وينشر فيهم روح العقل والدين يجب استعمال كل الوسائل لإنقاذ طائفة المدمنين من الحالة التي هم عليها وإرجاعهم لحظيرة المجتمع الطاهر الذي هو في حاجة إليهم كأعضاء عاملين مجدين .

وما قلته عن الخمر يمكن أن يقال عن المخدرات وخاصة (الكيف)

و (الحشيشة) المنتشر استفافها في كثير من أوساطنا ؛ فقد رأينا أضرار هذه العادات السيئة متجلية في انتشار أمراض الصدر في المدمنين عليها ، وفي البلاهة التي يظهر بها قسم منهم ؛ أمثال (هداوة) ممن لايفترون عن النشوة المحرمة ، ورأينا عملياً آثار الجرائم المتعددة والمتفاحشة في هـذه الفئات التي تكون مجموعة وحشية من العار على الأمة المغربية وجودها . إن أضرار المخدرات لا تظهر جلية في المدن ؛ لأن ما يمزجها من الحضارة يخفيها ، أما مظاهرها الحقيقية ففي بعض المراكز التي تتجمع لديها بعض الفئات ممن اعتدنا أن نسميهم بالمجاذيب أو البلهاء حوالي « سيدي هدى » أو حوالي « سيدي أحمد الدغوغي » أو في « دار الحشيش » بزرهون ، وكم لها من نظائر في قرى المغرب وأنحائه ، إنها مستنقعات أجرام ومستولدات مناكر وحمق ، منها ينشأ قطاع الطريق وسلابو الأرواح ومختطفو أعراض النساء والأطفال ، كل ذلك في شكل من الوحشية والقـــذارة نستنكف عن استحضاره أمام أعيننا ، لكنه الحقيقة المرة التي يجب أن نمحوها من الوجود .

وإذا كان المدمنون في المدن يسهل علاجهم بطريق الوعظ والارشاد والإلحاح في التحذير فإن الأمر على عكس ذلك في أوساط أولئك البله الذين خرقوا سد (دستوفيسكي) ليعيشوا عيشتهم فيما وراء العقل والدين وفلسفات المفكرين ؛ فالمشكلة إذن لا يمكن أن تعالج إلا بطريقة جدية ، هي أولاً : وضع قانون يعـــاقب الذين يشربون الكيف أو الحشيش أو العفيون أو ما إليها مما يحكم الطب بأنه من عداد المخـدرات المحظورة . وثانياً : إصدار الأوامر الصارمة باقفال كل هذه المستنقعات التي يتجمع فيها أولئك البله ؛ يجب إقفال دور (هـداوة) وأضرابهم حيثما كانوا ، ولكن أين يذهب بهم ؟ يجب تأسيس مستشفيات خاصة لمعالجة المتعاطين للكحول والمخدرات .

لقد وقعت في أندونيسيا تجربة من هذا النوع كان لها أثر جميل جداً

في القضاء على هذه العادات المستهجنة ؛ حيث صدر تشريع يبيح للدولة ولغيرها من الناس أن يؤسسوا هذه المستشفيات التي يسمونها (ديار إزالة عادة التكيف) ؛ وهذه المؤسسات يدخل إليها المرضى بنشوة السكر أو الكيف إما بطلب منهم أو بإلزام من الدولة ، حيث يقضون فيها بضعة أشهر في جو بعيد عن كل ما اعتادوه ، ويفحصهم الأطباء فيعالجون أعصابهم وقواهم العقلية ، ثم يتردد عليهم الوعاظ ، وتعرض عليهم أشرطة سينمائية تبين لهم اضرار ما كانوا فيـــه ؛ فإذا تم امد تداويهم خرجوا للمجتمع وقد برئوا مما كانوا تعودوا عليه من قبل . ان هذه التجربة يجب ان تطبق في المغرب ، ونحن ضمينون بأنها ستؤدي للنتائج التي أدت إليها في أندونيسيا وغيرها بحول الله .

إن علاج المخدرات أسهل في المغرب من علاج الكحول ؛ لأنه ليس هناك مانع من تطبيق أمره على الجميـع . ولكن بشرط ان تتخـــذ التشريعات اللازمة ، ويشرع في تكوين هذه المؤسسات الناجعة ، وإلا فلو استمر الأمر على ما هو عليه اليوم فإن المسألة لاتزيد إلا استفحالاً . ان أمر الكيف في يد (صاكة الدخان) فهي وحدهـــا التي تراقب أمره لا بدافع الغيرة على المجتمع من مرض معضل ، ولكن بدافع منع المزاحمة للشركة المحتكرة للتبـغ في المغرب . ونحن نعرف ما يجري في هذا الباب ؛ فكثيراً ما يعثر المكلفون على تجار الكيف مثلاً فلا يعاقبونهم بغير فرض غرامة مهمة يؤدونها للشركة ، وإذا لم يجدوا ما يؤدونه تركوا لهم حرية الاتجار بضعة أوقات يغضون عنهم الطرف فيها كيما يجمعوا لهم مبلغ الغرامة المفروضة عليهم ، ثم يتركونهم وشأنهم ، فيؤول الأمر الى تجار المخـــدرات يدفعون قسطاً مما يكسبونه للشركة دون ان يكفوا عن نشر الداء وبثه في الطبقات الشعبية المسكينة .

والأفظع من هذا وذاك انني سمعت أثناء الحرب في افريقيا الاستوائية أن الولاة العسكريين الفرنسيين والانجليز يعطون لكل من الجنود الافارقة

قسطاً من الكيف (البانجي) مع المؤونة الاسبوعية ، مع أن تعاطي هذا المخدر ممنوع على المدنيين . ومعنى هذا ان الجندي الافريقي يمكن أن يتعود أو يستأنف في الجيش ما يهلك به نفسه وإخوانه يوم يعود للقرية مدنياً عادياً . واذا كان ما سمعته من السود ــ وانا في الكونغو ـ صحيحاً فهي مصيبة عظمى يجب أن تقاوم بكل المستطاع ؛ لأن الحصن العسكري يجب ان يكون ميداناً للتربة الصحيحة وتحسين أخلاق الجند ؛ لا لمساعدتهم على هدم اجسامهم وتضييع أخلاقهم .

ان الإدمان على المسكر والمخدر من أعظم المشاكل المغربية التي يجب على الشعب ان يهتم بها ويعمل على معالجتها . وعلاجهـــا الأكمل لا يتم بغير التشريع العام الذي أشرنا إليه ، ولكن يمكن قبل ذلك ان تبذل من جهود الإرشاد ما يخفف من امر المصيبة ، ويجب ان نعمل كذلك على تنظيم المؤسسات التي تعالج اخواننا مما هم فيه .

ان هناءة العائلة تتوقف على سلامة أخلاق أعضائها ، وإن حرية التفكير التي ننشد لا يمكن ان تقع الا بالفكر السليم والعقل الذي لا تغطيه نشوة ولا تعبد صاحبه شهوة .

١٢

البيت أو الوطن الصغير

يقول ابن الرومي :

ولي وطن آليت أن لا أبيعه — وأنلا أرى غيري له الدهر مالكا
عمرت به شرخ الشباب منعماً — بصحبة قوم أصبحوا في ظلالكا
وحبب أوطان الرجال إليهم — مآرب قضاها الشباب هنالك
إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهم — عهود الصبا فيها فحنوا لذلك

وانها لإحدى المحاولات الانسانية للتعبير عن المعنى العميق للبيت ، ذلك المعنى الذي بالغ في الحديث عنه شعراء العرب والعجم دون ان يصلوا الى الاعراب عن كنه ما يشعر به الانسان نحوه ؛ لأن احساساته مما يدخل في دائرة التهاويل الخيالية التي تمنح المرء استقراراً داخلياً وارتياحاً باطنياً لا حد لها . ولعل أصدق وصف أو تعبير عن ذلك المعنى هو لفظ (السكن) الذي استعمله القرآن الكريم ؛ ومنه ندرك أن معنى البيت لا ينحصر في مدلول الدار أو المأوى أو المنزل وما إليها من الألفاظ التي تعبر عن معاني الاقامة بل ربما تتسع الى الاعراب عما تدل عليه معاني الحومة والدشرة ، والحي والمدينة أو مسقط الرأس . ولكن العواطف التي تحيط بالبيت انما تتجلى ظاهرة فيما نسميه بالعائلة أو الاسرة لأنها مهما

اتسعت فهي لا تنحدر الا من التكيف العائلي وما ترتبط به من علاقات ومعان مألوفة .

وضروري ان الطابع الأساسي البارز للبيت ليس هو عظمته ولاكونه قصراً أو منزلاً عادياً بسيطاً ، وانما هو في الروح التي تسيطر على داخله ؛ أي في العلاقة المبنية على المحبة التي تربط بين أفراده ؛ فإذا أحسوا برباط المودة يخيم عليهم فإنهم يشعرون بالسعادة الحقيقية التي لا يمنحها لهم جاه ولا مال ، وهذه المحبة ضرورية حتى للقيام بالمهمة التي يفرضها البيت على أفراد العائلة ؛ لأن هذه الطمأنينة هي التي تسهل على الأمم القيام بالعناية التامة بابنائها ؛ تلك العناية التي يحتاج اليها الأطفال البشريون أكثر مما يحتاجه غيرهم من صغار الحيوانات التي لا تلبث إلا قليلاً حتى تستطيع الاستقلال بنفسها .

فمهمة البيت إذن عظيمة جداً لأنها التي تعلمنا مبادىء كل شيء نتلقاه في هذا الوجود ؛ فبقدر ما يكون البيت كامل الوسائل ، مستوفي الشروط يستطيع الناشئون فيه ان يخرجوا للعالم وهم على مسكة عظيمة من الاستعداد لاستكمال معلوماتهم واستعمال الخبرة البيتية التي هي رأسمالهم في الحياة ، ولذلك فإن الذين يعبرون عن البيت بمهد المعرفة الأول ، وعن ربة البيت بالمدرسة الاولى هم صادقون في تعبيرهم الى ابعد حدود الصدق .

فالبيت هو الذي يعلمنا قبل كل شيء اللغة التي نتكلم بها ؛ ولولا المجهودات الأولية التي تبذلها العائلة في هذه الناحية لما استطعنا أن نحصل على وسائل المخاطبة بنفس السهولة التي نحصل عليها الآن . وليس أدل على ذلك من الصعوبات التي نتلقاها كلما أردنا أن نتعلم في الكبر لغة أجنبية عنا ، ولذلك فإن البيت الذي يتقن الوالد والوالدة فيه لغة بلادهما يقدم للمجتمع خدمة عظيمة الشأن ؛ لأنه يربي ملكة هذه اللغة وتذوقها في نفوس الناشئين به ، ونحن نستطيع أن نرى الفرق بين من ينشأ في عائلة يجيد فيها الوالدان اللغة العربية وآدابها وبين من ينشأ في بيت لا يعرف

أعضاؤه إلا معجماً بسيطاً لا أثر له في التربية ولا في الإعداد وتعظم الفائدة أكثر إذا كانت الأسرة تتكلم عدة لغات ؛ فإنها تختصر الطريق على الطفل إذ تعلمه لغتين أو ثلاثاً يستطيع أن يدخل بها ميدان الدراسة وهو مزود محظوظ ، كما يستطيع المجتمع أن يستفيد من خبرته هـــذه خصوصـــاً في وسط مثل وسطنا تزدحم فيـــه اللغات وتكاثر في مناطقه اللهجات .

والطفولة هي مهد الانطباعات الجميلة أو القبيحة ، ولذلك فإن للبيت مهمة تربية الذوق الجميل في نفوس أبنائه فيستطيـــع أن يربي فيهم حاسة الشعور بالجمال وحبه ، والقبح واستنكاره ، وحاسة الرحمة والشفقة والحنان ، وما إلى ذلك من وسائل التربية الانسانية التي تكون منـــا متحضرين بالمعنى العميق للكلمة .

وإذا أخذ الوالدان أبناءهما على العمل تدريجياً فإنهما يستطيعان أن يكوّنا في رجال الغد حب الاجتهاد والعمل ، والابتعاد عن الخمول والكسل . وان ما نحن اليوم عليه من كسل عام في أوساطنا وقلة مقدرة على العمل المنظم لمن آثار التقصير الواقع في البيت . ويدخل في هذا المعنى أيضاً تربية الشعور بالواجب عن طريق التوقيت في الحيـــاة البيتية ؛ فالطفل الذي ينشأ في بيت يقدر أعضاؤه قيمة الوقت ويرتبون أعمالهم فيه بنظام دائب ينشأ محباً للنظام مقدراً لقيمة الوقت . وإن فقدان هـــذا الخلق هو الذي يضيع على المغاربة وعلى بلادهم كثيراً من الخير ، وهو مرض لا يمكن أن يعالجوا منـــه إلا إذا تعودت الأسر على التوقيت في الأكل والشرب والنوم والعمل وغير ذلك من مظاهر النشاط المنزلي الذي يربي بطريق الإيحاء اعتبار الوقت وتقديره في نفوس الأبناء .

وإذا كان كل مولود يولد على الفطرة ، وأبواه همـــا اللذان يعمدانه بالعقائد التي ينشأ عليها فإن قيمة البيت في الاتجاه الديني خطيرة جداً ، وإن كثيراً من الصواب أو الخطأ الذي نعتقده بصفة مسلّمة إنما نتلقاه من

أبوينا في داخل البيت ومن ذكرياته اللذيذة . وإنه مهما حاولنا التحرر منه عن طريق المعرفة أو طريق الثورة فلن نستطيع ؛ لانه يظل ممزوجاً بذكريات الحياة الصغيرة التي هي جزء من كياننا . لذلك فإن على الاسرة مهمة خطيرة هي تربية المثل الدينية والاخلاقية والقومية في نفوسنا . وإن كل تقصير في هذا الباب داخل البيت لا يؤدي الا الى الاضرار بنا في مستقبلنا ومستقبل بلادنا .

ولكي يؤدي البيت مهمته الخطيرة يجب أن يكون سالماً من الآفات الاجتماعية التي تهدد العائلة مما سبق أن ذكرناه ، ويجب أن يكون سالماً من آفات أخرى ، في مقدمتها سلامة الابوين اللذين هما العضوان الرئيسيان في العائلة من خطر المرض الطويل المزمن . وبما أن الموت والمرض من الاعراض التي لا يمكن التحرر منها نهائياً فإن من الممكن اتخاذ الوقايات الناجعة التي من شأنها أن تقلل المرض ويحفظ من مصيبة الموت العاجل . فالعناية بالصحة في مقدمة ما يلزم ضمانة للأسرة وتسهيل وسائله عليها .

وكذلك شأن المنزل فإن عدم الحصول على منزل خاص للأسرة يهددها بالقلق وعدم الاستقرار ، وملكية المسكن من شأنها أن تساعد الاسرة على الارتباط المتين الذي لا يتحول ؛ لانها تكون من حوله حباً مشتركاً يضاهي العاطفة التي نجدها جميعاً نحو الوطن الواحد أو العقيدة المتحدة . وكذلك الفقر فإنه أشد خطراً على البيت من سائر المقلقات الاخرى ؛ لان الاسرة التي لا تضمن مكسباً قاراً لا يمكن أن تجد الوقت للعناية بأبنائها ؛ بل إنها تلقي بنفسها في أحضان اليأس والتذمر من الحياة ، الأمر الذي يكون في نفوس الناشئة تشاؤماً كبيراً لا علاج له .

ومن آفات المنزل الخلاف الذي ينشأ أحياناً بين الاتجاهات القديمة والحديثة وهذه لا تقع عادة إلا بعد اتصال الأبناء بالمدارس والوسط الخارجي عن المنزل ، وهى تطغي كثيراً في البلاد التي يتلقى فيها الأطفال

الترتيب في وظائف الغرف ؛ فنحن ما نزال نستعمل الغرفة الواحدة للنوم والطعام والجلوس والاشتغال ، وهي عادة يجب ان نقلع عنها ما استطعنا إلى ذلك سبيلا .

ولست اريد ان اقف كثيراً عند مساكن الأغنياء ومتوسطي الحال ؛ فهي لا تحتاج الا لبعض التوجيهات البسيطة الـتي تساعد اصحابها على تطوير حياتهم وشكل البناء الذي يختارونه لأنفسهم . اما التي تستوجب النظر منا والعناية فهي منازل العمال والفقراء في المدن ، والفلاحين في القرى . وقد اصبحت هـذه المسألة مشكلة اجتماعية لها خطورتها هي الاخرى ؛ لان اغلبية العمال لا يجدون مسكناً صحياً ولا شبيهاً بالصحي ، بل ان القسم الاكبر منهم يقيم في (مدن الصفيح) وأعشاش التبن ومـا اليها . واذا نحن جرينا على عادتنا في البحث عن الاسباب الحقيقية لهذه الحالة احتجنا لان نصرح بكامل الوضوح بأن النظام الحـاضر في المغرب هو السر في ذلك ؛ فجلّ العمال انما هم ملتجئون من القرى بسبب البؤس الذي حلّ بهم من النظـام الذي تركهم موضع الاستغلال لمن ينتزعون اراضيهم ويبقونهم بغير مأوى ، فإذا حلّوا بالمدن لم يجدوا الشغل الا بعد عناء شديد ، ثم لم يستطيعوا ان يحصلوا من ورائه على القدر الذي يسمح لهم بكراء منزل محترم او أداء خلوّ الرجل فيه

وطبعي ان الرجل الذي يستطيع ان يكتري او يملك داراً او شقـة نظيفة لا تحدثه نفسه بالسكنى في الاعشاش او (البراكات) . فالعجز اذن هو السبب الحقيقي في هـذه المسألة ، وكثيراً مـا سمعنا المختصين يتحدثون عن ازمة المنزل في المغرب ، ولكنهم لا يعللونها بأكثر من تكاثر السكان في المدينة تكاثراً استغرق البيوت الموجودة فيها ، اذن فالقضية في نظرهم هي قضية بناء هذه المنازل ليس الا ؛ اما نحن فنرى ان هـذه العلة ليست الا الجانب البسيط في القضية ، والا فالمشكلة هي عدم حماية العامل وعدم تمتعه بما يستحق .

ولو أننا أخذنا الجانب الذي يهتم به المختصون فمن الذي يقوم ببناء المساكن ؟

سيجيبون : الحكومة والشركات . أما الحكومة فإنها أخذت تقوم ببعض المجهودات المطلوبة منها ، وكذلك الشركات . والحقيقة أن الحكومة قد قامت هي ووزارة الاحباس (الأوقاف) وبعض الأفراد والشركات ببناء أحياء لا بأس بها ، ولكن الواقع هو أن هذه الأحياء لم تهيأ من أول مرة للطبقة العاملة أو الفقيرة ، وإنما هيئت لصغار الموظفين والتجار وبعض الذين يستطيعون أداء الكراء الذي ليس بالرخيص . أما العمال والمتعطلون فلم تفكر الدولة في أمرهم ، وأحرى أن يفكر فيهم الماليون الذين يرجون من وراء عملهم نفعاً مادياً ملموساً . وهكذا رمي بهؤلاء القوم في أحضان البؤس والشقاء . وإني لأستحي أن أقول إن الماليين ورجال الادارة قد فكروا في استغلالهم بتأجير الأراضي التي يضربون فيها أعشاشهم أو حتى ببناء (النواويل) المجددة ؛ تلك المهزلة التي لم يتقدم لها مثيل في تاريخ العمران البشري .

ولا يمكننا أن نعتمد على الماليين فإن نظرتهم اليوم تقضي بعدم مواصلة التملك أو استغلال المال في البناء ؛ لأن ما يحصلون عليه من نسبة مئوية لا يشجعهم على ذلك حسبما يدّعون . وإذن فالنظر يجب أن يكون مقصوراً على الحكومة وحدها . إنها هي المطالبة بتدبير أمر السكن لمئات الآلاف من العملة الذين يقيمون الآن كما تقيم الحشرات في الطين والوحل . يجب على الحكومة أن تقوم — باتفاق مع الشركات التي تستعمل العملة لصالحها — ببناء مساكن محترمة وصحية في الأوساط الصناعية والانتاجية وإكرائها للعمال بالثمن المناسب ، أو تساعد العامل على امتلاك المنزل عن طريق إسهامه هو بقسط من دخله الشهري وإسهام مخدمه وإتمام الحكومة للباقي .

إن حق كل واحد في أن يحل مأوى لائقاً بكرامته الانسانية

وحرمة العمل الذي يقوم به للمجتمع ليس أمر رحمة أو شفقة أو مسألة عناية واهتمام بقسط ، ولكنه ناشىء من حقه وحق أبنائه في الحياة كإنسان وكمواطن ، والدولة هي التي يجب أن تحمي للعامل حقه وتوصله له بالصفة التي تستطيعها .

أما الفلاحون فمشكلتهم أعظم ومسألتهم أشد . وقضيتهم لا تحل إلا ببرنامج اقتصادي واجتماعي مصمم يرمي إلى إسكان العشائر الرحل وبناء القرية الجديدة على أحسن الوسائل وأجداها .

وسنتكلم عن ذلك في فرصة ثانية أما الآن فيمكننا أن نقول في موضوع المنازل الفلاحية ان من واجب الحكومة أن تهتم بها الاهتمام الكلي ، ونحن نرى أن من أحسن الوسائل لذلك أن تلزم أصحاب الضيع ببناء منازل لائقة في أراضيهم لعمالهم الفلاحين تحت اشراف الاداره ثم تمليكها لأولئك العمال الذين يرتبطون بالعمل طبقاً لعقد الشغل الذي أن تنظم به مبادىء العدالة الاجتماعية كما سبق أن قلناه .

وبصفة عامة يجب القيام بعمل جدي لتوجيه الفلاحين ومساعدتهم على تطوير شكل البناء المعتاد عندهم ، وهذه مسألة فنية تتوقف على دراسة خاصة حبب إلينا ان نقوم بها بمساعدة ارباب المعرفة اثناء مقامنا بمصر ؛ فقد طلبت من صديقي الأستاذ « حسن فتحي » أستاذ العمارة بمدرسة الفنون الجميلة العليا والذي قام ببناء عدة قرى نموذجية للحكومة المصرية ان يعينني ببعض ملاحظاته التي استفادها من تجربته في جهة الصعيد الذي لا يختلف في عاداته عن بلادنا : فكتب الي مذكرة تنصح بمراعاة النقط الآتية :

١ ـ مراعاة عوائد الفلاحين وايجاد الحلول المعمارية على أساسها بأن نتتبع حركات أهل البيت في مختلف نواحي نشاطهم وراحتهم .

٢ مراعاة الأوضاع الجغرافية والأحوال الجوية في التصميم ، من حيث تخطيط العزبة نفسها بنواعرها ومساكنها .

فالاتساع الزائد في الشوارع مثلاً قد يكون مضراً إذا لم تتوفر فيه شروط التظليل والعناية الكاملة بالرش والكنس ، ولذا يستحسن إضافة المساحة التي يرغب المالك في بذلها للشارع الى الأحواش الداخلية والميادين . وكذلك يجب في الداخل العمل على ملافاة الأوضاع التي توجد تيارات الهواء غير المرغوب فيها خصوصاً في تركيب الفتحات حتى لا يضطر الفلاح إلى سدها .

٣ ـ مراعاة مكعب الهواء اللازم للمعيشة في الحجرات المقفلة وإعطاء المساحات الكافية لجميع مرافق المنزل

٤ ـ فصل مكان المعيشة عن حظائر المراحيض بشكل إجباري مع إبقاء الحظيرة تحت نظر الفلاح وفي متناوله داخل البيت .

٥ ـ تنظيم مكان الخدمة وتحسينه بحيث تتوفر فيه راحة ربة البيت فيما تتناوله من شؤون المطبخ مع بعده عن الأوضاع التي تعرضها لتيارات الهواء أو أشعة الشمس المباشرة ، وبذلك نحبب لها الطبخ في المكان المعدّ له.

٦ ـ مراعاة حجب الحوش الداخلي الذي تطل عليه حجرة النوم أو المعيشة عن أنظار الغرباء بمجاز أي مدخل ذي كوع أو بوضع حائط حاجب.

٧ ـ إعداد أماكن لتخزين المؤونة والأدوات والوقود والحبوب ، وكذلك إعداد سطح لنشر بعض المحاصيل وتجفيفها مع العمل على تلافي تلاصق الاسطح المستعملة للنشر لمنع انتشار الحرائق . وهنا نجد ميزة كبيرة لاستخدام طريقة التسقيف بالقبوات والنبات التي تمنع التخزين على جميع المساحة .

٨ ـ استعمال المواد واليد العاملة المحلية ، والعمل على إيجاد صناعات وحرف لتشغيلها على قدر الامكان .

تلك هي أهم النقط التي يجب أن ترعيها الدولة والمصلحون متى فكروا في تحسين منزل الفلاح وإنقاذه من هوة البؤس التي تردى فيها بسبب ما رمي به من ظلم وإهمال .

١٤

مهنة الوالدين

إن كل الإصلاحات التي طلبناها للاسرة ، بل الاسرة نفسها ، لا تبرر إلا بالدور الذي تقوم به لخدمة المجتمع بتكوين أفراده وإعدادهم الاعداد الصالح لأن يجعلهم مواطنين محترمين ؛ وإذن فالدور الأول الذي ينتظر من العائلة هو تكوين الأولاد والعناية بهم قبل الولادة وفي عهد الطفولة ، وهـــذا الأمر لا يمكن أن يتم الا اذا كان الوالدان يتقنان مهنة الأبوّة والامومة ، وهي مهنة لا تعرف بمجرّد الفطرة ، ولكنها تدرس كما تدرس بقية المهن الاخرى . أما الفطرة أو ما تعوده الاب والام من عطف شبيه بالغريزي على أبنائهما فهو لا يكفي لحماية الطفولة وليس من الوسائل التي يمكننا الاعتماد عليها للعناية بالاطفال . وإن مـــا نراه في بلادنا من كثرة الوفيات في الاطفال وكثرة حوادث الجهض لأعظم دليل على ما نقول ؛ إذ تتحدث الإحصاءات الرسمية أن وفيات الأطفـال تتراوح بين الثلاثين والخمسين في المائة ، وهي نسبة عظيمة الاهمية تشهد بأن ترك الابناء لمجرد العاطفة الرحمية لا يكفي . وهذه النسبة هي عينها الموجودة في سائر بلاد الشرق العربي على رغم اختلاف درجة التطور الـــتي حصلت في وسطه العـــائلي .

وإذن فمصلحة صغارنا تتوقف على تدريب الابوين على مهنتهما بالاساليب الصالحة حتى يتسنى لهما أن يضيفا لروح العطف الطبيعي مـا يمكنهما من القيام بواجبهما نحو أعز مخلوق عليهما . وهكذا نحصل على طفولة صالحة جديرة بالتدرج نحو الرجولة الكاملة التي تعرف كيف تواجه الحياة وتقدر مسؤولياتها .

يجب أن نبتدىء العناية بالطفل قبل ولادته ، أي في مرحلة الحمل ، وذلك بوضع الأم تحت رعـــاية الطبيب واشارته ، ويجب على الرجل وزوجه أن يكونا على معرفة بطبيعة الحمل ومـا تقتضيه قواعد الصحة من الاحتياطات أثناءه ، وأن يقلعا عن كل التقاليد والافكار البالية التي تمنعهم من تطبيق ما عرفوه وما أشار عليهم به الطبيب . وعلى الحكومة والمصلحين أن يساعدوا الشعب على التحرر من كل الخرافات والاســاطير التي تمنعهم من القيـــام بالواجب نحو انفسهم ؛ اي نحو الاجنة التي هي آمالهم المنشودة . يجب ان يغرس في نفوس الكل ان كتمان الحمل لاجل الخجل او لاجل الخوف من العين ليس الا وسيلة للوقوع في اخطار الجهض او موت الام ، وان الحوامل يجب ان يعرضن على الطبيب منذ الشهور الاولى ويبقين تحت رعايته الى ان يلدن . ولتسهيل هذه المهمة يجب على الدولة ان تؤسس عيادات مجانية للحوامل ودوراً للولادة في كل الجهـات حتى لا يظل الفقر مانعـــاً من اداء الوالدين لمهمتهما الاجتماعية الخطيرة . ويجب كذلك اعداد الابوين بتوزيع كراسات خاصة بمهمتهما ، وإلقـــاء محاضرات عامة ، وبواسطة المذياع ، وكتابة فصول في الصحف ، واستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تساعد الناس على الحصول على ثقـــافة رحمية نافعة .

وأخطر مراحل الطفولة بعد الحمل هي السنة الاولى من سني الوليد ، ففيها يقع موت اكبر عدد من الاطفال ؛ وذلك امـا لان الوالدة تجهل أسباب العناية بابنها او لأن الوالدين لم يتبعا في طريقة التوليد المناهج الصحيحة

الجديدة . وهذه نقطة ترجع لتنظيم مهنة القوابل وعدم تركها في ايدي العجائز اللائي لا يفقهن من العلم شيئاً . يجب ان تمنع الدولة منعاً رسمياً يتوعد عليه بالعقاب الصارم كل قابلة لا تحمل الشهادة العالية التي تخولها حق تعاطي مهنة التوليد ، ويجب عليها أن تعمل على تخريج أكبر عدد من القوابل وفي أقرب مدة ممكنة ؛ لأن حياة الآلاف بل الملايين من الأطفال تتوقف على هذا العمل الحاسم .

ثم إن الغيلة كثيراً ما تضر بالأطفال في الشهور الأولى من حياتهم فتودي بهم في وقت لا يقوون فيه على الدفاع والمقاومة ؛ فواجب الأبوين أن لا يتعجلا الشهوة ، وأن يعطيا الوليد فرصة الترعرع الضروري لمناعته الجسمية ، فالله تعالى لم يخلق الناس لكي يتناسلوا على غرار الحيوانات أو الحشرات ، وليس يضيرهم أن يتبعوا الوسائل الطبية التي تساعدهم على أن يفصلوا بين الوليد وبين الآخر بسنتين أو ثلاث .

لقد رأيت في الشعوب البدوية بأفريقية الاستوائية تشدداً كبيراً في هذا الخلق ، يتغلب به الرجل والمرأة على شهوتهما حباً في حفظ الأبناء ووقايتهم ، وقد أثبت الطب أن سرعة النسل تضر بالوليد الأول في صحته وفي شعوره ، كما تضر بالأم التي لا تجد من الفسحة ما تستعد به لتحمل أعباء الحمل الجديد ، وليس من مانع في نظرنا ان يستعمل الأبوان اللذان لا يقدران على الزهد في شهوتيهما مؤقتاً بعض الوسائل التي تمنع الحمل إلى حين ، إن ذلك خير لهما واجدى لصالح ابنائهما وصالح الأمة جمعاء .

وللمحافظة على صحة الطفل يجب ان يعرف الابوان ما يلزم لتغذيته وتوفير الفيتامينات الكافية له في جميع اطواره الاولى . كما يجب ان يقوما بجميع التلقيحات الضرورية لوقايته من كثير من الأمراض التي تضر به في سن باكرة وكل ذلك يتوقف على ما يكون عندهما من معرفة وشعور بالواجب ،

وهنا أيضاً يلزم الدولة أن تقوم بالارشاد والتوصية بالمساعدة المـــادية والأدبية الضروريتين .

ولقد اتبع في زيلاندة الجديدة منهج للعناية بالطفل أدى الى نتـائج محمودة ؛ ذلك هو منهج (الممرضة الزائرة) أي ان الدولة وضعت تحت رعايتها المباشرة كل الأطفـــال منذ الحمل إلى الوقت الذي يجتازون فيه طور الحضانة ؛ فبمجرد ما تعلم المراكز الصحية بنبأ حمل تسجله وتقوم بالفحوص اللازمة ، ثم تكله لنظر إحدى الممرضات الزائرات التي تتردد طيلة أمد الحمل للارشاد والمساعدة ، ثم تستمر في عنايتهـا بالطفل بعد ولادته فتحمل العائلة على ان تطبق عليه كل ما يلزم من الوقاية والعناية ، وتبلغ مراكز الدولة كل ما تتوقف عليه العـــائلة من مساعدة مادية أو معنوية . وهكذا يظل التعاون بين الدولة وبين العائلة بواسطة هذه الزائرة الحنون إلى اليوم الذي تسلم الممرضة الطفل لروضة الأطفـال أو للمدرسة حيث تقوم مراكز التربية والتعليم بدورها داخل المدرسة وخارجها . وقد أسفرت نتائج هذا العمل عن حمـــاية كبيرة للطفولة الزيلاندية انقرضت معها وفيات الاطفال وتحسنت الطفولة بكيفية غارت منها انجلترا نفسها .

وإني أعتقد ان نوعاً من هذا التعاون بين الدولة وبين العـــائلة خير وأجدى على الأمة من كل اسلوب آخر يحرم العـائلة من ابنائها ويحرم الابناء مـــن عطف الابوة والامومة الذي لا يعوضه اي عطف احترافي أو اجـــتماعي .

وإن من أهم وسائل العناية بالطفل في مرحلة الحضانة تأسيس دور خاصة بالحضانة وتكوين اكبر عدد من رياض الاطفال التي تساعد الطفل على بدء الحياة الاجتماعية الصغيرة ، وتربي في نفسه كثيراً من الفضائل التي تعاونه في حياته المقبلة من تعاون وتنافس وتبادل احترام مع غيره ، كما تعلمه كثيراً من قواعد السلوك وآداب المعاشرة وروح الرياضة ، ولكن يجب

أن يكون القائمون على هذه المؤسسات من اشد الناس معرفة بسيكولوجية الاطفال ومقدرة على اكتناه اعماقها .

ولقد ظل اطفالنا المغاربة مهملين زمناً طويلاً حتى اصبحنا نعتقد ان مرحلة الحضانة ليست إلا طوراً طبعياً يمكن ان يترك للطبيعة القيام بتوجيهه دون ان نتكلف له اي عناية او اهتمام ، وبذلك بقي ابنـــاؤنا عرضة للضياع والوقوع في آفات كان من السهل التوقي منها

لقد شبه (الغزالي) الطفل بقطعة الشمع التي تستطيـع ان تكيفها كيف تشاء ، ذلك خير تمثيل لقيمة الوسط العائلي والدور الذي يمكن ان يقوم به لتكييف الطفل التكييف الصالح المفيد .

ان العناية بالطفولة هي الرسالة الاولى للأسرة ، وهي كذلك المهمـة الرئيسية للدولة وللذين يحبون ان يشيـع الخير بين المواطنين .

١٥

أبناء الشعب

لا يحظى الأطفال جميعهم بسعادة الحياة في أحضان الأبوين ، بل إن قسماً كبيراً منهم يصاب بفقد الوالدين والكفيلين في أوائل العهد بالحياة ، وذلك ما يكون في المجتمع مشكلة اليتامى وأبناء السبيل .

ولقد اعتدنا في تفكيرنا الحالي أن نواجه مشكلة هذين القسمين من الأبناء – حينما نسمح لأنفسنا بالتفكير العارض فيهما – مواجهة العطف السطحي والاهتمام العابر الذي لايتجاوز التحمس أو الصدقة الاختيارية غير المنتظمة ، مع أن قضيتهما تفوق كل ما نستطيع بذهنيتنا الحاضرة تصوره من أهمية ؛ لانهما يكونان مزرعاً كبيراً لأجيال عديدة نستطيع أن نحسن حالها ونعني بها فتربحها الأمة ، أو نهملها ونتركها عرضة للآفات الاجتماعية فتخسرها البلاد ويشقى بها أبناؤها .

ومعضلة اليتامى تواجه على نوعين مختلفين : الأول ما يرجع لليتامى الذين يتركهم والداهم أغنياء لهم من الثروة ما يكفي لتربيتهم وتعليمهم والقيام بشؤونهم إلى اليوم الذي يصبحون فيه رشداء قادرين على العمل لانفسهم وضمان مستقبلهم وهؤلاء محتاجون الى عناية كبيرة لحمايتهم من عبث الذين يتهافتون على أموالهم تهافت الذباب ؛ وكلنا يعلم ما يؤول إليه أمر الذين

نسميهم بالمحاجير ؛ فإن الاوصياء والمقدمين عليهم يعيشون في الغالب بما آتاهم الله ، ويبذلون كل المجهودات للاستغناء على حسابهم وتركهم عالة يتكففون الناس ، فكم من بيوت خربت ، وعائـلات انتهت بالتفرق والاضمحلال من جراء أن الذين يتولون امرها لا يعبأون بغير الاستغلال والابتزاز ، وكلنا يعلم ما يجر اليه تآمر هؤلاء ودسهم من عبث العدول (الموثقين) وارتشاء القضاة وضغط القواد والمراقبين ، الى غير ذلك من خراب الذمم العامة في البلاد واتلافها من اجل السيطرة على اموال لا حفيظ لها ولا رقيب الا الذين هم لصوصها .

ان معضلة المحاجير من اشد المشاكل الاجتماعية في بلادنا ؛ لان احوالها تعبث بآلاف الاطفال وتقضي على مستقبلهم وتحول بينهم وبين التربية الصحيحة التي تجعلهم قادرين على الخوض في معترك الحياة ، زيادة على أنها تحرمهم من ثروتهم التي يمكن أن تكون لهم عدة في الوجود وخميرة يعتمدون عليها ، ولذلك يجب الاهتمام بها وإعادة النظر في الأنظمة التي تسيرها . والذي نراه أنه يجب الاقتباس من الأنظمة الأجنبية في هذا الباب ؛ فينبغي تأسيس (مجلس العائلة) وهو ما يسمى في مصر بالمجلس الحسبي ، وسيكون من اختصاصه الاشراف العام على قضايا كل محجور وتعيين المقدمين على الذين لم يوص عليهم ، ومراقبة أعمال الأوصياء والمشرفين . وهكذا يصبح للوصاية ثلاثة أنظمة :

١ - الوصي ، وهو أساس التنفيذ .

٢ - المشرف ، وهو مراقب تصرفات الوصي . وخلافاً لما في القانون الفرنسي يجب أن لا ينوب عن الوصي بعد تغيبه إلا إذا قرر ذلك المجلس الحسبي .

٣ - مجلس العائلة أو المجلس الحسبي وهو أساس الاستشارة ، ويمكن أن يكون تحت رياسة القاضي المحلي حفظاً لسلطة القضاة التقليدية .

أما النوع الثاني من اليتامى فهم أولئك الذين يبقون دون أبوين ودون

ميراث يكفي للقيام بأودهم . ويدخل في هذا النوع اللقطاء أو أبنــاء السبيل ؛ لأن فقـــد العائل يجمع بينهم . وهؤلاء بالطبع يصبحون أبناء الامة ، وتكون كلهـــا مسؤولة عن حياتهم وعن مصيرهم . وقد عالج الاسلام أمرهم بوجوب الانفاق عليهم من بيت المال ومن مداخيل الزكاة الشرعية . وإذن فالعناية بأمرهم ليست راجعــة للصدقة والرحمة فقط ، ولكنها واجبة يقتضي ضرورة الحياة ولزوم التضامن بين الاحياء من أجلها . ولقد رأينا بأعيننا ما يؤدي اليه إهمال هذه الطبقة من الاطفال الطاهرين ، وكيف أنهم يصبحون مشردين في الشوارع يلتقطون أحط الاخلاق وافظع انواع السلوك ، او يقعون في أيدي الذين يربونهم تربية بعيدة عن مقاصد الاسلام ، وما ادجبه على الطائفة المسلمة نحو ابنائها .

ونحن نرى لعلاج المشكل في الوقت الحاضر ان تهتم الحكومة والاوقاف والهيئات بتأسيس الملاجىء والمدارس الكافية لإيواء كل الضعفاء من اليتامى وابناء السبيل سواء في طور الرضاع او طور الحضانة او طور التعليم ، وان توضع التشريعات اللازمة لحماية هذه الطفولة الضائعة والمعذبة ، ويجب قبل كل شيء تأسيس مجلس اعلى بوزارة الشؤون الاجتماعية يرجع اليه تنسيق كل مايتعلق بشؤون اليتامى القاصرين وتوجيه العمل العام لفائدتهم .

ويمكن أن يكون في مقدمة هذه الاعمال اقتبــاس التشريع الفرنسي بأطفال الشعب الصادر سنة ١٩١٧ ، وهو ــ وان كان خاصاً بيتامى الحرب ــ يمكن لنا أن نعممه في كل الاطفال اليتامى . وهكذا سينص هــذا القانون على ان :

أ) الايتام الذين فقدوا امهم واباهم او عائل بيتهم ، ولم يكن لهم ما يقوم او من يقوم بأودهم يعتبرون اطفال الشعب .

ب) تختص المحكمة الابتدائية التى في دائرة اقــامتهم بعمل التبني ؛ وذلك بتقديم طلب للمحكمة ممن يمثل الطفل قانوناً بإذن المجلس الحسبي وفي غيابه من ممثل النيابة العامة فتسمع المحكمة الطلب من ممثل الطفل ثم من

النائب العام ثم تحكم بصيغة : (الشعب تبنى ، او لم يبن) فقط ، ويمكن استئناف الحكم لدى محاكم الاستئناف ، وتسجيل الحكم يقع مجاناً .

ح) ويكون لهذا التبني نتيجة واحدة هي ان تتولى الدولة الانفاق على الطفل المتبنى وتعليمه وتربيته ، او تقوم ببعض ذلك حسبما يقتضيه حال الطفل .

د) ويجب أن يشرف على أولاد الشعب المجلس الأعلى الذي يترأسه وزير الشؤون الاجتماعية . وتساعده مكاتب اقليمية لأبناء الشعب تشتمل على موظفين وممثلين محليين تحت رئاسة حاكم الاقليم ، ومكاتب مركزية تتكون من معلمين ومعلمات وأعضاء من المجالس البلدية والمهتمين بالشؤون العامة .

إن اقتباس هذا القانون الفرنسي مع تعميمه وتكييفه على الصفة التي ذكرناها خير علاج لمشكلة اليتامى وأبناء السبيل . وهذا النظام التأميمي لا يعني أبداً منع المؤسسات أو المنظمات التي تريد الهيئات والمحسنون من الأفراد القيام بها ، وإنما يعني الاشراف العملي والتوجيه الصالح وتنسيق التعاون بين مجهود الدولة ومجهود الأفراد ؛ فالذين تلتزم الهيئات برعايتهم مثلاً لا يحكم لهم بتبني الشعب ، ولكن يشرف المجلس الاعلى لأبناء الشعب على مصيرهم وعلى الهيئة التي ينضوون تحت رعايتها .

ويتفرع عن هذا الموضوع جانب له اهميته وخطورته بالنسبة للمجتمع المغربي خصوصاً في الوقت الحاضر ؛ ذلك أن هيئات الخير في البلاد تتنوع بحسب الطوائف والجماعات ، بل أن كثيراً من الهيئات الدينية الاجنبية تتخذ الاحسان وسيلة لتنشئة هؤلاء الابناء على ديانة غير ديانة آبائهم ، وذلك ما يسيء إلى الطائفة التي ينتمون اليها . ولقد كان في مقدمة المطالب التي رفعناها في سنة ١٩٣٠ م . عدم ترك اليتامى واللقطاء المسلمين في الملاجىء المسيحية . ونحن الآن نريد أن نفكر في هذه النقطة بكامل التجرد ؛ فنجدنا مرغمين على الاعتراف بأن الاحسان أمر عام يجب أن يقوم به كل أحد ؛ لأن التضامن الانساني عام ، ولكن إذا ارادت

فئة ما ان تحسن فينبغي لها ان تصل بالاحسان لاقصى مداه ، وان لا تتخذه مجرد وسيلة لعمل سياسي أو تبشيري . إن المبادىء الديموقراطية تدع للأبوين حرية تنشئة أبنائهما على دينهما ، كما تفرض على الدولة مساعدتهما على ذلك ، فإذا فقد هذان الابوان وهما مسلمان مثلاً فهل يعقل أن تعمد احدى الهيئات لتحويل الأبناء عن رغبة والديهما التي كانا ينجزانها لو بقيا على قيد الحياة ؟

ثم إن الطفل يصبح بعد فقد الوالدين ابناً للطائفة التي ولد فيها حسبما تقتضيه كل القوانين ، وإذن فيجب ان ينشأ إلى سن الرشد على دين هذه الطائفة وكل عمل تقوم به هيئة تدعي الإحسان يخالف رغبة الطائفة فهو جناية على الطفل وعلى الجماعة معاً . وبهذا يتضح ان استعمال الخير وسيلة لإخراج الأطفال من ديانة آبائهم لمجرد أنهم يتامى فقراء هو من أكبر الدناءات التي يتصورها الانسان المتمدين ، ولذلك يجب أن يحال بين الهيئات التي تستعمل الصدقة لغرض تبشيري وبين القيام بهذه الصدقة ، وعلى المجلس الأعلى لأبناء الشعب أن يحول بينها وبين العبث بأبناء الأمة ، وعليه أن يربي اليتامى على الأسس الصحيحة التي كانوا سيربون عليها لو عاش عائلوهم الأقربون .

ان أبناء الشعب يموتون بالجوع والعري ، ويتسكعون في الطرقات ان هم عاشوا ، وينشأون دون معرفة ولا تهذيب ، مع أن فيهم من خزائن الحكمة ومعادن الذكاء ما الأمة في حاجة كبيرة إليه . وان المسؤولية لتقع على الأمة جمعاء بسبب تقصيرها في حق هؤلاء المحرومين من عطف الأبوة وحنان الأمومة وهناءة البيت وطمأنينة العائلة ، فعلى الأمة أن تتحرر من أسباب العجز لتقوم بواجبها نحو نفسها ونحو أبنائها المنكوبين .

١٦

النســل

تشتمل منطقـــة النفوذ الفرنسي من المغرب على أربعمائة وخمسين الف كيلو متر مربع ، وتشتمل منطقة النفوذ الاسباني على ثمانية وعشرين الف كيلو متر مربع ، وتحتوي المناطق السبع الأخرى على أضعاف ما تقدم من آلاف الكيلو مترات . أما سكان هذه البلاد فلا يتجـــاوزون على التقدير المتوسط أحد عشر مليون نسمة ما بين أهالي ونزلاء . وعلى حسب الفروض التقريبية فإن منطقة الحماية الفرنسية تشتمل على زهـــاء الخمسة ملايين من الفلاحين تقطن زهاء مليون هكتار من الأرض ؛ أي ما يعادل نيفاً وثلاثين آراً لكل واحد ، أما في بقية المناطق فالنسبة العددية أضعف بكثير جداً، وهكذا نجد أن المشكلة عظيمة باعتبار الحالة العددية للبلاد، وأن المصلحة القومية تقضي بتكثير النسل المغربي بجميـــع الوسائل المشروعة .

ان حالة البؤس العام التي نحن عليها لا ينبغي أن تحملنا على التفكير في الاكتفاء بالحالة الحاضرة للنسل ؛ لأنه بقدر ما تتحسن الولادة نستطيع ان نعوض النقص الذي يصيبنا بسبب الآفات الاجتماعية الأخرى ، ولقد كنت اسمع كثيراً من الشيخ ابن العربي العلوي هذه الجملة التي يرددها وهو يضحك : « اني لأفرح دائماً حينما أرى السائلة المسكينة تجر معهـــا ثلاثة أو

أربعة أطفال متغلبة على ما هي فيه من شقاء ؛ لأن ذلك الصبر خير وسيلة للانتصار على ما يفتك بنا » . وهي كلمة لها معناها العميق الذي يدل على شعور بالرغبة في العمل على حفظ النوع وتكثير كميته .

ان وسائل تكثير النسل وحمايته كثيرة متعددة ، ولكنها ترجع دائماً الى تحسين الحالة العامة ، وحماية العائلة من آفات البؤس والجهل والمرض . والأحسن من ذلك ان تصبح تكاليف الأسرة مما تتكفل بـه الدولة كما سبق أن بيناه . وكذلك تصنيع البـــلاد ومساعدة الأهلين على استخراج كنوزها والاستفادة من خيراتها .

ولقد ظهرت هذه المشكلة قبل الحرب في امم متعـددة وعلى أنواع مختلفة خصوصاً في فرنسا التي استفحل فيها هبوط النسل الى درجة ان بعض اطبائها اعترف بالعجز عن اعطاء أي حل لحماية الأجنـــاس التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها ؛ أي انه حكم على الجنس الفرنسي الحالي بالانقراض في ظرف مائة عام . ولكن هذا التشاؤم وقع في غير محله ؛ لأن فرنسا سرعان ما حسنت حالة النسل بطريقة بسيطة هي مساعـدة الشـباب على الزواج وتكثير المكافآت العائليـــة بكيفيـــة مطردة . ولقد كان المسيو دالاديبه أصدر مشروعاً يعرف باسمه ، فكان المقدمـــة الاولى لتسوية الحالة في فرنسا ، ثم أعقبته الدعايات القيمة التي قام بها الجنرال دوجول لمطالبة الامة الفرنسية بتحسين حالة الولادة وانجـــاب مقادير الاولاد التي يتطلبها الوطن ، وكل هذه الاصلاحات لم تتعدد حدود المساعدات المالية والعناية الصحية والوقاية من آفات الاجهـــاض وموت الصغار ، وخلق الحماس الشعبي حول هذا الاتجاه الانتاجي النافع .

ويدل على تأثير الحالة المادية في تكثير عدد الأبناء أن الجالية الفرنسية في المغرب تعتبر من أكثر الشعوب إنتاجاً حتى انها تفوقت قبل الحرب على المانيا الهتارية نفسها في أحصائية النسل ، بينما الامة المغربية لا تضاهي مستوى الجالية المذكورة من جهة الولادة ؛ لأن مستواها المعاشي يفترق

عنها كثيراً جـــداً . وكذلك يمكننا ان نتكلم عن كندا التي انقرض عنصرها الاصلي بسبب البؤس المتنوع ، بينما العائلات الكندية الجديدة التي يبلغ عدد ابنائها العشرين ولداً فما دون ليست قليلة اليوم ؛ فالعيش الطيب والتشجيـــع الكافي هما من خير الوسائل لتكثير النسل وحمايته .

ولو حاولنا أن نبحث عما يمكننا القيام به الآن من عمل جدي لعلاج هذه المشكلة الخطيرة في بلادنا للزمنا أن نفكر أولاً في كل ما يتعلق بحماية الطفولة والوقاية من الآفات التي سبق أن بيناها ، ولقد قلت ان مقداراً يتراوح بين الخمسين والثلاثين في المائة من الاولاد يموتون قبل الوصول الى البلوغ . وتلك نكبة عظيمة لاحد لها يجب ان نبذل كل جهد لإصلاحها والقضاء على أسبابها . ولا شك أن في مقدمة هذه الاسباب جهلنا لقواعد الصحة واهمالنا لواجبات النظافة ، ولكن هنالك أسباب أخرى كفقدان القدرة المادية على استعمال الوسائل المطلوبة للحماية والوقاية ، ومن جملتهـــا سوء التغذية التي تتخبط في مصابها الاغلبية الساحقة من أسرنا . وإذن فلا بد لعلاج هذه الحال من التعليم والاهتمام بما يرفع المستوى المعاشي للأمة ويزيل الفوارق الاجتماعية بين عناصرها .

والحقيقة ان الشعب وحده لا يستطيع ان يقوم بعلاج هذه المشكلة التي تتوقف على مجهود جبار من الدولة وميزانيتها التي لا تزداد إلا تضخماً لفائدة الموظفين والمشاريع الثانوية . ان القضية تتوقف على تحقيق برنامج انشائي عمراني يقضي بتصنيع البلاد ، وحماية العمال ، وتنشيط الاستقرار في البادية لأن النسل يخصب فيها أكثر من الحاضرة عادة ؛ وتشجيـــع الزواج ، ومساعدة الشباب على بناء الاسرة واعطائهم التعويضات عن كل مولود ، وتكثير المستشفيات ودور الحضانة ، ونشر التعليم الوقائي والصحي ، وتسكين العشائر الرحل ، والعمل على عدم الفصل بين الرجل وامرأته لضرورة الشغل ، ومقاومة البغاء ، ومنع تعدد الزوجات الى غير ذلك من الاصلاحات الاجتماعية التي لا بد منها لتكوين المجتمع الصالح السعيد .

ولكن المؤسف انه لحد الآن لم يظهر أي اتجاه عملي لعلاج هذه المشكلة، بل ان كل ما نشاهده يغري بإضعاف النسل في الاوساط المسلمة ، وان وجود بعض المستشفيات لا يعد عملا ايجابياً بالنسبة لمشكلة خطيرة مثل هذه ، ولذلك ينبغي لنا قبل كل شيء القيام بحملة عامة تنبه المغاربة الى هذه المسألة الحيوية بالنسبة لمستقبل العنصر المغربي في هذا الوطن . ان تكوين رأي عام حول هذا الموضوع من شأنه أن يضغط على القائمين بالحكم ليؤدوا بعض الواجب الانساني ، كما ان من شأنه ان يلفت نظر الكل للقيام ببعض ما يمكن من عمل مستعجل ولو في دائرة الوضعية الحالية ؛ لأن القضية قضية حياة أو موت لنا ولبلادنا .

لقد أسس (ليوطي) يوم كان حاكماً في « مداغشقر » عيداً للطفولة يقع فيه احتفاء عام بأولاد المداغشقريين ، وتنظم فيه مباريات لأحسن الرضع وأحسن الغلمان ، وتقدم لهم جوائز كما تقدم للمنجبين . ولقد نسج الوالي العام (ريست) في أفريقية الاستوائية على غراره فنظم جوائز للتشجيع على الولادة في هذه المستعمرة ؛ فأحدث ذلك في نفوس السود طموحاً للإنجاب لم يعف على أثره إلا ما يعيش فيه الافريقي المسكين من ضروب البؤس وآثاره . ولكن لا (ليوطي) ولا الذين جاءوا من بعده فكروا في تطبيق مثل هذا العمل البسيط الذي كان يمكن ان يساعد على خلق شعور عام بالعناية بالطفولة وتكثيرها في المغرب . ونعتقد انه من الممكن لنا ان نحول أفراح شعبانة وعاشوراء التي هي في الحقيقة أفراح طفلية تقليدية الى مواسم شعبية نقوم فيها بالدعوة الى الانجاب وتشجيع المنجبين من جهتي الكم والكيف ، ان ذلك لا يكلفنا أكثر من مجهودات بسيطة مادية وأدبية ربما كانت النواة الصالحة لعمل شعبي مهم في سبيل مغرب أكثر عدداً وأجود نوعاً من مغرب اليوم .

ولكن مشكلة الولادة في المغرب تتناول ناحية خطيرة أخرى ؛ ذلك ان عدد البنات في البادية المغربية أقل من عدد البنين ، مع أنهم يقررون

من الناحية الاجتماعية ضرورة أن يكون في البلد ثلاثة وتسعون ذ٥ لكل مائة أنثى ، لكي يبقى الجنس محفوظاً سالماً ، وهذه المسألة ليس لها نظير إلا في الجابون ؛ فقد علمت أن قرية « مويلا» التي كنت مقيماً بهــا تشتمل على تسعة آلاف رجل مقابل ثلاثة آلاف امرأة . ولقد اشتكى شيوخ القرية سنة ١٩٣٨ لبعض المفتشين الاداريين من هـــذه الحالة ، ولكنه قابل شكواهم بالضحك واعتبرها نكتة ليس إلا ، مع انها مشكلة خطيرة جداً . ولقد ذاكرت فيها عديداً من الأطباء هنا وهناك ، ولحد الآن لم أعثر على حل علمي يمكننا من إعطاء العلاج النافع .

وإذا نحن رجعنا لما كان معروفاً عند العرب وتحدث به شعراؤهم نجد لذلك تعليلاً يلخصه هذا الحديث الشريف : « إذا سبق مني المرأة مني الرجل آنث ، وإذا سبق مني الرجل مني المرأة أذكر » . ومن المعلوم ان هـــذا الحديث راجع لمسائل تجريبية ، وهو موافق لما كان شائعاً عند العرب في هذا الموضوع ومقتضاه أن تفوق قوة الرجل في البادية المغربية على قوة المرأة هو الذي يضعف من انجاب الإناث . وهي مسألة نضعها بين أيدي إخواننا المختصين من الاطباء الذين يمكنهم أن يبحثوا هذا الموضوع علمياً حتى يتمكن الشعب من معالجة هذه المعضلة الكبرى .

ان المشكلة العددية ذات أهمية كبيرة للمغرب ــ وبالأخص لبعض المناطق المحصورة مثل منطقة طنجة ــ لا سيما ما دامت الجنسية المغربية لا تنمو إلا من ذاتها . ولذلك فالعناية بتكثير النسل مما يجب أن يكون في مقدمة ما يشغل بال المغاربة الذين يهمهم مستقبل بلادهم .

١٧

أغراض التربية

ان أغراض التربيــة من مقدمات علم التربية ، والهدف المقصود منها هو الحصول على مقياس نستطيع بواسطته أن نعرف مدى صلاحية نظام من النظم التهذيبية وقيمة أي منهج من المناهج المدرسية . ولا شك ان هــذا المقياس لايمكن أن يكون دائماً واحداً ، ولذلك نجد الاختلاف في توضيحه تابعاً لرغبات الأمة في العصر الذي تعيش فيه ، حتى ولو أدت الى تضحية كثير من الامور التقليدية المحترمة عندها . وإذن فقبل كل شيء يجب ان نتساءل عما هي أغراض التربية ؟ هل هي كسب الرزق ؟ هل هي التعليم والتهذيب ؟ أو هي العلم لذاتــه ؟ أو هى الاخلاق ؟ وهل هي راجعة لمصلحة الفرد وحده أو للجماعة وحدها ؟ كل هذه الاسئلة يلقيها علماء التربية ، وكلها تصلح لأن يجاب عنها بالايجاب في الواقع ، ولكن لو ذهبنا نحللها الواحدة بعد الاخرى لوجدنا ان اعتبار بعضها دون البعض لايمكن أن يبلغ بنـا الى إكمال الفرد ولا إلى إكمال المجموع ؛ فكسب الرزق مثلا لا يمكن ان يهمل في الاعتبار التربوي لأن تعليم الناس حرفة أو مهنة يستطيعون بها مغالبة الحياة وسد حاجتها امر ضروري التقــدير ، إلا أنه لا يعقل ان يكون هدفاً كاملا للتربية ؛ لانا لو جعلنا المثل الاعلى للمدرسة وللبيت هو في تكوين

أناس قادرين على الكسب لقضينا على كل القيم المعنوية في النفوس وفي المجتمع ، ولأصبحت غاية الجميع هي جمع بعض المال بوسيلة من الوسائل ولو كانت ممنوعة أو دنيئة ، زيادة على أن ذلك يمنـــع الطلبة من الاستمرار في الدراسة وبالأخص في دراسة العلوم الصعبة التي لا تأتي بربح كبير مثل الجغرافية والتاريخ ، ويدفعهم طبعاً الى الاكتفاء بتعلم الضرب على المرقمة أو إمساك الدفاتر أو بعض الصناعات البسيطة المستعجلة . ومن المؤسف ان فئة من شبابنا اليوم تندفع بهذه الفكرة التي ما فتىء بعض الآباء يغرسونها في أبنائهم مؤيدين من طرف بعض الموظفين المغرضين الى اختصار دراستهم والاكتفاء بالربح العاجل الذي لا يفيدهم غير القليل من متاع الحيـــاة ، وآسف من ذلك وأشد ان بعض المخلصين من الشباب تختلط عليهم المسائل فيرون في حث اخوانهم على البحث عن المستقبل وضمانــه خير وسيلة لتوجيههم ، وبذلك يقعون واياهم في نفس الغاية التي وقع فيها الأولون . انه لا ينبغي اهمال أمر المستقبل ، ولكن لا ينبغي ان يملك على الشباب كل تفكيرهم ، بل عليهم ان يثقوا بان العلم المصحوب بالعقيـدة والخلق المتين خير ضمان لكل ما يسعى إليه الانسان .

والتعليم والتهذيب أمران نسبيان يختلفان بحسب العصور والأمكنة ، ولذلك لو جعلناهما الهدف الأوحد لوقفنا دون الغاية السامية للتربيـــة . ولقد أخطأ الكثيرون من الذين يشغل بالهم ذلك الاعتبار فاكتفوا مثلاً ببعض المعلومات التي تجعلهم في مجتمعهم محترمين مثقفين ، ولقد رأينا في المشرق عدة آباء يكتفون بتعليم بناتهم الايقاع على البيان وبعض أنواع الرقص أو الموسيقى ، كما رأينا شباناً حسبهم من المعرفـــة ان يملأوا أدمغتهم بأسماء النجوم والكواكب في عالم التمثيل والسينما وما يصحب ذلك من توافه لا قيمة لها ، ورأينا آخرين يشغلون أوقاتهم بمعرفة الآلهة اليونانيين او باسماء الجواري المغنيات وانباءهن في العصر العباسي ، وكل ذلك يضفي عليهم رداء من الثقافة والتهذيب في بعض الحـــالات التي

يغشونها ، ولكن حظهم من العلم الحقيقي ومن آثاره في افكارهم ضئيل جداً ، فلو ذهبنا نعتبر التعليم والتهذيب العام غاية للمدرسة وللبيت لوقعنا في هذه الفوضى التي لا حد لها .

وأما طلب العلم لأجل العلم كما يريده كثير من رجـــال التربية فهو مقصد شريف ، ولكنه لا يكفي لإعطاء الهدف الحقيقي للتربية الصحيحة ، لأن العلم يدركه الشيطان كما يدركه الملك ، ويكون آلة لفعل الخير كما يكون أداة لفعل الشر ، وهل صنع الغاز الخانق غير العلماء ؟ وهل يريد تخريب العالم بالقنبرة الذرية غير العلماء ؟ والحق ان تنميـة الخلق الطيب في نفوس الناس يجب ان تكون بمثابة السلك الذي تنتظم فيـه كل الأغراض التي ذكرناها لتنسيق عقد التربية الصحيح الصالح ومقياسها السليم النـــافع . وإذن فلا بد للتربية من أن ترمي الى تحسين أجسام الأطفال سواء في البيت أو في المدرسة ، لا بد لها من العناية بالصحة البدنية لتمكن الأبناء من أن يعيشوا حتى يتعلموا ويعملوا بما علموا ؛ يجب ان يكون في مواد الدراسة مبادىء علم حفظ الصحة والفسلجة ، ويجب أن لا يقتصر الأساتذة على تعليم تلامذتهم هذه المواد ، بل يجب ان يساعدوهم على تطبيقها ، وذلك بفحص اجسامهم وإجبارهم على الغسل والتنظيف ، ويجب ان يكون في المدرسة تعليم رياضي مصحوب بالتدريب وبانشاء المباريات والمسابقات المتنوعة بين التلاميذ ، وان تكون بها مساحات للعب ، وعلى المدرســة ان تعنى بالفحص الطبي الدائم الشامل لجميع تلامذتهـا مرة في السنة على الاقل ، كما يلزم ان تكون لديها بعض العقاقير البسيطـة لاسعاف بعض الامراض التي تلحق العين والاذن مثلا .

وغني عن البيان ان يكون من اهداف المدرسة تعليم التلامذة الوسائل الاولى كالنطق والقراءة والكتابة والحساب ؛ لان ذلك اول ما يلزم لرفع الامية ، ولكن هذا يجب ان يكون باللغة القومية الموحدة في جميع مدارس الوطن ، ويجب ان يشمل كل اولاد الامـــة ذكوراً واناثا فقراء

واغنياء ، وسنعود بعد للافاضة في لغة التعليم ؛ لانها من مشكلات التربية التي يجب ان تحل عاجلاً في المغرب .

وبعد هذا يمكننا ان نعتبر في غايات التربية ما يرجع لتعليم الصغار بعض المهن التي يتوقفون عليها في معاشهم ، مضافة الى البرنامج المدرسي بحسب الاقليم الذي يوجد فيه التلاميذ ؛ فابناء الزراع تضاف لهم حصص في الزراعة تتفق مع طبيعة اقليمهم ، وابناء الصناع كذلك تضاف لهم معلومات أولية تسهل عليهم تعاطي احدى الصناعات الموجودة في بلدهم متى أرادو ، وهكذا .

والى جانب ذلك جميعه يجب ان يعطى الاعتبار الكلي للهدف الاكبر من التعليم وهو الادب والخلق والسلوك ؛ وذلك بتنظيم دروس خاصة في الدين والاخلاق وسير الانبيــاء والصالحين والصالحات الذين يلهمون الطفل قدوة طيبة ومثلاً سامياً يطمح للنسج على منواله ، ثم بتنظيم خطب واحاديث ومحاورات وتمثيليات تربي الخلق الفاضل وتلهم السلوك الرشيد . ويجب ان لا ننسى مقام المعلم في التأثير على الناشئة ؛ فالاستاذ الصالح ذو الشخصية القوية خير من عديد الدروس والاحاديث بالنسبة الى ما يتركه من اثر في نفوس ابنائه .

ومن الوسائل التي يعتمد عليها : التدريب العملي على قواعد السلوك في المأكل والمشرب والملبس والمعاشرة والمذاكرة ، لا سيما في الاقسام الداخلية ، وكذلك في مخيمات الكشفية والرياضية وبعض الجمعيات المدرسية وما الى ذلك من وسائل تنمي خلق التعاون وحب الخير والايمان بالمثل والخوف من الله .

ويجب كذلك تربية خلق المواطنــة في نفوس التلاميذ بتدريبهم على حب وطنهم والاخلاص له والعمل من اجله ، وتحمل والمسؤليات في سبيله ، حب مواطنيهم جميعاً والسعي لمـــا فيه خيرهم وهناؤهم ، وتدريبهم على احترام شعور اخوانهم وتقدير مقدساتهم . ومما يربي هذا الخلق ويساعد عليه دراسة تاريخ الوطن وأماني الامة ، والتغني جماعة بالاناشيد القومية والاجتماعية وغير ذلك من أساليب الغرس المنتج .

ان التربية تستطيع ان تفعل الاعاجيب ، وهي التي تستطيع ان

تكون من أجيالنا العناصر الصالحة التي ترفع من قدر وطنهــا ودينها وامتها ، وان ذلك لا يتأتى الا اذا جعلنا الخلق هو الرباط المتين لكل المقاصد التربوية والتعليمية سواء في البيت أو في المدرسة .

إنني لا أريد من الاخلاق مجرد مثل يعظ بها الاستاذ او يمليها التلميذ فذلك قل ما يجدي في الصغار ؛ بل أريد منها مثلاً حية يعطيها الاستاذ والابوان ويحرصون على وجودها في الاجواء البيتية والمدرسية ؛ لان الخلق لا ينشأ الا بالتدريب وتوجيه العواطف والميــول ؛ اي بالتأديب النفسي والتهذيب الروحي . واذا لم نكن من انصار التربية الاستقلالية التي دعا اليها (روسو) وأمثاله وحبذها الشيخ (محمد عبده) فذلك لعدم ثقتنــا في الطبع الانساني المحض ، ولاننا لا نعتقد ان الآدمي يمكنه الاستغناء بنفسه عن كل الصفات والاخلاق التي جاءت بها الديانات واكتشفها الحكماء والمصــلحون في آلاف السنين والاجيال ، ولكن هذا لا يعني ابداً اننا لا نقول بضرورة تربية الخلق الاســتقلالي النفسي للفرد ، بل نحن على العكس من ذلك نرى من واجب المربين أن يوجهوا عواطف الطفل نحو الاستغناء بقدر الامكان عن غيره حتى لا يكون عالة على احد في معاشه ومقومات حيــاته ، ونحو البحث عن كال الحرية التي هي مظهر فرديته بشرط ان لا يتنــاول بها حريات الآخرين او يحاول التقليل من ثمرة جهودهم ، ونحو العمل الدائم على ترقية المجتمع الذي هو منه والتأثير فيه ورفع مستواه والتضحية في سبيل ذلك براحته وماله وحياته وكل مصالحه ليتمتع هو ايضاً بلذة الحياة في وسط مثالي عال ، كما ينبغي ان يربوا في نفس الناشئة الروح الانسانية التي تبعث في أعماقهم التفكير في العالم كله كمجموعة بشرية ذات احساس واحد وعواطف مشتركة يجب ان يحل الائتلاف بين اعضائها محل الاختلاف ، والتضامن موطن التطاحن ؛ لان الوطنية الحقيقيــة هي التي تفتح لرجالها آفاقاً تتجاوز حدود المصالح الضيقة ، وتلقي بهم في اهداف علوية غايتها العمل لصالح البشرية واقامة العدل وتمتع الناس جميعاً بالحرية لانهم جميعاً أهل لها .

١٨

لغة التعليم

اذا نظرنا لحالة المدارس في المغرب نجدها واحدة باعتبار خضوعها للحكومة وانفاق ميزانية المغرب عليها ، ولا يشذ عن ذلك الا ما يوجد في منطقة طنجة من مدارس متنوعة بتنوع الدول التي لها الحق في تأسيسها . ولكن عدد التلامذة المغاربة المترددين على هذه قليل من حسن الحظ ومن سوئه ايضاً ، واذن فالمدارس الموجودة في المنطقتين الفرنسية والاسبانية كلها مغربية تحت اشراف ادارتي العلوم والمعارف أو نيابتي الصدر الاعظم في التعليم . لكنها اذا نظرنا اليها نفسها من جهة البرامج نجدها تختلف كثيراً وتتنوع الى أنواع بحسب الذين تفتح لهم أبوابها وبحسب السياسة التي تسير عليها الاقامتان العامتان فيما يرجع للتعليم :

فهناك المدارس الفرنسية العربية لابناء المسلمين .

وهناك المدارس الفرنسية العربية لبنات المسلمين .

وهناك المدارس التابعة للاتحاد الاسرائيلي لليهود المغاربة .

وهناك المدارس الفرنسية البربرية .

وهناك المدارس الفرنسية لأبناء الفرنسيين .

وهناك المدارس الفرنسية لبنات الفرنسيين .
وهناك المدارس البدوية .
وهناك المدارس الحضرية .
وهناك المدارس الاصلية للبنين المسلمين .
وهناك المدارس الاصلية للبنات المسلمين .

ويجب ان تكرر هذه القائمة ايضاً فيما يتعلق بمنطقة الشمال مع تغيير كلمة الفرنسية بكلمة الاسبانية . ثم هناك مدارس أبناء الاعيان ومدارس ابناء الشعب ، الى غير ذلك من ضروب التنوع االذي لا مبرر له الا التوجيه الاستعماري البغيض .

وليس يعنينا الآن من أمر هذه المدارس ما يتعلق بالبرامج ودرجاتها المتعددة فذلك ما يبحث عنه في فصل آخر غير هذا . ولكن الذي يعنينا هو ان اللغة العربية ليست لغة تعليم كامل الا في المدارس الاصلية ، وهي المدارس القرآنية المتطورة . وهذه لحد الآن لا تستطيع ان تتجاوز حدود التعليم الابتدائي الا بطريقة السوق السوداء ؛ اي بكيفية لا تعترف بها ادارة الحماية ولا تشجعها ، وطبعي ان يكون امر التلميذ المتخرج من هذه المدارس امرا مؤسفاً لانه لا يجد امامه تعليما ثانوياً يتابعه ليحصل بلغته القومية على ما يحصل عليه غيره بلغة أجنبية .

واللغة العربيـــة ذات حظ محترم نسبيا في المدارس العربية الفرنسية والعربية الاسبانية في الابتدائي منها والثانوي ، ولكن ليس معنى هذا ان للعربية في هذه المدارس ما يوازي مكانة اللغة الفرنسية أو الاسبانية ؛ فالعلوم لا تدرس الا باللغة الاجنبية ما عدا بعض المدارس قليلة العدد بالمنطقة الاسبانية ؛ فان بعض العلوم في الابتدائي منها تدرس بالعربية . واما المدارس العامة وهي المدارس التي تؤسسها الحكومة المغربية للاوربيين والاجانب المقيمين في المغرب ـ وهى اهم المدارس وأعظمها والتي لا يقبل فيها المغاربة إلا بتوصيات تفيد احيانا وترفض اخرى ـ فان التعليم كله باللغة

الفرنسية او الاسبانية ، ولا تعتبر العربية فيها الا كلغة أجنبية من الدرجة الاخرى ، ومثل ذلك يقال في مدارس الاتحاد الاسرائيلي الذي لا يعير في الغالب التفاتاً للغـــة البلاد ولا تلزمه الادارة العامـــة للعلوم والمعارف بتعليمها . وأما المدارس الفرنسية البربرية فإن حظ العربية فيها ضئيل جداً لا يبلغ حتى درجة العربية في المدارس الاسلامية بالبادية .

من هذا العرض نجد ان لغة التعليم في المغرب مختلفة باختلاف المناطق المغربية ؛ فبعضها أسباني وبعضها فرنسي ، وتجد انها على كل حال لغة أجنبية يفرضهـا المحتل على مدارس الدولة ، وان تفوق المدارس العامة (الليسيات) يفرض على كثير من الآباء ان يقدموا ابناءهم لهذه المدارس باحثين عمن يتوسط لهم في قبولهم مضحين بلغة اجدادهم في سبيل قسط من المعرفة لا بد منه لمستقبل البلاد ومستقبل الابناء .

ومن المعلوم – من جهة التربية – ان تعدد لغات التعليم في البلد الواحد يضر أضراراً فاحشـــة بتكوين الابناء ومستقبل الثقافة في الوطن ، وان واجب الدولة ان تعمل ما في استطاعتها لتكون لغة الدراسة واحدة في جميع اجزاء القطر وفي كل مراحل التعليم . ولقد رأينا آثار هذا التعدد في البلاد العربية حيث وقع تزاحم في النفوذ العقلي والروحي لمختلف شعوب أوربا وأمريكا أدى الى اختلاف في التكوين العام لأجيال النهضة ، ونشأ عن ذلك تضارب في التوجيه ما تزال البلاد العربية تسعى الى التحرر منه لتصل الى تكييف ثقافتهـا بالطابع العربي البعيد عن غير التأثيرات الطبيعية التي تتبادلها الشعوب والحضارات .

على ان ذلك الخطر هو أقل بكثير من خطر ضياع اللغة القومية التي هي إحدى مقومات الأمة الأساسية ومميزاتها . وان الامة التي تتعلم كلها بلغة غير لغتها لا يمكن أن تفكر إلا بفكر اجنبي عنها . واني لأذكر كلمة كان كتب لي بها الصديق العزيز احمد بلافريج عافاه الله وحفظه – وكان قد ذهب من باريس الى مصر ليتم دراسته : « ان العلم إذا أخـــذته

بلغتك أخذته ، وإذا أخذته بلغة غيرك أخذك » وهي كلمة لا أدري إذا كانت من وضع الطالب بلافريج أو من محفوظاته ، إلا انها علقت بذهني لما لها من المعنى العميق الذي يعبر عن أثر اللغة في تكوين الشخص وتكييفه .

ان لغة التعليم في المغرب يجب أن تكون واحدة ، يجب أن تكون هي اللغة العربية ، فإذا أخذت لغتنا مركزها من كل المدارس لم يعدعلينا بأس بعد ذلك إذا أضفنا لها لغة أو لغات حية تفتح لنا آفاق الاتصال بالعالم الغربي الذي نتطلع الى الاقتباس من تجـــاربه وفلسفاته . لكن الدراسات الأساسية كلها يجب أن تكون بالعربية ؛ أي يجب أن تحل العربية محل اللغتين الفرنسية والاسبانية في جميع المدارس التي تؤسسها الدولة والافراد المغاربة وتحل اللغتان محل العربية اليوم . بذلك يقضي الوضع السليم والمنطق الصحيح ؛ لأنه لا توجد أمة على وجـه الارض تضحي بلغتها التي هي عنوان وجودها وتنتحل لغة أخرى ولو بلغت من الحيوية ومن السمو إلا إذا كان ذلك عن طريق القوة والاضطهاد غير المقبولين .

وأعتقد ان ما وضعته اللجنة الملكية من ميثاق للتعليم المغربي خـير علاج في الوقت الحاضر لهذه المشكلة إذا كان القائمون على الامر يهمهم أن يعالجوا المشكلات قبل أن يستفحل أمر الاستياء منها ، وأظن أن تلك الوثيقة خير عنوان على حسن نية واضعيها نحو الثقافة الاجنبيـة نفسها ، فالمغرب المتمسك بمقوماته اللغوية والدينية يمثل كامل التسامح فيما يقضي به التعاون الثقافي بين الشرق والغرب .

ولقد طالب النواب المغاربة فيما يسمى بمجلس شورى الحكومة بفرض اللغة العربية في المدارس التي تؤسسها الدولة للاجانب وبضرورة جعلهـــا لغة التعليم في المغرب كله . وهذا ما يؤكد ويقوي ضرورة تحقيق هذا الاصلاح الذي أكدت القوات الشعبية اليوم المطالبة به .

ولكن واجبنا نحن أن لاننتظر من النظام القائم تحقيق أهدافنا كلهـا ، بل علينا أن نبذل كل جهد لخلق تعليم عربي عام بجميع أقسامه ، وكما فرضنا على

الادارة الاعتراف بالتعليم الابتدائي العربي عن طريق الامر الواقع يجب أن نصبر ونصابر فنفرض على من أحب ومن كره تعليماً ثانوياً عربياً وتعليماً عالياً عربياً . وعلينا ان نكون في الامة هذه الروح التي إذا قويت فعلت .

ان من عادة الدولة الفاتحة أن تسعى في نشر لغتها في الشعب المغلوب ومحو لغته ، ولكن التاريخ يحدثنا بان الفاتحين لا يقوون على تحقيق هذا الحلم إلا إذا استقام لهم أمران :

أولاً ـ تفوق حضارتهم على حضارة المفتوحين .

ثانياً ـ أن تكون لغتهم ولغة المغلوبين من عائلة واحدة .

فإذا لم يتم الامران معاً لم يتم محو اللغة الاصلية . وهكذا نجد الرومانيين الذين نشروا لغتهم في سائر البقاع لم يستطيعوا أن يمحوا اللغة اليونانية ؛ لأن الاغريق لا يقلون عنهم حضارة ورقياً ، ولم يستطيعوا كذلك محو اللغة المغربية ؛ لانها تختلف عن عائلة الرومية ، وتجد العرب كذلك تغلبوا على اللغات السامية في الشرق والبربرية في شمال افريقية من اجل الاتحاد في الاسرة اللغوية ومن أجل التفوق الحضاري ، وعلى العكس لم ينجحوا في القضاء على لغتي الاسبان والفرس لانهما من أسرة لغوية أخرى . وإذن فالمستعمرون لا يمكنهم أن يحلموا بالقضاء على العربية في المغرب ؛ لان حضارتهم لا تختلف عن حضارتنـــا أو تتفوق عليها وان قطعوا أشواطاً بعيدة عنا ؛ لان الحضارة الحقيقية في الروح ، ونحن لانقل عنهم في إيماننا بمقوماتنا . وأيضاً فإن الفرنسية والاسبانية لغتان لاتينيتان آريتان ، بينما العربية سامية وهو اختلاف عائلي كبير . وهكذا يمكنهم ان يعتبروا التاريخ والواقع ، ويغيروا هذه السياسة المتبعة ضد العربية . إن ذلك خير لهم وأجدى .

إن أهم خطوة في سبيل إصلاح التعليم هو جعله بلغة واحـــدة هي لغة البلاد . ذلك هو الهدف القومي الذي يجب أن يسعى له الجميع .

١٩

دينية التعليم

قد يبدو غريباً ان نبحث الآن في قضية دينية التعليم ، أو تعليم الدين في المدارس ؛ لأن الوقت لم يحن بعد للمناقشة في موضوع ربما كان الاجماع منعقداً على القول بالايجاب فيه ، لكننا لا نعرض في هـذا الكتاب إلا لما نريد أن نوجه اليه المفكرين اليوم والغد ، ولا نهتم إلا بما نعتقد ان الخوض فيه سيقع لا محالة ، خصوصاً وان اتصالنا بالحضارة وبالنظام الفرنسيين يجعلنا نهتم بكل ما هو ضمن اطارهما ؛ لأن لهما من الأثر في تكوين نخبتنا وتطوير ذهنيتها الشيء الكثير . ولقد رأينا أخيراً في مؤتمر الطلبة العرب الذي أقيم بهولندا توصية تنص على عدم ذكر الدين في الدستور القومي ، وهي توصية لا نظن انها أدرجت هناك إلا إرضاء لبعض الطلبة السوريين من غير المسلمين ، ولكننا مع ذلك لا نحب أن نغفل عن تفاعل التيارات المختلفة في أفـكار شبابنا وعقلياتهم ، وان لا نرد الى موضعها قضية تعليم الدين في المدارس وما يتعلق بها .

أما دينية الدولة فمسألة قد كتبنا عنها في فصلي الفكر السياسي والفكر الديني ، وبينا أن الظروف السياسية والاجتماعية وغيرها هي التي وضعت

الغرب في ذلك الاتجاه الذي يفصل الدولة عن الكنيسة ، وان لطبيعة المسيحية أثرها في ذلك الفصل ، وأشرنا الى تطور السياسيين الأوربيين في هذه الجهة منذ اتجهت الأحزاب الى اليسار في الحكم وفي التفكير العام .
وليست لا دينية المدرسة إلا من الانعكاسات التي أشعتهـــا تلك الظروف المومأ اليها ، وكما انه لم تكن ثورة الثائرين على الديانات نفسها بل على رجال الكهنوت الذين تحالفوا مع الأشراف على استعباد الشعب ، كذلك لم تكن ثورة الجمهوريين على دينية التعليم من أجل الدين نفسه ، ولكنها كانت فراراً من الاضطراب الذي يمكن ان يقع بين أنصـــار الشعب وانصار البورجوازية ؛ فالمدرسة الجمهورية الفرنسيـــة تكونت في جو حرب سياسية ودينية ، ولذلك أعطيت من أول مرة روحاً لا دينية سرعان ما وقفت ضد الماضي الفرنسي وأصبحت تقود المعركة في سبيـــل الجمهورية ضداً على الملكية ، وفي سبيل التقدم ضداً على الجمود والرجعية ، وفي سبيل العلم ضداً على العقيدة . وهكذا أحدث الواقع التاريخي تضامناً بين العرش الفرنسي وبين الكنيسة والدجل وغيرهما من بقايا العصور القديمة فأصبحت كلها ذات قيمة واحدة في نظر المدرسة الجمهورية . ومع أن القانون الجمهوري لم يقصد قط لأن يكون ضداً على الدين من حيث هو فإن الواقع هو أن الجو قد تغلب على المكلفين بالأمر فأصبحوا يبثون في التـــلامذة والطلبة أفكاراً معادية للدين ولكل ما من شأنه أن يحفظ أثره في نفوسهم ، وتطور الحال الى حد أن الدولة أخذت تتدخل في حرية الوجدان للطلبة وللاساتذة ، وأصبح نوع من التفتيش يقع على كل من ثبت عليه الحضور في الصلاة أو الاتصال برجال الدين . وقد روت مجلة (الاسبري) الفرنسية أن تلامذة مدرسة المعلمين العليا بفرنسا حضروا في إبان العطلة سنة ١٩٣٨ حفلات الكنيسة فاستنطقهم واحداً بعد الآخر مفتش الاكاديمية ، وعاتبهم على ما فعلوا ، وهددهم على عملهم حتى التزموا بعدم العودة لخرق مايقتضيه الحياد كما هدد آخرون لمجرد امتلاكهم لأحد الكتب المقدسة . وهكذا

انقلب ما يسمونه الحياد المدرسي حرباً شعواء على الدين ، ولم يعد الهدوء المنشود في المدرسة إلا أداة لاضطراب أشد بين المتدينين وبين غيرهم ، وتفرقة عميقة بين أفراد الأمة الفرنسية التي أحست اليوم بغبـة ما وقع بها من أجل الخنق الشديد الذي انجر اليـه الملاحدة الفرنسيون ضداً على المسيحيين الفرنسيين . ولقد رأينا هذه التجربة الفرنسية تطبق ايضاً في تركيا الجمهورية فلم نر إلا عكس النتائج التي ادعاها أنصار اللادينية ؛رأينا اضطهاداً كبيراً للمسلمين ومنعاً لهم من تعـاطي التعليم الديني حتى خارج المدارس الرسمية ، ثم اختلافاً عميقاً بين الاجيال المتعاقبة لا يغطي عليه إلا خوف من الاستعمار وحكم شديد الوقع عظيم الاستبداد .

أما في انجلترا فقد وقعت عدة مناقشات ترجع لمسألة تعلم الدين في المدارس ، ولكنها لم تصل قط إلى أن تمنع الدولة من تأييده ومساعدته ، ولم يكن من الممكن أبداً أن يطبق في بريطانيا العظمى ما طبق في فرنسا بعد الجمهورية وإن كان قسم مهم من الرأي العام البريطاني مال في القرن التاسع عشر لتأييد الحياد المدرسي ، وقد جرت حول ميثاق بتلرسنة ١٩٤٤ مجادلات عنيفة للتوفيق بين رجال الدين المتعددين وبين الحكومة، وأخيراً وقع الاتفاق على أن الدولة تؤدي شطراً من نفقات بناء المدارس الخاصة وتأثيثها مع ابقاء المراقبة لنظر الجمعية المسؤولة عن المدرسة ، ولا تدخل الرقابة الحكوميـة إلا حينما تنفق الدولة كل المصاريف الضرورية ، وذلك عند عجز القائمين بذلك المشروع الخاص . لكن التعليم الديني في المدارس التي تراقبها الدولة يقع بكيفية غير أصلية ، مع اعطاء الحق للآباء أن يقوموا هم بشأن تعليم ابنائهم الدين متى طلبوا ذلك .

وقد اتجهت الأنظار في فرنسا بعد الحرب الكبرى الى العدول عن فكرة الحياد المدرسي عن طريق اللادينية الى فكرة الحيـاد عن طريق الدين ، وهي الطريقة الانجليزية التي ذكرنا آنفاً . ولكن أنظار المفكرين الفرنسيين تختلف في الطريقة التي يتحقق بها هذا الاصلاح الجـديد رغبة

في عدم الاستمرار في الخلاف المستفحل حول هـذه المسألة منذ عشرات السنين ، ويقوم الشيوعيون في فرنسا بمقاومة هذا الاصلاح ويدعون للاحتفاظ بالمدرسة الجمهورية . ولكن ذلك ليس منهم حباً في الأسلوب الذي يمضي عليه التعليم في فرنسا ، وانما هو دفع لكل انبعـــاث من جانب الكنيسة ؛ لأنهم يعتبرون مقاومتها مقاومة للطبقة الرفيعة التي تتعبد البرولبطارية ؛ ولو أنهم تأكدوا من حياد الكنيسة المسيحية فيما يخص الخلاف القائم بين العامل وبين المالك لما وجدوا مبرراً مذهبياً لتأييد لايكية التعليم ؛ لأن الشيوعية أيضاً لا تقبل أن يربى أبناء الدولة بعيدين عن المذهب الرسمي للاتحاد السوفياتي ؛ لأن ذلك من شأنه أن يمس بالتكوين العام لأجيال الغد ، ويعرقل تحقيق الأماني التقدمية للثورة . وهكذا نرى أن الذين يهمهم الاحتفاظ بمثل أعلى للأمة كلهم ينكرون مبدأ لادينية المدرسة .

والقضية بعد هذا كله هي قضية الغاية من التربية ، ثم قضية حق الطفل الذي هو موضوع التربية ، وطبعاً فإن للطفل الحق في ان يستفيـد من جميع المنابع التربوية التي أعدتها له الطبيعة وقدمتها له الأنظمة الاجتماعية للامم المتحضرة ، وليس حقه في أن يترك ويوضع رهن قوته الصغيرة ؛ لأن التربية في هذه الحال تصبح مستحيلة ضرورة ضعف الوليد وحاجته لقيم أمين . إن الطفل يخرج للعالم انساناً مستحقاً لكل عناية ، ولكنه لم يتمتع بعد بنصيبه في الحرية وإن كان مستعداً لها متى تعلمها وتربى عليها ، وليس معنى هذا أن الطفل ملك لوالديه أو لأقاربه يفعلون به ما يشاؤون أو يعاملونه معاملة العبد والمتاع ، ولا أنه ملك للدولة تتصرف فيه كيف تريد ، ولكنه مملوك نفسه وموضوع تحت مسؤوليـــة كل من الأسرة والطائفة التي ينتمي أبواه إليها والدولة التي هو أحد رعاياها .

فمن واجب الوالدين وحقهما أن يرعيـا ابنهما ويهتما بأمره وينظرا في مصيره ، سواء في الطور العائلي أو أثناء الطور المدرسي ، ولكنهما إذا زاغا عن الطريق وخانا طائفتهما أو دولتهما لم يعد لهما حق توجيـــه ابنهما ،

كالمرأة البغي تفقد النظر على بنتها لأنه يخشى عليها من تعليمها الفساد .
ومن حق الدولة وواجبها أيضاً أن تراقب أعمال الأبوين ، وتسهل لهما واجبها ، وتعمل على المحافظة في تربيتها للأبناء على تراث الامـــة الروحي والقومي ، والحيلولة بينهما وبين كل عبث بعقائدهم او فساد لهـا . وإذا كان للدولة دين رسمي فعليها أن تهتم بشأن تعليمه والعناية به وحمايته من كل اعتداء مهما كان مصدره ، دون أن تفرط في حق الاقليات الاخرى أو تحرمها من نفس العناية وعين الرعاية . أما إذا كانت الدولة لادينية فالطائفة تحل محلها ، فيجب أن تفسح لها الدولة حينئذ من الحرية ما يسهل عليها أداء واجبها نحو صغارها الذين يكونون في هذه الحالة أشد احتياجاً لرعايتها وعونها . ان التعاون بين الاسرة والدولة والطائفة أمر ضروري لتكوين المدرسة الحقيقية التي تعنى بكل المقومات القومية للامة .

ونحن نعتبر الدين من مقومات الوطنية المغربية ؛ لانه الذي يحفظ مظهر النموذج النفسي المغربي ، ولذلك لا يمكننا أن نتصور مدرسة مغربية لا تعنى بتعليم الدين ، فهو واجب وجوب اللغة والتاريخ والحساب وغيرها من المواد الاولية التي لا يستغني عنها منهج من مناهج التعليم . وليس من المعقول بعد التجارب المتعددة التي رأيناها في غيرنا من الامم أن نكل تعليم الدين للآباء أنفسهم ؛ فإنه ليس في متناول كل الآباء أن يقوموا بواجب ابنائهم ، إذ هم في شغل شاغل بمقتضيات العيش وواجبات الحياة . لو قدر كل فرد على تعليم ابنه الدين لقدر أيضاً على تعليمه غير ذلك ، ولما احتجنا لهذه المدارس العامة وما تتطلبه من مجهود وتدبير ، كما أنه ليس من المعقول أن يكون هنالك قسم من الامة يتعلم الدين وقسم آخر ينشأ تنشئة لايكية بعيدة عن كل اتصال بالتراث الروحي لأمته ، وهذا ما يبين ضرورة تعليم الدين لا في المدارس الخاصة بالمغاربة وحدهـــا ؛ بل حتى في المدارس المؤسسة للأجانب والتي تشتمل على قسم من أبنــــاء المغاربة ؛ فالمناهج المدرسية في المغرب يجب أن تكون واحدة ، ويجب أن تكون

العربية والتاريخ المغربي والدين جزءاً من مقوماتها وقد يرى الاجانب في هذا القول جرأة عظمى ، ولكن الواقع أننا لا نقول إلا الحق ولا نطالب إلا بما هو جار في كل الأمم التي لها دين رسمي . إننا لا نريد أن نفرض على غير المسلمين أن يتعلموا الاسلام ، ولكننا نريد أن نفرض على كل المدارس أن يكون في مناهجها قسط من التعليم الديني يلزم به أبناء المسلمين ويسامح فيه غيرهم ؛ أو أن يكون هنالك وقت للتعليم الديني يشتغل فيه تلامذة كل ملة مع معلميهم الدينيين على حدة ، تحت إشراف الدولة وعلى حساب ميزانيتها ، وقد طبق الايطاليون ذلك في بعض المدارس المختلطة في لوبيا أثناء حكمهم لها ؛ فلماذا لا نستطيع نحن تطبيقه في المغرب ؟ ومثل هذا يجب أن يقع بالأحرى في المدارس الأجنبية المؤسسة بطنجة والتي هي ملزمة بقبول أبناء المغاربة . إن ذلك أقل ما يجب من الرعاية لأبنائنا والاهتمام بمصيرهم الروحي .

إن قضية الحياد المدرسي قضية خرافة لم تصل نتائجها لأكثر من تجريد فرنسا وتركيا من مقدساتهما والإلقاء بهما في أحضان حيرة لا يخرجهما منها إلا الرجوع لنظام مبني على اصول إيجابية في العقيدة وفي الاجتماع . وإن تركيا في الواقع لم تقم إلا بتقليد فرنسا لتحسب في عداد الأمم الغربية ، في الوقت الذي تألبت فية أوربا ضداً على الشرق والشرقيين . وإن طبيعة الإسلام التحريرية المضادة لكل رهبانية أو نظام كهنوتي لا تترك لنا مجالاً للبحث عن تجريد أنفسنا من صفات هي أجنبية عنا ؛ فإن الإسلام لا يزيدنا إلا تثبيتاً في الأصول التحريرية والمبادىء الاجتماعية التي من شأنها أن تنشر العدل وتشعر الفرد بمسؤوليته أمام الجماعة وواجبه في خدمتها . وإن منع الأبناء من ثقافة الاسلام لحرمان لهم من أسمى معاني النفس وأوسع بينات العقل وأفسح ميادين الحرية .

٢٠

إجبارية التعليم

يوجد في المغرب زهاء المليونين ونصف المليون من الأبناء في السن المدرسي ولكن لا يتردد منهم على التعليم إلا ما يقارب المائة والخمسين ألفاً على اختلاف أنواع المدارس وتعدد مناهجها. وزيادة على ذلك فهؤلاء التلامذة موزعون على سائر أنحاء البلاد؛ الأمر الذي يجعل فائدتهم ضئيلة بالنسبة لما يرجى من تعليمهم من تكوين رأي عام نافع مفيد.

ويقوم نظام التعليم الحالي بالمغرب على أساس اعتبار المكان المدرسي منحة للأبناء يحرم منها أولاد الشعب وأبناء الفقراء، ويتمتع بها أبناء الأعيان وبعض من يساعدهم الحظ من ذوي الوسائط والحيثيات. ويضطر أكثر من نصف العدد الذي يتعلم إلى أداء أجرة التعليم في المدارس الحرة؛ نظراً لأن هذه المدارس لا تقوى على القيام بنفسها بغير ذلك الأداء؛ لأنه ليس لها من رعاية الدولة ومساعدتها ما يكفي للقيام بشؤونها. وهكذا نجد أن مستقبل الثقافة في البلاد رهن بتغيير هذه الحالة وجعل التعليم الابتدائي والثانوي موحد البرنامج مجانياً وإجبارياً لكل البنين والبنات.

إن أول ما تتحمله الحكومة العصرية هو ما يرجع لتعليم الشعب

وإعداد أفراده ليكونوا مواطنين صالحين للقيام بواجبهم نحو أنفسهم ونحو الوطن الذي اليه ينتسبون . وإن الحكومة التي لا تعنى بشأن المعرفة ، ولا تجعلها في متناول كل الطبقات ، ولا تحمل الجاهلين على أن يتعلموا لهي حكومة لا قيمة لها في الاعتداد العصري ، ولا تستحق من المواطنين أي احترام أو تقدير . وليست هـذه النظرة في الواقع حديثة العهد ، ولكنها نظرة فجر النهضة الغربية وبالأخص منذ عهد الثورة الفرنسية التي أقرّت حقوق الانسان وجعلت التعليم خميرة اجتماعية يجب أن يطعّم بها كل الأفراد .

وتعتبر هذه الميزة إحدى النقط التي تتفوق بها مدنية ما بعد النهضة الأوربية على العصور الوسطى المسيحية ؛ فإن المعرفة كانت من قبل وقفاً على طبقة معينة من رجال الدين ورجال الشرف يحرم منها كل من عداهما من أبناء الفلاحين والعملة مثلما يحرمون منها في بلادنا اليوم .

ولقد أوجب الاسلام على كل مسلم أن يتعلم ، وقال النبي عليه السلام : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » . وبين الغزالي اختلاف العلمـــاء في المقصود من لفظ العلم ، ونعى عليهم قصره على بعض شؤون الدين وأولياته . ونقول نحن : إن النبي عليه السلام أطلق لفظ العـــلم لكي نطبقه في كل عصر بحسب ما تحتاج اليه خميرة المعرفة العامة من فنون ، وقد نقل عن علي أنه كان يقول : « علموا أولادكم فقد خلقوا لجيل غير جيلكم » وهذا يعني أن التعليم المفروض على كل جيل يجب أن يكون بحسب العصر الذي سيعيش فيه ذلك الجيل وما يتوقف عليه من حاجات وهو مـــا ينطبق تماماً على مبدأ التطور المطلق الذي هو عقدة هذا الكتاب . وإذا كان المسلمون لم يطبقوا هـذا المبدأ الاسلامي كل التطبيق فالذي لا شك فيه هو أنه لم تقبل طائفة على التعليم بصفة تلقائية كمثل ما أقبل عليه المسلمون ، ولقد أدركنا نحن أثراً من هذا الاقبال العام حيث وجدنا على بعد كل مائة متر كتاباً قرآنياً مليئاً بالأطفال يتردد عليه كل مولود ولو

أمداً يسيراً قبل أن يتعاطى أي مهنة أو يقبل على أي اتجاه ، ولكن الفوضى التي عمت كل جوانب الجهاز الإداري والاجتماعي في المغرب شملت ناحية الدراسة نفسها ، وصبغتها بجمود جعلها لا تقوى على مسايرة التقدم الذي يقتضيه تطور العالم واتصال المغرب بأحدث أساليب العصر . وكان من المنتظر أن يساعد هذا الاتصال على تحسين الأحوال وقلب أوضاع الحياة المغربية بكيفية تصميمية واعية لولا أن البلاد اصطدمت بأغراض استغلالية لا تثبت إلا مع سياسة التجهيل والاضطراب المقصودين ، ولكن ذلك لم يمنع المغاربة من أن يشعروا بالحاجة إلى المدرسة الجديدة وتعميمها ، ولذلك طالبوا من أول يوم بجعل التعليم إجبارياً لكل أفراد الأمة ؛ طالبوا بذلك أولاً في مؤتمرات طلبة شمال أفريقيا المسلمين ، وطالبوا به من بعد في (برنامج الإصلاحات المغربية) الذى قدمته كتلتنا الوطنية وألبّت حوله الشعب زمناً غير قصير .

ومع أن الحركة الوطنية كانت تؤمن دائماً بوجوب قيام الدولة وحدها بالتعليم وإنفاقها عليه من الميزانية العامة ؛ فقد رأت أن النظام القائم لا يمكن أن يؤدي واجبه أو يسمح للحكومة المغربية بأدائه ؛ لأن سياسته لا تتحمل غير ما يقرره مصطلحو الشؤون الأهلية من أصول للتجهيل والتفقير .

لذلك رأت الحركة الوطنية من الضروري خلق هذه الصوفية الشعبية التي سمحت بأن يتنافس كثير من أفراد الأمة ورجالها في تأسيس المدارس والإنفاق عليها من تبرعاتهم استجابة لنداءات جلالة الملك وتوجيهاته . ولقد كان ذلك على الأقل مظاهرة عظيمة من الشعب تعبر عن رغبته في التعليم وعن استنكاره لتقصير الحكومة في القيام بواجبها ، ولكن الحكومة لم تغير من سياستها التعليمية شيئاً ، وكل ما هنالك أنها قامت بتعويق هذه المزاحمة الشعبية التي تفوقت في الكمّ وفي الكيف . والنتيجة بعد ذلك كله ان مليونين ونصف مليون من اطفالنا مايزالون ينشأون على أمية فاضحة وجهل مهلك .

وأياً ما كان الامر فنحن نقرر الآن الاصول التي يجب ان نمضي عليها ، ولذلك لا ينتظر منـــا ان نتوســـع فيما يلقاه المعلم ببلادنا من صعوبات ومقاومات ، ولكن لا يمكننا ان نمر بهذا الموضوع دون أن نسجل على النظام الحاضر في المغرب ضروب الخزي التي يستحقها من أجل موقفه من المعرفة واسبابها ، خصوصاً متى قارنا اثر الاعمال التي قامت بها روسيا في ظرف عشرين عاما في بلادها وملحقاتها ؛ فقد قضت على الامية قضاء لا مرد له ، وأصبحت كل عائلات الاتحاد السوفياتي تفتخر بوطن ذي قيمــة الى جانب أفراد الاسـرة ذوي المســـتوى المحترم في التعلـيم . وانها لمقارنة فاضحة للذين ينتسبون للديموقراطية الغربية ، ويدعون حمل رايتها عندنا .

ان كل مواطن له الحق في ان يتعلم ويجب أن يتعلم ؛ ذلك مبدأ لا يقبل الجدل وانه ليجب ان يأخذ المواطنون كلهم قسطاً واحداً مشتركاً من المعرفة التي تساعد كل فرد منهم على ان يتحمل اعباء الواجبات ، ويتمتع بما له من حقوق . والدولة مبدئياً هي التي يجب ان تضمن له وسائل الحصول على ما يجب عليه من علم ، ولكن لا بأس من أن تقبل مساعدات الذين يريــدون الخير من أفراد الامــة وهيئاتها ، لا ســيما في مرحــلة الانتقال الشبيهة بالتي نجتازها اليوم ليتسنى تحقيق ذلك المبدأ في أقرب وقت ممكن .

ولكي تقوم الدولة بهذا الواجب يجب ان تضع له تصميماً لمدة عشرة اعوام توزع فيها المملكة الشريفة على عشر مناطق تعليمية بحسب عدد الاطفال الذين في السن المدرسي ؛ بحيث لا تقل كل منطقة عن مائتي ألف تلميذ ، ثم تقوم باجبار التعليم لتلاميذ منطقة واحدة في كل سنة ، وذلك ما يتطلب منها انشاء أربعمائة مدرسة في كل عام .

ولكي تستطيع الدولة ان تنفذ هذا التصميم يلزمها أن لا تهتم بالمظاهر الشكلية فحسب ، وأن لا تظل تنفق من الاموال الضخمة على بناء المدرسة

الواحدة فتجعل منها قصراً فخماً يفوق أجمل مساكن الآباء الاغنياء ، ولكن يجب عليها ان تقتصد في الانفاق وتكتفي بالأماكن الصحية ، وان تقوم بصفة خاصة بمراقبة الذين يتولون صرف أموال الدولة في هذا السبيل . ومثل ذلك يمكن ان نقوله لاهل الفضل الذين يتبرعون لبناء المدارس واعدادها ؛ فخير لهم ان يبنوا أربع مدارس أو خمساً من ان يبنوا مدرسة واحدة بمبالغها جميعاً . واني أعتقد بحسب التجربة التي أدلي اليها تعاوني مع الذين انشأوا المدارس الحرة أن أربعة ملايير (بالراء) من الفرنك في السنة كفيلة اذا انفقت على وجهها بتحقيق البرنامج السنوي آنف الذكر ، الى جانب مليار واحد للنفقات العادية لمدارس كل أقليم . أي أنه بعد عشرة أعوام تتحرر الدولة من الاربعة ملايير وتصبح ميزانية التعليم عشرة ملايير من الفرنك تقريباً ، وهو ما لا يكاد يتعدى ربع ميزانية المغرب الحالية .

وقد يوجه اشكال على هذا التصميم الذي اقترحناه بانه يجعل اجبارية التعليم على حسب الاقاليم ، وذلك يقتضي عملياً ان يتأخر الاقليم العاشر عن الاول تسعة اعوام ، وذلك مايضر ببعض جهات الوطن . ولكننا نجيب عن ذلك بان الامة متضامنة ، وانه من حيث ما بدأ النفع يعم ، واذن لا غضاضة من ان تتحمل بعض الجهات هذا التأخير الضروري عن الجهة الاخرى ؛ لان تطبيق البرنامج دفعة واحدة غير متيسر ، وان كان هو المثل الاعلى لو أمكن . وتأسيس بضع مدارس في كل جهة يؤدي الى استمرار المرض الاجتماعي الذي نحس به في وسطنا من جراء ذلك الاسلوب ، وهو ان فئة صغيرة هي التي تتعلم فتختلف عن غيرها في التفكير وفي النظر ، ويصيبها غرور يمنعها من القيام بما يشغل به اخوانها ، وأيه قرية لا يشتكي أفرادها من بعض البنين أو البنات الذين تعلموا قليلاً فثاروا على اداء الواجبات التي يؤديها للاسرة اخوانهم واخواتهم ، لا لشيء الا لانهم يرون أنفسهم أعلى من مستوى الآخرين ؟ فتعليم الاقليم

دفعة واحدة يجعل الجيل متساوياً فيما يقدم اليـه من معرفة وإعداد فلا يتكبر أحد منهم على الآخر ، بل يشعرون بالحاجة إلى التعاون لتطبيق ما تعلموه جميعاً .

إن قضية التعليم قضية حياة أو موت ؛ لأن كل مـا نريده للأمة من رفاهية وأمن وحرية لا يمكن أن يتم إلا إذا أعدّته لنفسها بنفسها . وذلك ما لا يتيسر لهـا إذا بقيت في هذه الحالة ؛ يحيط بهـا الجهل ويعوقها عن الاستفادة من خيرات الوطن ومن موهبة الفكر الـتي هي ميزة الانسان .

٢١

مَواد التعْليم

إن ترتيب السنين وتنويع الدروس لا يعطيان الفائدة المطلوبة منهما إلا إذا كانا مصاحبين لأسلوب نافع صحيح ، ويمكننا أن نعتبر مقياس النفع في منهج مـــا باعتبار الهدف الذي يرمي اليه من دراسة مادة من المواد ؛ فإذا وجـدنا الأسلوب يحقق ذلك الهدف فهو الأسلوب الصحيح النافع ، وإلا فيجب البحث عن تعويضه بغيره من الأساليب تبعاً لتجاربنا أو تجارب غيرنا .

فإذا نظرنا لمـادة اللغة العربية مثلاً وجدنا الهدف الذي يجب أن نرمي اليه هو مـــا وضعه رجال الاختصاص العرب ولخصوه في النقط الآتية :

١ – أن نجعل الطلاب قادرين على القراءة الصحيحة في سهولة ويسر ، وأن يفهموا ما اشتملت عليه الكتب من معان وأفكار .

٢ – وتمكينهم من التعبير عمـا يجول في نفوسهم ويقع تحت حواسهم بعبارة عربية صحيحة من الدقة وطلاقة اللسان وقوة البيان .

٣ – وأن تكون دراسة العربية وسيله صحيحة للثقافة ، وتوسيع المدارك ، وتنمية الذوق السليم ، وتزويد الطـــالب بكثير من المعلومات

القيّمة ؛ لا أن تكون محض دراسة لألفاظ وتراكيب ومفردات ، عمادها الزينة والزخرف الشكلي ، وهي في الحقيقة فارغة لا روح فيها ولا حياة .

٤ - وأن يتصل الطلاب اتصالاً وثيقاً بالحياة الأدبية والعلمية المحيطة بهم ، وأن يسايروا النهوض الأدبي الحديث ؛ لا أن يكونوا بمعزل عما حولهم فتكون المدرسة في ناحية والحياة الأدبية الواقعية في ناحية أخرى .

٥ - وأن تكون المدرسة مثيرة روح الشوق إلى القراءة والاستزادة من الثقافة والوقوف على ما جاء به الكتاب والمفكرون في العصور المختلفة [١] .

ولقد أجمع الاختصاصيون العرب على أن التعليم الجاري في المدارس العربية بالشرق الأوسط لم يحقق الغرض ولا أنجز هذه الغايات ؛ لأن الطلبة يتخرجون من المعاهد العليا فضلاً عن غيرها معوجّي اللسان لا ينطقون بعربية غير ملحونة ، وأصبحت الدروس العربية لا تلاقي من القبول ما تلاقيه دروس اللغات الأجنبية ، بل تجاوز الأمر ذلك إلى حد أن الذين يتصلون بالثقافات والآداب الغربية يفضّلونها ويتذوقونها أكثر من الثقافة والآداب العربية ، ويصل بهم الحال إلى اتهام العربية في أحسن صفاتها ، وهم في الحقيقة معذورون ؛ لأنهم لم يتذوّقوا لغتهم ، ولم يجدوا الوسائل التي تجعلهم يدركون أسرارها ومحاسنها . وإذا كان هذا في المشرق العربي فما ظنك بالحالة في المغرب العربي حيث تدرس اللغة العربية بأساليب أبعد ما تكون عن المناهج الصحيحة ، وعلى معلمين جلهم لم يستكمل من الثقافة ما يؤهله لأداء الواجب ، والقيام بالمهمة التعليمية الكبرى الملقاة على عاتقه ؟!

ولقد درس المؤتمر الثقافي الأول للجامعة العربية هذه الحالة ، وأكد أن أساليب تعليم اللغة العربية محتاجة في الجملة إلى كثير من الاصلاح

---

١) انظر التقرير الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الثقافي الأول للجامعة العربية

مهما كان البرنامج صالحاً ؛ لأن قواعد النحو والصرف « تعلم مجردة من غير عرض أمثلة كثيرة ودون مرانة طويلة مما يجعل القواعد في جانب والحياة اللغوية العملية في جانب » . وأيضاً فإنه ليس هنالك تضامن بين مدرسي المواد الأخرى كالجغرافية والتاريخ مع مدرسي اللغة العربية ، لا سيما وأن القسم الأكبر من مدارس المغرب تعطى فيه هـذه المواد باللغة الأجنبية . وهكذا نجد الطـالب يجيد أحياناً إذا كتب موضوعات الانشاء ، بينما يرتكب أخطاء لغوية لا حدّ لهـا إذا كتب في الجغرافية أو في التاريخ أو غيرهما من العلوم .

وأمـا تعليم الانشاء فهو مثال الأسلوب الضعيف ؛ لأن موضوعاته في المدارس الثانوية « لا تستمدّ عناصرها من الاقتصاد والاجتماع والأخلاق والثقافة العامة » ؛ بل هي موضوعات لا عناصر لهـا إلا الألفاظ ، ولا فكرة لها إلا الخيال ، كأن المقصود من الانشاء هو مجرّد رصف الألفاظ وتركيب جمل ولو كانت خوراء لا مدلول لمجموعها ولا غاية لموضوعها .

ولا شك أننا إذا أردنا أن نحلل عناصر المأساة التي أدّت بتعليم اللغة العربية لهذه الحـالة نجدها تتلخص في النقص الموجود فى الكتب ، والضعف الغالب على المعلم من جهة ، وفي طبيعة اللغـة العربية من جهة أخرى . وكل من هذين القسمين محتاج لعناية قوية ومجهودات جبارة من رجال العلم المختصين لكي يتسنى للمدرسة المغربية أن تؤتي ثمارها ، وتجعل في متناول أبنائها هذه اللغة العظيمة التي ابتليت بآفات أهلها وتضعضع مداركهم .

ومـا قلناه عن اللغة العربية يمكننا أن نقوله فيما يرجع لأساليب دراسة التاريخ العربي على العموم والمغربي على الخصوص . فقـد ألفنا أن نعتبر التاريخ مجرّد أحداث عارية أو تواريخ معينة لا ترتبط ببيئة ولا بظروف اجتماعية ولا ترمي لاستخراج العبر التي ينبغي أن يستفيد منهـا التلميذ في استنتاجاته المقبلة .

ولقـد نصح المؤتمر الثقافي « بضرورة جعل محور دراسة التاريخ في

المرحلة الابتدائية دراسة تاريخ القطر الخاص الذي يعيش فيه التلامذة ، مع العناية بدراسة الصلات بين هذا القطر وبين سائر البلاد العربية قبل الاسلام وبعـده إلى سقوط بغداد » . وتناسى المؤتمر ضرورة دراسة تاريخ المغرب العربي قبل الاسلام وبعده إلى سقوط الأندلس ، ثم دراسة عصر النهضة مع العناية بالروابط الثقافية والتاريخية المتعددة الـــتي كانت بين مختلف أنحاء العالم العربي من جهة والعالم الخارجي من جهة أخرى .

وبما أننا لا نريد أن نتوسع في هـذه الموضوعات الراجعة لأساليب الدراسة وتوجيه موادها وترتيب مناهجهـا ؛ لأن ذلك يستنفد منا وقتاً كبيراً وصفحات عديدة تخرج بنا عن الغاية التوجيهية العامة التي نريدها من هذا الكتاب - فإننا ننصح لقرائنا بدراسة تقارير اللجان التحضيرية للمؤتمر الثقـــافي الأول للجامعة العربية وقراراته ، ونهيب برجال الفكر والتعليم منا ليتابعوا المجهود الذي يبذله رجـال التربية والتعليم العرب ، ويشاركوا فيه بالدرس والتنقيب والملاحظة والتعقيب ، وأتمنى لو أتيحت الفرصة للمعتنين بمسائل التثقيف من اخواننا فينظموا مؤتمراً دورياً للاهتمام بهـذه القضية الأساسية في تحسين التعليم ؛ يدرسون فيـــه نقط الضعف الموجودة في برامجنا ومناهجنا ومواد دراستنا ، ووسائل الاصلاح الـــتي يمكننا أن نعمل على تحقيقها رويداً كلما وجدنا لذلك سبيلاً أو نلنا نصيباً من الحرية التي نحن محرومون منها .

ولكن مادة لا يمكننا أن نغفل الاشارة اليها ؛ لسبب واحد هو عدم وجودها في المدرسة المغربية إطلاقاً ، وتلك هي التربية الوطنية ، مع أنها من المواد الأساسية والضرورية لكل من يرمي لتكوين المواطن الصـــالح الشاعر بنفسه وبما له من مسؤوليات نحو قومه وبلاده . ولقـد أوصت الجامعة العربية دول العرب باعتماد التوجيهات الـتي قررها المؤتمر الثقافي في مادة التربية الوطنية ، ونلخصها هنا ؛ لأن التوصية تشملنا ولأن الحاجة للعمل بها في بلادنا أشدّ وآكد :

١ – ابراز الاتصال الجغرافي التام بين البلاد العربية في قارتي افريقية وآسية .

٢ – العناية بإظهار أن هذه البلدان كانت مهداً لأقدم حضارات العالم ، وأنها قدّمت للحضارة العالمية أجل الخدمات .

٣ – إبراز الاشتراك التاريخي بين هـــذه البلدان في العصور القديمة والمتوسطة والحديثة .

٤ توكيد أن التعاون بين أبناء البلاد العربية على اختلاف مذاهبهم كان قوياً في الماضي كما في النهضة الحديثة ، والدعوة لتوطيد دعائم هــذا التعاون لتحقيق الاهداف القومية العليا .

٥ – بيان أن التطور العالمي سائر نحو التكتل والاتحاد ، وأن جامعة الدول العربية مظهر من مظاهر هذا التطور ، وليس معنى التكتل فقدان شخصية الاجزاء المكوّنة لها ، وإنما المقصود أن تكون لهذه البلدان خطط مرسومة لتنسق جهودها نحو الاهداف المشتركة .

٦ – بيان أن الاستقلال حق طبيعي للشعوب ، وأن الاستعمار ضرب من الرقّ يجب القضاء عليه ، وإبراز مساوىء الاستعمار ومــا جرّه على البلدان العربية وغيرهــا من ويلات ، وأنه ينبغي في البلاد العربية جمعاء العمل على بثّ روح التعاون لتحرير البلدان العربية التي مــا تزال واقعة تحت نيره .

٧ – توكيد أن النظام الديموقراطي الصحيح أحسن الانظمة لضمان الحرية والعـــدالة والمساواة وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع ، والعمل على جعل روح الديموقراطية الصحيحة راسخة في نفس الناشئة .

والمقصود العام من هذه التوصيات هو أن تكون مادة التربية الوطنية أداة لجعل المواطن صالحاً لوطنه الخاص ؛ أي البلاد التي نشأ فيها ويحيا بها ولسائر العالم العربي ، ثم لسائر العالم الذي هو الوطن الاكبر للجميع .

٢٢

مناهج التعليم

هذه احدى المشكلات العظيمة التي تعترض التربية والتعليم في بلادنا ؛ فان الذين يقومون على امرهما في الوطن يعنيهم اتجاه خاص يختلف تمام الاختلاف عما نقصد اليه نحن ، ولذلك فان السياسة تعمل عملها في توجيه البرامج واعداد المناهج ؛ فتصبح اللغة والتاريخ والجغرافية الاجنبية ذوات المقام الاول في الحصص وفي الاعتبار العام ، ويصبح القسط البسيط المقرر من جغرافية الوطن وتاريخه موجهاً بحسب الاغراض الاستعمارية واهوائها ، فالاستعمار لا يعرف النزاهة حتى في الدرس وفي التقرير ، وأين هو كتاب الجغرافية الذي تجد فيـه حدود المغرب الحقيقية دون تأثير بالاعتبارات المصطنعة للوضعية السياسية الحالية ؟ وأين هو ذلك الكتاب الذي يتحدث عن تاريخ المغرب بما فيه من مجد وعظمة وما ينبغي ان يبعث في روح التلامذة من ايمان بالوطن واعتداد بالنفس ؟ واين هي التربية القومية التي تعلم الابنـاء مالهم من واجبـات وما عليهم من حقوق نحو هذا الوطن ومقدساته وحريته ؟

والهدف الذي تقصد اليه المدرسة ومناهجها لا يتعدى العمل على تكوين موظفين معاونين يملأون الدواوين المغربية ، أو عمال فلاحين يشتغلون عند

المستعمرين في ضيعاتهم العصرية . واذا خرج من بين هؤلاء وأولئك من يتوسع في المعرفة فلن يكون غير شاذ تتأكد به القاعدة ولا يبطلها ، وحسبه ان ينضم الى احدى الفئتين ، أو يعيش على هـامش الحيـاة في معزل عن غير الالم والاضطراب .

اما المدارس الحرة التي اخذت تكافح من اجل تكوين ثقافة قوميـة فهي لم تخرج بعد بحكم الضروري عن المناهج التي تفرضهـا عليها الادارة فرضاً ، وترغمها على السير بمقتضاها ارغاما . وهي بعد لم تخلص الى نفسها لتنظر كيف يجب أن تعمل ، وهل تسلك طريق المدرسة الفرنسية أو الانكليزية ، او تستمد من نظم التعليم عند الامريكان والروس ، ولم تجد الوقت لتنظر في التيارات العربية الجديدة حول التعليم . انها مشغولة عن كل ذلك بالاهتمام بتذليل العقبات وازالة الصعوبات ، والعمل على كسب ما تنفق به على أساتذتها المتواضعين وحاجياتها المتزايدة ، والتفكير فيما تجيب به عن اعتراضـــات الادارة واتهـاماتهـا السيـاسية التي لا تنفك تمليها كل حين .

ومع ذلك فهي تملك من الروح القوميـة والاخلاص في التربية ما لا تملكه المدارس الحكومية . وحسبها انها تعنى باللغة العربية عناية لا توجد في غيرها . ولكن مستقبلها على الرغم من كل هذا ما يزال مضطرباً كل الاضطراب ، وما يزال متوقفاً على ان تعنى بها الدولة كل العناية ، وتفسح لها من المجال ما تحقق به أهدافها القومية وغاياتها .

وأخطر مايفسد البرامج التعليمية في بلادنا هو هذا التنوع الذي تقصد اليه السياسة قصداً ، وهذه المدارس التي تخصص لأبناء الاعيان او التي تهيأ لأولاد الفقراء كأن للمعرفة لونين مختلفين بحسب الطبقة التي ينشأ فيها التلميذ . فأول ما يجب ان يعنى به من أمر المنـاهج هو توحيدها ؛ أي جعل التعليم واحداً لكل الافراد ، لافرق بين عنصر وآخر وبين طبقة وأخرى ولا بين مذكر ومؤنث ؛ لأن الكل سواء في الحاجة الى قسط من

المعرفة العامة التي تفسح له مجـال التفتح الذهني والتمتع الجسمي ، وفقاً لما خلقته له يد العناية الالهية وأنشأته من أجله . وكذلك هذا التنوع من المدارس الاصلية والعصرية يجب أن يصل إلى وحـــدة كاملة منسجمة ؛ لانه ليست هنالك مادة من مواد المعرفة في هذه أو تلك الا ويجب أن تعلم لكل الناس ، اذ لا ينبغي أن تنشأ في الامة بصفة اصطناعية فئتان مختلفتان في التكوين ؛ احداهما محافظة والاخرى مجددة ، أو احداهما تعلم الدين والمقوّمات القومية والاخرى بعيدة عن كل ذلك ، بل يجب أن يكوّن الكل تكويناً قومياً متحداً ، وأن تكون المدرسة نفسهـا المعلمة للدين وللدنيا ليشترك المواطنون جميعاً في تطوّر العقلية والذهنية بقسط منها ، ولا يفضّل بما يقتضيه الاستعداد الخاص أو المجهود الممتاز .

وإذا قلنا التوحيد في المناهج فلا يفهمن من كلامنا أننا نريد التوحيد في كل مواد الدراسة ؛ وإنما نعني الوحدة في هدف التعليم وفي الحق الذي يخوّل لكل أحد أن يسأله ، ثم في أصول التربيـة والتعليم الضرورية للخميرة العامة للمعرفة . أمـــا وحدة البرامج كلها فذلك أسلوب فرنسي وضعه نابليون وكان وزير معـارفه يفتخر حين يأخـــذ الساعة في يده ويقول : إن كل مدارس القطر تعلم في هذه اللحظة الحساب مثلاً . وقد ظهر لرجال المعارف الفرنسيين ولغيرهم فساد هذا المنهج الذي لا يكون للأمة إلا نسخة واحدة من المثقفين ينقصهـا التنوع ويقيّدها التحذلق . ولكن الذي نريده هو أن يشترك الأبناء كلهم في الحصول على بعض الأسس اللازمة لكل برنامج ؛ فيتعلمون فيها اللغة القومية والتاريخ والتربية الوطنية والدين والأشياء والرياضة البدنية ، وما يناسب ذلك من وسائل السلوك العام ، والتربية الاجتماعية ، وبعض التجارب اليدوية بحسب الجهات . ثم لا علينا أن تختلف المناهج فيما وراء ذلك بحسب ملكة التلميذ وحاجة الجهة التي هو منها .

وليس من غضاضة علينا أن نقتبس شيئاً من مناهج التعليم في الديموقراطيات

الشعبية ، وهي متفقة إلى حد بعيد مع الأسلوب الأمريكي . وهكذا يمكننا أن نحقق فكرتنا في إجبارية التعليم الابتدائي والثانوي . وبمقتضى ذلك فسيبتدىء الطفل الدراسة والتربية في روضات الأطفال التي يجب على الدولة أن تكون منها العدد الكافي والأساتذة اللازمين لكل أبناء القطر الذين يقبلون فيها ما داموا لم يصلوا السادسة من العمر . ومتى تهيأ العدد الكافي فلا مانع من جعل الدخول اليها إجبارياً ليتسنى للدولة أن تقوم بواجب مساعدتها للأسرة في تكييف الأبناء وإعدادهم للاتصال بالمدرسة الابتدائية . ثم متى وصل الطفل للسنة السابعة من عمره دخل المدرسة الابتدائية ليقضي فيها أربع سنوات ، ثم المتوسطة التي يقضي فيها فيها ثلاث سنوات ، ثم الثانوية التي يتخرج منها بعد ثلاث سنوات وهكذا سيقضي كل واحد بعد روضة الأطفال عشر سنين في الدراسة ويخرج بعد إتمام السنة السادسة عشرة من عمره وقد حصل على الشهادة الثانوية فينصرف إلى حيث ينجح من نواحي التخصص ، أو يقبل على حياة عملية حرة .

وفضيلة هذا التقسيم الذي اخترناه هو تمكين المكلفين بالتعليم من أن يوجهوا التلامذة منذ المدرسة الابتدائية المتنوعة في برامجها والمتحدة في تربيتها وأهدافها وبعض موادها الأساسية إلى ما يليق بهم من الدراسة المتوسطة والثانوية . وطبيعي أن مناهج هذين ستختلف أيضاً وتتنوع أقسامها بحسب حاجة التلاميذ العقلية أو المهنية .

ومتى تمّ أمر الاعداد الثانوي فستقوم الدولة بتكوين عدة جامعات وكليات دينية وأدبية وعلمية وزراعية ومهنية ، حيث يجد كل واحد من هؤلاء الحاصلين على ثانوية المدارس القومية الموحدة مراكز للتخصص الكامل الذي تقتضيه حاجة البلاد الروحية والمادية والفنية .

لقد رأينا تجربة التعليم الأولي الإلزامي في مصر ؛ فلم نرَ له أثراً يذكر في تكوين المجتمع الصالح الذي تتطلبه البلاد . ولقد رأينا الانكليز يمتحنون مجتمعهم في الحرب الأخيرة فيصلون إلى انتقاد تعجل إخراج

الأبناء من المدرسة والاكتفاء بالدراسة الابتدائية ؛ لان نسبة مئوية كبيرة من الجنود الانكليز لم يكونوا قادرين على كتابة الرسائل أو تحرير أبسط الموضوعات ، وكل ما يتلقونه في الدراسة الابتدائية يضيع بعد الخروج من المدرسة والانغمار في الحياة العامة ، ولذلك قرروا اليوم أن يلزم الأبناء بالدراسة إلى السنة السادسة عشرة من العمر .

ولقد شغل إخواننا المصريون بما يجب الاستعمار أن يشغلنا به دون أن يساعدنا عليه ، وهو تكوين الفنيين الذين تمتلىء بهم الادارة ، بدعوى أننا إذا لم نستطع ايجـــاد هؤلاء الفنيين فلن نكون أهلاً للاستقلال . ورأيي هو أنه لا ينبغي لنا أن نقع في هذا الغلط ؛ بل يجب أن نوجه العناية قبل كل شيء إلى التكوين العام للأمة ، إلى نشر هذه الثقافة الابتدائية والثانوية في كل الأوساط المغربية ؛ فإن تكوين عناصر الرأي العام المغربي مقدم على غيره من الاعتبارات ، وإن مقارنة بين المجتمـع اللبناني مثلاً وبين المجتمع المصري كافية لإعطائي الحق في هذا الادعاء ؛ فمصر تتفوق على لبنان من جهة العلمـاء والمتخصصين ، ولكن لبنان يظهر متفوقاً من الناحية الاجتماعية بفضل أن نسبة الحاملين للثقافة العامة في الجبل أكثر مما هو في الكنـــانة ، وبذلك فإن جمهور الفلاحين اللبنانيين أقدر على تكوين الرأي المستقل إزاء كل مسألة عارضة من إخوانهم الفلاحين العرب في سوريا ومصر والعراق .

وليس معنى هذا أنني أدعو إلى إهمال التخصص أو عدم العناية به ، ولكنني أدعو فقط إلى إعطاء نشر الثقافة العـامة اهتماماً كبيراً جداً ، وعدم الاعتزاز بالتوجيه الاستعماري الذي لا يرمي لاكثر من تكوين طبقة يسهل إرضاؤها بتشريكها في الاستفادة من النظام الحاضر ، بينما يبقى الامة بمعزل عن كل وسائل التطور والوعي والفهم لمقدرات الاشياء .

إن نخبة قليلة في أمة جـــاهلة لن يكون لها اعتداد إلا إذا كانت ستكافح من أجل تعميم المعرفة وايصال نورها لكل العقول وسائر البيوت .

٢٣

مهنة التعليم

يعتقد الكثير من علماء التربية أن المعلم مطبوع لا مصنوع ، وذلك ما يعني أنه يوجد من الأفراد من تهيهم القدرة الالهية موهبة خاصة يستطيعون بها تبليغ ما عندهم من العلم وتفهيمه للغير وبعثه على الاستفادة منه . ومع أن الواقع يؤكد اختصاص بعض الاشخاص بهذه الموهبة فإنه ليس من المعقول أن توكل للطبيعة أو يعتمد فيها على مجرد العطية ؛ بل يجب أن ينظر الى المعلم على أنه رجل مكلف بالقيام بمهنة لها قواعدها وأسرارها وطرق تطبيقها ، ولذلك يلزم أن يعدّ للقيام بمهنته كما يعدّ أي صانع سواه .

في العصر الفطري الأول كانت العائلة تقوم بواجبات أوسع وأكبر مما تقوم به اليوم ، فكان الاطفال يتلقون في أحضان والديهم كثيراً من الامور التي يحتاجون الآن الى أخذها في المدرسة وعلى يدي معلمين متخصصين ، من ذلك رعاية الغنم وما يتعلق بحمايتها وتربيتها ؛ فقد كان الآباء يكلفون أولادهم في السن المبكرة برعي أغنامهم ومواشيهم والاشراف عليها ؛ فيتدربون عملياً على كل ما هو معروف ومعتاد في أوساطهم ، وكذلك في أمر الزراعة وضروبها ، وفي شأن تدبير المنزل بالنسبة للبنات .

ولكن التطور الانساني جدد للبشرية عدة حاجات ، وأصبحت مشكلات الحياة معقدة لم يعد الوالدان معها كافيين للقيام بكل ما يتطلبه أمر العناية بتربية ابنائهم . وهكذا احتاجت البشرية للمدرسة وللقائمين عليها وهم المعلمون .

وفي هذا العصر الذي تلعب فيه الآلة أدواراً خطيرة في التحكم في مصير الفرد والعائلة تزداد حاجات الأسرة إلى المساعدة الخارجية ؛ لأن ساعات اليوم كلها تستغرق في أعمال يقوم بها الوالدان في الغالب خارج البيت لكسب قوتهما وقوت أولادهما ، ولم يعد للصناعات البيتية مكان عظيم ازاء المعامل التي تلتهم الوقت والناس ، وذلك ما يضاعف الحاجة إلى رجال التربية والتعليم الذين لا شغل لهم إلا سد النقص الذي لا تقوى الأسرة وحدها على القيام به اليوم .

وهكذا نرى المعلم أصبح ذا قيمة كبيرة في المجتمع العصري ؛ لأن عمله الهام يتصل بحياة الجماعة كلها ، وله من الأثر في حياة الأفراد والأمة ما ليس لغيره ؛ لأنه الذي يصنع أجيال المستقبل ويهيئهم للحياة السعيدة الرغدة ، وهو الذي يملك زمام الغد يصوغه كيف يشاء ويسير الأبناء نحوه كما يريد ، وأن مهمته لخطيرة جداً حيث يلقى بين يديه بأطفال صغار العقول ، مختلفي البيئة ، متنوعي تركيب البنية ، فيطلب منه أن يصنع منهم رجالاً قادرين على العمل لنفسهم ولمجتمعهم وللانسانية كلها ، وأن يوحد بين ميولهم المختلفة ونزعاتهم المتباينة ، ويتخذهم فقط كمادة خام يصهرها ثم يعجنها على الشكل الذي تريده الامة ويتطلبه مثلها الاعلى . وذلك ما يستدعي منه مجهوداً جسمياً وروحياً وعقلياً حتى يستطيع أن يؤثر في أبنائه بنفسه وروحه وأفكاره ، ويكون لهم نعم القدوة في الاخلاق والصفات ، ونعم المثال في السلوك والاعمال .

وإذا كانت هذه قيمة المعلم فيلزم أن يعدّ إعداداً ويهيأ ليتحمّل المسؤولية العظيمة الملقاة على كاهله ، ولا يختار من مطلق الافراد الذين

ترمي بهم المصادفات للرغبة في تعاطي مهنة التعليم ؛ لانه ليس كل فرد صالحاً لهذا العمل ؛ ولا كل امرىء قادراً على تحمل أعبائه ، بل يجب أن تتوافر في المعلم صفات كثيرة عقلية وثقافية وأخلاقية تخوّله أداء واجبه على الوجه المطلوب . فيجب أن يكون قبل كل شيء حادّ الذهن مستنير الفكر قوي الذاكرة ذا ملاحظة صادقة وبداهة سريعة وفراسة نافذة ، وأن يكون غزيراً في المادة التي يدرّسها ؛ لان التلميذ ينظر للمعلم على أنه مصدر المعرفة والمطلع على كل شيء فإذا شعر من استاذه بعجز أو قصور زالت عنه الثقة فيه فلم يقدر على الاستفادة منه ، وأن يكون ذا خلق حسن ؛ لانه موطن الاقتداء من تلامذته ؛ فإذا كانت صفاته حسنة وسلوكه طيباً انتقل ذلك إلى الذين يأخذون عنه . أما إذا كان الامر بالعكس فإنه يفسد أخلاق التلامذة ويجعلهم ينتقصون الاستاذ فلا يستفيدون منه أيضاً . كما يجب أن يكون عارفاً بطبائع الاطفال ، قادراً على السيطرة عليهم عن طريق فهمهم ، محباً لهم ، عطوفاً عليهم حازماً ، كيّساً ، ضابطاً لنفسه ، كاظماً لغيظه ، إلى غير ذلك من الصفات الخلقية والعقلية التي يسجلها علماء التربية .

وإذن فمهنة المعلم مهنة خطيرة جداً يجب أن يعنى بها وتعطى من الاهتمام والجد ما يخرجها عن الحالة السيئة التي هي عليها اليوم . إننا في مرحلتنا الحاضرة لا نجد من المعلمين إلا فئة قليلة تتوافر فيها هذه الشروط التي يتطلبها توجيه المدرسة وتطبيق المناهج اللازمة ، ولكن البلاد معذورة ؛ لان القائمين بالامر لم يفكروا في اعداد المعلم ولا تهيئته ، فليس في المغرب كله مدرسة معلمين ابتدائيين أو عالين ، وليست هناك بعثات للتخصص في هذه المهمة وكل ما هنالك هو أقسام ناقصة مبتورة تكون « المعلم الاهلي » على الصفة التي يريدها تِقْنِيّو الشؤون الاهلية وساستها .

والرقابة السياسية تريد ان تمنع الذين يتعاطون التعليم من اداء مهمتهم التربوية القومية بدعوى انهم يغرسون الحقد او يبثون معاداة الاجنبي ؛

كأن غرس المبادىء الوطنية وحب العمل لصالح البلاد او تربية الناس على الشعور بواجبهم ومسؤوليتهم نحو انفسهم او نحو اخوانهم يعني العداء والبغض للآخرين .

وما دامت هذه الروح مسيطرة على الذين بأيديهم مقاليد امر التعليم في بلادنا فإن المدرسة لن تجد المعلمين الاكفاء ، وبذلك لن تشق طريقها للقيام بالمثل الاعلى الذي تخدمه المدرسة العصرية المثالية .

ولكننا في هذا الجانب كما في غيره يجب ان لا ننتظر مايصنعه غيرنا بنا ؛ بل يجب ان نضحي بكل ما في مستطاعنا لتكوين المعلم الكفء الصالح والمربي الفاضل . اننا في ظروف شاذة فيجب ان نضاعف جهودنا ، وان يكون لعملنا كله صبغة الكفاح من اجل تحقيق المثل التي يقف الغير حجر عثرة في سبيلها .

ينبغي ان نؤسس مدارس للمعلمين على احدث الطرق ، وليس يضرنا ان تقف الادارة منها موقف الخائف او المريب ، ويجب ان نجمع اولا هذه الثلة من معلمينا الأفاضل الذين عوضت لهم التضحية والبذل ما نقصهم من تكوين رسمي ، ونكلف بعض المتخصصين من اخواننـــا ليلقوا عليهم محاضرات او احاديث تسهل عليهم تكييف عملهم بالطابع العصري المفيد . كما يجب ان نوجه الثلة الدارسة من اخواننا الى التخصص في شؤون التربية والتعليم ؛ لان مستقبل البــلاد رهين بأمر الذين سيقومون بهما ، وان نوجه بعثات على نفقة الشعب للتخصص في هذين الفرعين في أوربا وفي الشرق ، وبذلك يمكننا ان نعوض قليلا النقص الذي اصطنعته ادارة المعارف في المغرب .

اننا واثقون من ان توجها صادقاً من رجال العمل الوطني لهذه الناحية يسهل علينــا ان نحقق فيهـــا كثيراً من الاهداف ، وأن نكون للامة المعلمين الصالحين الذين هم الرعيل الاول الذي يجب ان يتقدم قافلة العاملين لخير الامة وسعادتها .

وان مما يزيد في تشجيع المعلم وتنشيطه تحسين حاله المادية ، فليس من

المعقول ان تتطلب الامة البذل والتضحية من هذه الثلة وحدها ، بل على الشعب نفسه ان يعاون المدارس على تشجيع رجالها حتى يزدادوا تمسكاً بمهنتهم وقياماً بواجبهم .

ولست أريد ان اخرج من موضوع المعلمين الى طريقة التعليم التي ما تزال في طور مخضرم في سواء المدارس او المعاهد المغربية ؛ لأن ذلك رهين بإعداد المعلمين العصريين القادرين على ان يسلكوا احدث الطرق وافضل المناهج ، وخاصــة في التعليم الديني الذي ما يزال يتبع طريقة دراسة النصوص ، مع ان الواجب يقضي بالتطور في هذه الاساليب كما وقع في البرامج وفي الافكار .

ان الطابع الذي نفتخر به اليوم هو طابع الكفاح ، وذلك يعني ان لا تخيفنا صعوبة ولا تؤخرنا عقبة ، بل علينا ان نواجه كل المشكلات بالرغبة الصادقة في حلهــا وتوجيه العاملين المخلصين للكفاح من اجلهــا وإذا كان مستقبل الامة فيما تستطيــع ان تحدثه من انقلاب عقلي واجتماعي فإن ذلك متوقف على المدرسة الجديدة التي تنير العقل ، وتهذب الخلق ، وتطور المجتمع ، والمعلم هو الدعامة الكبرى لتشييد هذه المدرسة ، وإذن فهو الذي يحمل ضمــان المستقبل السعيد ؛ فلنعمل على اعداده اذا كان يهمنا تحقيق ذلك الانقلاب المنشود .

٢٤

التعليم المهني

لقد استنكرنا نهائياً تنوع المدارس المبني على الامتيازات أو الاعتبارات الاجتماعية ، وقلنا إن المدرسة الموحدة هي التي تمثل الروح الديموقراطية التي تصبو اليها أمتنا ، وبينا أن ذلك لا يعني الاتحاد في البرامج ، ولكنه يقصد إلى جعل فروع المعرفة في متناول كل أبناء الشعب لا يتميز بعضهم عن الآخر إلا بما له من المقدرة والاستعداد . وهكذا يمكننا أن نعتبر التعليم المهني ضرورياً للأمة ؛ لأن البلاد محتاجة إلى بنائين وحدادين وفلاحين حاجتها إلى أطباء ومحامين وأدباء . ولكن من ذا الذي يتعاطى هذه المهنة ؟ وكيف يهيأ لها الأبناء ؟ طبعاً لا يمكن أن نختار الطلبة الذين يتعلمون الصناعات اختياراً مبنياً على حالتهم الاجتماعية ، فلا ندع الطب والمحاماة مثلاً لأبناء الأغنياء والأعيان ، والحدادة والنجارة ونحوهما لأولاد الفقراء ، مثلما هو واقع الآن ؛ لأن ذلك يتنافى مع المبدأ العام الذي قررناه ، ولكننا سنعمد إلى اختيار تلامذة المدارس الصناعية من أبناء المدارس الابتدائية والمتوسطة بحسب ما يظهر فيهم من القابلية بعد الفحص والامتحان المجردين عن كل اعتبار غير دراسي ، ولكي يتسنى لنا ذلك سنجعل الخدمة اليدوية إجبارية في جميع المدارس حتى نغير من

عقيدة شبابنا في العمل الجسمي ؛ فقد اعتدنا أن نعتبر فيوسطنا الخدمة اليدوية أشد من الخدمة الفكرية ، وأن العامل والصانع والفلاح أقل قيمة من الموظف ومن التاجر ، وذلك اعتقاد خاطىء ؛ لأن الخدمة هي مصدر كل ما نعيش به أو نحتاج اليه ، وهي منبع السعـــادة والمسرة الانسانية ، والذين يكــلون عن الشغل مع القدرة عليه هم أقبح من يعيش على وجه البسيطة ، وعمل المثقف متساو لعمل الفلاح والصانع والعامل. ولهذا يجب أن لا تكون وضعية الآباء الاقتصادية أو الاجتماعية هي التي تعين استعداد أبنائهم الثقافي . وعليه فالمدرستان الابتدائية والمتوسطة الموحدتان هما اللتان تعطيان لجميع التلاميذ نقطة البداية الواحدة ، وتفتحان لهم جميعـاً سائر الطرق ، ومن بينهم يختـــار بحسب الاستعداد والكفاءة الصالحون لجميع ضروب المعرفة وفروع الصناعات . وهكذا ستكون عندنا مدارس صناعات عبارة عن فروع ملتحقة بجميع المدارس الابتدائية والمتوسطة ، تكون الخدمة اليدوية فيهـا جزءاً من البرنامج العام الذي يتعلمه الجميـع ، فإذا اختير قسم من التلامذة لفرع من فروع الصناعات فحينئذ سيجد أمامه المدرسة الصناعية الخاصة بذلك الفرع ، على عكس مـا هو موجود في المغرب اليوم ؛ فإن المدارس الصناعية عندنا الآن عبـــارة عن جامعات ابتدائية لها مديرون وأساتذة غير متخصصين . والذي نريده نحن هو أن تتكون مدرسة خاصة بالتجارة مثلا وأخرى بالحدادة وأخرى بالزراعة ، وهكذا ، وبذلك يتيسر للذين ظهرت نجابتهم أثناء التدريب الابتدائي أن يلتحقوا بفرع الصناعة الأصلح لهم . ولكن هذه المدارس أيضاً لن تكون مهنية بحتاً ، بل ستشتمل على برنامج دراسي يتسع في مواد المهنة ، نظرياً وعملياً ، كما يتضمن المواد الاخرى التي في المدارس العقلية ، ولكن بدرجة أقل ، بحيث يكون الاتصال بين مدارس الصناعات والليسيات مثلا ممكناً ، حتى لو أن تلميذاً حاول الانتقال من المدارس الصناعية إلى المدارس العقلية لمـــا احتاج إلا لمجهود ثانوي للحاق بإخوانه الذين في المدارس العامة .

ويمكننا أن نسمي هذه المدارس الصناعية (مدارس المنتخبين الصناعية) ، وطبيعي أنها لا تطبق إلا يوم تؤسس المدرسة الموحدة التي ندعو اليها .

ولكن يجب أن تكون عندنا مدارس صناعية أخرى إجبارية ، وهذه تقبل جميع المتعلمين في الأطرزة والدكاكين وغيرها من محلات الصناعة التقليدية ، وكذلك العمال الفلاحيون وخدمة المعامل العصرية ، وسيشتغل هؤلاء في مهنهم ستة أيام في الاسبوع ، ويقضون اليوم السابع في المدرسة الصناعية الاجبارية ، حيث يتلقون دروساً تكميلية في صناعتهم إلى جانب بعض الدروس النظرية وما يتوقفون عليه من قراءة وكتابة وحساب ودين وأخلاق . وتستمر هذه الدراسة أربعة أعوام طبقاً لمنهج يقرره المتخصصون في التعليم الصناعي وفقاً لما يتوقف عليه كل فرع من فروع المهن الضرورية في البلاد ، فإذا أضيف لهذه المدارس دروس المساء التي يجب أن تنتشر انتشاراً كبيراً طبقاً لبرامج محدودة تربوية وصناعية - استطعنا أن نغرس في الأمة ثقافة عامة تقنية وفكرية غير موقوفة على طبقة دون أخرى ، ولا جماعة دون غيرها ؛ لأن المعرفة حق للجميع ، واطيب المعارف ما يساعد على الحياة وتذوق ما فيها من متعة وما يلزم لها من مجهود .

إن تقاليدنا المغربية تفرض علينا أن نكون قائمين بجميع حاجات مجتمعنا ، وإلى عهد غير بعيد بل إلى عهد ما نزال نعيش في أخريات أيامه كانت كل جهة من جهات المغرب تستطيع أن تعيش بانتاجها وصناعتها الخاصة ، وهل استطاعت الجهات المغربية تلك المقاومة الطويلة المنفردة بغير اعتمادها على ما عندها من لوازم ؟ لقد كانت القبيلة تنتج لنفسها القمح والشعير والمواد الدهنية وتصنعها ، كما تربي الماشية وتأخذ من أصوافها ما تنسج به أقمشتها وملابسها ، وكذلك المواد المعدنية التي في متناولها تصنع كل ما تتوقف عليه منها حتى الأسلحة ومتعلقاتها ، وإذا كان ذلك بصفة غير عصرية فإنه على كل حال تراث مدنية شعبية تؤمن بالاقتصاد المحلي والاعتماد على النفس في سد الضروريات . ومن واجبنا أن نقتفي أثر أسلافنا في حب الاستغناء

عن الاستيراد من الخارج إلا ما لا بد منه ، والعمل على أن ننتج في بلادنا ومن خيرات أرضنا ويجهود رجالنا وشبابنا كل مـــا يتوقف عليه مجتمعنا العصري من حاجات وأدوات ، ولا يتم ذلك إلا بطريق (الاقتصاد المصمم) الذي شرحناه في الفكر الاقتصادي ، ولن نصل الى تحقيقه الا بتكوين صناع مهرة وعمـال قادرين على ادارة المعامل الكبرى والمنظمات الصناعية والاراضي الفلاحية على أحدث طراز .

ولقد هجمت علينا الحضارة الغربية بما فيها من حسن وقبيح ، وكان من المنتظر أن يستفيد مجتمعنا من تجاربها الصناعية . ولكنهـا كانت بالعكس القضاء المبرم على صناعتنا وفلاحتنا ، دون أن تتيح لنـا فرصة التطور الضروري المبني على كثير من المعرفة ومن التـــدريب ؛ فتصنيع البلاد مـا يزال موطن الأخذ والرد من طرف المختصين في الاستغلال ، والجامدين على مبادىء العقد الاستعماري الذي يريد أن يترك وطننا سوقاً ذارة للمنتجين الأجانب .

ولقـــد سمعنا عن دفاع الجنرال جوان في مؤتمر التنسيق لحكومات أفريقية الشمالية المنعقد أخيراً بباريس مـــا يشعر بضرورة عدم ادخال الصناعـات الكبرى للمغرب العربي ، وبالاحتياط في بعض الصناعـــات الضرورية للحرب بعلة أن العمال المتخصصين غـــير موجودين في البلاد . واذا كان هذا التعليل صحيحاً في حد ذاته فإنه أعظم حجة على الحماية التي لم تستطع أن تكوّن حتى متخصصين في العمل لدى المعامل ، بينما ذلك موجود في بلدان أشد مقـــاومة للعنصر الأهلي كجنوب أفريقية والكونغو البلجيكي خصوصاً وأن الحماية ملأت العـالم ادعاء بأنها تؤسس المدارس الصناعية وتوجه المغاربة لحياة هنيئة طيبة . فما قيمة المدارس الصناعية والزراعية الموجودة في المغرب ؟ ومـــا أثرها في تكوين صناع جدد وبالأحرى في تطوير الصناعة المغربية ؟ لا شك في أن القـائمين على ادارة المعارف سيخجلون أمـــام أنفسهم اذا تساءلوا عن تلك الحقيقة ،

واذا عرفوا أن ما أنفقته الادارة في هـذا الميدان كان ضياعاً لا نتيجة له الا اطعام ثلاثة أو أربعـة من الموظفين في كل مدرسة ، والسبب في ذلك هو أن ادارة المعارف لم تواجه التعليم الصناعي من جهته الفنية ، ولم تستشر المتخصصين فيه ، ولكنها عمدت الى بناية كسائر البنايات ، وعينت لها استاذاً فرنسياً صالحاً للتعليم الأولي في أية مدرسة ، ثم صناعاً يشتغلون داخل المدرسة كما يشتغلون في أطرزتهم التقليدية ، وأبناء يتعلمون عندهم عملياً احدى المهن الموروثة ، وكل مـــا يزيدون عليه هو تسمية المطرقة بالمارتو والصينية بالبلاتو !!

وطالما علت ادارة الحماية بطأها في شؤون التعليم بأنهـا لا تريد أن تكوّن مثقفين عاطلين لا يستطيعون الحياة الا بطريق التوظيف ، وأنهـا تفضل التعليم العملي على غـيره لكفاية العائلات وسد حاجيات المجتمع ، ولكن أين المتعلمون العمليون بعد أربعين عاماً في الحماية ؟ سيقولون : إن تكوين عمال متخصصين من غير ايجاد صناعة سيحشرهم في عداد العاطلين الذين يكونون جيش النقابيين الثوريين !! وذلك ما قاله الوالي العام (بونتي) في أفريقية الغربية ، فإذا قيل لهم صنعوا البلاد قال الجنرال جوان : اننا نتوقف على العمال المتخصصين

حقاً ان المغاربة لا يمكنهم أن يلتمسوا شيئاً من النظام القائم ، وانهم يعرفون ماذا يجب أن يفعلوه لاصلاح بلادهم ، كما انهم يعرفون العقبـــات الواقعة في سبيلهم .

٢٥

تعـليم الكهول

ان تطبيق المناهج التعليمية لا يتأتى دفعة واحدة لجميع اجيال الامة ، خصوصاً اذا كانت هنالك عراقيل مثل التي نرزح تحت اغلالها اليوم ، ولذلك لا محيد من اتخاذ سياسة خاصة فيما يرجع لتعليم الذين تجاوزوا السن المدرسية الابتدائية ، من شأنها ان تسهل على هؤلاء الحصول على بعض ما فاتهم من الدراسة المنظمة في وقتها الطبعي .

ولقد ذكرنا فيما يتعلق بالمدارس الصناعية ضرورة تكوين اقسام ملحقة خاصة بالذين ينتقلون الى بعض المعامل او المناجم او غيرها من مراكز العمل الصناعي والفلاحي ، وكان غرضنا من ذلك خاصاً بالتوجيه الصناعي ، ولكننا الآن يمكن ان نتحدث عن ضرورة تعليم سائر الكبار التعليم المناسب لحالتهم ؛ لان السن لا ينبغي ان تكون حاجزة دون المعرفة ، وانقطاع المرء عن التردد على المدرسة المنظمة لسبب او لآخر لا ينبغي ان يعوقه عن التحصيل وادراك ما فاته . ومن الآثار التي اجمع المسلمون على قبولها : (اطلبو العلم من المهد الى اللحد) ؛ لانه كما لا حد للمعرفة لا نهاية للبحث عنها .

واذا نحن نظرنا لوضعية بلادنا التي تحتوي على كثير من الاميين وعلى قسم مهم من انصاف الاميين عرفنا الضرورة التي توجب علينـا الاهتمام بتعليم الكهول اهتماماً لا يقل عن تعليم الصغـار الذين هم عمـدة الامة وضمان المستقبل .

وهكذا نرى ان المجهود يجب ان يقسم الى قسمين :

الاول – تعليم الاميين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة .

والثاني – تعليم غيرهم من انصـاف الاميين ؛ أي الذين لم يستكملوا دراستهم الابتدائية او الثانوية او العالية .

ولقـد اهتمت حركتنا أخيراً بالقسم الاول ، وحشرت للعناية به في شهر رمضان الفارط قسماً كبيراً من العاملين الذين نزعوا عار الأمية عن آلاف من المواطنين المتعطشين ، وكان ذلك فرصة لنا للبحث عـن نقط الضعف التي تحيط بمشروع مثل هذا ؛ فقد نجحت الحملة بتفوق في الدار البيضاء والرباط أكثر من أية ناحية أخرى ، ولقد علمت أن اقبال أهل فاس على الدروس كان نسبياً غير كبير ، مع أن الأمر وقع بعكس ذلك في الحملة التي قام بها الحزب الوطني سنة ١٩٣٦ ولاحظنا نفس الضعف في طنجة . وقـد يكون صحيحاً اعتذار أهل فاس باشتغال أغلبية الصناع ليلاً في رمضان لاعداد ما يتوقف عليه الناس في العيد ، ولكن ملاحظاتي في طنجة جعلتني أعتقد أن الكسل وحب الجلوس في المقاهي والاستماع لأحاديث الليل كانت من أعمق الاسباب الباعثة في هـذه المدينة على التقاعس عـن المواظبة على الدروس ، وحينما قمنا بحملة ضد (الكيف) ظهر أثرها في تحول الوضعية حتى انقلبت عدة مقـاه الى فصول لتعليم الأميين المترددين عليها .

ومهما يكن فالذي لا شك فيـه أن نوعاً من الضعف المعنوي يمنع الكبار من الرغبة في اتباع دروس القراءة والكتابة بانتظام ، ويمكن أن يكون من بين ذلك كبر بعض المنافقين الذين يمنعهم جمال المظهر أن يكونوا في

جملة التلامذة المختلطين ، وكذلك بعض أنواع الخجل الـتي يحدثها مركب النقص عند عديد من الجماهير الشعبية . وهذا كله يزول بخلق الجو الصالح عن طريق الدعوة المنظمة ، واختصار الطرق ، وتنوع الأساليب ، وصبر الذين ينصبون أنفسهم لهداية الناس .

ولو أن لنا مثل ما لغيرنا حكومة حرة لكان النجاح أكبر ، والفوائد أكثر تحقيقاً ؛ فمكافحة الأمية ليست بالأمر السهل الذي يقوى عليه بصفة منظمة مجهود الحركات وحدها ؛ بل يجب أن تعضد بقوة الدولة ووسائلها التي هي عصارة ما تعطيه الأمة من ثمار ، وأول ما يلزم حينئذ هو سن قانون لإجبـــار الكبار الأميين على التردد على المدارس بضع ساعات في الأسبوع ولمدة معيّنة ، وإجبار المدارس والمعاهد والمعلمين على تلبية دعوة الدولة كلما طلبت منهم الإسهام في مكافحة الأمية ، ثم تبني جلالة الملك لقضية الدعوة العامة لمحو الأمية وخلق الجو الصالح لقبولها . ويمكن أن تفتتح حينذاك الحملة بدروس يتفضل جلالته بإلقائهـــا بنفسه في قارعة الطريق على أكبر عدد من الأميين ، مثلما قام مصطفى كمال بافتتاح نفس الحملة بتعليم الحروف الجديدة التركية في السبورة للجمهور المحتشد في أكبر شوارع أنقرة . وهكذا يتسنى لجميع الشخصيات أن تقتدي بجلالة الملك فتقوم بتعليم فصل أو فصول . ويتكون قسم الجوالين من طلبة المعــاهد الثانوية والعليـــا الذين يقضون أيام العطل في البوادي والقرى لأداء المهمة المنوطة بهم .

ويجب أن يتضمن برنامج هـــذه الدراسة القراءة والكتابة والحساب والمقاييس والمكاييل والموازين المعمول بها في البلاد وأصول الدين ومبادىء وقسطاً من الثقافة العامة تعينه وزارة المعارف بقرار خاص .

وأما القسم الثاني وهو تعليم الكبار من أنصاف المتعلمين أو من الذين لم تسمح لهم الظروف بإتمام دروسهم العليا فيجب أن يكون غرضه الأهم توسيع ثقافة الأفراد وتنشيطهم على تنمية ما عندهم من مواهب ومبادىء ،

على أساس الرغبة والاستعداد الشخصي ، وكذلك العمل لإيقاظ الوعي القومي عن طريق رفع المستوى العام الفكري والاجتماعي . والنظام المتعلق بالكهول ليس له وجود في فرنسا ، بينا تهتم به انجلترا اهتماماً عظيماً منذ عهد غير قريب ، وقد اقتبست منه الحكومة المصرية حيث أسست الجامعة الشعبية بقرار وزاري في اكتوبر سنة ١٩٤٥ . ولكن النظام المتبع في مصر يتسع إلى حدّ إدخال المسائل الصناعية والعيشية ، بينا نظام تربية الكهول في انكلترا لا دخل له في المهنة ، وإنما غايته أن يعمل بجميع الوسائل على توسيع معارف المواطن الكهل بواسطة دروس تتعلق بالإدارة المحلية والعلوم السياسية والحياة العامة التي تعتبر أهم ما في برامج تعليم أنصاف المتعلمين ، وإلى جانب ذلك مساعدة الكبار على تنظيم أوقات فراغهم ومروضاتهم واستعمالها بكيفية ألذ ؛ وذلك بتعليم الآداب والموسيقى .

ويرجع تاريخ الأسلوب الانكليزي العصري لتعليم الكهول إلى سنة ١٩٠٣ حيث قامت كل من جامعة أكسفورد وجمعية تربية العمال بتنظيم طبقات اتسع عملها وتقدم بسرعة عجيبة في المدة التي بين تاريخ البداية وسنة ١٩٤٤ ، وأصبحت كل جامعة وكل مدرسة ثانوية في انكلترا ذات أجنحة خارجية مهمتها تنظيم الدروس الحرة للكبار . وفي أثناء الحرب حلّت إدارة الجيش محل الجامعات وجمعيات تربية العمال . وهكذا نظّم الجيش لجنة (جامعة الجند) المكوّنة من كبار الأساتذة مختلفي الاطارات ليقوموا بإلقاء محاضرات متنوعة يجبر الجنود على حضورها ، كما يلزم الضباط بالحديث إلى الجنود وصفوف الضباط التابعين لهم مرة في الأسبوع على الأقل في موضوعات تهمهم ، وتسمح لهم بتوسيع معلوماتهم . وبعد ما انتهت الحرب وانتصر العمال في انكلترا أصبح قسم من المشرعين من قدماء تلامذة مدارس الكهول ، وتبنت الحكومة نفسها العمل الحر الذي أثمر نتائج مفيدة ، وتولت الإنفاق على تربية الكهول مثلما تنفق على غيرهم . وتزدهر نفس

التربية في بلاد الدانمارك وإن كانت تختلف قليلا في الأسلوب عن النمط الانكليزي .

وإذ نحن نظرنا لتاريخنا القومي من جهته الثقافية والاجتماعية وجدنا أن المساجد كلها كانت مدارس حرة للذين يريدون توسيع معلوماتهم ، وإن الأوقاف المعينة تشتمل على كثير من المؤسسات تهدف إلى تشجيع العامة والخاصة على التثقف بمختلف فروع المعرفة لإصلاح العقل والقلب واللسان . وإذن فط يقنا لتعليم الكهول موجودة ، وهي لا تحتاج إلا إلى شيء من التطور المناسب للعصر الحاضر ؛ فبتعاون من الأوقاف المعينة وتبرعات أهل الفضل وميزانية الدولة يمكننا أن نفسح المجال من الآن للذين يريدون أن يتعلموا بحسب اختيارهم واستعدادهم ، فالمدارس والمعاهد والمساجد كلها يجب أن تكون ميداناً لتنظيم دروس عامة ومحاضرات متنوعة يلقيها ذوو الاختصاص من رجال العلم والفهم والدين والأخلاق .

يمكننا أن ننظم بكيفية منهجية محاضرات عامة تابعة لكل مدرسة حرة إدارية كما يمكننا أن ننظم في المساجد دروساً منهجية ومرسلة في النحو واللغة والتفسير والحديث والفلسفات والأخلاق وغيرها من تراث المعرفة الإسلامية التي لم تزدهر إلا بين أعمدة المساجد وأروقتها ، ويمكن كذلك أن تكون هذه المحاضرات والدروس منسجمة في شكل علاقة بين المسجد والمدرسة والنادي ينسقها ويشرف عليها لجان من خيرة الأفراد ، ربما تزدهر فتتبناها وزارة المعارف باتفاق مع وزارة الشؤون الاجتماعية حسبما جرى في انكلترا .

ولست أدري ما الذي يمنع الأوقاف الإسلامية منذ الآن ، وكذلك وزارة العدل والمجلس الأعلى للقرويين والمعاهد الدينية ، من أن يستعملوا سلطتهم في إلزام الذين يستغلون الأوقاف المعينة ولا يقومون بالواجب عليهم فيها .

إن كل مسجد في العواصم الكبرى وكثيراً من المساجد في غيرها

تشتمل على كراسي ذات أوقاف خاصة لدراسة فن من الفنون أو كتاب من الكتب ، ولكن قسماً من ذلك لم يبق له إلا التسجيل في حوالة الأوقاف ، وقسماً آخر منفذ لأفراد قد يكونون ممن يستحقون القيام به ، ولكنهم يختارون أكل دخله حراماً ولا يقومون بالتدريس لا بأنفسهم ولا بوساطة نائب يعينونه عنهم . والمكلفون بشؤون الدين والثقافة الإسلامية وأوقافها غافلون عن كل ذلك ، راضون من الوظيفة بالراحة والاطمئنان على المرتب الشهري .

إن لنا من الوسائل التقليدية في تنوير الأذهان ونشر الثقافة العامة ما يفتح لنا مجالاً للعمل على تكوين منهج صالح لتربية الكهول من مواطنينا ورفع مستواهم العقلي والاجتماعي والروحي . فمتى نستفيد من تراثنا ما ينير لنا سبيل العمل لتكوين مستقبلنا السعيد ؟

٢٦

الصحة العامة

المرض اعدى عدو للحيــاة البشرية لازمها منذ اول يوم ولا تزال ترزح تحت هجمـــاته الى الآن ، ولذلك كان كفاح المرض ومقوماته من اهم الاشياء التي نشأت مع الحياة ، وقد اهتدى الانسان اولا الى ان للمرض اسباباً وبواعث فأخذ يبحث عنها ويتجه للاحتياط منها ثم لمعالجتها بالطرق المتيسرة بعد وقوعها ، فاكتشفت فكرة الوسط الذي يعيش فيه وان له تاثيراً كبيراً في الصحــة والمرض لا يمكن لمن اراد دراســـة المجتمع ان يهمله . ولما اتسعت العنــاية بالانســــان وتكونت ادارت الصحــة العامة تضاعفت الجهود المبذولة لامتلاك زمام الامراض وانتشــارها ، واصبحت غير قاصرة على الناحيه الطبية والعلمية وحدها ، بل صارت تتناول كل ما له علاقة بالفرد وعناصر حياته الاجتماعيـــة ، سواء كانت تربوية او اقتصادية او اخلاقية او نفسية . وبذلك اصبح امر الصحة العامة منوطاً بالخدمة الاجتماعية وما لها من واجبات تستدعي تكوين مؤسسات لدراسة هذه المؤثرات وما لها من مدى او نتيجة في التفاعل مع بعضها .

وقد قسم الاجتماعيون العوامل الفعــالة في مقــاومة الامراض واصلاح حال المرضى الى قسمين رئيسيين : الاول يرجع للوســط ، والثاني يرجع

للشخص . ومعنى هذا انه لا يكفي ان يفكر المجتمع في تحسين الحالة الصحية
ووضع مناهجها ليكون قادراً على تطبيق ما يريد ، اذ هنالك عوامل
خارجة عن ارادته قد تمنعه من ذلك كفقد المال اللازم او العجز الفني
او ما اشبه ذلك من العراقيل المعتادة . وقد ألف الباحثون في الشؤون
المغربولوجية حينما يتكلمون عن الحالة الصحية في البلاد ان لا يتجاوزوا
حدود ما قامت به الدولة من انشاء بعض المستشفيات ، وكيف ان
قسما من المغاربة ما يزالون على جهل بقواعد الصحة وسوء اعتقاد في الطب
العصري . والحقيقة انه لا يكفي انشاء بعض المستشفيات او اقناع الناس
بفائدة المعالجة على الطريقة الجديدة ، بل ان هنالك عاملا اهم ، هو العجز
الاقتصادي فكيف يمكن للفرد ان يتتبع قواعد الصحة اذا كان دخله
الفردي لا يسمح له بالحصول على ضرورات الحياة ? وكيف يمكن للمرشدين
ان يهيئوا الاسباب العامة لفهم ما يجب من قوانين الطب اذا كانوا لا يجدون
حرية العمل من جهة ، ولا يجدون ما ينفقون به على مشاريع الخدمة
الاجتماعية من جهة اخرى ? من هذا يظهر ان العامل الاقتصادي هو الذي
يمكنه ان يرسم الاحوال الصحية لمجتمع ما ، فهو الذي يفسح المجال للناس
كي يعيشوا عيشة طيبة تتوفر فيها وسائل التغذية والكساء والسكنى
والراحة ، فتنقلب نظرياتهم وآمالهم الى حالة واقعة ، كما انه هو الذي
يمنع آخرين من الحصول على تلك الضروريات ويخضعهم لامراض معينة
هي آثار فقد ما يحتاجون اليه من مأكل ومشرب وملبس . ومؤسسات
الخدمة الاجتماعية هي التي تقوم باسعاف المحتاجين وتعويض العامل الاقتصادي
الذي فقدوه . واعظم دليل على ما قلناه هو ان الشعوب الفقيرة المتأخرة
اكثر الناس مرضاً وموتاً ، بينما الشعوب الراقية الغنية هي احسنها صحة
وأوفرها بسطة في الجسم وطولاً في الحياة ، ولقد تبين لاهل العلم ان
العلاج بالأدوية المختلفة ذو فائده محدودة ، وان الفائدة الحقيقية هي في

ألوقاية من المرض او تلافيه بالبحث عن اسبابه ومحاولة القضاء عليه بالمواد الغذائية التي يكتشف نقص مقدارها عند المريض ؛ فالتغذية لها اثرها الفعال في مقاومة المرض وتحسين حال الناس ، وهي مرتبطة بالانتاج الزراعي وحالة تربية الحيوانات ، وذلك ما يؤكد ارتباط الصحة العامة بالاحوال الاقتصادية للامة . وهكذا يمكننا ان نعتبر دراسة الحالة الصحية دون مراعاة للحالة الاقتصادية دراسة غير تامة ولا مجدية .

ففكرنا الصحي يجب ان يبنى قبل كل شيء على اساس تحسين حالة المغاربة من جهة مقدرتهم الغذائية واللباسية ، وكل سياسة صحية تبنى على مجرد تأسيس بعض المستشفيات او تخرج بعض المرضين هي سياسة عقيمة قد تنجح في معالجة بعض المرضى ، ولكنها لا تقضي على عوامل المرض في الوسط المغربي . واسهل شيء يمكن ان تقوم به حكومة متمدنة هو ان تبني المستشفى وتعين له طبيباً لمعالجة الطارئين عليه ، ولكن هذا لا يعد في الوقت الحاضر مجهوداً كبيراً بالنسبة للدولة العصرية ، وانما المجهود هو تحسين حالة الزارع والعامل من جهة وتعليم الكل قيمة الاعتناء بالاسرة والاولاد من جهة أخرى .

ان اكثرية السكان المغاربة لا يتناولون من المواد الغذائية ما هو ضروري لاعطائهم المناعة الكافية ؛ فالفلاح لا يتناول اللحم والفاكهة الا عرضاً أو في اوقات استثنائية ، واصحاب المهن البدوية من عمال وصناع لا يتناول اغلبهم ما تتوقف عليه صحتهم ؛ فهم دائماً في شبع غير تام لا يفكرون الا فيما يشغل المعدة أو يملأ البطن ، أما العاطلون فلا يجدون ذواقاً إلا من البقول المسلوقة أو خبز الذرة البيضاء وتلك إحدى الأسباب في كثرة الوفيات في الأطفال الصغار وفي وفرة عدد ذوى العاهات من غير المصابين بالأمراض المعدية .

ولكن إلى جانب العناية بأمر التغذية يجب البحث بقدر الامكان عن

الأسباب البارزة لكثير من الأمراض المنتشرة ؛ لأنه إذا زالت الأسباب زالت بالطبع مسبباتها . ولهذا يجب تكوين هيئات ومؤسسات علمية تقوم بالابحاث المتعلقة بالصحة وأسباب علاجها؛ ومن المعلوم أن الأمراض تنقسم بحسب أسبابها الى أقسام كثيرة ؛ فمنها ما يجلبه الهواء كالزكام وما يتفرع عنه من أمراض صعبة كذات الجنب والسل وأنواع النزلات التي لا نعيرها في البدء اهتماماً كبيراً ، ولكنها تستفحل فيصعب علينا أمر علاجها ؛ فتجب الوقاية من الوقوع في هذا المرض ، كما يجب منع المصابين به من التردد على المحلات العامة للعمل أو غيره لئلا يعدوا غيرهم . ومنها ما يجلب مع الماء كحمى التيفوييد والبول الدموي وبعض أنواع الزحمة (الدوسنتريا) ، وذلك ما يستدعي العناية بماء الشرب وبأمر المراحيض وتغطية الماء المضاف ، وغير ذلك من الارشادات التي يفرضها الأطباء . ومنها ما يتكون بسبب الجراثيم التي في الطعام ؛ ومن أهمها الزحمة التي تفتك بالبلاد العربية كلها فتكاً ذريعاً ، وللوقاية منها يجب الاهتمام بطبخ الطعام وتنظيف الأواني وعدم العبث بالأصابع ، وخصوصاً منع التبرز في الخلاء طبقاً للعادة الجارية في البوادي كلها . ومن الأمراض ما ينتشر باللمس كالرمد الذي يعبث بأطفالنا ؛ وكذلك الزهري والتصفية والقراع وغيرها من الأدواء الفتاكة التي لم تنقطع بعد في بلادنا ؛ لأن أسباب الوقاية منها لم تتوفر بعد . ومنها ما ينتشر بوساطة البعوض والحشرات كالنافض والتيفوس والطاعون وما اليها . وكلها أمراض تحدث في وسطنا نكبات عظيمة ومصائب جلى .

ومقاومة هذه الامراض والقضاء عليها أو التخفيف منها بمنع انتشار عدواها واجب على الحكومة وعلى كل فرد من أفراد المجتمع ، فيلزمهم جميعاً أن يتعاونوا على تحقيق ما تقتضيه القواعد الصحية من تدابير ، ومن أهمها حجر المصابين بالامراض المعدية وعزلهم عن الاتصال بالناس وايواؤهم في مصحات تتوافر فيها شروط الصحة والنظافة وأسباب الراحة ، وتعقيم

الغرف والأدوات التي يعرض تلوثها بجراثيم المرض المعدي ، وتعميم الرش بالمواد المعقمة وقت الوباء في سائر الجهات ، وكذلك التلقيح الاجباري ضد الكثير من هذه الامراض ، خصوصاً عند هجومـاً واكتشاف بعض أصاباتهـــا .

وإلى جانب ذلك يجب الاعتناء بمياه الشرب وتعقيمها ، وتوفير المقادير الكافية لكل القرى والمدن ، وعدم إغلاء ثمن المياه الصالحة ، وكذلك العمل على التخلص من كل الازبال والقاذورات التي تلفظها المدن أو تجمعها المداشر ، وتأسيس أفران لحرقها والاستفادة من سمادها ، ومنع ميـاه الحمامات والمراحيض من السيلان في الممرات العامة وشبهها ، وتحويلها ضمن ميازيب خاصة الى ما تحت الارض ، وردم البرك والمستنقعات ، وتطهير الآبار والسواقي التي لا بد من وجودها ، والبناء عليها وتغطيتها . ويجب تكوين مصلحة خاصة لا همّ لها الا تفتيش الحالة الصحية وارشاد الناس لأسباب تحسينها وتربية المجتمع تربية متينة على مقاومة الأمراض والوقاية من مكوناتها وجعل التعليم الوقائي اجبارياً في المدارس كلها .

ويجب على الدولة أن تؤسس أكبر عـدد ممكن مـــن المستشفيات والمستوصفات والمصحات والمعاهد لقبول المرضى وعلاجهم مجاناً ، كما يجب أن يكون الطبيب تحت تصرف كل فرد ، والدولة هي التي تؤدي مصاريف العيادة طبقاً لما هو موجود في انكلترا وفي روسيا .

إن معالجة المريض وإطعام الجائع وتعليم الجـــاهل أول واجب على الحكومة العصرية في العهد الحديث .

٢٧

ذوو العاهات

إن العاهات التي تعتري الأفراد في مجتمع ما تكوّن مشكلة من أعقد مشكلات ذلك المجتمع ، والبحث عن علاجها يستدعي كما سبق أن بيناه استعمال بعض الأدوية المؤقتة ، أو التخفيف بإنقاذ طائفة من المصابين دون سائرهم ، أو الوقاية من الآفة وحماية الجماعة منها باستئصال جذورها وقطع أسبابها . ولا شك أن الحلين الاولين هما اللذان اعتدنا العمل بهما في سياستنا الاجتماعية منذ العهد القديم ، مع أن المعروف في المثل المشهور : هو أن الوقاية خير من العلاج ، على كل حال .

ولا شك أن المجتمع المغربي في عهده الحالي ككثير من المجتمعات المتأخرة مصاب بآفات كثيرة وعاهات متعددة لو أردنا أن نتكلم عن جميعها لاحتجنا قبل كل شيء للحديث عن النظام القائم في البلاد الذي هو عاهة عاهاتها ، والحاجز دون إنقاذها من أسباب ما هي فيه . ولكننا لا بد من أن نشير لبعضها كمثال نعرف من ورائه كيف نواجه مشكلاتنا الاجتماعية ونفكر في حلها .

ولا شك أن من أكثر الآفات المنتشرة في أمتنا مرض العمى . فالعمي موجودون بكثرة لا مثيل لها في البلاد المتمدينة . وهذه الطائفة تمثل قسماً من أفراد الشعب كثير الذكاء عظيم الفطنة واسع الحيلة مستحق لكثير

من الرحمة والاشفاق ، ولقد ظفرت لذلك بعطف كبير من إخواننا لم يظفر بمثله المصابون بالصمم أو الكساح مثلا ، وتبلورت فكرة مساعدتها حول شخصية من أولياء المغرب كان لها فضل الشعور بحاجة هذه الفئة إلى من يحميها . ومن يجهل ما قام به الشيخ (أبو العباس السبتي) دفين مراكش وراعي العمال ؟ فقد أصبح إسعاف العمي متوجاً باسمه كجزاء على ما أظهره من انسانية فذة وشعور بآلام الغير ، وأثبت للذين يجهلون أو يتجاهلون ان للولاية الاسلامية طرقاً لا تنحصر ؛ منها وقف النفس على إغاثة المنكوبين ومساعدة المصابين . ولكن هذه المجهودات كلها ظلت في دائرة الصدقة الاختيارية من جهة ، وفي دائرة الاسعاف الذي لا يقطع أصل الداء من جهة أخرى .

إن العمى يقعد صاحبه عن الارتزاق ؛ فالمتمدينون يدربون المصاب به على صنع بعض الحاجات التي لا تتوقف على النظر كالضرب على الآلة الكاتبة أو صناعة بعض الاسفاط أو ما الى ذلك ، والعمي اليوم طرق خاصة يتعلمون بها الكتابة والقراءة ؛ فتفسح لهم مجال الاطلاع على ما هم محرومون منه من قراءة الكتب أو كتابة الموضوعات التي يريدونها .

وملاجىء العمي عندنا كلها ما تزال بعيدة عن هذه الوسائل العصرية ، بل حسبها ما كانت عليه من ايواء وإطعام وتعاون بين اللاجئين اليها على السؤال والبحث عن وسائل لتوسيع دائرة الاحسان . فواجب الدولة أن تؤسس لهؤلاء المنكوبين مدارس خاصة تدربهم على ما يلزمهم من معرفة وصناعة حسب أحدث الطرق وأقربها للفائدة .

وأوجب من ذلك أن تعالج الاسباب التي تؤدي إلى العمى ، رغبة في القضاء عليه أو التخفيف منه . ولا شك أن في مقدمة هذه الاسباب العدوى التي تصيب الطفل من أمه المريضة بالزهري أو التصفية عند الولادة ؛ فيلزم الاحتياط لذلك بفحص الحوامل ومعالجتهن ، وكذلك

الجدري الذي قضى عليه التلقيح في الوقت المناسب ، ومنها مقاومة الذباب والحشرات التي تصيب الأطفال بأمراض العيون وحجز المرضى من مخالطة بقية الأطفال في الكتاتيب والمدارس والأطرزة ، ورعاية الأولاد أنفسهم حتى لا يتعمدوا إصابة أعينهم رغبة منهم في الانقطـــاع عن الدراسة (كما لاحظنا أمثلة من ذلك أيام تعلمنا في المكتب القرآني) ، ويجب العناية بصفة خاصة بالجنوب ، ولا سيما صحراء تافيلالت حيث يكثر العمش وغيره من آفات العين بسبب الاهمال ووفرة الذباب والبعوض .

ومثل هذه الوقاية يجب اتخاذها نحو الصمم والبكم الذين تكون الحمى القرمزية من أسبابها ؛ فيجب تلقيح الأطفال ضدهـــا حتى لا يصابوا في مستقبل أيامهم بها . وهنالك نوع من الصمم الوراثي يمكن التوقي منـه بمنع التزوج بين من أصيبوا به ، وثم اشكال منها تعالج بطريق العمليات الجراحية أو ما ينصح به الأطباء .

وكساح الأطفال يمكن القضاء عليه بمقاومة أسبابه كالزهري ومـــا يماثله ، ورعاية الأمومة وحقنها بالكالسيوم أثناء الحمل وغير ذلك مما يشير به المختصون ، وكذلك بمقاومة بعض أنواع الحمى التي تؤدي اليه .

ولكن للكساح أسباباً اجتماعية أخرى يصعب القضاء عليها ، في مقدمتها الحروب التي تكون عديداً من مقطوعي الأيدي والأرجل، وحوادث السيارات. ومع ذلك فيمكن للدولة أن تتجنب بقدر الامكان الانغمار في الحروب وتمنع رعاياها من ان يذهبوا كمرتزقة في حروب اجنبية عنهم ، كما يمكنها ان تشدد في تنظيم المرور وتحسين صناعة السيارات ومنع غير المتقنين للقيادة وتوسيع الطرق ومراقبة رصفها على الدوام ، ومنها بعض الالعاب غير الانسانية كالمصارعة وخاصة مصارعة الثيران .

ومما يدخل في الآفات المصـابون بالجنون ، وهؤلاء يمكن العمل على معالجتهـم ، وتكثير مراكز ايوائهم ورقابتهـم والوقاية من اصـــابتهم بطريق مقـــاومـة المســـكرات والمخـدرات وانواع العـادات السرية

وتحسين حالة المجتمع بتعميم الفنون الجميلة وجعل الاستفادة منها في متناول الكل.

ومن العاهات الضعف العقلي الموروث ؛ وهذا امر صعب العلاج لم يتوصل العلم الحديث للقضاء عليه بعد الا بطريقة قاسية ، وذلك بمنع ضعفاء العقول من التزوج مطلقاً او خصيهم حتى لا يلدوا بلها مثلهم ومع ان هذه هي الطريقة الوحيدة التي يذكرونها للوقاية من هذه الآفة فانني شخصياً لا أوافق عليها ، وارى من حق ضعيف العقل (وهو غير المجنون طبعاً) ان يتمتع بما يتمتع به الآخرون من زواج ونسل ، وعلى العلم أن يبحث عن وسائل اخرى لإنقاذ المجتمع من هذه الآفة ، او ليتحملها كما يتحمل كثيراً من مصائب الذين نسميهم بالعقلاء الراشدين .

ولقد تكلمنا في فصل سابق عن المدمنين على المسكر والمخدر ، ويجب ان نسجل الآن ان ذلك من أشد الآفات الاجتماعية التي تجب مقاومتها بطريق تأسيس دور ومستشفيات لابراء المنتشين من عاداتهم ، ومنع انتاج الخمر والمخدر في البلاد على كل الناس ، وعدم السماح بدخول اي جزء منه من بلد اجنبي الا ما تحتاج اليه الصيدلية طبقاً للقوانين الدولية . وكذلك أمر البغاء السري والعلني المذكر والمؤنث تجب مكافحته ومقاومة المصابين به بطريق الترغيب والترهيب والوقاية عن سبيل التربية الصحيحة وتحويل الحاسة الانسانية الى حب للجمال الطبيعي واعتناء بالموسيقى والمروضات.

ومما تجب العناية به امر الشيوخ المتقاعدين في السن ، وذلك باسعافهم وضمان هناءتهم ، وتأسيس ملاجيء الشيوخ ، واستعمال كل الوسائل التي تسهل عليهم قضاء بقية أيامهم في طمأنينه وأمن . وتمكن الوقاية من استفحال امر التقاعد بتحسين الصحة العامة والتعويد على النشاط في وقت الشباب .

وأما العطلة والتسول وما اليها من ضعف الحال فهذه مسائل تناولنا امر علاجها بقلب النظام الاقتصادي الحاضر ، وجعل الدولة تتحمل تكاليف الاسرة وتفرض الضرائب التصاعدية على مستحقيها .

وهناك طبقة من المتوحشين او ممن نسميهم (بالحيل) لا تخلو امة من

وجودهم بسبب ان الامراض الاجتماعية في الانسانية واحدة ، وانما تكثر أو تقل بحسب التقدم العصري ، وهؤلاء يعالجون عن طريق التوبيخ وفرض الغرامات واتخاذ الوسائل لإرهاف حاستهم عن سبيل تربية الذوق والاشعار بالفن والجمال .

أما الجامدون والجاحدون فتمكن مجادلتهم بالتي هي احسن ، ووعظهم وارشادهم وهدايتهم والوقاية من امرهم بتكوين الوسائل الجدية لتربية الناشئة تربية دينية وطنية صالحة لان تكون منهم الاجيال المؤمنة الواعية .

وكل هذه الآفات لا يمكن ان يقضي عليها ، ولا ان يخفف من امرها الا اذا أزلنا من انفسنا اعتقاد ان ما هو واقع امر لازم ما له من دافع ، والا اذا تعلمنا الشعور التام بما تحدثه هذه الآفات من مصائب في المجتمع هي اصل ما نعانيه من استبداد واستعباد ، وما تقع عليه من مكائد الخائنين ودسائس الدساسين . ان الله لم يخلق داء حسياً ولا معنوياً الا خلق له دواء يعالجه ، ولم يجعل كذلك داء الا له سبب ينشأ عنه وتمكن الوقاية منه بازاحته ، فالمسألة كلها في الشعور بالمرض والرغبة في معالجته والتوفر على ذلك .

ويجب قبل ان اختم هذا الفصل ان احمد الله على ان وقانا من كثير من العاهات الموجودة عند غيرنا من الشعوب حتى الراقية منها ، فمن يعرف الغرب الاوربي ويعرف آفاته التي يشتكي منها عقلاؤه ورجال الاجتماع فيه يقدر قدر التربية الاسلامية وما تحافظ عليه من أخلاق حتى في اوقات الانحطاط . ويكفي ان نشير لقضية الكحول وما تحدثه من نكبات في الأخلاق والعلاقات الاجتماعية وفي الأجسام في الغرب . وإن من يتجول في أسبانيا مثلاً خاصة في الأندلس منها يشعر بعديد البلة وذوي الضعف العقلي بكيفية لا نسبة بينها وبين ما هو موجود في المغرب ، وما ذلك إلا بسبب انتشار الكحول والأدمان عليه .

إن وسطنا عليل ، ولكنه قابل للعلاج أكثر من كل وسط آخر إذا نحن صممنا العزم على إنقاذه والعمل على إزاحة أسباب المرض عنه .

٢٨

الطائفة الاسلامية

يقول (م. ميشوبيلر) : « ان التحريف الذي تعاقب على تطبيق القوانين الاسلامية منذ قرون عديدة هو الذي كون المبدأ المعترف به اليوم بصفة عامة والقائل بأن الحكومة الاسلامية مبنية على الحكم المطلق والاستمتاع بالذات » (١)

ويقول (م. ل. شاتولي) : « اذا نحن درسنا القرآن والحديث بامعان وقرأنا ما كتبه الشراح من علماء الاسلام العديدين الذين درسوا حقوق الحكومة وواجباتها لا يمكننا الا ان نتساءل كيف اصبح المبدأ الديموقراطي العادل الممتلىء بالانصاف والحكمة الذي اقره الاسلام طريقة للاوتوقراطية » .

والحقيقة ان الاسلام الصحيح بعيد كل البعد عن الواقع في انظمة المسلمين التي احدثتها اجيال الانحطاط في مختلف البلاد المحمدية . وان اسلام الكتاب والسنة لم يعترف قط بأي طغيان ، وانما وضع النواة

١) من بحث له بعنوان « الاسلام والدول المغربية » نشر « بمجلة العالم الاسلامي » .

الصالحة لتأسيس الطائفة الاسلامية على أسس ديموقراطية ، وهذه الحقيقة ظلت معترفاً بها نظريا من جميع علماء الاسلام ؛ فهي لا تحتاج لان يستدل عليها بنصوص القرآن أو الحديث التي تؤيدها ، وان المناقشة التي وقعت بين الصحابة وبين معاوية رضي الله عنهم خير حجة على ان الاسلام الطبعي لم يكن ليقبل المبادىء التي أراد أن يسير عليها الخلفاء الامويون لاول مرة في الاسلام .

ومع الضعف الذي احدثه اختلاف الصحابة فيما بينهم ، ومع التوجيهات البدعية التي اخذت تتسرب في الوسط الاسلامي منذ ذلك العهد — فقد ظلت فكرة الطائفة الاسلامية محفوظة في نفوس الجميع ، وظل نظر الرعية للحكومة كهيئة تدبر شؤون الطائفة وترعى حماها لصالح الدين ولصالح الطائفة نفسها . ولم تتغير الحقيقة الدينية تماماً الا حوالي القرن الثامن الهجري ، حيث انتصر مبدأ التسلط على فكرة التكتل الطائفي لخير الجميع .

وقد جرى في المغرب الاقصى ما جرى في البلاد الاسلامية الشقيقة ، فساعد الاختلاف الذي حصل أثناء الفتح الاسلامي على الاتجاه بالحالة الاجتماعية في المغرب الى جهة تتحكم فيها السياسة الحزبية اكثر مما تدبرها الرغبة في تطبيق تعاليم الاسلام الصحيحة وتمتين اواصرها في الشعب الجديد . وطبعي ان فتح الاسلام للمغرب لم يقع الا بعد ان كانت الخلافة الاسلامية قد انحرفت عن القواعد الاولى التي سار عليها ابو بكر وعمر رضي الله عنهما . كما ان تسرب الاسلام وتغلغله في بلادنا لم يجد السهولة التي وجدها في الشرق الاوسط ؛ بل اضطر الى الدخول في حروب عديدة سرعان ما تحكمت فيها مصلحة الفوز والنصر على مصلحة التبشير والتنظيم .

ثم ان الروح الاستقلالية التي تملك نفوس مواطنينا والتي تدفعهم لمقاومة كل تسلط جعلتهم لا يقبلون الخضوع للخلافة العباسية ولو انهم دخلوا

الاسلام . وسرعان ما وجدوا الحل السليم للتوفيق بين رغبتهم في الاستقلال وبين الانضواء تحت ظل اللواء الاسلامي الذي اختاروه . وذلك بمبايعة المولى ادريس رضي الله عنه ؛ ذلك البطل العربي الذي كان له فضل تأسيس أول دولة اسلامية مستقلة بالمغرب .

لكن سذاجة الشعب المغربي في عهد المولى ادريس ، وتحمسه للدين الاسلامي ، ومحبته للنبي عليه السلام ، وجهل العامة روح الديانة الجديدة التي اعتنقوها – كل ذلك ادى الى فهم العلاقة بين الشعب وبين الخليفة فهماً قائماً على الطاعة العسكرية الممزوجة بشيء من التقديس الشخصي الذي يتفق تماماً مع تقاليد البربر وتمجيدهم للبطولة واالصلاح

ولما توفي المولى ادريس الثاني ووزعت المملكة بين ابنائه ثم اضطهد موسى بن ابي العافية آل البيت تشتت الشرفاء في الاوساط المختلفة من سائر انحاء الوطن المغربي ؛ فقاموا بنشر الاسلام أولا ثم اهتموا اكثر بنشر روح التمجيد والتقديس للشرفاء لتوطيد دعائم نفوذهم وتعويض سلطاتهم المادية التي تضعضعت بسلطة روحية تقدس كل الشرفاء الى حد الخضوع لهم خضوعاً ممزوجاً بالخوف وعدم الاطمئنان من تأثيرهم الغيبي . ولم يكن امر خصومهم الفاطميين الا ليقوي من شأن هذه الروح ويزيدها تثبيتاً والى جانب هذا التقديس لآل البيت تكونت طبقة اخرى منهم ومن غيرهم ممن عرفوا بالتدين وحسن السلوك ، واصبحوا بعد موتهم مركز الاحترام الطبعي لامثالهم وموطن الاستغلال من بعض الذين ينتسبون اليهم كأبناء او نصراء . وشيئاً فشيئاً اخذت عقيدة السلفية تنمحي من العقول وتحل محلها فكرة المرابطية التي لم يتم ازدهارها الا بعد عصور ، وإلا في ظل الخوف من التسلط الأجنبي في القرن التاسع عشر وما بعده . وطبعي أن يضيع الاسلام الحقيقي بين هذه الأفكار والدعايات التي لم تكن تهتم بشأن تربية الجمهور وتعليمه بقدر ما تهتم بأمر إخضاعه واستغلاله والعبث بحقوقه .

وقد لاحظ (م. بيلر) بحق أن العلامة ابن خلدون الذي عـــاش في القرن الثامن الهجري أي في العهد الذي تكونت فيه الأوتوقراطية الاسلامية لم يهتم بالجانب الاجتماعي للاسلام، ولا بما يرجع لفكرة الطائفة في المبادىء الدينية اهتمامه بتعزيز قواعد التأسيس للأمبراطوريات، مع العلم بأن ابن خلدون نفسه كان من طبقة الموظفين الذين اشتغلوا في جو نظام مضطرب وغير محافظ على أصول الشريعة وأحكامها؛ لأن مـــا قرره من قواعد للدولة بعيد كل البعد عما تقتضيه تعاليم الاسلام من أن الجمـــاعة المسلمة تكون طائفة ذات حقوق وواجبات يرأسهـــا أمير المؤمنين الذي له هو الآخر حقوق وعليه واجبات يسأل عنها مثلما تسأل الجمـــاعة المسلمة عن واجباتهـــا.

وإذن فظروف الفتح وتقديم مصلحة الفوز للحكومة الفاتحة على مصلحة الدين نفسه، ثم اقتضاء الظروف لاهتمام الشرفاء والمرابطين بتقوية نفوذهم لحمايتهم من التضارب الحزبي هما اللذان خرجا بالجماعة الاسلامية في المغرب من معناها الأساسي ــ الذي كان يمكن أن يصبح تنظيماً هائلا ديموقراطياً طبقاً لمـــا تقتضيه أوامر الكتاب والسنة ــ الى تكوين أرستوقراطيات محلية توافق الروح القبلية التي مـــا فتئت تعبث بالأمة المغربية وتقضي على كيان دولتها.

وهكذا فإن على الامتيازات الاجتماعية التي كونتها مصلحة الأفراد والبيئات في المغرب تقع التبعة الكبرى فيما أصاب المسلمين المغاربة من ابتعـــاد عن الدين وانصراف عن النظام الصالح وانغمار في عـــالم الخرافات الذي لا يملأ نفوسهم إلا بنوع من التصرف ممزوج بالخوف والاستسلام لكل الأشخاص الذين يصطنعون الصـــلاح ويظهرون بمظهر التأثير الغيبي دون تدقيق في معرفة أحوالهم أو بحث عن الفكرة التي يحملونها للناس.

وتنقلب الوضعية في العصور المتأخرة الى حد يكاد يعتبر مؤامرة قاسية على المسلمين للانحراف بهم من الوجهة الصحيحة التي يجب عليهم أن يسيروا

فيها ؛ فإن التعليم الاسلامي نفسه لم يعد يعطى للناس إلا بصفة بعيدة عن كل ما يرجع بهم للكتاب والسنة أو يبعث في نفوسهم روح التفكير الصحيح والدراسة المتعمقة وتطبيق ما يدرس من أصول مجردة على حالة المجتمع وشؤونه . وقد لاحظ الشيخ عبد القادر المغربي في كتابه « الأخلاق والواجبات » الأثر الذي أحدثه استبداد الفاطميين ومن بعدهم في تطور الآراء الفقهية فيما يرجع لعلاقـــة الشعب بالدولة ، وكيف أصبح معنى الطاعة الاسلامية لأولي الأمر لا يرمي لغير الخضوع التام ولو في غير المعروف .

ومع أن العصور الاسلامية حتى المتأخرة منها لم تخل من علماء رفعوا عقيرتهم لتبيين الحقيقة للناس ، ونصبوا أنفسهم للامر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن الفساد الذي مكنته الأجيال جعل الكثيرين من ذوي السلطة ينظرون اليهم على أنهم متآمرون على الدولة أو ذوو أغراض سيئة نحوها ، وبذلك يقضى عليهم فيموتوا ، وتستمر الحالة على ما اعتــاد الناس من ظلم الحاكمين وتحالف بعض العلماء والأشراف والمرابطين معهم على ابتزاز الشعب وإطالة عهده بالجهالة والاستعباد .

إن هذه الحقائق هي التي تفسر لنا سهولة الانحلال الذي أصـــاب المجتمع المغربي بعد الاحتلال الأجنبي ، والسهولة التي وجدها المحتلون في تكوين فئة من أبناء البيوتات العريقة والعلماء وغيرهم من ذوي الامتيازات الاجتماعية ؛ تنضم اليهم وتتحالف معهم على خدمة النظـام الذي وضعوه ولو كان في غير مصلحة الدولة الذين يعملون باسمها ، حتى حل محل الطائفة الاسلامية الديموقراطية استعباد بعض الاسلام لبعض ، واستمداد المستعبدين سلطتهم وقوتهم من حماية الأجنبي وقوتـــه .

إن جرثومة الداء هي منا والينا ، وإن صلاح المجتمع المغربي لا يتم بمجرد الاستقلال ؛ لأن الاحتلال لم يزد على أن استعمل لصـالحه نواحي الضعف التي كانت قد خلقتها الأجيال والأهواء المغربية . بيد أن الاستقلال هو الوسيلة الوحيدة التي تزيح عن الطريق سياسة استعمارية من صالحها إبقاء

ما كان على ما كان ، وتتيح السبيل للمغاربة كي يصلحوا مـــا أفسده تآمر ذوي الأهواء من أمر دينهم ودنياهم ، وذلك ما لا يتيسر أبداً إلا إذا فهمنا الحقيقة التاريخية في المغرب على وجهها ، وإلا إذا قبلنا أن ندرس مجتمعنا دراسة من يريد معرفة الأدواء كي يعالجها دون أن يذهب مع تيار العاطفة وحدها .

لقد قلنا غير مرة إن حاجتنا لثورة فكرية تفوق كل الحاجات ؛ لأن هذه الثورة هي التي تفتح لنا آفاق المعرفة وتبين لنا طريق الاصلاح الصحيح .

لقد حل عندنا القبول العملي لكل مظاهر الظلم والطغيان التي عـاش فيها المغرب أجيالا عديدة محل الاختيار في الأعمال والحرية الفردية ووجوب الاستشارة في الامور التي يجب أن يقوم عليها بناء الجماعة المسلمة بمقتضى تعاليم الاسلام ، كل ذلك لغفلة الشعب وعدم تفتح ذهنه لادراك الحقائق والمطالبة بما يؤمن به من عدل وانصاف .

لقد حان الوقت الذي يجب أن نعمل فيه على إفهام الشعب الاسباب التي أدت به لهذه الهوة التي وقع فيها ، وأن نبين له التآمر الذي قـام به ذوو الامتيازات الاجتماعية من رجال النبل الديني أو أرستقراطية الوظيف ليحولوا بينه وبين مـا أعطاه له الله من حق في الحياة الحرة الكريمة ؛ لأنه كما قال جلالة مولانا الملك محمد الخامس أيده الله : « قد آن أوان الديموقراطية للجميع

٢٩

الجهاز الاجتماعي

بحثنا في أوائل باب « الفكر الاجتماعي » ما يتعلق بالمجتمع المغربي من جهة مظاهره الخاجية التي تحتاج للاصلاح ، ونريد الآن ان نتكلم عن الآلة التي تسير هذا المجتمع وتؤثر في ظواهره الى حد انها توهم تغيرات متنوعة بحسب العصور والظروف ، في حين انها لا تتدبل ولا تنتهي .

ويمكننا ان نقول ان هذه الطاقة الداخلية المحركة ليست الا شعور المغاربة بالحاجة المثمرة للاستقلال القومي والذاتية الاقليمية ، وما يتبع ذلك من تمسك بالتقاليد ، وتعلق بالارض الى درجة التقديس ، ومقاومة لكل تدخل خارجي او استيلاء اجنبي ، الى الكفاح المستمر ضد كل امتلاك ولو كان داخلياً ، وضد كل محاولة استعباد مهما كان مصدرها .

وهذه الطاقة هي التي تكون في المجتمع المغربي حاجة دائمة لحركة دائبة وثورات متعاقبة تخيل للباحث السطحي انها رغبة في التبدل ، وماهي

إلا رغبة ضد ذلك التبدل ؛ أي اهتمام باستمرار المألوف المعتاد . والثورة الحقيقية دائماً تكون في عمقها محافظة على كل ما هو عزيز ومحبوب .

ومع أن الذاتية الاقليمية شديدة الظهور في مجتمعنا فــإن ذلك لا يدل على حب الاستقلال المحلي أو القبلي ؛ وإنما يدل على رغبة في لامركزية جهوية ، أو بتعبير أصح على شوق الى الاحتفاظ بالخصوصية المحليــة في دائرة الاستقلال القومي العام . وليس أوضح حجة على هذا من كون الجهات كلها تتضامن كلما هجم أجنبي أو دعا داعي الخوف من هجومه . ومجرد وقوع الخطر في آخر حصن من حصون البلاد يهز أقاليم القطر كلهـــا ومراكزه بأسرها ، وربمــا أدى الى الثورة على الحكومة المركزية التي لم تستطع الدفاع عن الوطن ، أو استسلمت لمطالب خصومه . وذلك ما وقع بالفعل من سلاطين « السعديين » ضداً على « الوطاسيين » وما وقع من « الدولة العلوية » ضداً على السعديين أنفسهم .

على أننا أوضحنا غير ما مرة بطريق العرض التاريخي ما يرجع لهذه الحقيقة وبينا كيف أن القرطاجيين والرومانيين والونداليين وحتى العرب لم يستطيعوا محو هذه الذهنية الاستقلالية من نفوس المواطنين ؛ بل سرعان ما تأثر المقيمون منهم بالبلاد بها ، وتخلقوا بطبيعتها ، وقد فهم (ابن خلدون) هذه الحقيقة كل الفهم ، وكذلك (ابن جبير) وغيرهما من كتاب المغرب الاجتماعيين.

وإذا كانت الخصوصيات المحلية قد أحدثت بين القبائل المغربية تطاحناً متوالياً جعل البلاد دائماً في حالة فوران انتخابي لمن يتولى الحكم ويسيطر على الباقين فقد كان وصول الاسلام للمغرب مخففاً من هذه الحال ، خصوصاً بعد مــا أعطى للدولة رئيساً من سلالة الرسول يحفظ التوازن بين مختلف العشائر ويوحد الصفوف ؛ فكان المولى إدريس الموفق الأول بين طبيعته الذاتية الاقليمية وطبيعة الاستقلال القومي ، وكان الاسلام الباعث الأكبر على تكوين مبدأ الوطن بالمعنى الواسع الذي يستند إلى الأرض ذات الحدود عوض الوطن المبني على الاتحاد في الأسرة أو الجنس .

وهكذا أصبحت العترة النبوية جزءاً من الطاقة التي تكون الدولة والأمة ، وتحافظ عليها ، وأصبحت هذه القوة المستمدة من غيب النبوة والخارجة عن الاختلافات المحلية أساس التكوين للامة المغربية الجديدة .

وقد كان ممكناً أن تبلغ هذه الثورة التي وضعها إدريس الأول ونظمها إدريس الثاني بتأسيس الوزارات وأجهزة الحكم مداها المقصود منهــا لولا أن المغرب لم يكن قد التف جميعه حول لواء الاسلام ، ولولا أن الكفاح استمر بين بني أمية والفاطميين والادارسة وبين زناتة ومغراوة وبني يفرن أمداً طويلاً ، حتى قامت ثورة المرابطين فأتمت وحدة البلاد من جهتيها الجغرافية والاعتقادية ، ثم جاءت ثورة الموحدين فأتمت ما صنعته الدولة قبلها ، وأعطت للمغرب مركزاً هائلاً في الأندلس وفي المغرب العربي ، ولكنها ركزت في الوطن عقيدة (الجبر) الشاذلية مقام عقيدة « الاختيار » القادرية التي كان قد غرسها (عبد الله بن ياسين) ، ووضعت الأساس لهذه « المرابطية) التي ازدهرت من بعد في البلاد ، وفي عصرها تكونت ثقافة « الصالحين » حيث نشأ جمع غفير من أهل « الولاية » الذين ما يزالون موطن القداسة الى اليوم كأبي العباس السبتي وأبي يعزي وأضرابهما .

ومن جهة أخرى فعوضاً عن أن تقوم هاتان الدولتان بالتطهير الاجتماعي والقضاء على بقايا العهود الجاهلية شغلتا الوقت كله في فتح الفتوحات وتوسيع دائرة المملكة ، ومع ما في ذلك من المجد فقد أضاع فرصة عظيمة لاستغلال طــاقة الدولتين المصلحتين فيما يرجـــع للعمل الداخلي ، ولكن فكرة الأمبراطورية غلبت على أولي الأمر فشغلت الأذهــان عن القومية المغربية الصرف إلى الوطن الكبير الذي يسير بزعامة المغرب .

ومن المعلوم أن فكرة الأمبراطورية تشجع الذاتية الاقليمية وخصوصياتها . ومع أن الدولة المرينية لم تكن من القوة لدرجة سابقتيها فقد شغلت هي الأخرى بروح الأمبراطورية وأعبائها ؛ ثم جاء دور الانحطــاط منذ عهد الوطاسيين فعادت البلاد لما كانت عليه من قبل من تطاحن بين الجهــات

لاتفه الأسباب ، وازدهرت « الشاذلية » ازدهاراً كبيراً وأخذت تتفرع عنها مختلف الطرق ، وتكون عديد من المرابطين الذين يزاحمون الاشراف في نفوذهم الغيبي المستمد من النسب بطريق الكرامات ، وجاءت دولة السعديين تنتسب للرسول وتؤيد أرباب الزوايا ، وشغلت بالاحتياط من الترك من جهة والغرب اللاتيني من جهة أخرى ، وانتهت بتكوين إقطاعيات جهوية يقوم عليهـا المرابطون والصوفية ، إلى جانب الخصوصيات المحلية ، وأصبحنا نرى (اليوسي) وأضرابه يتشكون من عودة الفكرة القبلية وأضرابها ، وزاد انهزام المسلمين في الاندلس وهجرة المسلمين الاندلسيين الى المغرب في تقوية روح « الجبر » التي غرستها « الشاذلية » وأصبح المعتقد العام هو في أن الواقع مكتوب لا يمكن دفعه ، وليس لأحد فيه اختيار ، وازدهر أدب المناقب ازدهاراً غطى على كل ما هو معقول ، وتكونت فروع الطرق الناشئة من إصلاح (الجزولي) و (التباع) ، وشغل الشعب بسفاسف الاشياء ، وتملق العلماء وأهل الحل والعقد للجمهور ورؤسائه ، وتكونت هوة سحيقة بين الأمة وبين الحكومة حتى أصبحتا لا يصل بينها إلا أولئك المرابطون أو الأشراف .

وكانت الدولة العلوية ثورة على قسم كبير مـــن هذه الاحوال ، في مقدمتها تحرير البلاد من الاحتلال الاجنبي والقضاء على إقطاعية « المرابطين» والقواد الكبار الذين لم يحصلوا على السلطة إلا بطريق القوة وتسليط بعض الامة على بعضها لآخر ، ثم تكوين سلام عام بتأسيس جيش للدولة ، والقضاء على التسلح العام الذي يعطي الوسيلة الفعـالة للقبائل في الثورة واتباع كل ناعق جديد .

ولكن تكوين الجيش من طبقة « العبيد » زاد في توسيع الشقة بين الشعب وبين الدولة ، وأعطى لهذه الطبقة المنحطة حتى التدخل في شؤون الدولة ؛ فأخذت تعبث بالملك والمملكة ، وتبحث عن حريتهـا بطريق تولية من تريد وعزل من تشاء ، حتى حرر السلطـان محمد بن عبد الله

الأمة من عبثهم بإلغاء جيش العبيد ، ولكنه عاد بالمجتمع إلى التسلح العام ؛ فعادت الخصوصيات المحلية للبروز ، وعاد التطاحن القبلي للظهور .

وانتبه السلطـــان مولاي سليمان لأصل الخطر الذي يوحد كثيراً من القبائل ضد الدولة ، ونظراً لتدخل بعض المرابطين وأدعياء الصلاح فيما لا يعنيهم ، واتخاذهم الدين ناموساً لاستغلال الجماهير وتسخيرهم ضداً على الملك وعلى مصالح الأمة ، مستفيدين من الجهالة العامة التي وقعت فيهـا البادية المغربية ، ولسبب فكرة الأمبراطورية التي غطت على حاسة الاصلاح الداخلي في الدول المغربية الكبرى ـ أيد السلطان مولاي سليمان دعوة «الوهابية» وأخذ ينشرها ؛ فوضع النواة الطيبة لاصلاح فكري واجتماعي خطير .

وهنالك عامل تاريخي كبير هو هجرة العرب الهلاليين واضرابهم ؛ فقدقوى وجود العشائر المتنقلة التي يساعد أسلوب حياتها على تكوين القبلية بصفة أكثر وأعظم من الحياة المستقلة حتى أصبحت عاملا مستقلاً من العوامل الاجتماعية في تأييد بعض الدول أو في التألب عليها ؛ علاوة على ما أحدثته هجرتها المفاجئة من ثورة في الاقتصاد وتقوية للنظام الفلاحي العسكري على النظام الصناعي الحضري.

وإذن فالطاقات التي عملت عملها في تسيير الآلة المغربية هي الحكومة (أو المخزن) ، والدين الاسلامي ، والقومية المغربية من جهة ، والأجهزة الشعبية المتناقضة من جهة أخرى : البدو الرحل ، والمتحضرون ، والأشراف ، والمرابطون ، والقبلية ، والوطنية ، والسلفية ، والشاذلية .

وإذا كان تعاقب الأسر المالكة والحكومات على المغرب قد عمل أحياناً على التفريق بين هذه العناصر وضرب بعضهـــا ببعض ، وكانت السلطات الأجنبية اليوم تسعى في السير على هذا الأساس ؛ بل تعمل لتكوين هوة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة ـ فـإن مصلحة الوطن وبنيه تقضي بصهر هذه الطاقات كلها ضمن قوة واحدة هي قوة الدولة المغربية المتحدة المعتزة بالله وبالوطن المغربي الخاص ، والمتضامنة في كل ما من شأنه أن

يحفظ كيانها ويرفع مستوى أفرادهـا في دائرة العدل الاجتماعي والأمن النفسي وازدهار الفرد وتحرره .

* * *

إن السياسة وحدها هي التي كانت تسير الدول والجماعات في المغرب ؛ فكانت تسمح باستعمال كل الوسائل التي تعطيها قوة العصبية التي تصل بها للتسلط وانتزاع الحكم ، ثم تحدوها إلى توسيع الفتوحات خارج الوطن المغربي ؛ الأمر الذي أبقى أنظمة متناقضة طالما أضرت بأمن الدولة وسلامة الوطن . ولذلك يجب أن نبذل كل مستطاع لكي تركز هذه القوات الشعبية في يد السلطة العليا التي يترأسها جلالة الملك وحكومته الشريفة ، وهذا ما لا يتحقق إلا بتغيير عميق في الأنظمة البدائية التي ما زالت البلاد محتفظة بهـا . وفي مقدمتها النظام القبلي ، وعدم استقرار البدو .

تنقسم البداوة في المغرب إلى قبائل متحضرة ، وإلى أخرى متنقلة ، ورحل ، وأصحاب القصور . ونظام المتحضرين يقوم على أساس الفخذ أو العشيرة التي تستقر عادة في منطقة تتراوح بين الستة والعشرة كيلو مترات ، ويدعي أبناء العشيرة انحدارهم من أب واحد تسمى الفخذ أو القبيلة باسمه ، ولكل عشيرة مجلس شيوخ او اعيان مهمته الاشراف على لاشغال العامة وجمع الاداءات وصرفها ؛ ويعين المجلس نائباً عنه يدعى (امغـــار) أو الشيخ أو المقدم لمدة معينة لا تتجـاوز السنة ، وهو الذي يقرر وينفذ في المســائل الجارية التي لا تعرض على الجماعة ، كما انه هو الذي يمثل العشيرة والجماعة امام القـــائد الذي هو نائب الملك ، وكثيراً ما ينقلب هذا الوكيل في اوقات الازمات فيسيطر على القبيلة ضداً على رغبة ممثل المخزن ورغبة الجماعة الشعبيـــة نفسها ، (ومن ذلك تكونت انظمـــة القواد الكبار خصوصاً بعد الحماية) . ولمجلس العشيرة حصون تعاونيه تدعى (أكادير) ، يضع فيها افراد العائلة محصولهم ، ويجانب كل اكادير

مجد ومدرسة قرآنية ودار لانعقاد الجماعة ، وبالأكادير تتحصن العشيرة للدفاع في اوقات الخطر .

ومن ثلاث افخاذ الى عشر تتكون القبيلة التي لها شعور ايضاً بوحدة السلالة ، ولها مجلس يجتمع فيه وكلاء جماعات العشائر الذين يتفاوضون مع القائد ، ولها قاض معين من قبل الدولة ، وسوق اسبوعية ، وموسم سنوي لبعض الصالحين المدفونين في ارضها أو الناشئين بها ؛ الامر الذي يدل على وحدة معنوية واجتماعية .

وكثيراً ما تتكون من مجموع قبائل : انعهادية اتحادية تنتمي كلهـــا لسلالة واحدة ، ويقوم عليها رؤساء ذوو صبغة ادارية محض في الغالب . ومن مثل هذه الانعهادات تكونت الدولة الموحدية التي اكملت اتســـاعها بضم سائر القبائل المغربية وغيرها .

اما عند المتنقلين والرحل وســـكان التصور فان الوحدة الاجتماعية اقوى ؛ لانها تقوم على (الدوار) الذي يجمع عدداً مختلفاً من المجموعات العائلية التي تتركب عادة من خيمات متعددة ، وترتبط الدواوير بالعشيرة ضمن مجلس يترأسه شيخ مختار لمدة سنة ، ويراعى في اختياره ان يكون بالتناوب من مختلف الافخـاذ ، وهذا الشيخ هو الذي يمثل ايضاً القبيلة امام القائد المخزني .

وكثيراً ما كانت تقع حروب بين البدو الرحل من اجـل المراعي ، وكانت تنتهي بتغلب احدى القبـــائل على الاخرى . وهكذا اصبحت القبائل المتغلبة نبيلة ، والقبائل المغلوبة تعتبر موالي ، ولكل منها سلم اجتماعي يقوم على الاسس الســـابقة . ولكن المتغلبين ينظمون المجالس القبليـة التي اعتادها المتنقلون والرحل ، بينما يقوم المغلوبون والموالي الى جانب الواحات بسكنى (المداشر) المحصنة او القصور ، ويكون مدشران أو ثلاثة قرية صغيرة اكثر تحضراً ، وينعقد بها مجلسان احدهما ارستقراطي

يقوم بالنظر والتقرير فيهـا ، والثاني شعبي يقوم بتنفيذ مقررات المجلس الاول ، ولكن هذه القصور تظل في الغالب خاضعة لاستعباد الغالبين وتسخيرها لمصالحهم .

واذا تعمقنا في هذه الســلالات وجدناها تتسع حتى تقسم البلاد الى قسمين ، هما صنهاجة وزناتة ، وهما اللتان كونتا التاريخ المغربي ، وتبادلتا الحكم في البلاد . وهذه القبيلة باصلها وتطوراتها تجعل الفكرة القومية في المغرب قائمة على اساس الجنس ، كما هو موجود عند كثير من الشعوب ، لكن ظـاهرة حب الوطن والتجمع للدفاع عنه بين مختلف القبـائل المغربية ـ وهي ظاهرة سجلها التاريخ واعترف بها كل الباحثين ـ تجعلنا نعجب من هذه المفارقات التي نراها في الجهاز النفسي للمجتمع المغربي ، ولكننا نستطيع أن نحس بعمل هذه الآلة نفسها في التوفيق بين ما يظهر مختلفـاً في البلاد ؛ فالوطن عند المغاربة محبوب الى درجة التقديس ؛ لأنه مهد السلالة من جهة ، ولان الابطال والاولياء ممتزجون بترابه من جهة أخرى ، وذلك ما يفسر قابليـة المغاربة للمرابطية والنبل والتعلق بالمواطن التي انجبت للسلالة فخارها ومجدها .

ولكن فكرة السلالة فكرة خيالية في حد ذاتها وخطرة ، ولذلك يجب ان نعتبرها قد ادت مهمتها الاجتماعية ؛ اذ اعطت للمغاربة فكرة الوطن الجغرافي عن طريق تقديس المهد ومواطن الاسلاف كما بينـا . وليس من شــك في ان الوطنية المغربية القائمة على الارض وروابطهـا التاريخية شيء متمكن من نـفوس الوطنيين ، ممتزج بذهنيتهم ، وان لم يرد الاعتراف بذلك كثير من المغربولوجيين الاوربيين . واذا كان الامر كذلك فلم يعد محل لأن تبقى في البلاد هذه الانظمـة الاجتماعية المبنيه على الاعتبارات القبلية التي قلنا ان مهمتها قد انتهت ؛ بل يجب ان نبحث عن تعويضهـا بتنظيم جديد شبيه بهذه التنظيمات الجهوية والمحلية الموجودة

في البلدان العصرية المتحضرة ، وعلى الاجيال يجب ان تحل البلدية محل القبلية ، والعموم محل الطائفة أو الجماعة .

سيكون اذن في المغرب سلمان نظاميان متوازيان : احدهما حكومي والآخر شعبي . اما الاول فهو الاداة المغربية التي تقسم البلاد الى اقاليم فعمالات فاجزاء ترتبط كلها بوزارة الداخليـــة ، وتشرف هي على جميع فروع المصالح ذات السلم المختص بها ايضـــاً . اما القضاء فسيفصل عن الاعمال الادارية ضمن اطار خاص مستقل الا في ما تقضي المصلحة ببقائه غير منفصل كا بيناه في القسم القضائي .

ويوازي هذا النظـــام سلم شعبي يقوم على مجالس العموم فالعمالات فالبرلمان ، ويجب ان ينتخب اعضاء مجلس العموم من سكان الجزء والطارئين عليه من المغاربة على اختلاف سلالاتهم انتخابا مباشرا بطريق الاقتراع السري ، وانمـــا يراعى في المنتخَبين (بالفتح) ان يكونوا حاصلين على قسط من الثقافة يهيئهم لتقرير المسائل البلدية الراجعة الى نظرهم ، ويكفي في ذلك الحصـــول على التعليم الابتدائي مثلا . ومن بين اعضاء العموم والبلدية المنتخبين في سائر البلاد يعين جلالة الملك بطلب من وزير الداخلية رؤساء البلديات او شيوخ المدينة لمدة خمسة اعوام مثلا ، ويكون الشيخ عضواً في المجلس بحكم منصبه ومسؤولاً عن تنفيذ مقرراته .

وينظم في كل عمالة مجلس عمالي لتنسيق اعمـــال العموم المشتركة ، والدفاع عن مصالح العمالة ؛ ينتخب اعضاؤه من ســـكان الاجزاء الادارية المنضوية في العمالة والطارئين عليها من المغاربة على اختلاف سلالاتهم . ويقع الانتخاب بالاقتراع السري المباشر . ومن اعضاء مجالس العمالات المنتخبين هكذا يعين جلالة الملك بطلب من وزير الداخلية رئيس كل عمالة يعتبر حاكمها والمسؤول عن شـــؤونها لمدة خمسة اعوام . ولتقوية الجانب التنفيذي يجب ان لا يقع عزل رؤساء الاجزاء او العمالات اثناء آمادهم

المحددة ، إلا اذا حكمت عليهم بذلك لجنة تأديبية أو قضاء اداري يخصصه جلالة الملك بذلك .

بهذه الصفة السهلة يمكننا ان نقضي على مظاهر التنظيمات العتيقة التي تمثل الروح القبلية وتحول بين الشعب وبين الاستقرار في نظام قومي تهيمن عليه الحكومة المركزية ويستمد نفوذه من الشعب .

ولكن هذا التنظيم لا يتم الا اذا قضي كذلك على فكرة البداوة المتنقلة وما تستجلبه من فوارق اجتماعية نبهنا عليها ولذلك ينبغي القيام باسكان العشائر وتقرية القرى ، حتى يتسنى لها التحضر ضمن نظام ابعد ما يكون عن اساس القبلية ؛ لأن الهجرة والرحلة هما اللتان تبعثان في اصحابها البحث او الاحتفاظ برابطة غير الارض فتنمي فيهم القبلية وادواءها .

وأما مسألة الآثار التي كونتها المرابطية والنبل وما اليها فهي قضية ترجع الى اساس الثورة الفكرية التي نعمل عليها ، ونعتقد ان الحركة الوطنية قد قطعت أشواطاً بعيدة في هذا الميدان بما غرسته من فلسفة دينية ، وما بثته من تفكير ديموقراطي لا يعترف بالفوارق المبنية على الدم او على الفضيلة ، ولكن ناحية واحدة ستصلح هذه الآثار اصلاحاً عميقاً هي احلال الحزب والنقابة والجمعية والمسجد محل المنظمات العرفية والعائلية ، وتكوين تعليم عام وتربية قومية متينة تهيء الاطر الصالحة لتسيير هذه المنظمات العصرية ، وتعمل على توجيه المجتمع في ناحية العمل الجدي للتحرر والتقدم ، وتكوين الطاقات المغربية الجديدة التي لا تنصرف الا لخدمة الشعب وتحقيق سعادته وأمنه ، ولا تعمل الا للمثل العليا التي يرعاها العرش ويلهمها الوطن .

٣٠

النظام النقابي

يجب ان نعوض المنظمات السابقة بالمنظمات الموافقة لروح العصر .

ذلك ما استخلصناه من دراســـة الجهاز الاجتماعي المغربي . و اذن فالقوى المكونة لهذا الجهاز القومي يجب ان تجدد وتلقح ، وقـد عرفنا فكرنا في كل جانب من جوانب التجديد الاداري والشعبي فيلزم أن نعرف فكرنا النقابي .

ولا نقصد أن يكون العمل النقابي ومتعلقاته موضوع البحث في هذا الفصل ، وإنما نريد هنا أن نستخلص المعتقد النقابي الذي يجب أن نسير عليه في العمل .

إن العمل هو قانون الديموقراطية ؛ فالعمل لنظام الحكم الشعبي بمثابة الصحة والهواء اللذين نتمتع بهما دون أن نشعر بوجودهما ؛ ففي كل صباح يخرج المواطن ليعمل بدافع الشعور بالحاجة للحركة • فيقضي نهاره في عمله العقلي أو الجسمي ولا يبحث عـن النتيجة إلا في المساء ، حيث يتنفس الصعداء ويبحث عن الراحة والاستجمام . وهذا الاعتياد طبعي ومفرح ، ولكن الاستغلال سار به في أول العهد الصناعي إلى مـــا يجاوز الحد المعقول أو الذي في طاقة البشر ، ثم أصبح الرجـل العبد للآلة مضيعاً

لثار عمله الهادىء من أجل طيب الحياة الاجتماعية ، وانقلب حيوان شغل ، فوجب عليه أن يدافع عن نفسه ، ووجب له أن يحمى .

وقد كان العمل ورأس المال مشتركين في العصور القديمة ، لم يعرف بينهما فصل إلا منذ بدأ الازدهار الصناعي الناشىء عن التطور الآلي ؛ أي أن العامل كان هو المموّل في الغالب ، ولذلك لا غرابة إذا رأينا المنظمات الصناعية في الماضي تشرك بين من يتعاطون الحرفة ؛ لأن الغاية الأساسية لم تكن الدفاع عن العامل ، وإنما كانت الدفاع عن المهنة وحمايتها من الغش ومن المزاحمات الخارجية وما اليها . ولم يمض عهد بعيد منذ شعرت الانسانية بضرورة اتخاذ التدابير الأولى لوضع توازن بين العمل وبين اليد العاملة ، ومع ذلك فلم تكن الديموقراطية فكرت في أكثر من تنظيم العمل أي تنظيم نفسها .

وتنظيم العمل يشتمل على برنامج واسع عظيم يعدُّ أكبر ميدان تصرف فيه الديموقراطية مجهودها في هذا العصر ، وهي قادرة على الوصول للنتيجة المتوخاة إذا لم تتحول عن طريق العمل لحل المشكلات الاجتماعية إلى العمل لجعلها أصعب وأكثر إشكالاً .

إننا اليوم في تطور صناعي كبير ، وقد لحق التطور عادات العمل وسلوك العمال اليومي ، فأحدث أعرافاً لم تكن ولم تصبح بعد قانوناً .

وقد اقتنع الكل قبل أي شيء آخر بحق الجميع في العمل ، وبوجوب العمل على القادر . وذلك ما يستدعي عملياً ضرورة التنظيم ؛ تنظيم العمل وتعميمه . وتنظيم التكتل العمالي من أجل الحصول عليه عن طريق الكفاح الثوري كما يقول البعض ، أو عن طريق المثابرة السلمية كما يود الآخرون .

فالتجمع هو فكرة العصر الكبرى . وكيف تتم ؟ لقد قطع الواقع كل قول وكل نقاش ؛ فإن اجتماع العمال في المصانع والمناجم وغيرها من الأماكن أحدث تكتلات الجمعية العمالية ، والاتحاد في الشعور كوّن الاخاء

في المطلب ، وهذا ما أوجد الحاجة الكفاح واختراع الوسائل الناجعة له ، فكان الاضراب ، ومن حق الانسان أن يقاوم الظلم بكل ما هو مشروع . وهكذا أصبح التكتل العمالي وما يحتوي عليه من تجـــارب يحمل اسم النقابات ، وبما أن رغبات العمال لم تتحقق كلها ولم يتحقق بعضها بالسهولة المرجوة ، وبما أن العمل من أجلهـا اقتضى مواصلة التكتل ومواصلة العمل فقد وقعت معاكسات بين المموّلين وبين العمال ، وتكوّنت (النقابة) حيث أصبحت العقيدة تتغلغل في صميم الواقع ، وتقلب الروح المهنية إلى روح ثورية ، فتكوّن التطاحن بين الطبقــات كشيء جرّ اليه الحـال ، لا كأمر ضروري وفق ما يزعمه الماركسيون .

الحقيقة أن روح المهنة هو الشغل والخلق ، وذلك مـا يعني التعاون والجدل الحر ، وقد حل محله في الظروف التي خلقت فيها النقابة تعصّب المموّل والعامل ؛ الأمر الذي لم يكن منه بدّ . ولكن هل من الضروري أن يستمر النزاع القديم ؟ نعتقد أن المصلحة المشتركة لا بد أن تقرب يوماً ما بين الفريقين ؛ بين جميع المنتجين كيف ما كان دورهم في الانتاج .

ولكن ما دمنا لم نصل إلى تنظيم هـــذا التعاون المتين فلن يمكننا الفرار من الأزمة الاجتماعية ، وهـذا التنظيم للتعاون يجب أن يكون في نظرنا الغاية البعيدة للعمل النقابي .

إن الغاية النقابية هي تنظيم العمال وتربيتهم وإشعارهم بالحقوق التي لهم ، وهذا ما يجعل الحاجة للنقابة دائمة حتى بعد التمتع بكامل الحقوق ؛ لأن المحافظة على روح الكفـــاح هي الضمان الضروري للاستمرار في التمتع بالحقوق ، ولكننا لا نؤمن أبداً بأن غاية النقابة أن تصل إلى عمل شديد يرمي لقلب الأنظمة عن طريق الثورة .

وليس من حقنا أن نتحكم بحصر الوسائل التي يجب على العمال استعمالها للوصول لغاياتهم ، فإن ذلك ما يتطور في نظرنا بحسب الاعتبارات الصناعية والحكومية ، وكل ما هنالك أن من حق العمال الدفاع عن واجباتهم عن

طريق التحكيم والصلح أو عن طريق الاضراب والمقاومة السلمية إذا لم يتسن للدولة أو لم ترد تطبيق القانون الناشيء عن العرف ، والذي يتطور هو الآخر بحسب ما تقتضيه تجارب الكفاح النقابي . وهكذا نخرج هنا بفكرة اعتبار النقــابة كحركة دائمة مثل سائر الجوانب التي عالجناها ؛ الغاية منها هي التطور والمتابعة لروح العمل وروح التضامن . ومن المؤسف أن النقابة اليوم وقعت في ظروف خرجت بهـــا عن هـذه الصفة إلى منظمات تراعي تقنية العمل النقابي أكثر مما تراعي الروح والغاية منها ؛ أي أنها اتجهت نحو اعتبارات دستورية أكثر منها نقابية ، فأدى بهـــا ذلك إلى الانقسامات التي نراها عليها اليوم ؛ إذ أصبح في العـــالم ثلاثة اتحادات نقابية يشرف على كل واحد منهـــا جانب دولي خاضع لاتجاه دستوري معين . ومستقبل النقابة لا يمكن أن يضمن إلا إذا بقيت حركه قابلة للتطور من أجل غاياتها الأولى التي هي : الحرية وطيب الحياة .

يجب أن تكون النقابة في الميدان الاجتماعي كالحزب في الميدان السياسي ، وبما أن هذا الأخير يعمل على ربط علاقات تضامنية بين جميع الأنصار الذين يشتركون في مبدأ واحد سياسي بقطع النظر عن عقائدهم الدينية وغاياتهم الإجتماعية فيها فالنقابة يجب أن تعمل على ربط علاقات تضامنية بين جميع الذين يتحدون في المهنة ، ومن أجـــل مبدأ واحد اجتماعي هو الاحتفاظ بالحرية وبطيب الحياة لجميع العمال ، مواطنين وأجانب كيف ما كان لونهم السياسي . فإذا كان العمل هو الرابطة فلا ينبغي أن يتعدى الدفاع عن حق العامل كإنسان ذي كرامة يجب أن تحفظ له ، أما أن يصبح وسيلة لتأييد نظرية سياسية دون أخرى فذلك مـــا يخرج به عن العمل النقابي إلى عمل الحزب السياسي . وبمـا أن أفراد العمال ليسوا كلهم ذوي صبغة سياسية واحـــدة فمن الطبعي أن يكون ذلك مفتـــاح الشقاق والانقسام الذي تضيع معه مصلحة الرابطة النقابية ومصلحة اليد العاملة ، وهذه هي الاعتبارات التي جعلت (لينين) يرجع

عن رأيه في ضرورة ربط المراكز النقابية بالحزب الشيوعي نفسه .

كيف يمكن إذن لحزب ما أن يحافظ على نفوذه المعنوي على العمال ؟ وكيف يجعلهم لا يتجهون وجهة سياسية ضد المبدأ الذي يكافح من أجله ؟

المسألة بسيطة جداً . يجب على الحزب أن يكون دائماً مقيداً بالدفاع عن مصالح العمال ؛ يتطور في ذلك وفقاً للوسائل التي تحكم تجارب النقابات بها . وفي الوقت نفسه يجب أن يكون غير مقصر في تربية أنصاره التربية الاجتماعية والاعتقادية ، وباذلاً كل جهد في مواصلة الاتصال بالجمهور خارج النقابة وداخلها وعوضاً عن تحزيب النقابة يجب تحزيب الأفراد .

إن توزيع الاختصاص بين الحزب وبين النقابة ، واعتماد كل واحد منهما على تجارب الآخر مما يسهل الارتباط المعنوي الدائم دون ضرورة تكوين أفق إجباري بين الحزب وبين النقابة ؛ الأمر الذي يتأثر منه قسم من العمال فيؤدي إلى الشقاق .

وبما أن كلا من الحزب والنقابة ليس إلا وسيلة من وسائل العهد الحديث فالمثل القومي الأعلى يجب أن يكون في حفظ التوازن بينهما ، وفي حرص كل من الهيأتين عليه إلى جانب حرصهما معاً على مصلحة الأمة جمعاء ومصلحة كل واحد من أفرادها . وهكذا يمكن أن تعمل النقابة لفائدة الكفاح القومي دون أن تعتبر متحيزة لنظرية سياسية . كما يمكن للحزب القومي أن يعمل لصالح النقابة دون أن يعتبر متحيزاً لطبقة دون أخرى من الشعب ؛ لأن التحرير الوطني يربط بين الجميع .

* * *

يرجع مبدأ التنظيم المهني التقليدي في المغرب إلى العبقرية الاحترافية الاسلامية الناشئة عن دعايات « جمعية إخوان الصفا » السرية ؛ لأن هذه الجمعية حاولت في القرن الثاني عشر الميلادي أن تقلب المجتمع الإسلامي

إلى طائفة تدين بالمساواة ، ولم يعرقل نجاحها إلا الحروب الصليبية التي نقلت نفس النظام المهني لأوربا الغربية .

وقد حال تدخل السلطات السياسية في عهد « صلاح الدين الأيوبي » بين هذه المنظمات وبين وضع اتحاد عام يجمع بين مختلف الحرف أو (الحناطي) كما نسميها نحن ، ولكن مهننا امتازت ببقائها شعبية ، على عكس ما وقع في الغرب الأوربي .

و (الحنطة) أو الحرفة في المغرب عبارة عن مجموع من المعلمين والعمال والمتعلمين يتعاطون في المدينة مهنة واحدة صناعية أو تجارية في الأطرزة أو في الاسواق ، ولهم عرف خاص بهم نجد بعضه مسجلاً في النوازل والفتاوى الفقهية وعليه مبنى العمليات الفاسية وغيرها . ولأغلبيتهم صندوق تعاوني خاص ، من أعظم مظاهره إسعافه للمصابين في حرائق الاسواق سنة ١٩١٨ بفاس ؛ إذ أمكنه أن يأوي ٥٠٠ منكوب ويهيىء لهم المحلات الضرورية في ظرف ثلاثة أيام على حسابه الخاص .

والمهنة عرفاً مسدودة ، وأعضاؤها محصورون خوفاً من التعطل والافلاس ، وأمين الحنطة يمثلها أمام السلطة العامة ، وهو مسؤول عن أعمال أعضائها ، وهذه المسؤولية مشتركة فيما يرجع للغش والضرر العام .

ويعين الامين عن طريق الانتخاب العلني بأغلبية أصوات أعضاء المهنة ، ثم يصادق على تعيينه المحتسب ويحمل عند الجزارة اسم العريف .

ويساعده خليفة أمين ، وهو الذي يقوم مقامه عند موته أو غيبته حتى يقع انتخابه هو أو غيره من طرف الجماعة .

وللأمين مستشارون هم أعضاء مكتب الحنطة ، يتخذ بموافقتهم قرارات لا تتم إلا بعد مصادقة المحتسب عليها .

والمحتسب هو الذي يمثل السلطة الحكومية الشرعية على الحرف ، ولذلك يحمل اسم الفقيه ، وله قانون مدوّن يجب أن يسير بمقتضاه ، ومهمته هي مراقبة المهن من الخروج عن العرف العام ، وحمايتها مما يؤدي

إلى تعطيلها وإفلاسها ، وأساسه القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولذلك كان له الحق أن يواجه بالإنكار رئيس الدولة فمن دونه ، كما أن له الحق في أن يفتش البضائع ليرى صلاحها من فسادها .

وكان أعضاء المهنة ينتسبون في الغالب لطريقة من الطرق التي تسد حاجتهم للاجتماعات الدينية في شكلها الخاص ، وربما اختلطت الطريقة بالحنطة نفسها . ولكل حرفة راع خاص من الأولياء مثل سيدي (علي أبو غالب) للحلاقين ، وسيدي (يعقوب الدباغ) للدباغين الخ . وتقوم الحنطة باحترام ضريحه وإقامة موسم سنوي على شرفه .

ولكن هذه الحنطات لم تكن تتعدى دوائر الفلاحين والصناع ، أما العامل فلم يكن عنده نظام أكثر من وجود مقدم أو أمين يتوسط بينه وبين رجال السلطة أثناء الحاجة اليه .

تلك هي مبادىء التنظيم المهني التي كانت في المغرب في عهده القديم . وهي كما نرى متفقة مع الجهاز الاجتماعي الذي بيّناه سابقاً ، ومع ما كانت تقتضيه حاجات الاقتصاد الصناعي المحدود في العهد الماضي . ولكن هجوم الأنظمة الجديدة وتطور الحالة الاقتصادية عن طريق الاتصال بالنظام الغربي للضرائب أحدث اضطراباً في تلك الأنظمة لم يعد من الممكن معه أن تستقرّ على حالتها ؛ إذ أصبح شأن اليد العاملة متعلقاً بإدارات الأشغال العامة أو الأوقاف الإسلامية الأمر الذي كون عديداً من المركزيات الحكومية أو الاحتكارات كصناعة الدخان والمعادن والموانىء والفوسفات وحاجات الجيش ، وقد جلبت هذه اليها فئة كبيرة من العمال والصناع الذين خرجوا كلهم عن دائرة النظام المهني التقليدي ، وأصبحوا من غير إطار خاص . وزيادة على ذلك فإن وسائل الأداءات الاجبارية التي أخذت تقوم بها الادارة بالغت في قلب الحالة الطبعية للتنظيمات الاحترافية .

ومن جهة أخرى فإن احتياج المهندسين العصريين في البناء والتجهيز

إلى عمال ذوي خبرة سابقة جملهم يجلبون هؤلاء العمال من بين قدماء الصناع ، فيخرجونهم عن الطاعة المهنية ، ويكونون حرفة جديدة خارج الاطار السابق تقوم مقام الحرف القديمة المتهدمة . وهذا كله بقطع النظر عن هجوم الأسلوب الصناعي العصري والمعامل التي أخذت تجمع تحت سقفها عشرات الآلاف من العمال الذين لم تعد تجمع بينهم رابطة منتظمة إلا رابطة الوجود تحت سقف المصنع . ثم إن كثرة التعطل جعلت العديدين من الفلاحين والصناع المغاربة يرحلون في الحرب الكبرى إلى الجزائر ومنها إلى فرنسا وغيرها من البلاد الغربية حيث يلتحقون بالمعامل الكبيرة ، ويتصلون بمختلف العمال الاوربيين ، ثم يعود الغالب منهم إلى بلاده فيجد نفسه أبعد ما يكون عن فكرة التجمع الاحترافي العتيق .

وهكذا عن طريق التفكك التدريجي للمنظمات المهنية القديمة ، وعن طريق الشعور بالحاجة للدفاع عن النفس إزاء المعاملة الجائرة التي يعامل بها المشتغلون في المصانع والمناجم والاشغال الادارية ، واقتناعاً بالاساليب الحديثة التي تتبعها هيئات العمل في العالم المتمدين ــ أخذ العامل المغربي يحس بضرورة تكوين نظام جديد يعطيه إطاراً أصلح للحياة العصرية من اطاره العتيق الذي لم يعد من الممكن له البقاء إلا إذا عادت الدنيا أدراجها ، وتبدل الاقتصاد غير الاقتصاد والمصنع غير المصنع ؛ فأخذ العمال المغاربة ينضمون إلى الهيئات النقابية وإلى بعض الأحزاب اليسارية التي اشتغلت في المغرب بعد الحرب العظمى بالدفاع عن قضية العمال والعدل الاجتماعي . وقد شارك عمالنا الكرام في كثير من مظاهر النشاط العمالي في فرنسا ؛ سواء للدفاع عن حقوقهم أو لرفع صوت المغرب العربي عالياً ، والمطالبة بسائر الحقوق السياسية والاجتماعية التي نطالب بها اليوم . ووصل نشاط المغاربة درجة ممتازة بعد تأسيس اللجنة المغربية ونجم الشمال الأفريقي . وقد عقد إخواننا في أواخر سنة ١٩٢٤ مؤتمراً بفرنسا بقصد دراسة مسائل اجتماعية وثقافية لكل من تونس والجزائر والمغرب . وفي

هـذه السنة نفسها وقع استعراض عام للعمال الأفارقة ضم زهـاء التسعة آلاف عامل بمناسبة حمل رفـات جوريس للبانتيو اعترافاً بجميل الزعيم الاشتراكي في الدفاع عن استقلال المغرب قبل الحماية .

وقد أسس العمال المغاربة في فرنسا إذ ذاك نشرة شهرية كان يشرف عليها السيد عبد الرحمن بن العربي رئيس فرقة بالتجمع المغربي لمعـامل الماريشال « فرير ار . سي » وأصله من تافيلالت ، وكان يعاونه السيد محمد بن محمد من « تزنيت » . وفي سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ انخرط عديد من المغاربة في (س ج ت) وعقدوا مؤتمرات عديدة طالبوا فيها بالحقوق القومية والنقابية ، وتضامنوا مع الحزب الوطني والزعماء المعتقلين . وقد تأسست عام ١٩٣٧ بباريس جمعية مغربية تحمل اسم « جمعية التضامن في الدفاع عن المغـاربة المقيمين بفرنسا » ، غايتها الاهتمام بالعمال المغاربة وتعويدهم على فكرة التضامن العمالي في الدفاع عن حقوقهم .

وقد لوحظ بدء العمل النقابي في داخل المغرب منـذ بداية الحرب الكبرى الأولى ؛ إذ وقع أثناء حروب المقاومة في زيان أن اعتقل بعض المجاهدين مجروحاً ، ونقل إلى الطبيب الفرنسي الذى وجد في برنسه ورقة انخراط في « س ج ت » أثناء وجوده بفرنسا ، وكان ذلك سنة ١٩١٧ م

ولم تغفل الحركة الوطنية منذ نشأتها عن المطالبة بالحقوق النقابيـة والعمل على تنجيزها ؛ فقامت « كتلة العمل الوطني » في هذا الشأن بعدة مجهودات كلل بعضها بالنجاح الموقت ، ولكن وقف دونها حاجز الادارة وحاجز النقابيين الأوربيين وقام « الحزب الوطني » كذلك بعدة مجهودات صادفت نفس العراقيل التي ما تزال تصادفها الحركة النقابية والحركة الاستقلالية التي تعضدها اليوم .

ومن هذا العرض الوجيز نتبين كيفية نشوء الفكرة النقابية في المغرب التي ظهرت كتطور طبيعي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما نتبين أنه لم يعد من الممكن الوقوف حجر عثرة في سبيل التنظيم العمالي على أحدث

الأساليب من أجل الحرية وطيب الحياة اللتين ينشدهما العاملون في الأرض كلها .

وإذا كان هنالك من يفكر اليوم في إمكان الوقوف في طريق الحركة النقابية فإنما يغر نفسه ويخدع من يثق به من الناس ؛ لأن ما تدعو إليه حاجة الوقت لا يمكن أن تمنع من وقوعه حاجات الأهواء والعواطف . وعلى الذين يحاولون مقاومة التيار الجارف في عصر التنظيم أن يتدبروا قليلاً في مشارق الأرض ومغاربها ، ويتبصروا فيما آلت إليـه الدول التي كبتت الحريات ، أو وقفت دون أنصاف الطبقات ، وقد صـــدق (ابن عطاء الله) الإسكندري حين قال في حكمه : « ما ترك من الجهل شيئاً من أراد أن يظهر في الوقت غير ما أظهره الله فيه » .

ولقد كتب (رينان) فصلاً قيماً عن « أصولية الأحزاب المحافظة » نقل عنه (لوي بارتو) هذه الجملة النفيسة : « ان من يفكر في امكان وقف حركة اجتماعية بوسائل القمع ليعطي دليلاً قاطعاً على جهله بالقلوب الانسانية ، ويشهد بأنه لا يدري وسائل السياسة النافعة » .

إن روح العصر تتحكم في مصير الأشياء والأفـــكار ، ومن ذا الذي يستطيع أن يصد اليوم زحف التجمع وزحف الكفاح من أجل الحرية ؟ .

٣١

ضرورة النقابة القومية

لقد بدأنا بالدعوة للحركة النقابية في الوقت الذي بدأنا فيه بالدعوة للحركة الوطنية ، ذلك لاننا اقتنعنا من أول يوم بضرورة سير الحركتين معاً بصفة متوازية لغاية واحدة وهي التحرير السياسي والاجتماعي للشعب المغربي . ومنذ أول يوم وجدنا أنفسنا أمام معارضتين متناقضتين في الظاهر ، وإن كانتا متفقتين في الواقع وفي نفس الامر : الأولى معارضة الادارة التي بيدها مقاليد الأشياء بالمغرب . والثانية معارضة النقابيين الأوربيين . فما الذي جعل كلا من الجهتين يقف من حركتنا الاجتماعية موقف الخصومة ؟ وما الذي جعلنا نحن نتشبث بفكرة النقابة القومية على الرغم مما تقتضيه نظرية الرابطة الانسانية للعمل ؟

الواقع أن الادارة الفرنسية كانت دائماً مسوقة بالرغبات التي يمليهـا المستعمرون المحليون في كل ما يتعلق بالتوجيه الاقتصادي ، ولذلك عارضت تمام المعارضة في تصنيع البلاد التصنيـع النافع الذي يعفي على الأساليب العتيقة ، ويقضي على روح الميثاق الاستعماري الذي أبقى الاقتصاد الفرنسي نفسه في أواخر الصفوف . ولقـد نجح الاستعماريون في إقناع الحكومة الفرنسية ذاتها بهذه المبادىء ومحاولة إبقاء البلاد المرتبطة بها في أطارها

الفلاحي الذي لا يتطور إلا بتدريج بطيء . وقـــد كان للمشروع الذي عرضه (م. البير سارو) سنة ١٩٢١ على البرلمان الفرنسي والذي يتعلق بإحياء المستعمرات أثر فعال في المجلس لحدّ أنه صوّت على تهنئة المشروع . بينما لم يكن هذا المشروع إلا نظاماً فلاحياً من نظريات القرن الثامن عشر ؛ إذ يجعل ما وراء البحار كله مخزناً لفرنسا . ولم يختلف مشروع (البير مونى) المعروض سنة ١٩٤٥ عن سابقه إلا بشيء يسير . أمـــا اقتراح (لابون) فلم يجد القبول الحسن لا من طرف المستغلين الفرنسيين في فرنسا ولا من طرف المستعمرين في شمـــال أفريقية ، وسرعان ما حلّ محله مشروع التجهيز الاقتصادي للتمكين من استغلال المواد الأولية والمعـادن بصفة أوسع .

وإذا كانت فكرة الميثاق الاستعماري هي السبب الاول في هــــذا الاتجاه فإن رغبة المعمرين في عدم إخراج اليد العاملة المغربية من اطارها الفلاحي ، وعدم فسح المجال لهـا عن طريق التصنيع لتصبح بروليطارية بالمعنى الصحيح للكلمة هو الذي قوّى ذلك التوجيه وجعله أغلوطة مقدسة في نظر رجال السياسة الأهلية وأنصارها .

ولكن الوقائع لا تتعلق بتخيّلات الذين يسيرون مع عواطفهم وأهوائهم وإنما تستمد آثارها من تيارات العمل الانساني الذي لا يخضع لغير الحاجات الملحة والتفاعل الضروري ؛ فإن تطورات الأحوال في الحرب العــالمية الأخيرة ومـا بعدها ودخول الأمريكيين في ميدان الاقتصاد الاطلسي ، وتنبه الشعب المغربي لضرورة التصنيع القومي ، والحاجة لمضاعفة الاستغلال المعدني ولتجهيز الموانىء ، وتكوين بعض الصناعـات الضرورية للمون في وقت الحرب ــ كل ذلك وغيره ممـــا سبق أن أوضحناه أثر في تكوين هذه الطبقة العاملة التي لا تزداد كل يوم الا نمواً وكفاءة .

وهكذا يمكننا أن نؤكد أن المغرب يملك طبقة مهمة من رجال العمل في فرنسا وتونس والجزائر وفي المغرب يجب أن لا تبقى مهملة فوضى ،

بل يجب أن تنظم النظام العصري الصالح لما تنشده من حرية ومن حياة طيبة . إننا لا محـالة إزاء قضية البروليطارية المغربية التي لا بد من أن يكبر عددها بقدر مـا يقع في البلاد من تصنيع ومـــا تحتاجه السياسة الفلاحية والتجهيزية من رجال وأدوات .

ولقد أخذنا نسمع من بعض المسؤولين في الحماية تنقيصاً للعامل المغربي ؛ الأمر الذي لم يكن يخطر على بال الكثيرين ممن جربوا مقدرة المغربي في جميع الميادين التي يتعاطاها ؛ فقد سجل (م. بيرول) في كتابه « الهجرة المنظمة » تفوق المغاربة على كثير من عمال الأجناس الأخرى في فرنسا ، كما استخرج (م. جوانى راي) في كتابه « المغـــاربة في فرنسا » من التحقيقات التي قام بها في مختلف المعامل والمصانع الفرنسية تفوق العامل المغربي على غيره من أبنـــاء الشمال الأفريقي وعلى عديد من الفرنسيين أنفسهم[1] . وجاء في التقرير الذي قدمه لحزب الاستقلال صديقنا المرحوم علي الحمامي ما يلي :

« لقد استطعت أن ألاحظ في وهران - حيث أن ستين في المائة من السكان مغاربة الأصل — أشياء كثيرة تدل على فضل العمال المغاربة ؛ لأن العامل المغربي وحده من بين الأفـــارقة المسلمين الذي يزاحم بحق اليد العاملة الاوربية . وفيما عدا المطامير فالمغاربة ذوو نسبة مهمة سواء في الطرق أو في المباني أو في المعادن أو في الحراسة أو الاشغال العامة أو في الفلاحة وخدمات الغابات . انهم في كل مكان يحصلون على الرتبة الاولى ».

« ويتراوح عدد العمال المغاربة من بني صف الى الملتوي في تونس ما بين العشرين الى الستين في المـائة من عمال الفوســفات ، ومثل ذلك في فرنسا ؛ حيث يتفوق المغاربة على سائر العرب ، ويضاهون الايطاليين والفرنسيين . وهم يستطيعون مسايرة الاوساط بصفة سريعة ، ولا يرفضون

١) انظر ص ١٤٧ من هذا الكتاب LES MAROCAINS EN FRANCE

أبداً بعكس ما يظن ـ الخضوع للحاجات التي تفرضها عليهم الأنظمة ، وذلك أمر مهم في ميدان العمل » .

وإذن فنحن إزاء قوة عمالية تستطيع الطاعة والنظام ، ومسايرة الوسط الذي توضع فيه . فهل من الصالح أن نتركها عرضة للدعايات المختلفة أو للاستغلال السياسي الاجنبي ؟

ذلك ما فرض على حركتنا بالأمس وما يفرض عليها اليوم والغد أن تتخذ سياسة عمالية موافقة لشكل العمل الوطني وإطاره . إننا نعيش في عصر التكتل فيجب أن يوجه الكل نحو غاية واحدة ، وإلا وقع الاختلاط والاضطراب فالفشل . وان حزباً لا يصرف عمله لجميع جوانب الحياة القومية لهو بحكم هذا الواقع نفسه حزب طبقة معينة ، وإذا صح ذلك في بلاد حرة مستقلة فهو ما لا يصح في بلاد ما تزال تنشد حريتها ورشدها ، ويلزم أن توحد الصفوف الى أن تجند كل المصالح لخدمة غاية واحدة ، ولذلك يجب أن تكون النقابة قومية .

وهنا نصطدم بمعارضة بعض النقابيين الأوربيين الذين يتذرعون بكثير من الأسباب التي تتذرع بها الادارة لمنعنا من حقنا في الحصول على هذه الذاتية النقابية . ولكن لا نخطىء ، فالنقابيون في المستعمرات هم إلى حد كبير معمرون .

ان اتحاد النقابات مهما كانت النظريات التي تسيطر عليه وتوجهه في عمله هو اتحاد فرنسي في المستعمرة قبل أن يكون اتحاداً عالمياً ؛ والدولية التي هي شعوره تتبخر دائماً أمام مذبح الاستعمار . وهذا ليس في المغرب فقط؛ بل هو ما تدل عليه التجارب الواقعة في أمريكا واوستراليا وافريقية الجنوبية والهند . وقد قال الاخ المرحوم علي الحمامي الذي كان من قادة الاتحاد النقابي الفرنسي بعد الحرب الكبرى :

« إن سياسة (س ج. ت) أزاء العامل الاهلي تخضع لعاملين : قوانين الانتاج في المستعمرات ، وهي تخضع لنظام معين ؛ هو الذي

شرحناه في طالعة هذا الفصل) . وأجور العمال ، وهي تتبع خطة تميز العامل الفرنسي عن العامل المغربي ؛ الأمر الذي يقع مثله حتى في روسيا كما شاهدته بنفسي . زيادة على كون الادارة الفرنسية تؤيد وتشجع في الشمال الافريقي العامل الفرنسي الذي ترى فيه قوة ثمينة لمساعدة الاستعمار ، وهكذا تعطيه امتيازات لا تتم إلا على حساب العامل المغربي ؛ الأمر الذي يكون نوعاً من الارستقراطية الاستعمارية ذات الشكل السوقي . وقد سمى ذلك (ماركس) بتضاعف الربح الاستعماري ، ومهما يكن فإن هذه المعاملة تحدد تخالف الذهنية بين العامل الفرنسي المهاجر وبين العامل المغربي دون أن تستطيع أية ثورة أو محاولة اصلاحها » .

ونزيد على هذا أن مواثيق العمل التي يدين بها الاتحاد النقابي الأجنبي لا قيمة لها من جهة الواقع ؛ لأن هذه الاتحادات لا يمكنها أن تطبقها ما دام عمالها الفرنسيون قد اقتنعوا بقبول وضعية الامتيازات التي أعطيت لهم . واذا كان الاتحاد النقابي الأجنبي قد قبل عن طريق الواقع مبدأ الفرق بين العامل الاجنبي والعامل المغربي فإنه يجد نفسه ملزماً بضرورة العمل به ، وقوائم الرغبات التي تقدمها الاتحادات أو النقابات المختلطة كلها تؤيد ما نقول ؛ لانها تفصل دائماً بين حاجة العامل الاجنبي وبين حاجة العامل المغربي . وهذا كله يفرض على عمالنا ان يعتمدوا على أنفسهم ، ويطالبوا بالحقوق التي لهم ، ضمن نقابة متحررة من جميع التأثيرات الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة .

اما اذا التفتنا الى الجانب السياسي فان الجمهور المغربي يجب ان لا يصبح ألعوبة في يد بعض الاستغلاليين السياسيين الاجانب الذين لن يسخروه الا لخدمة مصالح استعمارية أو على الاقل اجنبية ، بينما يجب ان لا يصرف طاقاته الا للعمل على تحريره الاجتماعي والقومي ، ومساعدة الاقتصاد المغربي على التحرر من كل العراقيل الاستعمارية ؛ لكي يهيء له ولإخوانه ميادين للعمل الحر في ظل نظام قومي حر .

تلك هي الاعتبـارات التي تفرض على حركتنـا ان تتخذ سيا
نقابيـة تؤيد مجهود العمال وتشجعهم ؛ لأن مستقبل الوطن كله منوط
بتنظيم الشعب وتوجيهه الوجهة القومية الصحيحة التى لا تسعى الا للتحرر
ولا تدين الا بالصالح المغربي .

ان قضية العمال المغاربة جزء لا يتجزأ من قضيتنا القومية ، ولذلك
يجب ان نعضدها ونكافح من اجل انجاحها

٣٢

أوقات الفراغ

وقت الفراغ لا يعني الراحة ، وانما يعني تلك الساعات او تلك الايام التي تلزم القوانين الاجتماعية الحكومة واصحاب العمل باعطائها للمشتغلين ليصبحوا فيها احرار من قيود العمل الدائم . وتنظيمها يعني تنظيم الحرية المعطاة حتى لا تصرف فيما يضر بالفرد أو بالمجتمع ، وذلك عن طريق التعويد على اعمال دينيـــة ورياضيـــة وفنيـــة ، ينخرط في اطارها العامل باختياره ليجد فيهـــا روح الفرقة او الجماعة والتحمس لما تقوم به من مروضات روحية وبدنية .

يعتقد كثير من علماء الاجتماع في الغرب ان تنظيم الفراغ فكرة جديدة ادت اليها الدعوة لتحديد ساعات العمل والتقليل من عددها واعطاء الرخص الاسبوعية والسنوية بصفة اجبارية للطلبة ولرجال العمل ، وانه لا اصل لهذا التنظيم في التاريخ . والحقيقة بعكس ما يزعمه هؤلاء ؛ لان المجتمعات الانسانية بحثت دائماً عن وسائل التنظيم لانواع التسلية والتخفيف من الضرر الذي كانت تلحقه أوقات الفراغ ، والعطلة الاسبوعية مثلاً موجودة في الديانات القديمة التي لا تخلو واحدة منها من الاجبار على الفراغ من العمل ساعة او يوماً كاملاً في الاسبوع ، مع تنظيم قضاء ذلك الوقت في الكنيسة

أو في الجامع . وحينما ازدهرت الحياة الاقتصـــادية بازدهار الحضارات اخذت المنظمات المهنيـــة تعطي لنفسها اوقاتاً معينة للتعطل تحدث لها مناسبات اعياد ومواسم . وتأسست بصفة موازية لها الطرق الدينية كما قلنا لتنظيم تلك العطلة وتنظيم ما تستلزمه من ألعاب كالفروسية والمسابقة والكرة وغيرها من المســائل التي كانت لكل فرقة منها طريقة تنتسب لولي من الاولياء أو قديس من القديسين .

وقد رأينا كيف كانت الحياة المغربية مرتبطة بجهاز اجتماعي يعتمد على الحنطة وعلى الطريقة فيما يعتمد عليه من الطاقات القومية ، كما رأينا كيف أثرت التطورات الاقتصـادية والصنـاعية على الحناطي ، فأصبحت تتدرج نحو الانقراض لتحل محلها النقابات في اطارها العصري الكبير ، فمن الطبعي ايضاً ان نلمس انقراض المنظمات الموازية للطرق ، نظراً لنفس العوامل المؤثرة في المؤسسات المهنية ، زيادة على الاعتبارات الاخرى التي بعثتها السلفية والرغبة في الرجوع للاســلام في طهره الاول . وذلك ما يستوجب ايضاً العناية باعطاء جمهور الشعب الوسائل الجديدة لتنظيم اوقات فراغه ، او عدم ابقاء الفرد خارج اطار اجتماعي في وقت ينتهي فيــه من عمله الرسمي ؛ لانه كما قال (غوته) الفيلســـوف الشاعر الالماني : « لا اصعب على الانسان من استعمال اوقات فراغه » .

ومن الغلط الكبير عدم الاهتمام بحاجة الشعب الى ما يسليـــه وما يشغل اوقـــات فراغه ، لانه اذا لم يجد لذلك الوسائل الجديدة التي تجذبه اليها – والحال انه ضيع الاطار الطرقي العتيق – يغرق في بحار من الملهيات المحرمة كالكحول والفسق وقضاء الوقت في بيوت الدعارة . واني لاذكر فصلاً قرأته من كتـاب للدكتور (كورتون) عن « الحـالة الاجتماعية في تهتي » أبان فيه الاسباب التي جعلت عدد سكان هذه المستعمرة الفرنسية يتناقص بصفـة تهددهم بالاضمحلال ، وردها كلها الى الغم الذي اصابهم بسبب اعتناقهم للكاثوليكيـة ؛ اذ ضيعوا مع دياناتهم العتيقة ما

كان يصحبها من رقص واعمال ملهية ، دون أن تهتم الديانة الجديدة ولا الحكومة بتنظيم اوقات فراغهم بما يعوض لهم ما ضيعوه من حيـــاة اصبحوا هم انفسهم غير راغبين في العودة اليها . فالمسألة اذن خطيرة بما يمكن ان يكون لهـــا من الاثر على سلامة العنصر ووجود الامة نفسها .

ولهذا اصبحت الامم المتمدينة كلها تعير هذه القضية الانتباه الجدير به وبالاخص البلاد ذات النظام الجماعي . ويستخلص من مجموع الابحاث التي وصلت اليها الحكومات والهيئات المختصة ان اطار التنظيم المنشود يجب ان يراعى فيه الاعتبـــارات الآتية التي نستمدها من كتـــاب الدكتور (إيفون بيك) في الموضوع ومن النشرات الرسمية للمكتب الدولي للعمل :

١ – يلزم ان يهيأ الفراغ بحسب حـاجة الحياة المهنية ، لان هذه اصبحت بعد اتجاه الاختصاص الاحترافي تفرض كثيراً من التعويضـــات الجسمية والعقلية ، فحياة العامل في الحاضرة غير حياة العامل الذي يشتغل في فضاء واسع اعمالا جسمية ، فمن المرغوب فيه ان تكون أعمال وقت الفراغ ذات اتصال ما بالحياة المهنية التي يراد اعطاؤها معنى اجتماعياً يجعل الحياة كلها واحدة .

٢ – ولاجل الغاية نفسها يلزم ان يراعى في الفراغ حاجات الاسرة التي اصبحت تسيء اليهـــا الحياة الاجتماعية كثيراً ، فمن الضروري ان نترك – مع اعطاء كل واحد ما يناسب سنه وحاجته – للأسرة الوحدة التي بدونها لا يمكنها أن تحتفظ بقوتها النافعة .

٣ – ويجب كذلك مراعاة الاعتبارات المحلية ، إذ غير محتاج للتذكير أن تنظيم الفراغ في المراكز العمالية الكبرى غيره في المراكز الفلاحية .

٤ – ومن اللائق أيضاً الاهتمام بالفرص المختلفة ، فتراعى العطل الطويلة وأسابيع الرخص كما تراعى الساعات اليومية والأيام الأسبوعية التي كونتها قوانين الأربعين ساعة بالنسبة لعديد من العمال .

٥ – وضرورة الاسهام في المنشآت المختلفة التي تعمل لهـــذه الغاية

بالنسبة لكل الذين يتحملون مسؤولية اجتماعية ما ، كأصحاب العمل ومربي الشباب وأولي الأمر، إذ احسان التسيير يؤدي لا محالة لفائده راجعة بالنفع على الأمة كلها ، كما ان الاهمال وعدم الاهتمام يؤديان لفوضى تضر بسلامة المجتمع كله .

أما دور الدولة في هذا الميدان فيختلف تبعاً لاختلاف الأحوال ؛ فتارة يجب عليها أن تؤسس المنشآت وتقوم بتمويلها وتوجيهها ، وتارة يجب عليها أن تشجع وتساعد القائمين بها ، مع نوع من الرقابة العامة التي لا ينكرها أحد على الحكومة النزيهة المؤيدة من الشعب .

وأما النواحي التي يجب ان يستغل فيها وقت الفراغ فكثيرة من أهمها :

– تحسين حالة السكنى .

– البساتين العمالية والكسب الصغير .

– التربية الشعبية : كالتعليم العام ؛ والتعليم المهني ، والتدبير المنزلي ، والتعليم الفني (الفولكلور) .

ولكل هذه النواحي وسائل متعددة كالخزائن العامة ، والدروس المدرسية والمسجدية ، والنشرات ، والمحاضرات ، والقراءات ، والموسيقى ، والتمثيل ، والخيالة (السينما) والاذاعات .

ولا شك ان كل وسيلة من هذه الوسائل تتضمن موضوعاً للدراسة والتوجيه . وهنالك نواح أخرى كالمروضات ، والتربية البدنية ، والسياحة ، وما يتعلق بالعمال الفلاحين في أوقات فراغهم ، وما يرجع لتنظيم الفراغ الضروري الناشىء عن التعطل ، وأوقات الفراغ عند الشباب

وهكذا نرى مقدار الارتباط القائم اليوم بين فكرة تنظيم الفراغ وبين مختلف وجوه النشاط الاجتماعي الذي تتجه فيه الأمة ؛ فالحياة لا يمكن أن تكون مفرحة إلا إذا كان نشاط الانسان فيها ضمن إطار يحقق له رغبة الحياة الطيبة التي ينشدها ، وبذلك تصبح المسألة ليست مجرد معاونة للفرد على شغل أوقات فراغه ، ولكنها زيادة على ذلك مسألة تنسيق

وتوازن بين القوات المادية والمعنوية التي لا يخضع لها الانسان في حياته اليومية .
يجب أن يفهم المواطن أن الفراغ لا يعني الراحة ؛ لأن عدم الاهتمام بناحية من نواحي النشاط في وقت الفراغ قد يؤدي لكسل عقلي وروحي وبدني كما هي النتائج التي وقعت فيها بلادنا بعد أن تفككت أجهزتها الاجتماعية ، وأصبحت عرضة لفوضى لا تقبل الاندراج في إطار معقول .

ان تنظيم الفراغ يعني معاونة المواطنين على الاستمتاع بجمال الحرية ، وإرهاف حواسهم على تذوق المعالي ، وإعداد أبدانهم لتحمل أعباء العمل الذي يحسن أحوالهم وأحوال أسرهم المادية ، في مأمن من كل كدر أو كسل، وفي حمى من كل ظلم أو استعباد . وهو فيما يخص الشباب تكميل لما ينقصهم مما لا تعلمه لهم المدرسة وبرامجها ؛ لأن المدرسة لا تصنع إلا الأفراد ، أما المنشآت الاجتماعية فهي التي تكيف المواطنين وتربيهم

٣٣

خلاصة

وبعد أن بحثنا الفكر الاجتماعي ودرسنا العناصر التي يتكوّن منها المجتمع المغربي، والعوامل المؤثرة فيه، والمؤهلات التي يملكها، والطاقات الحسّية والمعنوية التي تسيره، والفواعل الجديدة التي تعمل في توجيهه يمكننا أن نخرج بنتيجة سالمة واضحة هي ضرورة التجديد المطلق في هذا البناء المغربي الخالد، عن طريق اعتماد المثل العالي الذي هو وجداننا القومي كغاية لكل عمل، واعتماد المؤهلات السامية كعناصر بقاء لا بد منها للاستمرار وللحياة، واعتبار المقتبسات الحيّة كخميرة أو مواد تلقيح ضرورية في جميع ميادين النشاط الحسي والمعنوي. إن التجديد الاجتماعي يتوقف قبل كل شيء على الايمان بوجود الأمة المغربية واحترام مؤهلاتها وعناصر تكوينها، ثم الايمان بضرورة التجديد في أساليبها المعاشية والعقلية، والشعور المتقد بأسباب الضعف الموجودة فيها، واليقين في أنواع العلاج المعروضه لشفائها. وإذا كانت العوامل الاجتماعية العصرية تفعل فعلها دون انتظار لما يضعه الانسان أو يعمله من أجلها فإن في استطاعة العاملين الشاعرين أن يحولوا مجرى الزمان، ويسيروا تيار الاجتماع في الوجهة التي يريدونها وعلى السكة التي يختطونها، ولذلك يلزم أن تكون

الحياة الاجتماعية موضوع تفكير دائب مستقل أحياناً ومرتبط بما لها من العلاقة مع الجوانب السياسية والاقتصادية أحياناً أخرى. وإذا كان محور تفكيرنا الذي مرنا عليه هو التطور المطلق فيلزم أن يكون التفكير المطلق مصاحباً لنا دائماً لنواجه تيارات هذا التطور ونوجهه نحو التقدمية التي نرغب فيها والمتابعة التي نعمل لها.

ولقد نبهنا إلى ما أحدثته العوامل الاقتصادية والادارية الجديدة من تفكك وانحلال فيما ورثناه من أنظمة في كثير من الميادين ؛ فمن العبث أن نضيع الوقت في محاولة إعادة ما كان وفق ما كان ؛ لأن تلك العوامل التى أثرت في ما ضاع لم تزل ، ولا بد من أن تؤثر فيما نجده منها أيضاً . ولا بد من أن يكون مفعولها اليوم وغداً أكثر من مفعولها بالأمس . اذن فالأولى هو البحث عن أنظمة جديدة تقوم مقام الهياكل المنحلة مع المحافظة على الروح التى بعثت الأسلاف على التنظيم والتضامن بين الأفراد .

والعصر عصر تكتل ، فكل عمل فردي ليس في الحقيقة الا تضييعاً للوقت أيضاً ، فيجب اندراج الفرد بنفسه ضمن اطار اجتماعي يكفل له العمل المشترك فيما يوده من جميع وجوه النشاط .

ان العمل الاجتماعى هو الغاية من كل عمل سياسي أو اقتصادي ؛ لأن ما يرمى اليه الكل يتركز نهائياً في تكوين المجتمع الصالح واسعاد أفراده . ولذلك نكرر دعوتنا الى التجمع من أجل هذا التكوين ومن أجل التحرر من سائر القيود التى تقف دونه أو تعرقل السير اليه ، يجب على اخواننا أن يواصلوا الكفاح في هدوء وطمأنينة في سبيل حل هذه المشكلات الاجتماعية التى حاولنا أن نعرض أمثلة منها في هذا القسم الذي استغرق معظم فصول هذا الكتاب .

وها نحن اولاء نلخص هنا بعض تلك الأفكار أو الرغبات التى دعونا لدراستها والعمل لتحقيقها :

– العناية بتثبيت دعائم العائلة .

– مقاومة البغاء والادمان على المسكرات والمخدرات .

– اعطاء المرأة ما تستحقه من مكانة في المجتمع وفي الاسرة .

– تحريرها من قيود الأعراف الجاهلية التي يدعمها الاستعمار في ما يسمونه مناطق العرف البربري .

– اعادة النظر في كثير من الأعمال الشرعية نظراً لانقضاء موجبها ، كإجبار الأولياء للمرأة على الزواج ممن لا تحب ، وتزويج الصغير قبل البلوغ.

– الحرص على سلامة المتعاقدين من الأمراض المعدية ، وتسهيل وسائل الزواج بالتخفيف من تكاليفه .

– ابطال تعدد الزوجات ومقاومة المخادنة تحت ذريعة التسري .

– اعادة النظر في أحوال الطلاق والايمان ، وبناؤها على أساس تمتين الروابط الزوجية ومبدأ حرص الشارع على عدم الفراق .

– المحافظة للمرأة على ما خوله لها الاسلام من حقوق مدنية ، وتمكين طائفة من النساء عن طريق الدراسة الاسلامية من المشاركة في الإدلاء برأيهن في الاحكام والشؤون العامة طبقاً لما تقتضيه تطورات الاحوال .

– مقاومة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير الضرورية التي تحمل على الهجرة من القرية للمدينة جماعيـاً وانفرادياً ، وتخفيف الضرر الناشىء عن ما هو ضروري منها .

– العمل على توطيد دعائم البيت ، وحفظ أركانه ومعانيه السامية في النفوس بصفته دعامة العائلة .

– الاهتمام بالمنازل ومراعاة الاعتبارات الصحية والاجتماعية عند بنائها ، وتوجيه الجمهور نحو تجديد مصمم في البناء وفي السكنى .

– تدريب الجمهور على مهنة الأبوة والأمومة بالتوجيه والتعليم والمساعدة والتشجيع .

– الاهتمام باليتامى وأبناء السبيل لتكوين نظام أبناء الشعب ، وإصلاح نظام الإيصاء ، وحماية مواليد الطائفة الإسلامية من تربية المخالفين .

– الاهتمام بتقوية النسل وحماية الطفولة وحل مشكلاتها .
– اعتبار التعليم والتهذيب والتدريب على كسب الرزق وعلى الأخلاق الفاضلة كلها من أغراض التربية .
– تعريب التعليم ودينيته .
جعل التعليم إجبارياً في الابتدائي والثانوي للبنين والبنـــات ، وتطبيق ذلك بحسب الأقاليم .
– توحيد التعليم باعتبار المناهج ، وتنويعه باعتبار البرامج .
– اعتبار مهمة المعلم رسالة قومية وانسانية ، ولذلك يجب إعداده واحترامه.
– الاهتمام بالتعليم المهني العام والخاص .
– الاعتناء بتعليم الكهول وحلقات دروسهم المسجدية ، وتعليم الاميين وأنصاف الاميين .
– مقاومة العاهات الجسمية والعقلية وإسعاف ذويها .
– وضع تصميم صحي لتحسين حالة المواطنين وحالة الوسط ، وبناؤه قبل كل شيء على الاهتمام بالتغذية والإسكان .
– تجديد الجهاز الاجتماعي المغربي بصهر الطاقات المكونة له ، وتبلورها في قوة الدولة المغربية المسلمة ، وذلك بوضع سلم جديد للنظـــام الجهوي الاداري والشعبي ، وإحلال العموم محل الجماعة ، والنقابة محل الحنطة ، والمسجد محل التكية ، والسلفية محل الطرقية ، والوطن محل القبيلة .
– احترام العمل وإعطاؤه الوسائل الجديدة للتنظيم والتحرر ، والعمل على التوفيق بين عناصر الانتاج عن طريق الكفاح النقابي .
– مغربة النقابة واعتبارها في الميدان الاجتماعي بمنزلة الحزب في الميدان السياسي .
– تنظيم أوقات الفراغ ، والعناية بالشباب ، والاتصال الدائم بالجمهور ورعاية رغباته .
تلك هي أهم النقط التي تستدعي في نظرنا عناية عاجلة لإصلاح مجتمعنا

المغربي الذى أصيب اليوم بأمراض شديدة إذا لم نعالجها قضت على كياننا لا قدر الله ، وان خدمتها لتتوقف كما كررنا القول مراراً على ثورة في التفكير وعلى حرية في الحركة ، وإذا كانت الظروف التي نعمل فيهـــا ما تزال تمنعنا من التمتع بهذين الحقين الاساسيين فإن خدمة الافكار لا تتوقف على أكثر من الإيمان بها ، فلنقو يقيننا ، ونجدد عزيمتنا ، ولنسر في طريقنا لخدمة هـذه الامة العزيزة علينا ، وان النصر لنا ، والله مع الصابرين .

خاتمة

إن ما عرضناه في أبواب هذا الكتاب ليس إلا جزءاً مما يجب ان نعمله مع أنفسنا في محاسبتها على ما قامت به من عمل ، وما ارتكبته من تقصير ، وما يلزم أن تؤديه من واجب ، ولا نزعم أننا قمنا فيه بأكثر من التوجيه لهذه الناحية من المحاسبة الداخلية ؛ أي امتحان الضمير أو النقد الذاتي كما يسمونه اليوم ؛ إذ لا يمكن لحركة محترمة أن تقف عندما تقرره رسمياً في أعمالها وفي برامجها ، ولا محيد لها عن ان تتلقى د ئماً من أصدقائها وخصومها ما يمكن ان يبدو لهم من ملاحظات تعرضها على مقاييسها ، وتغربلها ، ثم تأخذ الصالح منها وترفض غيره ،(فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الارض).

ولا أحد منا أولى بأن يبذل النصح ويرشد الى الخير ، كما أنه ليس فينا أحد لا يحتاج لأن ينبه ويرشد . ولذلك أردت أن ادل اصدقائي على ما ينبغي أن يقوموا به من المحاولة الدائمة لفتح آفاق جديدة لهذه الفكرة ،وسلكت بنفسي مسلكاً صعباً وأنا أعلم أن في الناس من يتلقاه بالتحبيذ ، وفيهم من يتلقاه بالنقد وبالتشنيع ، ولو أنني وقفت انتظر ما يأتي من هؤلاء وأولئك لما كتبت حرفاً من هذا الكتاب ؛ لأنه كثيراً ما تؤخرنا عن العمل هذه الملاحظات التي نتوقعها فنخشاها ، وكثيراً ما يصرفنا عن القيام بالواجب التثبيط عنه ، أو كما قال (أندري جيد) في « السمفونية الريفية » :

« ما اكثر الاشياء التي كان من السهل تدبيرها لولا الاعتراضات الوهمية

التي يتسلى الناس احياناً بابتكارها ، وكثيراً ما حيل بيننا منذ الطفولة وبين هذا العمل أو ذاك مما كنا نرغب في أدائه ، لا لشيء إلا لأننا نستمع لهذه الجملة تطلق من حولنا في دؤوب وتكرار : انه لن يستطيع أداءه ... » .

وفعلا فما بدأت بنشر الفصول الاولى من هذا الكتاب حتى كتب بعض الاستعماريين يستنكر علي ان أقوم بالدعوة للحرية ، أو أن أزعم أنه يمكننا أن نفكر تفكيراً شاملاً لكل مناحي حياتنا وآمالنا ، وزعم أنني مغرور إذ ادعيت ـ بحسب زعمه ـ أنني سآتي بما لم تأت به الأوائل . وما كنت بالمغرور ولا بالمدعي ، وإنما كنت المحسّ الشاعر بحاجة هـذه الأمة المغربية إلى تطور شامل في جميع مظاهر وجودها ، وكنت أخاف أن يقع هـذا التغيير على كيفية لا نريدها لانفسنا ، وقد تجرف كل ما نقدسه أو نؤمن به من مثل ، وكانت بعض الاحزاب الاجنبية تغرغر دائماً كلمات التثبيط ؛ زاعمة أننا لا نعرف ما نفعله في المغرب لو أن هذا الوطن أصبح في أيدينا وبعيداً عن كل استعباد غربي ؛ فأحببت أن أشرك معي في هـذا الشعور كافة المخلصين من أبناء قومي ، وأنبه بعض الغـافلين منهم إلى خطورة الحـال ، وإلى ضرورة التنبه للمآل ، وأن أعطي أمثلة عملية من مقدرتنا على التفكير المستقل عن كل مقياس غير وطني ، وأنا أعلم أن ليس لي في هذا إلا فضل الجرأة في السبق ، وإلا ففي المغرب كنوز من الرجال أعلم مني وأقدر ؛ يعوقها الخجل ويثبطها ذلك النحو من التخذيل ، وما حمل الاستعماريين على الشك في قدرتنا على الإضطلاع بما تحملناه أو نتحمله من واجب الا أنهم مسجونون في إطار من مركب الامتياز الذي أضفوه على أنفسهم بصفة اصطناعية ، ثم آمنوا به وصدقوه .

والحق أن من الصفات البارزة في أصدقائنا الفرنسيين أنهم يتخيلون الشيء ثم يقولونه ، أو يومئون اليه ثم يعتقدونه اعتقاداً جازماً لا يصدهم عنه واقع ، ولا يدفعهم عن اعتباره دافع ، ويأخذون بعد ذلك يسيرون بمقتضـاه ، ويبنون عليه البرامج والمناهج حتى يصدموا بصخرة الحقيقـة

المفجعة ، ثم يعاندون وقليلا ما يرجعون ، ولقد أكثروا علينا من الحديث عن الفن وعن التقنية وغيرها مما نعترف بحاجة المغرب اليه ، ولكن أي فن وأي تقنية نحتـــاج لكي نؤمن بأنفسنا ، ونصدر عن الافـكار التي نستوحيها من ضميرنا ومن المعلومات العامة التي سمح لنا الاستعمار بالحصول عليها ؟ !

إن أصعب ما غرر الكثيرين من المسلمين وغيرهم في الشرق وفي الغرب هو هذا الادعاء الذي يتبجح به أصحـــاب المذاهب والنظريات ؛ إذ كلهم يزعمون بناء أفكارهم على قواعد علمية لا تقبل الرد ، وعلى مناهج عقلية لا يتسرب اليها الشك ، وما ذلك إلا إدعاء وتضليل . ولهذا كان أول مـــا دعونا اليه هو التفكير ، هو أن نفتح عقولنا وأذهاننا . ونسمح لأبصارنا وبصائرنا بالشك في كل ما يعرض علينا ، ونعمل على أن لا نأخذ بفكرة أو نظرية إلا بعد تمحيصها وتطبيقها على ما هو منا والينا. وهذا المنهج العقلي لم يكن من مبتكراتنا ، وإنما كان هو المنـار الذي أشعله العرب والمسلمون دائماً في عصور نهضاتهم وتطوراتهم المختلفة . إن الفكر يستطيع أن يقول ما شاء ثم يعرضه على أهل الخبرة الفنية ليفرغوه في القالب الذي يحتاجه . إن الفن والتقنية هما اللذان يخضعـان للأفكار ، وليست الأفكار هي التي تخضـــع لهما . إن علم المهندس يخدمني حينما أريد أن أبني منزلاً ما ليحقق لي التصميم الذي أرغب في البناء عليه .

وأفظع النواحي التي يجبهنا فيها الاعتراض بالتقنية وأشكالها هـو ما يرجع للمال وأسسه ومظاهره ، مع أن التحرر من المصطلحات الاقتصادية ومن الايمان بها هو الذي يسهل علينا ان نكوّن الفكر الاقتصادي الذي يلتئم مع خواصنا . وإن أغلب أئمة المذاهب الاقتصادية والاجتماعية كانوا من أجهل الناس بقواعد علم المال،واذكر منهم على جهة المثال (كارل ماركس) وتلامذته الكثيرين فلم يكن نبي الاشتراكية بأعلم مني ولا منك بتقنيات عصره، ولو خضع(غوستاف لوبون) لاختصاصه الطبي لما استطاع ان يكوّن مدرسة فردية لعبت دوراً خطيراً .

وهكذا قل عن (هتلر) و (موسوليني) وعن (ستالين) وعن غيرهم ممن شغلوا الانسانية في العصر الحديث زمناً طويلاً .

وها نحن اولاء نشاهد اولئك الاستعماريين بعــد ان نجحت حملتنا الاجتماعية يغيرون اتهامهم ويقولون اننا شموليون ، وان هذه الشمولية تقربنا لبعض المذاهب المتنافية مع الاسلام . وليت شعري بماذا يصح أن يجاب هؤلاء الأجانب عن الاسلام حينما يدخلون انفسهم في شؤون دين لا يؤمنون به وليس في أعمالهم واقوالهم ما يدل على احترامهم له ؟ وهل امتازت الديانات بطابع أكثر من طابع الشمول لكل مظاهر النشاط الفردي والانساني ؟ أأقول لهم ما قاله (جورج برنانوس) في كتابه «رسائل للانجليز» : دلوني على دين غير إجماعي انخرط فيه .

الحقيقة أن الاستعماريين يبخلون بكل حق ، ومن طبيعة البخيل أن يخاف من كل ظاهرة توهمه إمكان حصول غيره على ما امتلكه أو دخل في قبضته بصفة او بأخرى ، بل إنه يخاف أحياناً من كرم غيره ، ويريد ان يبخل بما في يد سواه ، والاستعماريون أيضاً محافظون لانهم يخشون من كل تغيير ؛ إذ ربما يؤدي الى المساس بوضعيتهم ، وهم لذلك يحافظون حتى بالنيابة عن غيرهم وعلى أشياء لا منفعة لهم في بقائها .

وبعد فإن هذا الكتاب قد يفتح لمن يشاء أفقاً في التفكير المغربي الصرف وأنا لا أزعم الا أنه دلالة على أفكار . وكل املي أن يجد من ابناء الغرب من يقدرون قدر المجهود الذي بذل فيه وفي الاستفادة له من مصادر الشرق والمغرب وأن يبنوا على أساسه حتى تتبلور الفكرة الاجتماعية المغربية القائمة على التطور المطلق ، والحركة الدائبة ، والتقدمية ، والمتابعة . وارجو أنلا يملك علينا طريقنا ما في نفوس بعضنا من مركب النقص الذي طالما منعنا من الاقتناع بقوتنا والعمل على الاستفادة منها .

لقد كان (ابن خلدون) اول من ابتكر علم الاجتماع ، ولو ان المسلمين استفادوا من ابتكاره وواصلوا العمل في الاتجاه الذي وضعه ، او غيروه أو

أصلحوه لكان حالهم اليوم حـــال شعب راق متعلم ، ولكنهم بالاسف أغفلوا آراءه، ولم ينسجوا على منواله؛ فأصيبوا من الخمود والجمود بما أوقعهم في هذه الهوة السحيقة من الجهل والانحطاط. وعلى العكس من ذلك فإن ما كتبه (آدم سميث) و (مونتسكيو) وغيرهما من الاجتماعيين فتح أبواباً للتفكير الغربي رفعت شعوب أوربا لمستوى السادة في العقل وفي الحياة .

إن تقدير أعمال بعضنا ومحاولة تكميل ما هو ناقص منها هو الذي يرفعنا من مستوانا الحالي الى مستوى عال رفيـع ، فلنختم إذن بهذه الجمل التي ختم بها ابن خلدون مقدمته، راجين ان يكون حظنا في تحقيق الرجاء أوفر من حظه :

« وقد كدنا أن نخرج عن الغرض ، وعزمنا أن نقبض العنان عن القول في هذا الكتاب الاول الذي هو طبيعة العمران وما يعرض فيه ، وقد استوفينا من مسائله ما حسبناه كفاية . ولعل من يأتي بعدنا ممن يؤيده الله بفكر صحيح وعلم مبين يغوص من مسائله على اكثر مما كتبناه ؛ فليس على مستنبط الفن احصاء مسائله ، وانما عليه تعيين موضع العلم وتنويع فصوله وما يتكلم فيه والمتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئاً فشيئاً الى ان يكمل . (والله يعلم وأنتم لا تعلمون) .



فهرس

تصدير

الباب الأول

مسائل الفكر

الباب الثاني

التفكير بالمثال

الباب الثالث

الفكر الاقتصادي

الباب الرابع

الفكر الاجتماعي



وكان الفراغ من طبع هذا الكتاب

في فاتح «أكتوبر» ١٩٦٦

على مطــابع

دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع